

الترتيب.....
السلسلة.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة



دائرة التهيئة

معهد علوم الأرض

الموضوع



رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تهيئة المجال

من إعداد الطالب: منصور هجرس

و إشراف الأستاذ الدكتور: عبد المجيد بالزين

لجنة المناقشة و السادة الأساتذة:

رئيس
مشر
ممت
ممت

أستاذ بجامعة منتوري - قسنطينة
أستاذ بجامعة منتوري - قسنطينة
أستاذ بجامعة منتوري - قسنطينة
أستاذ بجامعة منتوري - قسنطينة

- أ.د حسين بوكرزازة
- أ.د عبد المجيد بالزين
- أ.د حسن بن ميسري
- د. عبد الكريم عيون

المقدمة

التخلف ، العزلة ، التهميش ، مصطلحات تطلق بشكل واسع على الأوساط الجبلية و الريفية هذه الظاهرة التي تبرز حالة التدهور و التأخر الكبير الحاصل في مختلف المجالات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية، و تقص في موارد السكان مع استمرار المعاناة الشبه الدائمة لسكان المناطق الريفية الناتجة عن التهميش و العزلة و التخلف ، و نتج عنه نقص فادح في التأطير لمختلف الخدمات و المرافق الحياتية الأساسية مثل الصحة ، التعليم ، التكوين و الاتصالات ، بإضافة إلى انخفاض المردود في مختلف الأنشطة الاقتصادية كالزراعة و الصناعة و التجارة ، كما نسجل أيضا النقص في مختلف الهياكل القاعدية كالطرق و النقل. و في هذا الإطار يجب أن نعرف أن هناك علاقة مباشرة بين العزلة و التهميش في المناطق الجبلية و انتشار ظاهرة الفقر و البؤس و التخلف التي تمس شريحة كبيرة من سكان المناطق الجبلية و خاصة الريفية منها في البلديات الشمالية الجبلية لولاية سطيف محل الدراسة مثل واد الباراد و تزي نيشار ، عموشة ، دهامشة ، عين الكبيرة و أولاد عدوان .

إن المجال الجبلي الذي يحدد من خلال نسبة الانحدار بأكثر من 12% و يمثل 43% من مساحة الأطلس التلي، مع مساحة إجمالية 7.565.000 هكتار و التي تمثل المنحدرات أقل من 12% و تمثل نسبة 8 % من المساحة و ما بين 12.5% و 25% و تمثل 67% و الانحدارات أكبر من 25% تمثل 25% من مساحة المجال الجبلي للأطلس التلي و تتمثل في الجبال التالية:

- في الشرق جبال(البابور ، جبال سطيف، إيدوغ ، جبال القبائل الكبرى و الصغرى)بعدد سكاني يقدر بـ3.278.900 نسمة أي ما نسبته 41% من سكان المناطق الجبلية .و المناطق الشمالية لولاية سطيف هي من المناطق الأكثر كثافة سكانية نسبيا ،أي حوالي 199ن/كلم².

- في الوسط جبال(الونشريس، زكار ،التيطري،البيبان،جرجرة)تحتوي على 3.154.500 نسمة أي 40% من سكان المناطق الجبلية .

- في الغرب،جبال(طاراس،تلمسان،شيوخ تاسلا،بني شقران،الظهرة) بعدد سكاني يقدر بـ1.476.800 نسمة ،أي تمثل 19% من سكان مناطق الجبال.

كل هذه الأرقام تعطي مكانة و أهمية المناطق الجبلية في المجال الجغرافي الجزائري عامة.وآما على مستوى المساحة و السكان ، هذا المجال الجغرافي الذي عان من الفقر و البؤس و التخلف في ماضيه التاريخي الناتج عن نظام السياسة الاستعمارية،و استمرت المعاناة إلى وقتنا الحالي بالرغم من سياسة التهيئة و التنمية المنتهجة من قبل الدولة و السلطات و الجماعات المحلية في إطار سياسة اللامركزية و التوازن الجهوي للتخفيف من حدة الأزمة الكبيرة التي تعاني منها المناطق الجبلية ،لتحقيق النمو و التقليل من آثار الموروثات الاستعمارية و المصعب الطبيعية ،لكنها و للأسف حملت مفارقات جديدة من خلال استمرار اللاتوازن مع المجالات الأخرى و ساهم في الهجرة الريفية و العزلة و التخلف.

لقد تركز تدخل السلطات العمومية على استثمار الإمكانيات المحلية، المادية و البشرية و الاقتصادية في بعض البلديات دون أخرى و قد أدى هذا بدوره إلى خلق عدم توازن كبير بين مختلف البلديات الجبلية التي تمتاز بنفس الخصائص ، بحيث جلبت هذه السياسة التنمية لبعض البلديات على حساب بلديات أخرى التي بقيت تعاني من استمرار التخلف التهميش. و بالرغم من الترقيات الإدارية الجديدة و الجهود المبذولة في مجال التنمية لم تنجح في التقليص من حجم هذه الفوارق داخل الوحدة الإدارية الواحدة و تبرز الفوارق أكثر بين المناطق الريف و المراكز الحضرية ، وبهذا فقد جعل من هذه الترقية إدارية محضنة أكثر منها وظيفية و حياتية .

و قد حاولنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة ، عرض حال عام عن واقع هذه المناطق الجبلية لشمال سطيف مع تحليل الصورة الحالية في كل المجالات الطبيعية و البشرية و الاقتصادية و الاجتماعية بشرح دقيق للعوامل الطبيعية و الاقتصادية و الأمنية التي تبقى عائق حقيقي للتنمية و التهيئة و تفاقم ظاهرة التخلف ، التي لعبت عدة عوامل في تفاقمها و نبرز بعض منها موجزة فيما يلي:

1- التأثير الكبير للعوامل الطبيعية و خاصة التضاريسية و الطبوغرافية للطبيعة الجبلية التي تشمل أكثر من 70% من مساحة هذه البلديات ، و الذي ساهم في التروح الريفي و تفاقم ظاهرة التخلف و العزلة.

2 - التأثيرات التاريخية للفترة الاستعمارية التي تركت بصمات واضحة ، بحيث همشت من قبل الاستعمار الاستيطاني لقلّة امتلاكها لموارد للاقتصاد الاستعماري مقارنة بالمناطق السهلية خاصة الساحلية منه.

3- غياب الإرادة السياسية لخلق سياسة تنمية متوازنة من أجل محاربة التخلف و العزلة و استمرار الجهوية.

4- التكاليف المالية و التقنية التي تتطلبها التهيئة و التنمية في المناطق الجبلية التي تعاني من هذه الصعوبات و العوائق الطبيعية الأكثر بروزا. و أمام مثل هذه الوضعية ، فقد أصبح ضروريا وضع إستراتيجية من أجل تنمية شاملة و مستدامة ، و من أجل تجاوز و كبح تدهور الوضعية الحالية نحو وضع كارثي الذي سيمس معظم البلديات محل الدراسة مثل واد البارد ، تزي نبشار و دهامشة ، و لهذا فإنه من باب الحتمية إعادة تشكيل المجالات الجبلية في تصور للتنمية المندمجة و المستدامة و من أجل معارضة المقاربة الأحادية البعد ، و محاولة الخروج من وضعية الأزمة الحالية برؤية واضحة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في اغلب المناطق المدروسة خاصة البلديات غير المحظوظة و المهمشة و المعزولة و المتخلفة مثل واد البارد و دهامشة و تزي نبشار. هنا أين نلاحظ المعاناة غير المطابقة من قبل سكان المناطق الجبلية عامة و الريفية خاصة على مستوى المشاتي و الدواوير . و نرى أنه لخلق صورة جديدة لبناء المجالات الجبلية المعرضة لهذه الأزمة ، لن يكون إلا من خلال تهيئة و تنمية شاملة و مستدامة في مجال التنمية المحلية المندمجة ، ووصول سهل لسكان المناطق الجبلية و الريفية لمختلف الخدمات كالصحة و التعليم و النقل ، و سوف يساعد بدون شك في الحفاظ على استقرار سكان المناطق الريفية و الجبلية . و سوف يتحقق هذا كله من خلال اقتراح قانون خاص بالجبال الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الطبيعية و الاقتصادية و البشرية و الحضارية للمناطق الجبلية و الريفية .

طرح الإشكالية

تعد المجالات الجبلية من المجالات الجغرافية الأكثر تعقيدا بخصائصها الطبيعية، الفيزيائية والطبوغرافية و المناخية و مميزاتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، فقد شهد المجال الجبلي منذ فترة الاستقلال مشاكل كثيرة و خطيرة ناتجة عن السياسة الاستعمارية و التي عمقت درجة الفوارق و أفرزت ظاهرة التخلف و التهميش و العزلة، كما سببت في لا توازن بارز مقارنة مع مناطق السهلية و الساحلية، كما أن هذه الوضعية المزرية للتخلف نتجت من سياسة الإهمال اللامبالاة و التهميش المنتهجة من قبل السلطات العمومية من خلال استثناء هذه المناطق من كل أشكال التطور مقارنة بمناطق الجزائر الأخرى، و من خلال انتهاج سياسة الأولويات من خلال توجيه مشاريع التنمية للسهول و تهميش المناطق الجبلية اقتصاديا و اجتماعيا ، كما يعود كذلك إلى الأزمة الخطيرة التي مست الجزائر في كل المجالات خلال التسعينيات من خطورة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الأمنية .

تعد البلديات الشمالية لولاية سطيف كنموذج للمجالات الجبلية التلية في الجزائر ، هذه المناطق التي كانت عرضة للتهميش و العزلة من قبل سياسة الدولة وبالخصوص المناطق الريفية المعزولة .

- لقد أصبح من الضروري وضع سياسة تفضيلية للمناطق الجبلية لتحقيق التنمية الشاملة من خلال ترقية المجالات الجغرافية التي تحتويها من خلال تحسين المردود الاقتصادي و البشري ، مع وضع سياسة مسطرة و مرسومة واضحة المعالم لتطوير هذه المناطق و محو آثار التخلف و العزلة والتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي يتعرض لها سكان هذه المناطق من خلال مشاريع ملموسة لتنمية مستدامة و شاملة ذات أبعاد اجتماعية و اقتصادية و بيئية، وكل هذا يهدف إلى تحقيق جو من الثقة بين الإنسان و مجاله الجبلي و الريفي في المقام الأول، ومع الدولة في المقام الثاني.

بالرغم من الجهودات والمحاولات التنموية المبذولة حتى وقتنا هذا ،تبقى النتائج غير كافية نظرا للوضعية الكارثية التي آلت إليها هذه المناطق و تبقى مستقبلها ، و إذا ما تماطلنا في تطبيق سياسة تنموية خاصة لهذه المجالات الجغرافية المتميزة ، ولما لا يكون من خلال وضع قانون خاص لتنمية مناطق الجبال، و نظام للتنمية الريفية ومحاربة سياسة الفوارق المحلية على المستوى المحلي و الجهوي و الوطني .

من خلال دراستنا لهذه البلديات ذات المجالات الجبلية في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الخدمات و الهياكل القاعدية المختلفة ، لاحظنا درجة النقص بالرغم من بعض المشاريع التنموية لخلق نشاطات اقتصادية محدودة خاصة في المجال الزراعي و الصناعي والحرفي و التجاري في بعض البلديات دون الأخرى ، هذا ما خلق اختلال التوازن بين نفس المناطق من خلال تطور بلديات على حساب أخرى .

حاولت من خلال هذه الدراسة المتواضعة تصور مقارنة بين الظروف الطبيعية، والتاريخية و السياسية وتأثيرها على سكان هذه المجالات الجبلية و الريفية في الجزائر عامة، ومن خلال مثال 6 بلديات جبلية شمال ولاية سطيف محل الدراسة ، و قد حاولنا دراسة واقعها المتدهور الناتج عن تأثير هذه العوامل كعوائق حقيقية أما تحقيق التنمية المنشودة لهذه المناطق الجبلية المحرومة و المهمشة.

إن إثارة إشكالية التخلف و العزلة و التهميش في المجالات الجبلية و الريفية و انعكاساته السلبية على سكان الأرياف في هذه المناطق من جهة و على سكان المناطق الحضرية في هذه البلديات من خلال تأثير التروح الريفي ، إفراغ المجالات الريفية و الجبلية من محتواها البشري ، كما ينعكس سلبا على الوضع الاقتصادي الاجتماعي على المستوى المحلي و الوطني .

كل هذا جعلنا نقف على تحديد عواما التخلف و مؤشرات و مظاهره ، كما دفعنا إلى طرح جملة من التساؤلات حول تفسير هذه الظاهرة وآليات مواجهتها و تحقيق التنمية التي أصبحت حاجسا حقيقيا للسلطات العمومية و الوطنية و المحلية.

-هل التخلف و التهميش و العزلة هي نتائج لسياسة استعمارية مارسها الاستعمار الفرنسي لبسط نفوذه على الجزائريين ، أو ناتجة عن تأثير الظروف الطبيعية خاصة التضاريسية، التي تتميز بها المناطق الجبلية ؟
-ما هي تأثيرات التهميش و العزلة في تخلف هذه المناطق في مختلف الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية والحضارية و الثقافية؟.

-ألا تكون هذه الوضعية المزرية التي يعيش فيها سكان هذه البلديات الجبلية ناتجة عن سياسة تنموية وطنية و محلية فاشلة، التي ابتعدت عن سياسة التوازن الجهوي و المحلي.

-ألا تكون سياسة التمادي في تهميش المناطق الجبلية، هي التي ساهمت في تفاقم الوضع الكارثي لهذه المناطق ، وتأثيرها على مستقبل المناطق الحضرية التي أصبحت تعاني من انعكاسات التروح الريفي الكبير للسكان و انعكاسه على توفير الخدمات المختلفة من تعليم صحة و سكن و عمل و مرافق أخرى ضرورية للحياة العصرية .

-ألم يكن الوقت بعد ،لوضع إستراتيجية واضحة المعالم و الأهداف و سريعة التطبيق لإنقاذ سكان هذه المناطق من التخلف و التهميش الذي يتعرضون له ؟ ولما لا يكون من خلال وضع قانون خاص بالمناطق الجبلية لتحقيق تنمية شاملة و مستدامة.

- ما هي الآليات الضرورية والإستراتيجية الناجعة لمواجهة ظاهرة اللا توازن و التخلف المجالات الجغرافية الجبلية في الجزائر عامة و مناطق الدراسة خاصة؟.
 - أليس ضروريا أن تراعي مشاريع التنمية البعد الاقتصادي الاجتماعي و البعد البيئي؟ ، و حتمية الابتعاد عن الجهوية و الارتجال في تجسيد المشاريع التنموية؟
 - هل ستحقق التنمية في المناطق الجبلية و تنجح في مواجهة و التقليل من ظاهرة و كابوس التخلف و التهميش؟
 - ألم يحن الوقت بعد ، لوضع قانون خاص بالجبال للتكفل الحقيقي بمعالجة المشاكل الصعبة التي تعاني منها المناطق ، على غرار المخططات و القوانين التي سطرت للتحقيق التنمية في مناطق أخرى من الجزائر الواسعة؟
- كل هذه التساؤلات هي جديرة بالطرح كما أنها جديرة بالدراسة المعمقة من أجل الإجابة عنها ، لأنها عناصر أساسية يجب فهمها و تحليلها بدقة إذا أردنا وضع إستراتيجية واضحة و عملية و علمية لمعالجة الأزمة الخطيرة التي تمس معظم هذه المناطق و إذا أردنا وضع سياسة تنموية متوازنة و مندمجة و مستدامة في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، حينئذ ستأتي بثمارها و ستنجح ولو على المدى البعيد في و مواجهة مظاهر التخلف و التهميش و العزلة التي تميز المناطق الجبلية عموما في الجزائر و البلديات الشمالية لولاية سطيف محل الدراسة ، و لن يكون الابتعاد عن سياسة اللامبالاة و التهميش و الجهوية و الارتجال و أسلوب الترقيع عوض معالجة المسببات الأساسية و المباشر لتفاقم هذه الظاهرة .

المنهجية و مراحل إنجاز البحث

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من المصادر و المراجع العلمية و الدراسات الأكاديمية ، و التي تناولت دراسة إشكالية التخلف و التنمية و التهيئة في المناطق الجبلية و كل المراجع التي تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الموضوع المطروح للدراسة و البحث . و مر إنجاز البحث بالمراحل التالية :

1- المعطيات الإحصائية :

- تم الاعتماد على إحصائيات رسمية وطنية و محلية بلدية و ولائية و منها :
- في مجال السكان و السكن تم الاعتماد على العام للسكن و السكان لسنتي 1987 و 1998.
- في مجال الفلاحة كان الاعتماد على معطيات إحصائية لمديرية الفلاحة لولاية سطيف.
- في مجال الصناعة تم استغلال إحصائيات مديرية الصناعة و المناجم و المؤسسات الصناعية.
- في مجال التجارة تم اعتماد معطيات إحصائية الغرفة التجارية لولاية سطيف .
- كما تم اعتماد بعض المعطيات الإحصائية من المصالح الاقتصادية لبعض البلديات .

2-الاتصال ببعض المصالح المختصة :

و في هذا الإطار كان الاتصال بالمعهد الوطني للخرائط بقسنطينة و الجزائر لاقتناء الخريطة الطبوغرافية و بعد عناء كبير ، كما فشلنا في الحصول على كل ما يسهل دراستنا هذه لأسباب أمنية أو سياسية و في بعض الأحيان بسبب البيروقراطية في بعض الإدارات الجزائرية على مستوى البلديات أو الغرفة التجارية أو بعض المصالح الأخرى ، و قد ساهم هذا بدون شك في تعطيل إنجاز هذا البحث ، وأكد هنا على الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تعيشها مختلف البلديات الشمالية ، والتي لازالت حتى الآن و لكن بأقل ما كانت عليه،ولهذا فقد كان علينا الانتظار و تكرار المحاولات حتى نظفر بمعلومة أو إحصائية معينة تسمح بمواصلة البحث و الانطلاق في العمل ، كما لاحظنا فقر الكثير من البلديات إلى الوثائق و المعطيات الإحصائية الخاصة بالبلدية في نشاطها الاقتصادي و الاجتماعي ، أو توفر معلومات لكنها مشتتة و غير منظمة . و هذا جزء من المعاناة التي تلقينها و يتلقاها الباحثون في الجزائر و التي لا تحدم قطاع البحث العلمي.

3-العمل الميداني:

إن طبيعة البحث و التخصص من جهة و صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية من جهة أخرى ، فرضت علينا القيام بزيارات ميدانية من أجل تحليل الواقع و الإجابة على بعض أجزاء و عناصر الإشكالية و المتمثلة في ظاهرة التخلف في المناطق الجبلية من خلال التحدث إلى السكان مباشرة و مع السلطات المحلية و

التنفيذية وكثيرا ما كانت المعلومات التي استقينها من السكان البسطاء بمستواهم المعفي المحدود ذات فائدة كبيرة في تحليل الظاهرة و الإجابة على الكثير من الأسئلة المطروحة.

4- مراحل إنجاز البحث:

مر هذا البحث بعدة مراحل؛ تتمثل فيما يلي:

- العمل النظري: بحيث تم استغلال مختلف الدراسات و الأبحاث الأكاديمية و الجغرافية التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، من أجل تجميع كل المعلومات حول الموضوع و المنطقة محل الدراسة، وقد صادفنا بدون شك قلة المراجع التي تناولت ظاهرة التخلف في المناطق الجبلية .
- كما تم الاعتماد على مجال الأنترنت و ما توفره من معلومات جغرافية و علمية تخدم الموضوع بطريقة مباشرة أو لها علاقة ببعض جوانب الموضوع خاصة في مجال الإحصائيات.
- العمل الميداني: يتمثل في التحركات و التنقلات بين مختلف المصالح لجمع المعلومات و الإحصائيات و المعاينة الميدانية لتفسير بعض الظواهر الطبيعية و الجغرافية و الاقتصادية ، بحيث كان لزاما التنقل إلى عين المكان في مختلف بلديات منطقة الدراسة ، وخاصة أمام غياب بعض الإحصائيات و التعقيدات و الصعوبات التي صادفتنا ففي الحصول على المعلومة لإنجاز هذا البحث، وتم اعتماد أسلوب الاستثمارات لتقصي الحقائق و المعلومات حول عديد القضايا خاصة تلك الخاصة بالشؤون الاجتماعية كالتعليم و السكن و غيرها.
- العمل المكتبي: و يتمثل المرحلة الأولى في تصميم الجداول و إنجاز الأشكال البيانية و الكارطوغرافيا ، بحيث تم التصميم الجداول و الأشكال البيانية و الخرائط باستخدام طريقة الإعلام الآلي بأكثر وضوحا و تشويقا لتسهيل للقارئ الاستفادة من البحث دون عناء كبير، ثم كانت المرحلة الثانية من خلال التعليق والتحليل و التعليق لكل هذه المعطيات ، و كذا صب نتائج الاستثمارات و الاستبيانات التي تم استخدامها في دراسة و تفسير محاور البحث . و في الأخير كان التحرير النهائي من خلال تنظيم كل محاور الواردة في هذا البحث.

5- مضمون البحث

إشكالية التخلف و تهيئة المناطق الجبلية من أعقد القضايا الجغرافية ، التي تواجه الجغرافيين و و المخططين المختصين في مجال التهيئة الإقليمية في صعوبة التعامل مع العالم الريفي و الجبلي مما يعقد جهودهم في وضع خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث أن استفحال ظاهرة التخلف التي تمس المجتمعات الجبلية و الريفية بشكل خاص تتطلب تغييرا واضحا في أسس التنمية المحلية والإقليمية من خلال ضرورة إعطاء أهمية أكبر لحالة هذه المناطق ، وذلك من خلال الدراسة المعمقة للعام الريفي و الجبلي لكونه يمتاز بخصوصيات مختلفة عن المجالات الجغرافية الأخرى ، و لهذا فإن التعامل و التدخل على مستوى هذا المجال المتميز سوف يكون مختلفا من حيث الأسس المادية و العلمية و المعنوية و التقنية انطلاقا من هذا التمايز الإقليمي و المحلي .

و لتناول هذا الموضوع حاولنا إعطاء نظرة شاملة حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المناطق أي عرض حال constat لواقع هذه المناطق في مختلف المجالات هذا من جهة و من جهة أخرى تحديد إشكالية التخلف و التهميش ، و قد قسمنا هذا البحث إلى 5 محاور رئيسية.

***- المحور الأول:** خصص للدراسة الخصائص الطبيعية و علاقتها بظاهرة التخلف ، و باعتبارها من العوامل الرئيسية التي ساهمت في تخلف المناطق الجبلية و قد قسمنا هذا المحور إلى 3 فصول :

- الفصل الأول : تناولنا فيه دراسة الخصائص العامة للمجال الطبوغرافي و الجيولوجي، بحيث نسجل هنا الدور الكبير للطابع الجبلي في عزلة و تخلف المناطق الريفية و الجبلية.

الفصل الثاني : تم تناول و بالتفصيل دراسة عناصر المناخ من تساقط و حرارة و رياح و أقاليم مناخية مع ربط تأثير مختلف هذه العناصر على سكان المناطق الجبلية تأثيرها على المجال الاقتصادي.

الفصل الثالث: خصص لدراسة الشبكة الهيدروغرافية من مياه سطحية و جوفية و أهمية هذا العنصر الحيوي التي تتوقف عليه الحياة و الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية .

***- المحور الثاني :** تناولنا فيه دراسة التخلف واقع السكان و السكن، و قد أعطينا أهمية خاصة لدراسة العنصر البشري لما له من أهمية في علاقة التأثير على المجال الجبلي و التأثير في نفس الوقت بالعوامل الطبيعية المحيطة به و لأنه الضحية الأولى المتأثرة بسلبيات التخلف و التهميش و المعاناة الكبيرة التي يعانيها في مختلف المستويات. و قد قسم المحور إلى 3 فصول :

- **الفصل الأول:** شمل دراسة مفصلة التحولات الديموغرافية التي شهدتها بلديات محل الدراسة و مبرزين تطورتها المختلفة من حيث عدة جوانب متعددة منها النمو السكاني و التوزيع و الكثافة و الهجرة و التروح الريفي بالإضافة إلى السكان و الشغل ، و محددين من خلالها العوامل المؤثرة و مؤشرات التخلف .

- **الفصل الثاني:** تطرقنا فيه دراسة مجال السكن مراحل و واقعه و نمطه و التطورات التي شهدتها ، من الفترة الاستعمارية إلى عهد الجزائر المستقلة و حاولنا إبراز مواطن الضعف و التخلف في هذا المجال. تناولنا فيه التخلف و واقع الهياكل القاعدية و الخدماتية من صحة ، تعليم ، طرقات و نقل و تجهيزات خدماتية و ثقافية و قد حاولنا من خلال ذلك إبراز مؤشرات التخلف التي تعاني منها المناطق الجبلية من حيث العجز المسجل في العديد من الهياكل و الخدمات .

المحور الثالث : خصص لدراسة واقع الهياكل القاعدية و الخدماتية في منطقة الدراسة باعتبارها مؤشر رئيسي تحديد و تفسير ظاهرة التخلف لما تكتسيه الهياكل القاعدية و المرافق الخدماتية من أهمية في تحقيق الرفاهية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و قد قسمنا المحور إلى 4 فصول :

الفصل الأول : تم فيه دراسة واقع قطاع شبكة الطرقات و النقل ، لما يكتسيه هذا القطاع من أهمية في تواصل السكان و فك العزلة و تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية .

الفصل الثاني : خصصناه لدراسة قطاع التعليم و التكوين و الثقافة و هذا من خلال دراسة مفصلة لواقعه و تحديد مجالات الضعف و التخلف الذي يعاني من هذا القطاع .

الفصل الثالث : تناولنا فيه دراسة قطاع آخر له مكانة بارزة في حياة الفرد و المجتمع وهو قطاع الصحة ، بحيث تناولنا بالتفصيل و التحليل واقع القطاع من حيث التأطير المادي و البشري و تقييم أدائه و تحديد مؤشرات الضعف و التخلف فيه .

الفصل الرابع : تناول دراسة مرافق خدماتية أخرى ذات أهمية اقتصادية و اجتماعية هامة لها علاقة مباشرة بحياة السكان و تعتبر من المؤشرات المنتهجة في تحديد مستوى التطور و التخلف و تتمثل في حق المواطن في الحصول على خدمات مثل الماء و الكهرباء و الغاز .

*- **المحور الرابع :** تناولنا فيه دراسة شاملة للواقع الاقتصادي الذي يميز منطقة الدراسة ، و تناولنا في هذا المحور مختلف الأنشطة الاقتصادية كواقع و جهود التنمية المحلية التي تميز منطقة الدراسة و لتحليل هذا المحور الهام فقد قسم المحور إلى فصلين :

-الفصل الأول: تم تناول من خلاله دراسة و تحليل واقع القطاع الزراعي ، من حيث الإمكانيات المادية و البشرية و واقع هذا القطاع الذي يتميز بالتخلف ، بحيث حددنا بعض مظاهر و مؤشرات التخلف و العوامل التي ساهمت في ذلك .

-الفصل الثاني : و تم تناول من خلاله التطرق إلى واقع القطاع الصناعي ، خاصة وأن منطقة الدراسة تمتلك مركبين صناعيين هامين في كل من عين الكبيرة و أولاد عدوان ، كما حاولنا إبراز ظاهرة اختلال التوازن بين مختلف بلديات الدراسة فيما يخص توزيع الأنشطة الصناعية .

-الفصل الثالث: تناول دراسة القطاع التجاري لكونه نشاط استطاع خلال السنوات الأخيرة استرجاع مكانته و أصبح ينافس الزراعة و الصناعة .

***-المحور الخامس :** خصص هذا المحور لدراسة إستراتيجية التهيئة و التنمية البلديات محل الدراسة ، كما حاولنا واقتراح حلولاً للتهيئة و التنمية .

-الفصل الأول : تم تناول إستراتيجية التدخل في المناطق الجبلية بصفة عامة ، بطرح بعض الأسس و التصورات لكيفية التدخل لتنمية و تهيئة المجالات الجبلية الصعبة، لكونها متشابهة طبيعياً و سكانياً ، و اقتصادياً ، و محاولة إيجاد مخرجا للوضعية الكارثية التي آلت إليها المناطق الجبلية في الجزائر عامة و المناطق الشمالية لولاية سطيف خاصة .

-الفصل الثاني : تناولنا فيه اقتراح لبعض الحلول التنموية الاقتصادية و الاجتماعية من أجل تجاوز ظاهرة التخلف و التهميش و من خلال تصور سياسة تنمية للبلديات الجبلية شمال ولاية سطيف، لأن الغاية في الأخير نجاح التهيئة التي سوف تأخذنا حتماً إلى الحفاظ على المجال الريفي و بذلك ننجح في الحفاظ على المجال الحضري في نفس الوقت .

6- الهدف من البحث

ولاية سطيف من أهم ولايات الوطن الشمالية التي تمتاز بامتدادها الواسع 0.27% من المساحة الإجمالية و قوتها البشرية التي تمثل 4.18% من سكان الجزائر و تعتبر ثاني ولاية بعد الجزائر العاصمة من حيث عدد السكان. و قد حاولنا من خلال هذا البحث المتواضع الوقوف على أهم الأسباب التي ساهمت إلى حد كبير في ظاهرة التخلف الذي يمس نسبة كبيرة من مناطقنا الجبلية ، التي لازالت تعاني من ظاهرة التهميش و الفوارق الحقيقية الواضحة بمقارنة ما موجود في المناطق السهلية

التي نجحت و لو نسبيا في تحقيق تنمية متوازنة في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ، كما حاولنا من خلال هذا البحث أن نبرز ظاهرة اللاتوازن في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نفس المجال الجغرافي، بحيث نجد بلديات تمتاز بحركية تنموية دائبة بينما بلديات أخرى تعاني من ظاهرة التخلف و التهميش رغم امتلاكها لنفس المؤهلات في الكثير من الأحيان ، كل هذا يجعلنا نتساءل عن مبررات انتهاج مثل هذه الأساليب في مجال التنمية بمختلف مجالاتها.

و لإبراز الفوارق الجغرافية المختلفة، تعمدنا اختيار مجال يمتاز بطابعه الجبلي الذي يحتل مساحة معتبرة من شمال ولاية سطيف و تقدر نسبة المساحة الجبلية فيه بنسبة 70% و تتراوح الارتفاعات 900م و 2000م و كمتوسط 1450 م هذه المنطقة تمثل نسبة 10.74% من المساحة الإجمالية للولاية و 6.89% مساحة من حيث المساحة مقارنة مع مساحة ولاية سطيف المترتبة على 6549.64 كلم² وسكانا 1.466.125 نسمة و بدون شك من خلال هذه المعطيات تبرز أهمية منطقة الدراسة مساحة و سكانا. فتحليل مختلف المعطيات التي الطبيعية و البشرية الاجتماعية و كذا الاقتصادية، سوف تسمح بدون بتشريح و تحليل الواقع الاقتصادي و الاجتماعي ، وإبراز ظاهرة التخلف و العزلة و التهميش التي عانت و لازالت تعاني منها البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف هذا من جهة ، و من جهة أخرى اقتراحنا لبعض الحلول ، كآليات من أجل مواجهة التخلف و تحقيق تهيئة و تنمية ريفية لمناطق الجبال تكون أكثر توازنا و اندماجا مع المجالات الجغرافية الأخرى محليا و وطنيا.

1- تقديم منطقة الدراسة

منطقة مجال الدراسة تتكون من 6 بلديات جبلية تقع في الجزء الشمالي من ولاية سطيف إذ نلاحظ أن نصف بلديات سطيف تقع في الشمال الذي يميزه الطابع الجبلي . يتكون مجال الدراسة من البلديات من الشرق إلى الغرب دهامشة عين الكبيرة ، أولاد عدوان ، عموشة ، تزي نبشار ، واد البارء_الخريطة01-و الجدول 01 و تقدر مساحتها الاجمالية بـ703.56 كلم² و تمثل بذلك نسبة 10% من المساحة الإجمالية للولاية المقدرة بـ6549.64 كلم² كما يقدر عدد سكانها بـ 99.665 نسمة أي تمثل نسبة 6.89% من سكان الولاية التي قدرت حسب تقديرات حسب تقديرات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية في نهاية 2003 . بـ1.466.125 ن.

جدول 01: المساحة و السكان في منطقة الدراسة سنة 1998

البلديات	عين الكبيرة	دهامشة	أ.عدوان	عموشة	تزي نبشار	واد البارء	منطقة الدراسة
المساحة/كلم ²	64.05	104.30	27.57	86.02	71.62	50	703.56
عدد السكان/ن	32045	9709	8032	19756	18443	3013	90.799

2- موقع منطقة الدراسة :

أ- إداريا:

تمتد منطقة الدراسة في شمال تراب ولاية سطيف تمتاز بحدودها الداخلية و الخارجية ، فداخليا تتصل مع عدة بلديات تابعة لترا

ب الولاية فمن الشرق بلدية معاوية و من الشمال الشرقي بلدية بني عزيز و سرج الغول و من الشمال بلدية بابور ، و من الشمال الغربي بلدية خراطة، و من الغرب و الجنوب الغربي بلدية عين عباسة و جنوبا بلدية أورسيا و من الجنوب الشرقي بلدية بني فودة . و أما خارجيا فهي تتصل مع حدود ولاية بجاية من

ب- جغرافيا :

تمتاز منطقة الدراسة بموقعها الجغرافي المتميز و بحدودها الطبيعية من خلال السلاسل الجبلية الممتدة و المحيطة بها في معظمها من الشمال الغربي نحو الشمال الشرقي و تتمثل في سلسلة جبال الباور شمالا التي تمتد على طول الجهة الشمالية و الشمالية الغربية على مستوى بلديتي تزي نبشار و واد البارء بالإضافة إلى جبل مجونس جنوبا و جبل مغرس و جبل تزييت في الجهة الغربية .

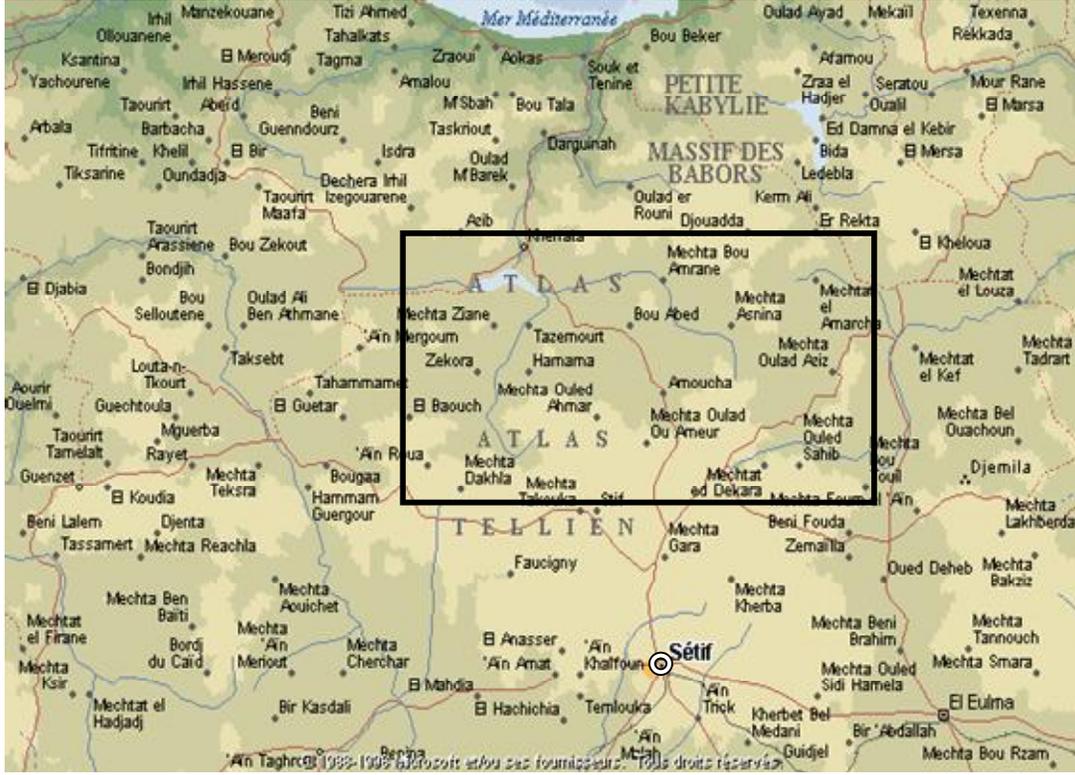
و بهذا نقول أن الامتداد الكبير لهذه المرتفعات قد أعطى خاصية الطابع الجبلي لمنطقة الدراسة مما يجعلها من أكثر مناطق ولاية سطيف تضرسا.

ولاية سطيف و حدودها الإدارية



صورة جوية تبرز الحدود الإدارية لولاية سطيف ، ومجال الدراسة
المصدر: www.googlearth.com وإضافات الباحث

مشتاتي و دواوير منطقة الدراسة



10 كلم 0

المصدر: أطلس العالم 1999 ATLAS MONDIAL

مقر الولاية



مشتاتي و دواوير



مجري مانية

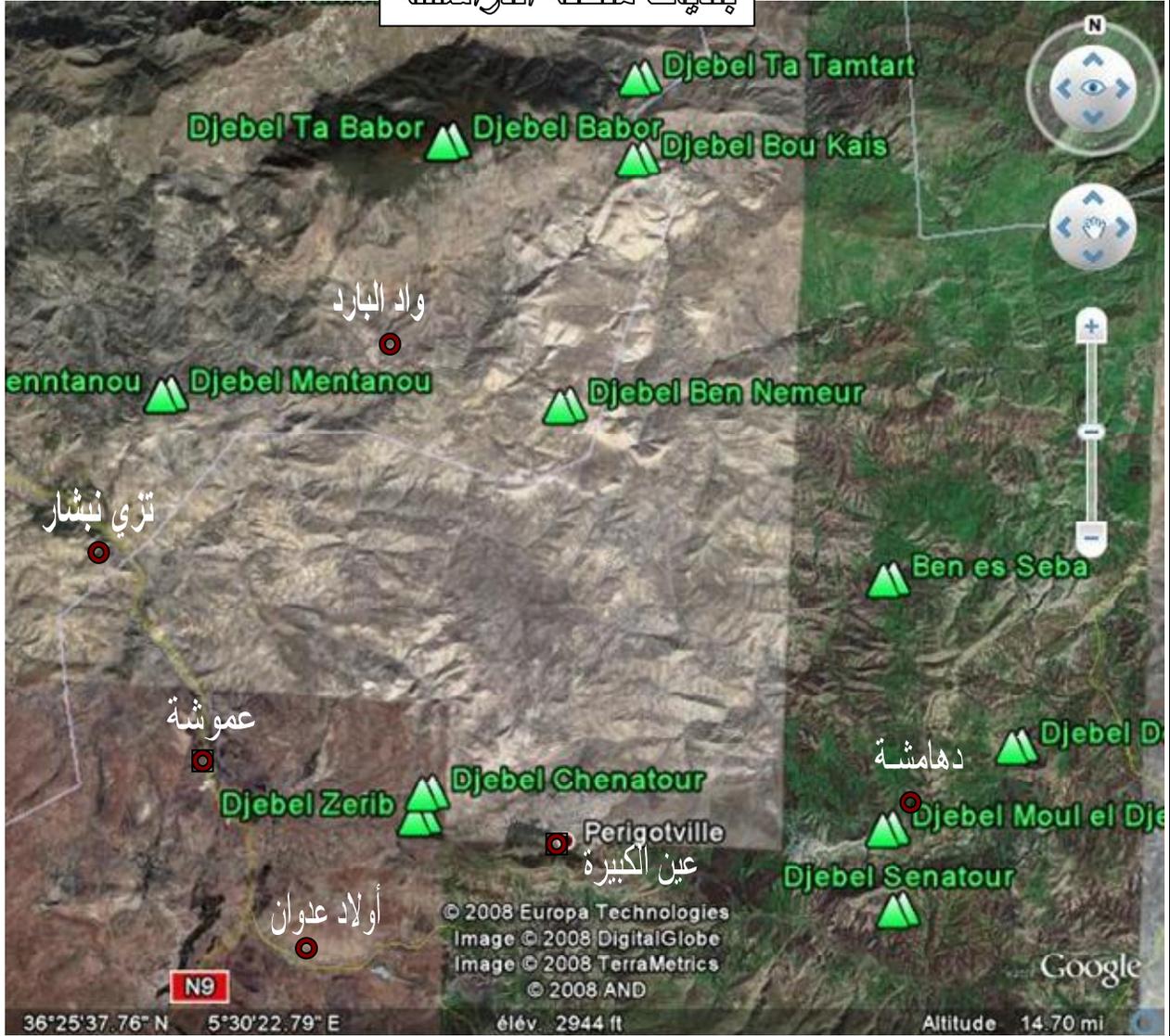


طرق رئيسية



خريطة: 02

بلديات منطقة الدراسة



صورة جوية ملتقطة بالأقمار الاصطناعية لمنطقة الدراسة
المصدر : www.googleearth.com مع إضافات الباحث

مقر البلدية



مقر البلدية و الدائرة



3- أشكال التقسيم الإداري:

أ- لتقسيم الاستعماري: لجأ الاستعمار الفرنسي في مرحلته الثانية من التوسع الاستيطاني بالانتقال من المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية و من المدن إلى التغلغل في الريف الجزائري ، لكونها مناطق تكتسي أهمية اقتصادية هامة و هي الغاية التي جاء من أجلها الاستعمار بحيث تتوفر المناطق الشمالية للولاية على أراضي زراعية خصبة التي كانت تعتبر من أهم مناطق إنتاج الحبوب ، هذه السياسة الاستعمارية و الاستيطانية شجعت من قبل نابليون الثالث بعدما كان من أشد المعارضين لها من قبل.

(فقد اتجهت حكومة الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق تشجيع الشركات الرأسمالية الأوروبية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين الذين تتولى بتهجيرهم من أوروبا مقابل حصولهم على أراضي أملاك عقارية واسعة)¹.

و لتحقيق هذه السياسة فقد لجأ الاستعمار من خلال قوانينه التعسفية خاصة قانون سناتوس كونسلت 1863 لتفكيك النظام القبلي، و تفكيك البنية العقارية من خلال مصادرة أراض العرش و أراضي القبائل كما نص عليه قانون 1973 بعد مقاومة الشيخ المقراني و الشيخ الحداد 1871 التي انطلقت في منطقة بجاية ثم انتشرت في برج بوعرييج و معظم مناطق سطيف خاصة الشمالية منها.

و لبسط السيادة الاستعمارية على هذه المناطق ، و السيطرة أكثر على حركة الجزائريين فقد استحدثت السلطات الاستعمارية الفرنسية نوعين من البلديات المختلطة في المناطق الريفية و الداخلية و (البلديات الكاملة الصلاحيات)² commune en pleine exercice في المدن الكبرى خاصة الساحلية أين كان الحكم مدنيا ، مع استيطان كبير للمعمرين الأوروبيين الفرنسيين ، فقد أخضعت (البلديات المختلطة)³ communes mixte للسلطة الاستعمارية المباشرة من خلال تجميع السكان في سلطة إدارية موحدة لتسهيل السيطرة عليهم، فقد كانت معظم هذه البلديات تابعة إداريا للبلدية المختلطة تاقيطونت TAGUITOUNT وقد أنشأت بموجب قرار 05 أفريل 1884 و التي كانت تشمل حينها بيروغوفيل . PEROGOVILLE و هي عين كبيرة حاليا التي تعتبر المقر الإداري لها و تنتمي إليها شوفريل CHEVREUL و هي بني عزيز حاليا ، إضافة بابور و عموشة و تزي نبشار .

وبعد قيام الثورة التحريرية قامت الإدارة الفرنسية سنة 1956 بتقسيم الجزائر إلى 12 عمالة DEPARTEMENT و 1535 بلدية ، و بقيت بلدية تاقيطونت البلدية الوحيدة ومقرها عين الكبيرة.

¹ René Passeron les grandes sociétés de la colonisation dans l'Afrique du Nord, page 135 1-

² - البلديات الكاملة الصلاحيات communes en pleine exercice المدن التي يسكنها أغلبية من الأوروبيين و تكون بحكم مدني - المجالس البلدية المختلطة -

³ - البلديات المختلطة communes mixte بلديات يسكنها أغلبية من الجزائريين و أقلية من المعمرين و تخضع للحاكم العسكري و يساعده القياد و المكاتب العربية .

ب- تقسيم مرحلة الاستقلال :

تقسيم 1963:

عرف التقسيم الإداري الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال تطورا من حيث إعادة التقسيم الإداري تعبيرا عن السيادة الوطنية، بحيث ارتفع عدد الولايات من 12 أثناء المرحلة الاستعمارية إلى 15 ولاية أما عدد البلديات فقد شهد تقليصا من 1535 إلى 676 بلدية محاولة منها لمحو آثار السياسة الاستعمارية التي اعتمدت في تقسيمها على أسس عنصرية و مصلحية لا غير ، بحيث شهدت منطقة الدراسة إنشاء بلديتين و هما عين الكبيرة و عموشة بدلا من البلدية المختلطة طاقيطونت -تزي نبشار

تقسيم 1974 :

انتقل عدد الولايات من 15 إلى 31 ولاية و عدد البلديات من 676 إلى 701 سنة 1977 بعد إضافة 12 بلدية في الجزائر العاصمة ، أما في منطقة الدراسة فقد شهد التنظيم الإداري ، ترقية بلدية عين الكبيرة إلى مستوى دائرة بحيث التي كانت تضم عدة بلديات مثل بابور و بني عزيز، إضافة إلى البلديات الحالية التي لم تكن خلال تلك المرحلة سوى تجمعات ثانوية تابعة لها ، مثل الدهامشة و أولاد عدوان.

تقسيم سنة 1984 :

شهدت الجزائر خلال مرحلة السبعينيات و بداية الثمانينيات تحولات و تطورات كبيرة في المجال الديموغرافي، وبهذا ارتفع عدد الولايات إلى 48 ولاية و عدد البلديات إلى 1541 بلدية أما بالنسبة لمنطقة الدراسة فقد شهدت نفس التحول في التنظيم الإداري حيث رقيت بعض المراكز الحضرية إلى بلديات و هي تزي نبشار ، واد البارد من أجل التخفيف على بلدية عموشة ، كما رقيت عموشة إلى دائرة في نفس التقسيم و يتبع إلى إقليمها كل من بلديتي تزي نبشار و واد البارد، و في إطار نفس التقسيم أصبحت كل من و الدهامشة و أولاد عدوان كبلديتين تابعتين لإقليم دائرة عين الكبيرة لقد ساهم هذا التقسيم الجديد في إعطاء نفس كبير للتنمية المحلية و تقليص الفوارق بين مختلف المناطق في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،بالإضافة إلى تسهيل الشؤون الإدارية بالنسبة للمواطن و تخفيف العبء على البلديات الأخرى .

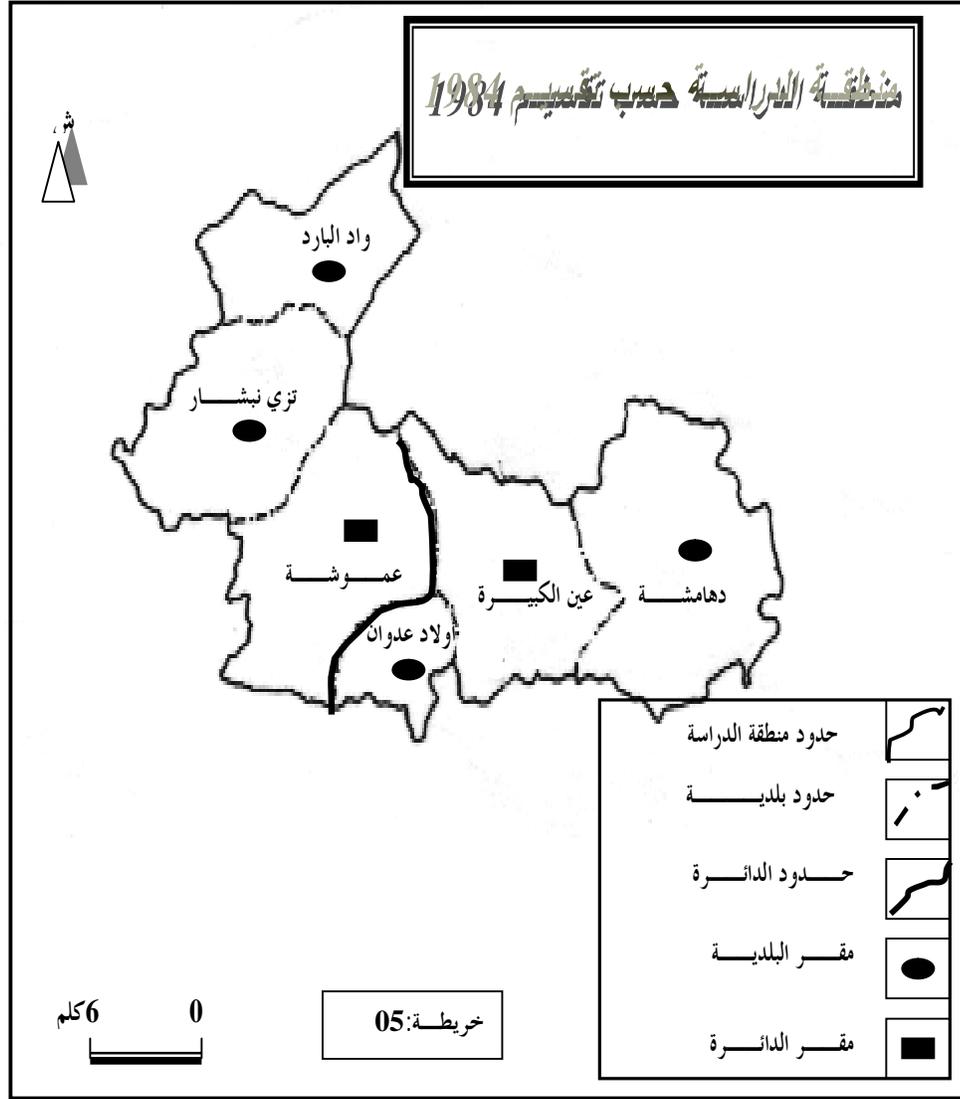
التقسيم الإداري الاستعماري - بلدية تاقيطونت المختطة -

Carte de la Commune mixte de
TAKITOUNT DJEJELLI



المصدر: أرشيف بلدية عين الكبيرة

خريطة: 04



المحور الأول: التخلف و المصاعب الطبيعية

مجالات جغرافية تمتاز بطابعها الجبلي الصعب، ساهم في تخلفها و عزلتها و تهميشها.

الفصل الأول

1-1: الخصائص الطبوغرافية و الجيولوجية

1-1-1: الخصائص الطبوغرافية:

سيادة الطابع الجبلي ، وضعف امتداد السهول زاد في تخلف و معاناة السكان، و أثر سلبا على نشاطهم واستقرارهم في المناطق الجبلية و الريفية .

إن المتصفح للخريطة الطبوغرافية لمنطقة شمال سطيف سوف يلاحظ بدون شك طابع المرتفعات التي تمتاز بها المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى للولاية بحيث تقل المرتفعات و تمتد السهول التي يصل ارتفاعها 800م عن مستوى سطح البحر، وبهذا نسجل أن المرتفعات تمثل في منطقة الدراسة نسبة 70% من المساحة الإجمالية للبلديات محل الدراسة بحيث أن متوسط الارتفاع كبير هو 1300م ، و من هنا نبرز ظاهرة الطابع الجبلي الذي يعتبر السمة الطاغية على منطقة الدراسة بينما أخفض نقطة تصل إلى 600م في منطقة واد البارد شمالا و أعلى نقطة هي قمة جبال البابور 2004م دائما في نفس المنطقة و نلاحظ ازدياد الارتفاع عموما كلما اتجهنا جنوبا بحيث أن الارتفاع يتراوح بين 700-800م باستثناء قمم الجبال التي يتجاوز ارتفاعها 1000م في الكثير من الأحيان .بينما نلاحظ امتداد المناطق السهلية على مساحات صغيرة جدا و تتخللها تلال و منحدرات كثيرا ما تكون على شكل أحاديد تشكلت بفعل نشاط عمل الحت المائي من خلال السيول و المجاري المائية . كما تمتاز منطقة الدراسة عموما بطابع الانحدارات الشديدة التي تصل إلى حوالي 25% و هي تمثل أقداما للجبال

و لدراسة دقيقة و بأكثر تحليل حاولنا تحديد الخصائص الطبوغرافية لكل بلدية ، رغم أن البلديات المدروسة تشترك في الخصائص الطبيعية و المتمثلة في سيادة الطابع الجبلي .

- عين الكبيرة :

يطغى الطابع الجبلي على معظم تراب البلدية، بحيث تقع البلدية على منحدر يصل ارتفاعه حوالي 550 م فوق مستوى سطح البحر كما و يتموضع مقر البلدية على مستوى قدم جبل زريب الممتد جنوبا بارتفاع 1300م و جبل شناتور في الشمال غربي بارتفاع 1370م ، كما يمتد جبل مجونس 1461م على حدود

البلدية نحو الجنوب مع بلدية بني فودة و هو يمثل بذلك أكبر مرتفع جبلي في البلدية و تمتاز بانحداراتها الشديدة التي تتراوح بين 5-15% مما يجعلها عرضة لنشاط التعرية الدائمة خاصة في المناطق الخالية من النباتات الغابية، أين تبرز الأحاديد على شكل تلال و منخفضات.

- دهامشة :

بلدية تمتاز بتنوع في المميزات الطبوغرافية من جبال و سهول و تلال بحيث يقدر متوسط الارتفاع 967م و تمتاز بانتشار كتل جبلية ذات الارتفاع المتوسط تتمثل في جبل مول الجديان 1225م ، جبل سناتور و جبل الدردام 1177م كما تتخلل هذه الكتل الجبلية منخفضات و انحدارات و امتداد لبعض السهول الضيقة التي يتراوح ارتفاعها بين 700-720م إلى الجهة الشمالية من البلدية ، كما تتميز بمنحدراتها و أحاديدها متأثرة بعوامل الحت و التعرية ، خاصة و أن المنطقة تمتاز بعدم كثافة الغطاء النباتي جعلها عرضة لعمل السيول خلال فصل الشتاء مما أثر تأثيرا واضحا على المظهر المورفولوجي و الطبوغرافي للبلدية .

- أولاد عدوان: بلدية تتمركز على ارتفاع حوالي 760م تمتاز بالتناوب بين الجبال و المرتفعات شمالا و غربا و الطابع السهلي الذي يمتد جنوب و شرقا ، تتموضع بلدية أولاد عدوان على مستوى قدم جبل العسل الذي يصل ارتفاعه إلى 1336م ، تمتد جنوبا مناطق شبه مستوية لكنها تمتاز بارتفاعها الذي يتراوح بين 800-1000م كثيرا ما تكون على شكل تلال صالحة للزراعة.

- عموشة : يتموضع مقر البلدية في حوض أو منخفض يصل غرتفاعه 530م و هي محاطة بمرتفعات جبلية كل الجهات تقريبا من التي يتراوح ارتفاعها بين 900م -1100م و هي امتداد لجبل سناتور و جبل العسل كما تمتاز المنطقة بانتشار مساحة كبيرة من التلال التي تمتاز بأحاديدها و التي تشكلت بفعل التعرية على مستوى المنحدرات لتكويناتها الصخرية الهشة و تستغل في النشاط الزراعي.

- تزمي نيبشار: بلدية تمتاز بطابعها الجبلي و ضعف امتداد السهول ، حيث أن مقر البلدية يتواجد تقريبا على مستوى قمة جبل أي على ارتفاع 950م و تمتد في البلدية مناطق جبلية من كل الجهات مثل جبل منتانو 1156م شرقا و جبل كلاوم 1112م غربا ، كما أن ما يميز الطابع الطبوغرافي لهذه البلدية هو الانحدارات الشديدة التي تصل إلى 15% و التي تمتاز بنشاط التعرية السريعة و الواسعة خاصة خلال فصل الشتاء بسبب شدة الانحدار و التكوينات الصخرية الهشة و ضعف كثافة الغطاء النباتي باستثناء بعض الغابات الصنوبرية الممتدة على مساحات ضيقة .

- وادي البارد :

تمتاز البلدية بطابعها الجبلي الذي يغطي معظم مساحتها بحيث تمتد سلسلة جبال الباور في أراضيها الشمالية بحيث يقدر ارتفاعها 1833م بينما أعلى قمة لجبال الباور هي 2004م تقع إلى الشمال الشرقي ، و تقدر أخفض نقطة 600م على مستوى المنخفضات و الأودية العميقة الممتدة بين الجبال ، و يقدر متوسط الارتفاع هو 1200م ، كما تمتاز بطابع المنحدرات الشديدة خاصة على مستوى سلسلة جبال الباور أين تتجاوز في بعض الأحيان 25 % هذه المنحدرات التي أصبحت تشكل عائقا كبيرا يعاني منه سكان البلدية ،الذين تعرضوا للتهميش و العزلة.

إن دراستنا للخصائص التضاريسية لمنطقة الدراسة يجعلنا نستخلص بعض المميزات العامة لمنطقة الدراسة و التي تتمثل على الخصوص في:

* سيادة الطابع الجبلي الذي يسود منطقة الدراسة و البلديات الشمالية للولاية، بالمقارنة بالمناطق الجنوبية التي تمتاز بامتداد كبير للأراضي المستوية على شكل للسهول يصل ارتفاعها 900م .

* انتشار واسع للانحدارات على مستوى أقدام الجبال خاصة السفوح الجنوبية لجبال الباور

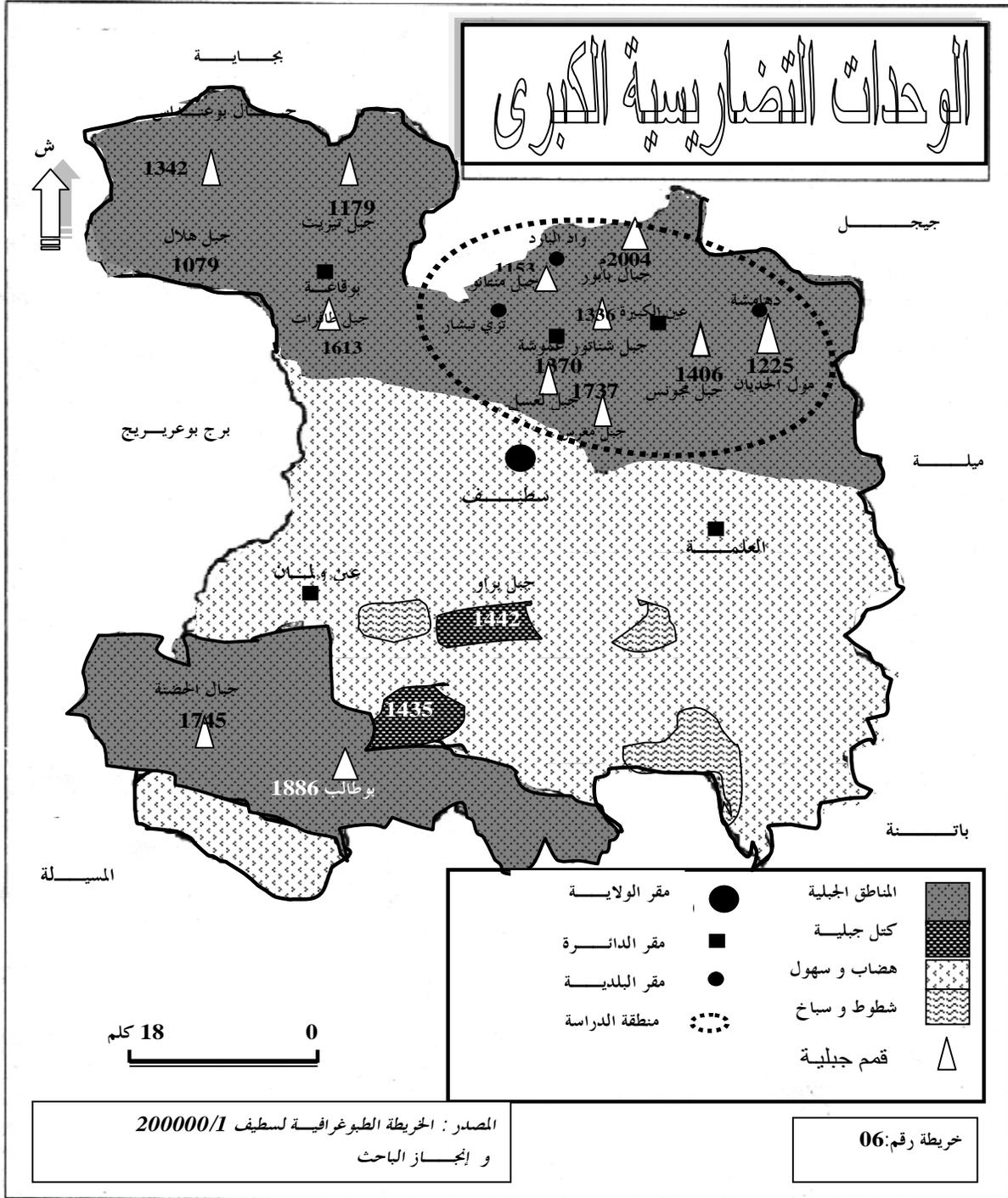
* انحصار الطابع السهلي ، و الذي نجده يمتد خاصة في الجهة الجنوبية لمنطقة الدراسة على شكل سهول يتراوح ارتفاعها بين 600م-800م على العموم ، و هي عبارة عن ترسيبات الزمن الرابع

* انتشار كبير للأخاديد بسبب نشاط الحت و التعرية على مستوى المنحدرات الجبلية و يعود ذلك لهشاشة التكوينات الصخرية التي تمتاز بها المنطقة عموما و ضآلة كثافة الغطاء النباتي .

* طابع التلال الرسوبية التي تمتاز هي كذلك بتعرضها للحت و التعرية لهشاشة تكويناتها الصخرية.

* امتداد منخفضات رسوبية تشكلت بفعل نشاط التعرية هي عبارة عن أودية كاذبة تمتاز بجريانها شتاء بينما تجف صيفا ساهمت برواسبها في تشكيل تربة هذه المنخفضات الصالحة للزراعة.

الوحدات التضاريسية الكبرى



الخصائص التضاريسية لمنطقة الدراسة

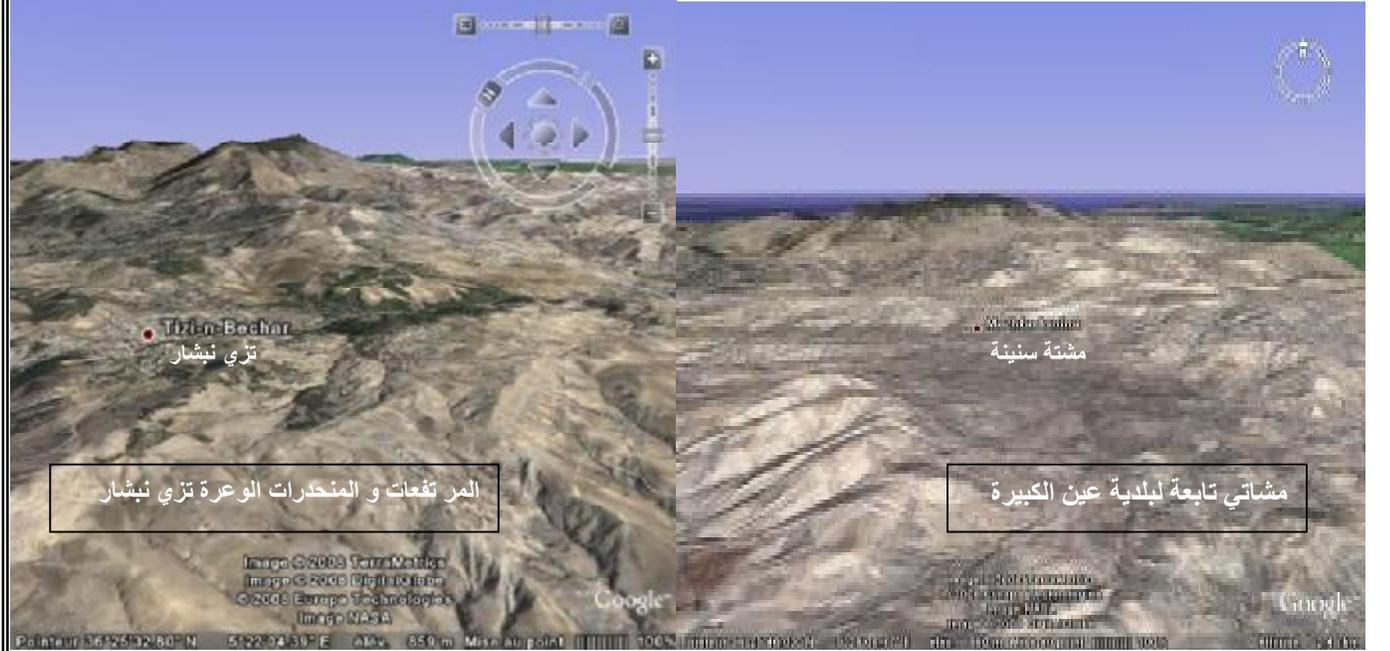


صورة ملتقطة بالاقمار الاصطناعية تبرز سيادة الطابع الجبلي ، الذي يميز البلديات الشمالية لولاية سطيف
كما تبرز أم الجبال المنتشرة في بلديات منطقة الدراسة .
المصدر : موقع قوقل إرث - و إضافات الباحث .



مشنة أولاد فايد- عموشة

مركز بلدية عموشة



المر تفعات و المنحدرات الوعرة تزي نبشار

مشاتي تابعة لبلدية عين الكبيرة

صور جوية ملتقطة بالأقمار الاصطناعية تبرز جانبا من الطابع الجبلي و انتشار الأخاديد والأودية الذي يعتبر الخاصية الرئيسية لطبوغرافية منطقة الدراسة و تمثل الصور بعض مناطق بلديات كل من عين الكبيرة و عموشة و تزي نبشار و بعض المشاتي التابعة .

المصدر : قوقل إرث 2008 www.googleearth.com

1-1-2- خصائص البنية الجيولوجية¹

منطقة تمتاز ببنيتها الجيولوجية الحديثة وبتنوع في تشكيلاتها الصخرية .

يتميز الإقليم الشمالي للجزائر بتكويناته الحديثة، و تعود للزمن الأول وما بعده ، كما أكثر امتزاجا وتنوعا بسبب فعالية الحث المائي وشدة الحركات الإلتوائية والبنائية التي تمت في الزمن الثالث وبداية الزمن الرابع، و قد أدت الحركة الألبية التي انتابت إفريقيا الشمالية و منطقة البحر المتوسط و جنوب أوروبا خلال الزمن الثالث، و التي أدت إلى بروز السلاسل الجبلية الأطلسية في المغرب و الجزائر كجبال الأطلس التلي و الصحراوي و جبال الألب في أوروبا و التي تمتاز بعدم استقرارها التكتوني بحيث تعيش هذه المناطق من حين لآخر حركات زلزالية تمتاز بعنفها كان أخطرها زلزال الأضنام في 1980 و زلزال و بومرداس سنة 2006 ، كما تعتبر المناطق الشمالية لولاية سطيف أكثر المناطق تعرضا للحركات الزلزالية حيث تعيش من حين لآخر حركات متوسطة عموما مقرها سلسلة جبال البابور التي تمتاز بانكسار عميق . و قد ساهمت الحركة الألبية في بناء السلاسل الجبلية للمنطقة الشمالية لولاية سطيف و منطقة الدراسة و منها سلسلة جبال للبابور و جبل مجونس و أم الجديان و جبل العسل و مغرس. كما تتميز ولاية سطيف خاصة المناطق الشمالية منها بتنوع التكوينات الصخرية من الزمن الأول و الثاني و الثالث إلى الزمن و الرابع كما تبرزه الخريطة 07 للتكوينات الجيولوجية لمنطقة سطيف.

تكوينات كلسية : تشمل هذه التكوينات التي تعود للزمن الثاني و هي عبارة عن تكوينات الكريتاسي العلوي والمتوسط بالإضافة إلى الترياسي عدة مناطق على شكل طبقات و يمتد على مساحة واسعة على مستوى سلسلة جبال البابور أي في واد البارد و تزي نيشار و الجهة الغربية من عموشة ، كما نجده على شكل كتل في جبل مجونس بعين الكبيرة و شرق الدهامشة و بني فودة في الجنوب الشرقي.

تكوينات مارنية ، مارنية كلسية ، كريطاسية :

تكوينات متنوعة من المارن و الكلس تعود أساسا إلى الزمن الثاني و الثالث خاصة إلى عصر الأيوسين و الباليوسين و الكريطاسي و تنتشر في المناطق الشرقية لمنطقة الدراسة خاصة في عين الكبيرة و الدهامشة و تكون على مستوى المرتفعات الجبلية خاصة على مستوى جبل مجونس و أم الجديان.

تكوينات جبسية و طينية :

وفي الزمن الثاني بعصوره الثلاثة الأساسية ظهرت تكوينات الكريتاسي و المتمثلة في تكوينات جيرية أو جبسية طينية و في بعض الحالات حصوية و رملية تتكشف على مستوى المنحدرات و السفوح الجبلية و تشمل

¹ - Notice explicative de la carte géologique de kharata et setif 1/50000

خاصة جبل النصرارة بعين الكبيرة و أم الجديان في الدهامشة و جبل العسل في أولاد عدوان كما يمتد على السفوح الجبلية لشمال عموشة و الشرقية لتزي نبشار.

رواسب الزمن الرابع القديم و الحديث:

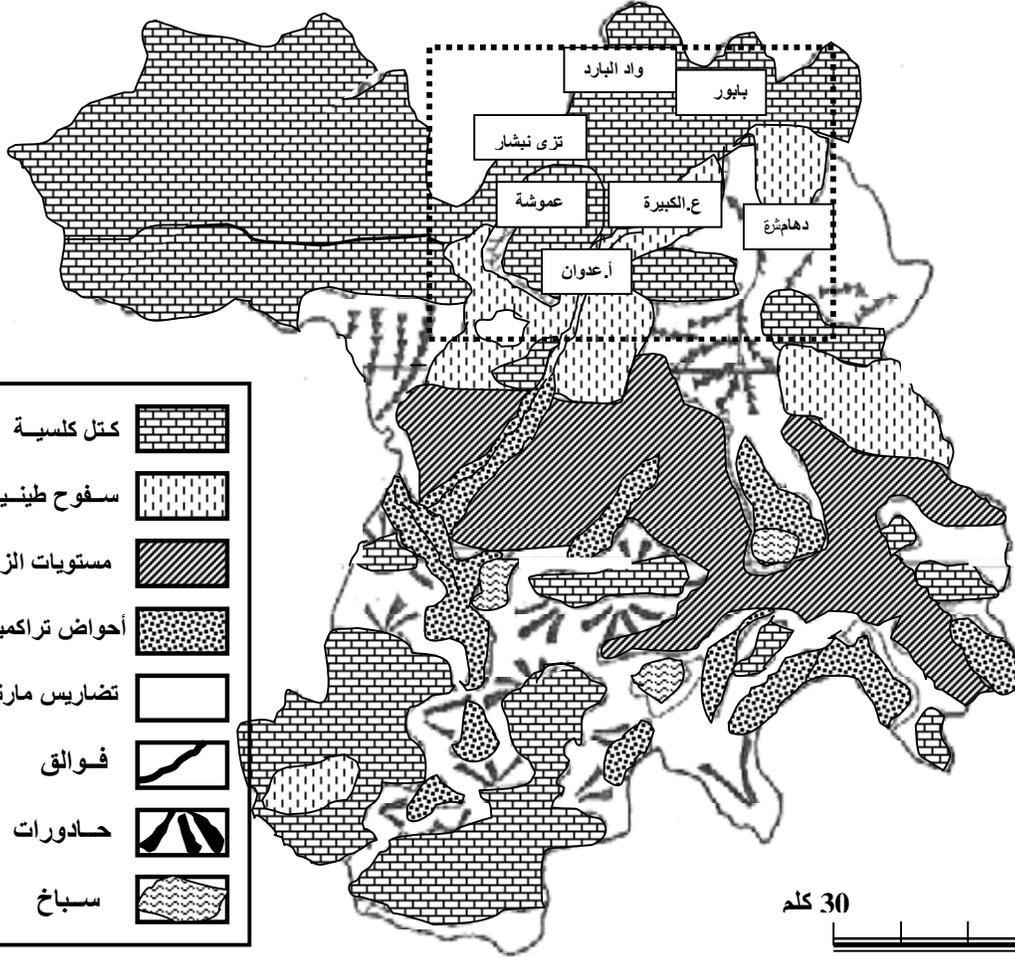
وفي الزمن الرابع استمرت التبدلات الجيولوجية ، لتغطي تكوينات هذا الزمن أكبر أجزاء الجزائر الشمالية فرواسبها تحتل منخفضات الهضاب العليا والسهول و المنخفضات ، كما تنتشر هذه التكوينات على طول الأودية ، في شكل أحزمة طبقية وهي تكوينات فيضية في أغلبها ، حملتها مياه الأودية والسيول ، ورسبتها حيث السهول والمنخفضات .

رواسب شكلت لنا بعض السهول الرسوبية و الفيضية التي تمتاز بخصوبتها ، كما و يغلب عليها طابع التربة السوداء ، كما تمتاز عدم تماسكها مما جعلها عرضة للحت و التعرية خاصة على مستوى التلال و تمتد خاصة في الجهة الشمالية الشرقية و الغربية لعين الكبيرة في جبل مجونس و أم الجديان و التي تستغل في النشاط الزراعي خاصة زراعة الحبوب كالقمح و الشعير .

فعموما نقول أن التكوينات الكلسية و المارنية و تكوينات الزمن الرابع هي السائدة في منطقة الدراسة بحيث تكون التكوينات الرباعية السهول الرسوبية الزراعية أما التكوينات الكلسية فتكون خزانات للمياه الجوفية ، و لهذا نلاحظ أن منطقة الدراسة و المناطق الشمالية لولاية سطيف على العموم تمتاز بتوفر كميات هائلة للمياه الجوفية و على الخصوص في جبال البابور.

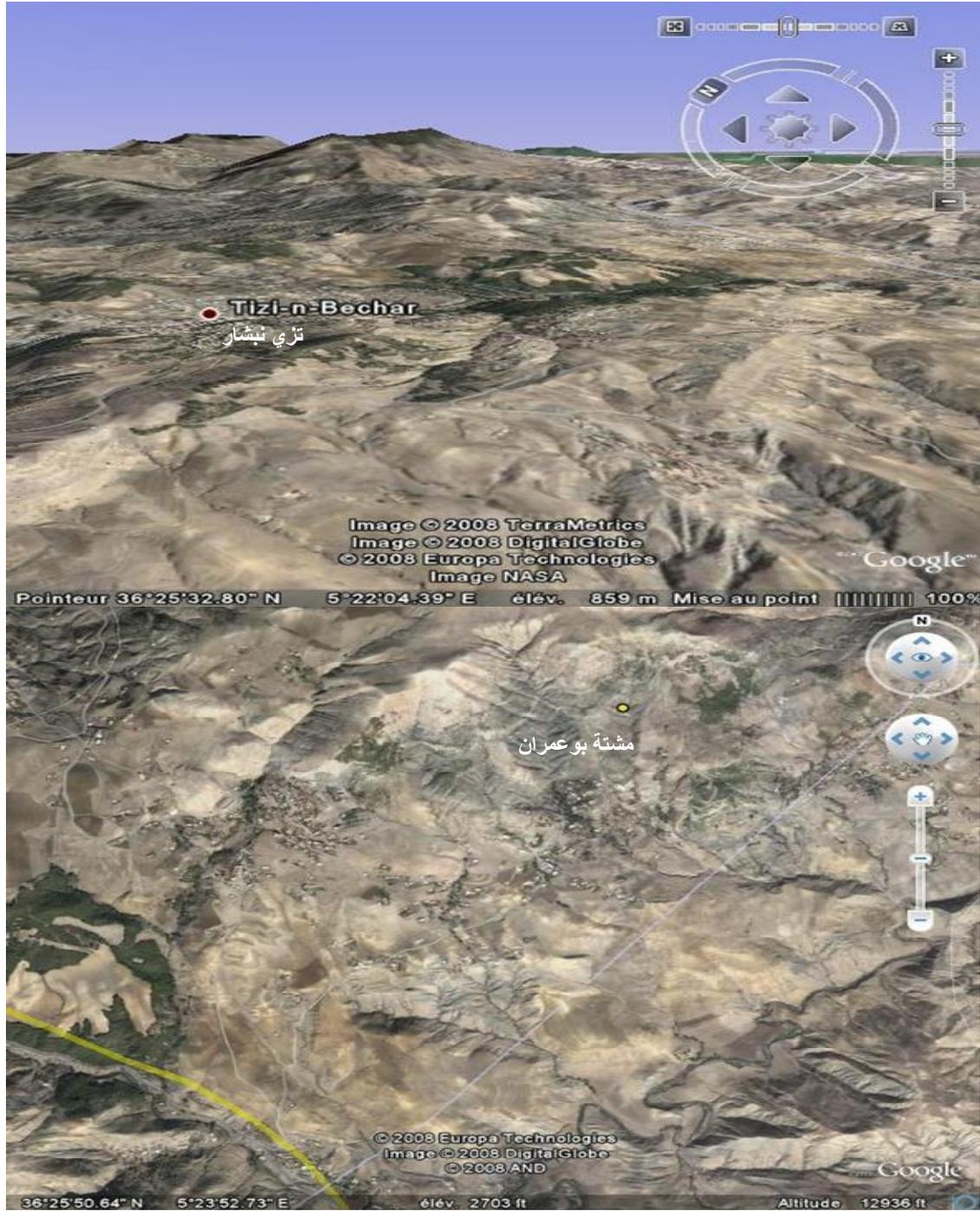
و بهذا و من خلال دراستنا لخصائص البنية الجيولوجية للمناطق الشمالية لولاية سطيف ، نبرز أن منطقة الدراسة تمتاز بمحدثة تكويناتها الجبلية التي تنتمي للزمن الثالث الناتجة عن الحركة التكتونية الألبية التي انتابت منطقة شمال إفريقيا و جنوب أوروبا و البحر المتوسط قد أدى هذا إلى عدم استقرار المنطقة تكتونيا ، بحيث كثيرا ما تتعرض لحركات زلزالية متوسطة،كتلك التي ضربت المناطق الشمالية على مستوى جبال البابور سنة 2005 و مست واد البارد و تزي نبشار بني و رثلان ، بوعداس و قترات كما ساهم ذلك في بروز تكوينات صخرية من الزمن الثاني و الثالث و الرابع المشكلة للمنطقة على مستوى الجبال و الهضاب و التلال و السهول ، هذه التكوينات الهشة ساهمت بشكل مباشر في تنوع المظاهر التضاريسية و نشاط الحت و التعرية الذي يمس معظم المناطق التي تمتاز بهشاشة تكويناتها الصخرية و انعكس سلبيا على الزراعة من خلال تقلص المساحات الزراعية و صعوبة استغلالها.

البنية الجيولوجية لولاية سطيف



المصدر : - مذكرة كشوكالي عن كوت 1979 و فيلا
1980 و تحسينات الباحث

الخريطة: 07



صور جوية تبرز خاصية تشكل و انتشار واسع للأخاديد و الأودية و التلال و المنحدرات الناتجة عن البنية الجيولوجية الهشة و التي تعرضت إلى نشاط كبير و سريع للحت و التعرية المائية السيول و نشاط الرياح و مما سهل العملية التكوينية و الترسبات الصخرية الهشة . الصوري لأحدى مناطق التابعة لبلديتي واد البارد و تزي نشار .

المصدر : برنامج موقع قوقل إيرث www.google earth.com

الفصل الثاني

1-2-1- الخصائص المناخية و الشبكة الهيدروغرافية

1-2-2-1- الخصائص المناخية :

منطقة تمتاز بمناخ شبه رطب شمالا و شبه جاف جنوبا مع اختلاف في كميات التساقط .

إن اهتمامنا بدراسة العناصر و الخصائص المناخية آت من منطلق أهمية و تأثير هذه العوامل في مجال في حياة الإنسان و نشاطه الاقتصادي ، فكثرا ما تكون المصاعب المناخية عاملا من عوامل عدم الاستقرار السكاني ، و تفاقم مشاكل التخلف في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية .

تمتاز المناطق الشمالية لولاية سطيف بوقوعها في نطاق المناخ المتوسطي الشبه الرطب ، إذ تعتبر بلديات منطقة الدراسة أوفر حظا في ما يخص التساقط حيث تستقطب كمية معتبرة من التساقط التي يصل متوسطها عموما إلى حوالي 750 ملم و تصل في القمم الجبلية مثل البابور الى 1200م لم بينما تتناقص هذه الكمية كلما اتجهنا جنوبا لتصل إلى حدود 500ملم هذا التذبذب في التساقط يؤثر سلبا بدون شك على النشاط الزراعي ، كما تمتاز المنطقة الشمالية بتساقط معتبر للثلوج التي قد تبقى في بعض الأحيان حتى شهر مايو على قمم الجبال و أيام الصقيع و رياح السيروكو الحارة ، وعدم استقرار في درجات الحرارة .

1-2-2-1- النطاقات المناخية :

إن تصفحنا للخريطة رقم 06 التي تمثل النطاقات المناخية لولاية سطيف ، يجعلنا نستنتج التنوع في النطاقات المناخية الحيوية بحيث نلاحظ درجة الرطوبة تزداد كلما توجهنا من جنوب الولاية إلى شمالها ، و تتناقص عكسيا و هي خاصية المناخ في الجزائر ، بحيث أن القرب من ساحل البحر المتوسط يجعل المناطق الشمالية أكثر رطوبة بفعل تأثيرها بالتيارات البحرية ، كما أن عامل التضاريس و الارتفاعات التي تميز المناطق الشمالية للولاية و على الخصوص بلديات محل الدراسة يجعلها تقع في نطاقين مناخيين و هما:

- شبه رطب معتدل: يشمل هذا النطاق المناخي الأجزاء الشمالية من منطقة الدراسة خاصة شمال عين الكبيرة ، واد البار و تزي نشار و يمتاز بكميات تساقط معتبرة تصل إلى أكثر من 1000 ملم في المرتفعات الجبلية خاصة على مرتفعات جبال البابور 2002م، كما يمتاز باعتدال حراري عموما خلال فصل الصيف بينما يمتاز ببرد قارص خلال فصل الشتاء و تساقط الثلوج على المرتفعات الجبلية .

-مناخ انتقالي : يشمل الأجزاء الجنوبية من منطقة الدراسة و هو مرحلة انتقالية بين المناخ شبه الرطب إلى المناخ شبه الجاف إذ نلاحظ تناقص تدريجي لكميات التساقط مع ارتفاع محسوس لدرجة الحرارة و كلما اتجهنا جنوبا ظهرت مميزات المناخ شبه الجاف ، بالإضافة إلى امتداد الطابع السهلي و تقلص الطابع الجبلي في جنوب الولاية .

1-2-1-2-الرطوبة :

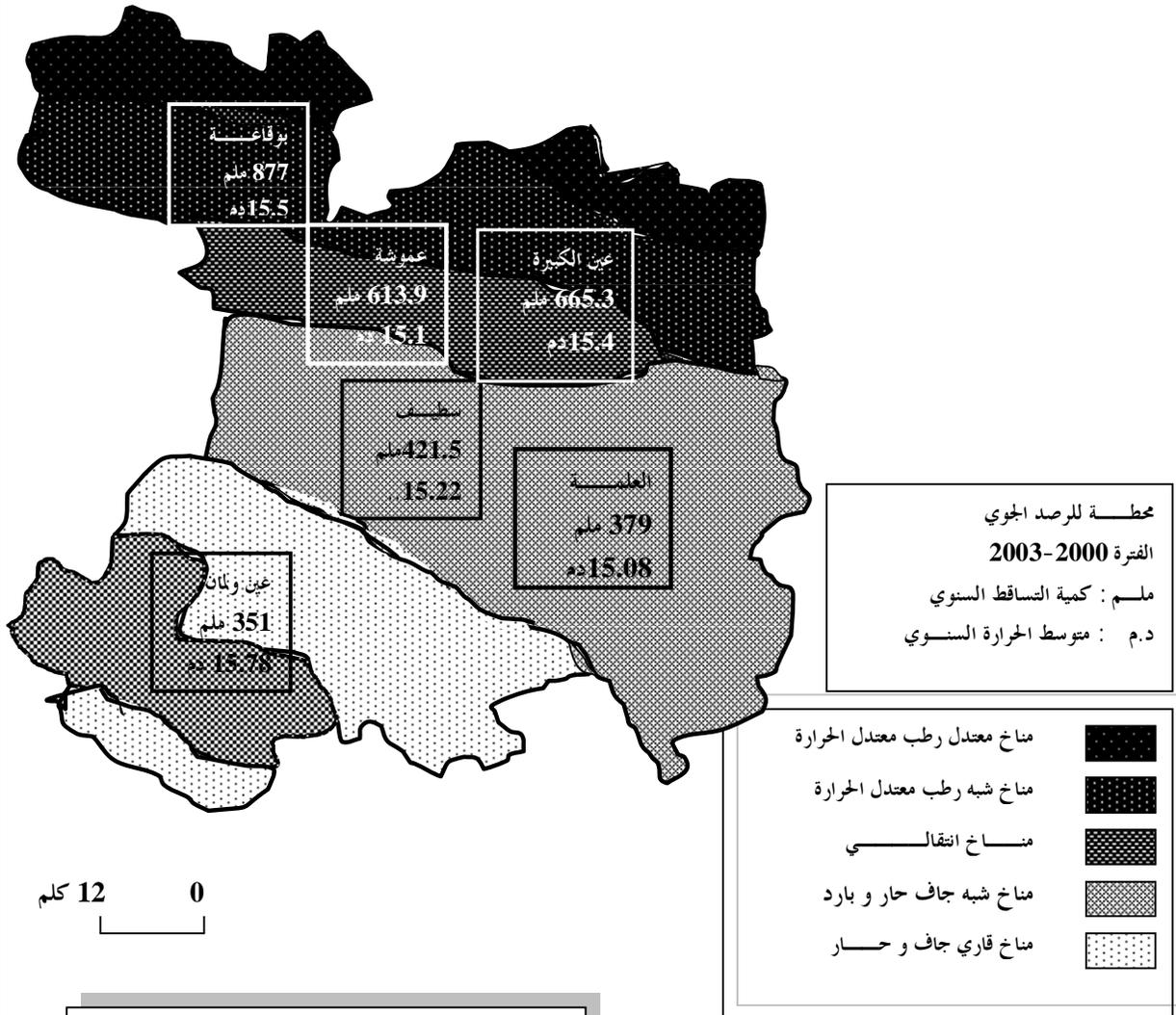
تمتاز المنطقة برطوبتها مقارنة بالمناطق الجنوبية للولاية كونها قريبة من التأثيرات البحرية من جهة إلى جانب تأثير الغطاء النباتي الذي يكسو المناطق الجبلية خاصة البابور و نسجل كمتوسط للرطوبة لولاية سطيف في حدود 66% بينما في المناطق الشمالية قد تصل إلى 70% و سجل في نفس السنة أقصى حد للرطوبة النسبية في حدود 83.3% هذه الرطوبة التي تكون معتبرة خاصة بين شهر نوفمبر حتى نهاية شهر مارس في الحالات المناخية العادية أي بعيدا عن الطفرات المناخية التي قد تمس الجزائر ككل في بعض السنوات التي تؤدي الى ظاهرة الجفاف كما تسجل أدهاها بـ 47.3% خلال الصيف خاصة بداية من شهر ماي إلى سبتمبر حيث الجفاف خاصة في شهري جويلية و أوت. و بهذه المعطيات الخاصة بالرطوبة و التساقط أن المناطق الشمالية لولاية سطيف تنمي مناخيا الى المنطقة الشبه الرطبة .

1-2-1-3-الأمطار:

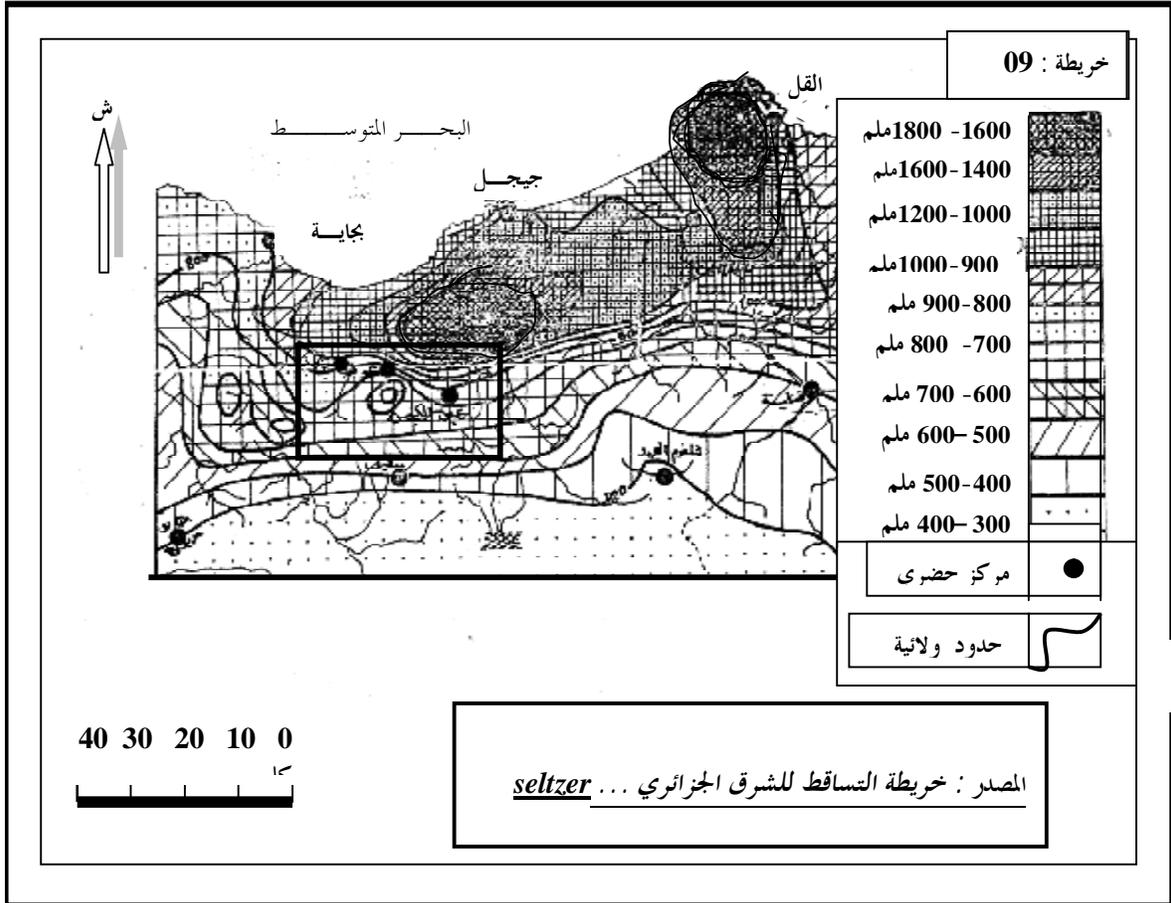
تساقطات مطرية شتوية معتبرة لكنها متذبذبة، و ينقصها الاستغلال المحكم .

تبين المعطيات المناخية للتساقط في محطة عين الكبيرة و محطة الأرصاد الجوي سطيف ، و معطيات خريطة 08 التي توضح التساقط للشرق الجزائري، أن المنطقة الشمالية تستقطب كميات من التساقط، من الأمطار و الثلوج و تشمل بذلك بلديات منطقة الدراسة إذ نلاحظ أن كمية التساقط قدرت في عين الكبيرة 948 ملم و في عموشة 1006 ملم سنة و تصل إلى 1200ملم على مستوى المناطق الجبلية و المناطق الواقع شمالا في نطاق المناخ الرطب بينما نلاحظ تراجع كمية التساقط في سنوات الجفاف خاصة خلال سنة 2000. تمتاز المنطقة بخصائص المناخ المتوسطي أي شتاء ممطر بارد و صيف حار جاف و لهذا نلاحظ أن المرحلة الرطبة تبدأ من نوفمبر إلى أفريل لتترك المجال للمرحلة الجافة لأكثر من 7 أشهر حيث الحرارة و الجفاف كما يبينه الشكل رقم 21 يقدر أدنى كمية المسجلة في التساقط بحوالي 7 ملم في شهر جويلية و أقصاها في شهر جانفي بحوالي 282 ملم. فظاهرة تذبذب سقوط الأمطار هي السمة الرئيسة لمناخ المنطقة التي تنتمي لمناخ البحر المتوسط الممطر و البارد شتاء و جاف حار صيفا ، و كثيرا ما يساهم هذا المناخ بخصائصه المناخية في مشاكل كثيرة تمس سكان هذه المناطق .

خريطة النطاقات المناخية لولاية سطيف



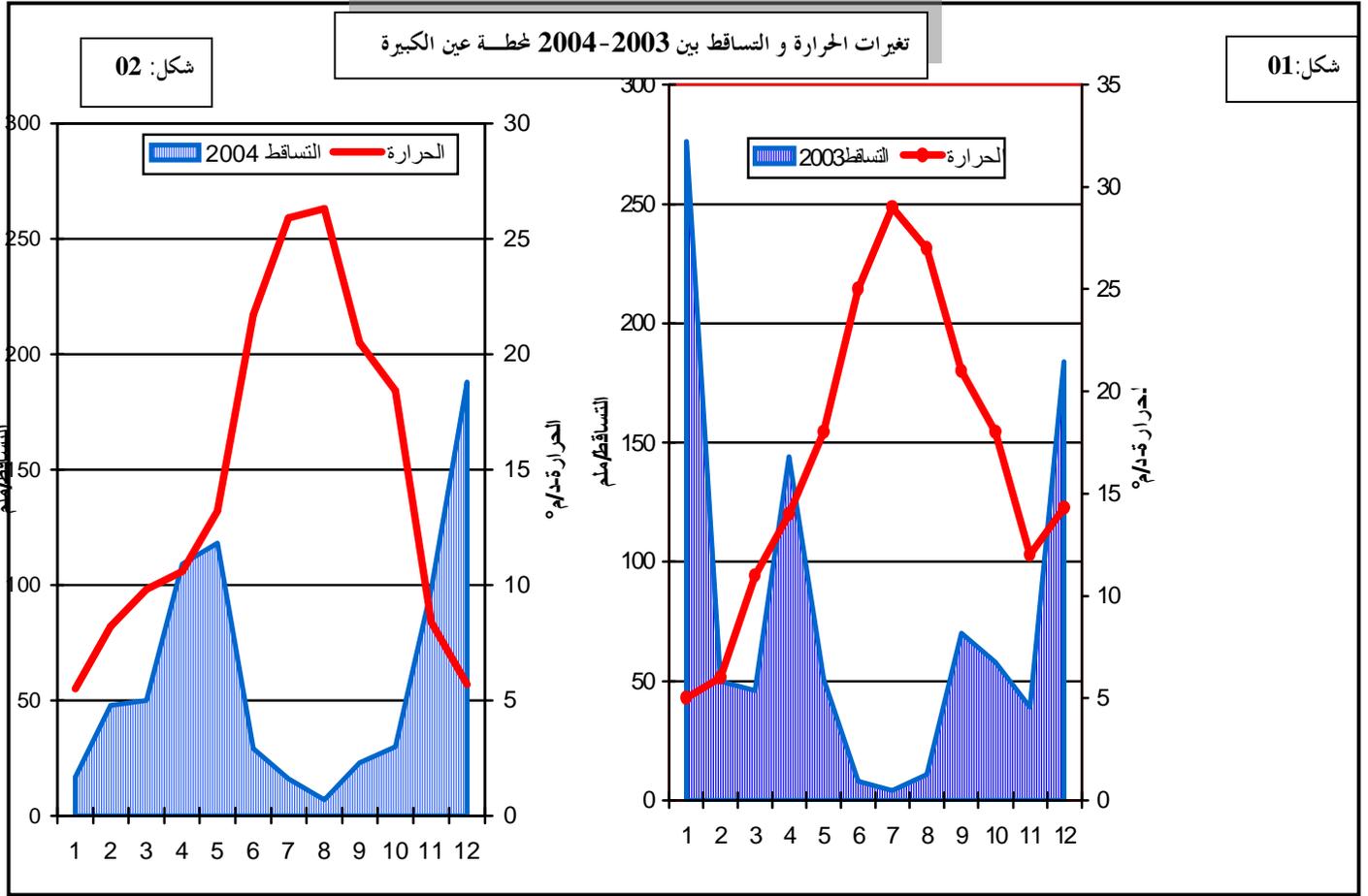
التساقط في الشرق الجزائري



تغيرات الحرارة و التساقط بين 2003-2004 - محطة عين الكبيرة -

جدول: 02

الشهور	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الاجموع المتوسط
التساقط 2003	276	50	46	144	51	8	4	11	70	58	39	184	941 ملم
التساقط 2004	17	48	50	109	118	29	16	7	23	30	98	188	733 ملم
الحرارة 2003	4.6	3.9	9	12.7	17.1	21.3	28.5	26.6	20	16.4	10.2	5	14.6
الحرارة 2004	5.5	8.2	9.8	10.6	13.2	21.7	25.9	26.3	20.5	18.4	8.4	5.7	14.5



مصدر الأرقام: محطة الرصد الجوي - سطيف

من خلال تحليل الجدول 2 و الرسم البياني-1-2- للتلحقات في محطة عين الكبيرة ، بحيث تمثل عين الكبيرة نموذج للخصائص المناخية للبلديات المدروسة و نستخلص ما يلي:

- اختلاف واضح في كميات التلحقات بين سنة 2003 و 2004 ، بحيث كانت سنة 2003 أوفر حظا في مجال التلحقات قدرت الكمية 941 ملم فكانت هذه السنة أكثر رطوبة و تساقطا مقارنة بسنة 2004 التي كانت شبه جافة و قدرت الكمية 733ملم فقط ، أي اقل من متوسط التلحقات في منطقة الدراسة عموما

- لقد كان شهر جانفي أكثر جفافا في سنة 2004 رغم فصل الشتاء إلا أنه كان خلال هذه السنة جافا بحيث لم تصل كمية التلحقات إلى 17 ملم فقط ، عكس سنة 2003 بحيث وصلت كمية التلحقات فيه 276 ملم أي حوالي 30% من كمية التلحقات السنوي . يعتمد نظام التلحقات في منطقة الدراسة بتزايد كمية التلحقات كلما اتجهنا شمالا أي كلما اقتربنا من البحر ، كما تزيد هذه الكمية بفعل تأثير التضاريس و القرب من ساحل البحر .

1-2-1-4-- الثلوج

تبين معطيات الرصد الجوي أن المنطقة تمتاز بظاهرة تساقط الثلوج بكميات معتبرة خاصة على مستوى القمم الجبلية التي قد تبقى حتى شهر ماي في الكثير من الأحيان خاصة في جبال الباور و جبل مغرس و تقدر عدد أيام بين 2000 إلى 2003 بحوالي 39 يوم و قدر المتوسط السنوي 10 أيام في السنة وإذا ما قارنا هذه المعطيات بالمعطيات المناخية لسليتر بين 1913-1935 فإننا نلاحظ تغيرات مناخية هامة قد طرأت فيما يخص التساقطات الحرارة . يميزه التراجع الواضح لكميات التلحقات و عدد الأيام المطيرة حيث أيام الثلوج قدر بـ 40 يوم السنة و الأمطار بحوالي 71 يوم سنويا .

1-2-1-5:الصقيع

- تمتاز المنطقة بكثافة تساقط الصقيع خاصة بداية من شهر نوفمبر إلى نهاية شهر مارس و قدر عدد أيام الصقيع بين 2000 إلى 2003 بحوالي 186 يوم أي بمتوسط سنوي 46 يوم في السنة ، و تعتبر هذه الفترة الزمنية كبيرة كون أن منطقة سطيف تمتاز بموقعها الداخلي و مناخها الذي يمتاز بشبه القارية لبعدها عن التأثيرات البحرية مما يجعل الولاية تمتاز عموما ببرودتها خلال فصل الخريف و الشتاء و تنخفض الحرارة إلى مستويات دنيا نحو الصفر بحيث تسمح بتشكيل الصقيع في معظم مناطق الولاية، و تكون بقوة كبيرة خاصة بين شهر نوفمبر فيفري . إن انتشار الصقيع و اتساع مجاله و مدته الزمنية يشكل عاملا سلبيا على النشاط الاقتصادي الاجتماعي عموما و على مردود النشاط الزراعي خاصة ، بحيث تبقى هذه الفترة الزمنية فترة ركود في المجال الزراعي خاصة في مجال الزراعات الكثيفة كالخضروات ، بالإضافة إلى الأشجار المثمرة مثل اللوز و المشمش

الخوخ التي تزهر خلال هذا الموسم بين شهري فيفري و مارس مما يؤدي إلى إتلاف المحصول الزراعي و يكو الموسم الفلاحي كارثي بالنسبة للفلاح.

1-2-1-6- الحرارة :

تبرز المعطيات الإحصائية لمحطة الرصد الجوي لولاية سطيف و محطة عين الكبيرة من خلال الجداول 02 و 03 و 04 و الأشكال 03 و 04 أن هناك تغيرات حرارية هامة شهدتها سطيف تبعا للتغيرات المناخية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، بحيث قدر المتوسط الحراري السنوي بحوالي 16.08 م° و نلاحظ ارتفاع الحرارة عا، خلال فصل الصيف خاصة شهري جويلية و أوت بحيث نسجل أقصى متوسط لدرجة الحرارة خلال شهر جويلية 36م° ، بينما المتوسط الحراري الشهري يصل إلى 29م° في شهر جويلية أما بالنسبة لدرجات الحرار الدنيا شتاء فنلاحظ أن المتوسط الشهري سجل خلال شهر جانفي 5م° ، بينما أقصاها قدرت 9م° و أدنا، دائما في نفس الشهر ب 3م° و قد تنخفض الحرارة الى مستويات دنيا على مستوى المناطق الجبلية التي تسج درجة الصفر مما يؤدي التي تشكل الصقيع.

و من خلال دراسة العلاقة بين الحرارة و التساقط من خلال التمثيل البياني فإننا نلاحظ تقاطع خط التساقط و الحرارة في شهري ماي و أكتوبر بحيث يقل التساقط و ترتفع الحرارة لتظهر المرحلة الجافة التي تمتد إ 7 أشهر تقريبا كما يبرزه الجدول 2 و الملاحظ هو أن الحرارة الدنيا هي 10.4م° بينما الوسطى 14.6م° بينما تص النهاية العظمى إلى حدود 20.2م° خصائص الحرارة في ولاية سطيف بينما يقدر يكون هناك تغيرا طفيفا : البلديات الشمالية للولاية مثل ما تبرزه محطة عين الكبيرة و عموشة .

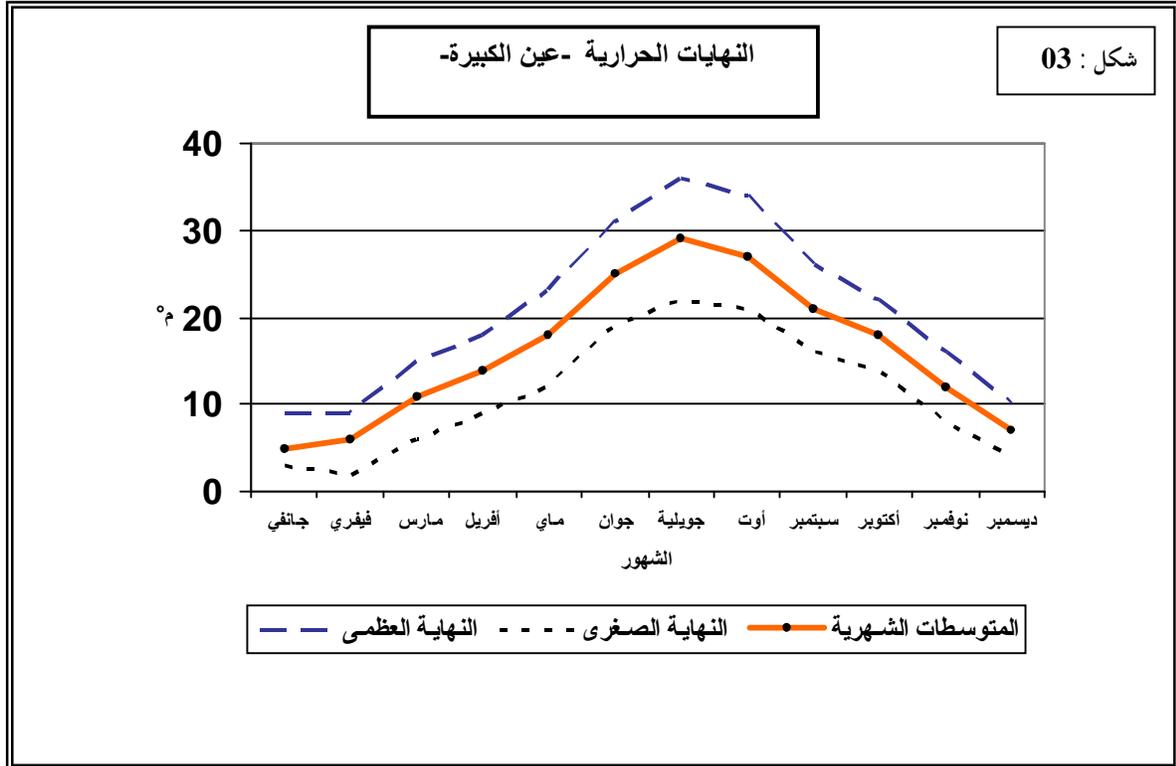
و الملاحظ من خلال الشكل 04 فإن مستوى درجات الحرارة متقارب في الاتجاه العام في مختلف السنوات باستثناء بعض التذبذبات من الارتفاع و الانخفاض حيث تكون الحرارة غير فصلية أ غير عادية بحيث ان أد. درجة حرارة و أعلاها سجلت سنة 2003 ، هذه الخاصية تعود بدون شك إلى التغيرات المناخية التي تعرف الجزائر من سنة لأخرى .

درجات الحرارة لمحطة عين الكبيرة 2003

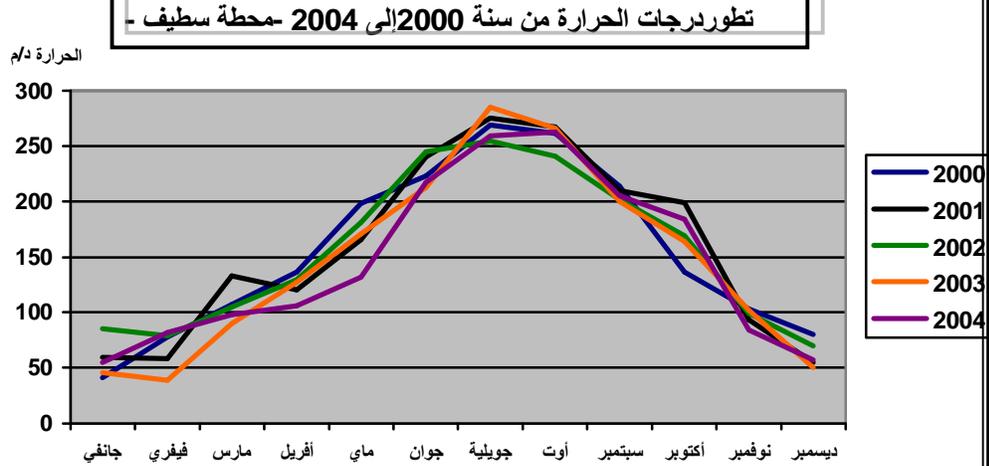
الجدول: 03

النوع	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
النهاية العظمى	9	9	15	18	23	31	36	34	26	22	16	10
النهاية الصغرى	3	2	6	9	12	19	22	21	16	14	8	4
المتوسطات الشهرية	05	6	11	14	18	25	29	27	21	18	12	14.33

أنجز الشكل وفق معطيات محطة الرصد الجوي لولاية سطيف



الشكل: 04



أنجز التمثيل البياني حسب معطيات محطة الرصد الجوي لولاية سطيف

جدول 04: تطور لبعض العناصر المناخية بين 1991 إلى 2004 - محطة سطيف.

السنة	كمية التساقط - ملم -	متوسطات درجات الحرارة - دم° -	عدد أيام الثلج - يوم -	عدد أيام الصقيع - يوم -	عدد أيام السيروكو - يوم -
1991	401.2	13.3	13	81	11
1992	505.5	13.6	15	68	08
1993	319.2	14.3	13	75	13
1994	272.9	15.4	15	72	14
1995	422.4	14.3	12	74	07
1996	442.9	13.7	12	61	09
1997	402.4	15.1	03	54	08
1998	455.9	14.6	12	76	11
1999	384.0	15.5	19	49	13
2000	331.3	15.4	04	62	10
2001	397.3	15.6	06	52	07
2002	520.0	59.3	09	36	11
2003	610.3	66.2	20	36	09
2004	620.4	66.4	13	49	00

1-2-1-7-- الرياح :

تعرض منطقة الدراسة و المناطق الشمالية عموما لولاية سطيف لهبوب الرياح ، التي تمتاز باختلافها و تنوعها م حيث اتجاهات هبوبها و كذا من حيث رطوبتها و جفافها و مواسم هبوبها ومدتها الزمنية .

*-الرياح الشمالية الغربية : هي الرياح الأثر هبوبا و تقدر نسبة ترددها 24.31 خلال طول فصول السنة خاصة خلال فصل الشتاء و تمتاز برطوبتها بحيث تجلب معها كمية معتبرة من بخار الماء و الأمطار باعتبارها تمر على البحر المتوسط و هذا ما يعلل التساقط المعتبر للأمطار في المناطق الشمالية لولاية سطيف و منطقة الدراسة خاصة واد البارد و عموشة و عين الكبيرة .

*-الرياح الشمالية الشرقية : تمتاز بهبوبها المتوسط و تقدر نسبة ترددها 22.16% و عادة ما و ن هذه الرياح ممطرة و تؤدي إلى سقوط الثلوج لأنها قادمة من سيريا مارة على أوروبا و تمتاز ببرودتها الكبيرة بحيث تساهم في خفض درجة الحرارة إلى ما دون الصفر شتاء .

* - الرياح الجنوبية-السيروكو¹ :-

تعرض ولاية سطيف ككل الولايات الشمالية إلى هبوب هذه الرياح خاصة خلال أوج فصل الصيف أي ي شهري جويلية و أوت قدرت حسب معطيات محطة الرصد الجوي لولاية سطيف عدد أيام السيروكو ي 2000-2004 حوالي 37 يوم و قد بلغت عدد أيام هبوبها سنة 2000 بـ 10 أيام و 7 أيام في 2001 و تعتبر سنة 2002 من أطول الفترات التي شهدت لهبوبها بـ 11 يوما و في سنة 2003 بلغ 09 أيام ،بينما لم تشهد سنة 2004 هبو لهذه الرياح و لو يوما واحدا ،ولهذه الرياح تأثيرات سلبية على المنطقة خلال فصل الصيف بحيث تأثرا سلبا على المحاصيل الزراعية خاصة الزراعات الواسعة كون أن المنطقة تمتاز بهذا النوع من المزروعات خاصة القمح ، كما تأثر سلبا على الموارد المائية السطحية و الجوفية ، إذ تعمل على ارتفاع نسبة التبخر مما يؤدي إلى جفاف بعض الأودية و المنابع المائية ، و يطرح بذلك مشكلة الجفاف و قلة المياه المستخدمة للشرب أو للسقي و تنفاذ هذه الظاهرة خاصة في سنوات الجفاف .

¹ - السيروكو أو رياح الجنوب تمب من أوساط الصحراء الإفريقية الكبرى نحو شمال القارة التي تمتاز بجراها و جفافها كونها إنما تمر على اليابسة و على

أحر منطقة في العالم و هي الصحراء الإفريقية الكبرى.

1-2-2- الشبكية الهيدرولوجرافية:

إن الموقع الجغرافي الذي يميز البلديات الشمالية لولاية سطيف يجعلها افر حظا في مجال التساقط السنوي بحيث تستقطب كميات معتبرة من الأمطار و الثلوج مما يساهم في توفر كمية معتبرة من المياه السطحية و الجوفية منها ، و تبقى المشكلة قائمة في كيفية استغلالها.

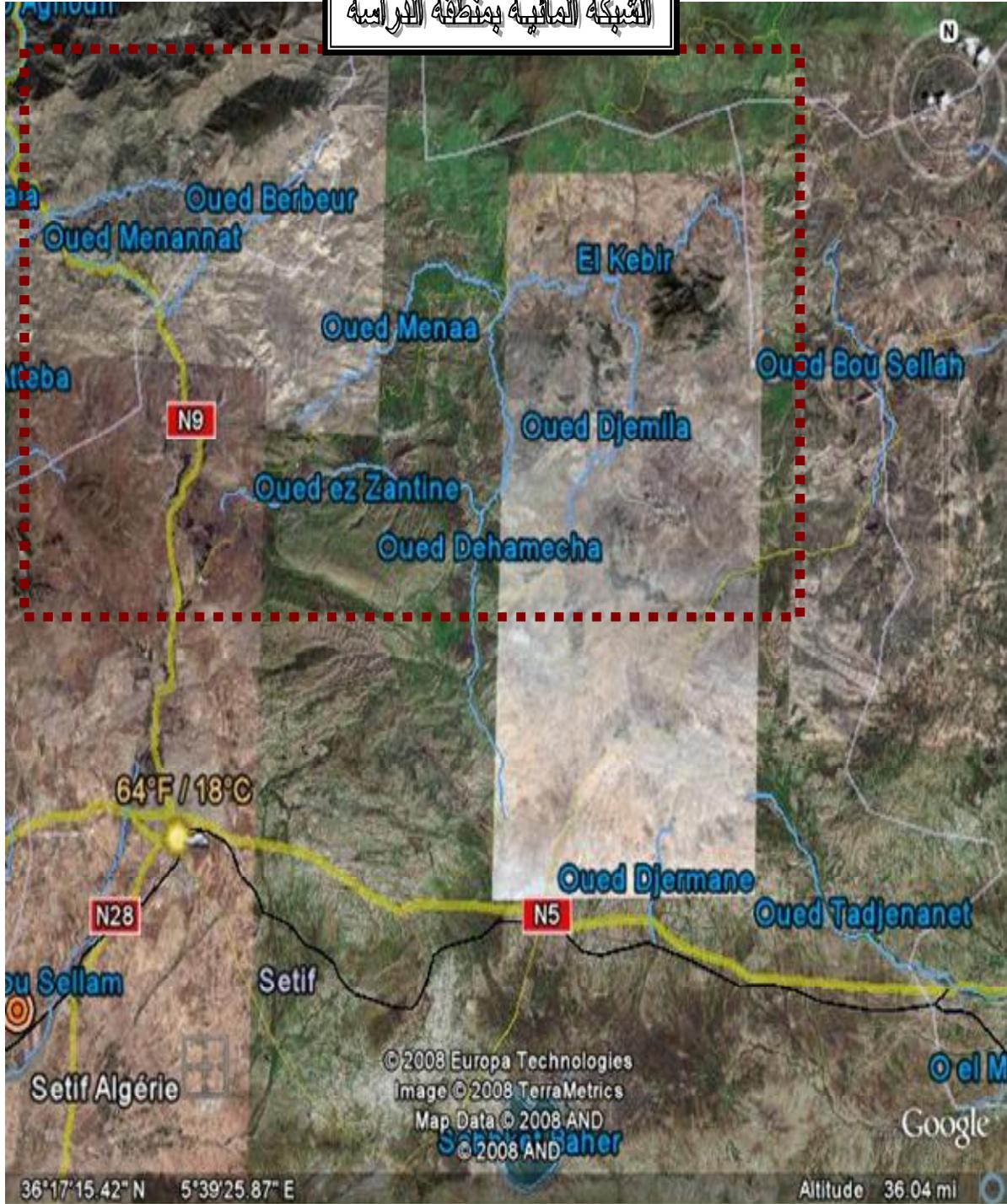
1-2-2-1-المياه السطحية

تتميز منطقة الدراسة بوجود شبكة من الأودية التي تمتاز بجريانها المؤقت عموما باستثناء بعض الأودية التي ية جريانها خلال فصل الصيف بسبب الحرارة المرتفعة و تراجع كميات الأمطار باعتبار أن المنطقة تمتاز بجفاف صيفا مثل باقي مناطق الجزائر الشمالية ويمتد في عين الكبيرة كل من وادي أولاد منعة ، و وادي زاتين اللدا يصبان في الوادي الكبير بالدهامشة ، كما يمتد واد الداب غرب عين الكبيرة و الذي يلتقي بوادي بربر الذي ينب من جبال البابور ثم يأخذ طريقه باتجاه الجنوب الغربي، و يمر على تزي نبشار و يصبح باسم واد مناناف : منطقة تزي نبشار ثم يواصل طريقه غربا حتى يصب في سد خراطمة .

1-2-2-2-المياه الجوفية

بحكم موقع منطقة الدراسة تقع في شمال ولاية سطيف فإنها كما لاحظنا أوفر حظا في مجال التساقط بكميات معتبرة أمطارا و ثلوجا بحيث تصل كمية التساقط عموما إلى أكثر من 700 ملم و هذا يسمح بدون شك ا تخزين كمية معتبرة من المياه في جوف الأرض ،خاصة و أن التكوينات الصخرية للمنطقة التي تمتاز بطابع الكلسي خاصة منطقة جبال البابور بحيث تمتاز بقدرة متوسطة على تخزين المياه مقارنة مع المناطق الجنوبية للولا كما تبينه الخريطتين 07 و 11 و قد ذلك ساهم في تواجد العديد من الأسمطة المائية الباطنية كخزانات جوفية لمياه الأمطار و الثلوج المتساقطة و التي تكون قريبة من سطح الأرض، وكثيرا ما تتكشف على سطح الأرض على شكل ينابيع و عيون دائمة الجريان بعضها يساهم بشكل كبير ف التغذية الدائمة لبعض الأودية خاصة و بربر و واد مناناف في واد البارد و تزي نبشار ، كما توجه هذه المياه لتزويد سكان هذه المناطق و من جهة أخرى تقوم هذه الينابيع بتزويد مدينة سطيف بالمياه الصالحة للشرب خاصة مياه ينابيع وادي البارد ال ساهمت في تزويد مدينة سطيف منذ أكثر من 25 سنة، بقنوات و محطات للضخ على مسافة 45 كلم. كما أ المياه ذات الجودة العالية تمتاز ينابيع واد البارد سفتح بدون شك آفاقا واعدة لاستغلالها في مجال المياه المعدنية م خلال تعبئتها تسويقها في السوق الوطنية .

الشبكة المائية بمنطقة الدراسة



الشبكة الهيدروغرافية



0 4 كلم

مجري رئيسية



مجري ثانوية



مجري مؤقتة



بنايع



حدود منطقة الدراسة



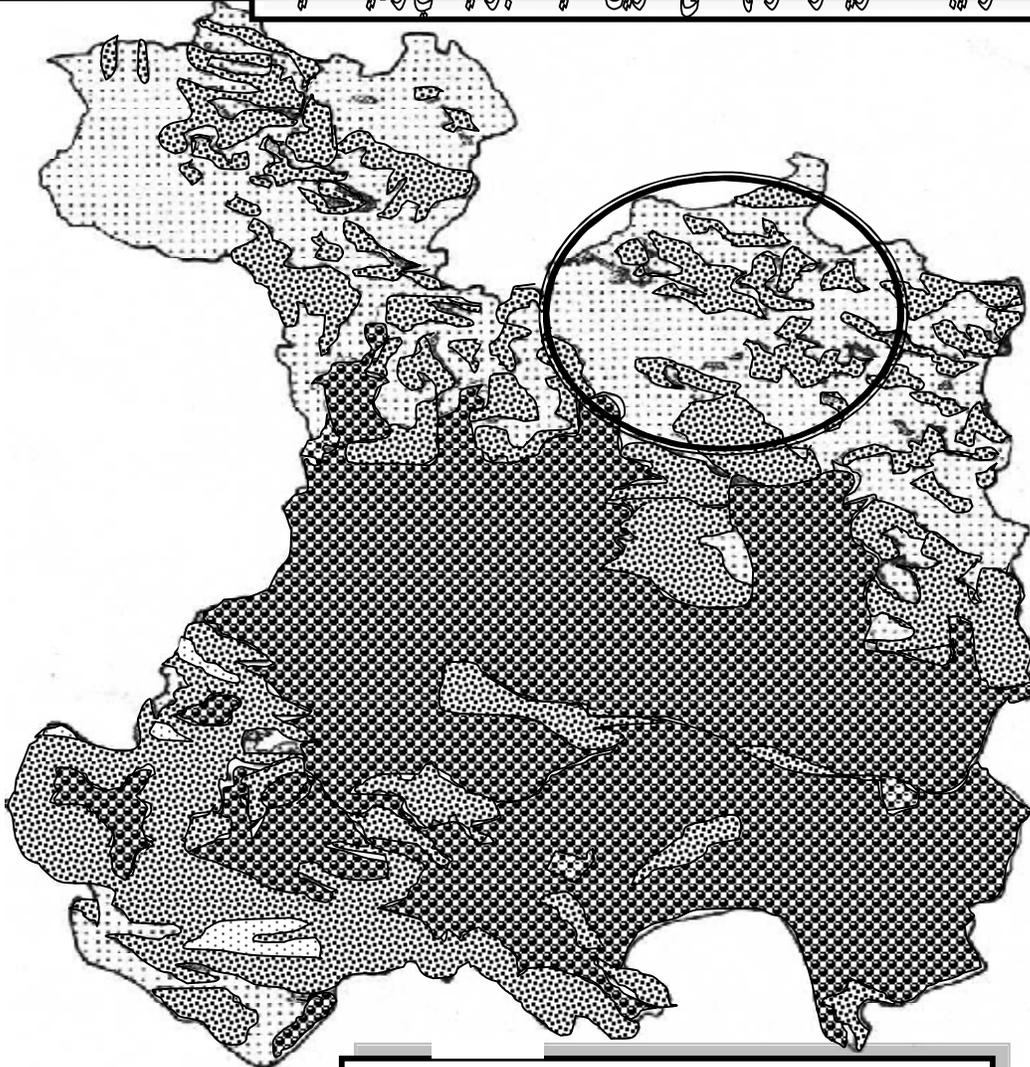
حدود البلديات



المصدر : الخريطة الطبوغرافية للشرق الجزائري 1/200.000
و من إنجاز الباحث

الخريطة رقم: 10

التركيبية الصحراوية و قدرتها على تخزين المياه الجوفية في ولاية سطيف



10 كلم 0

تكوينات ذات قدرة قوية لتخزين المياه الجوفية



تكوينات ذات قدرة متوسطة لتخزين المياه الجوفية



تكوينات ذات قدرة ضعيفة لتخزين المياه الجوفية



منطقة الدراسة



المصدر: PAW عن مارك كوت 1979
ترجمة وإعادة رسم الباحث

الخريطة رقم: 11

- مصاعب الطبيعة و دورها في التخلف

إن العلاقة بين الإنسان و الطبيعة ضاربة جذورها في الزمن و هي علاقة للتأثير و التأثير بين الإنسان و بيئته ، فمنذ ظهور الإنسان على سطح الأرض و هو يصارع مصاعب الطبيعة و يحاول أن يتأقلم مع ظروفها رغم قسوتها و يحاول الاستقرار رغما عنها خاصة عندما لا يمتلك خيارات كثيرة ، و ففة أخرى تختار سبيل الهجرة و التروح إلى مناطق أخرى تمتاز بظروف طبيعية ملائمة و مؤهلات أو محفزات تساعد على استقرار السكان خاصة إذا كانت هذه العناصر الطبيعية تساعد على ازدهار النشاط الاقتصادي خاصة النشاط الزراعي . و انطلاقا من هذا فنقول أن الطبيعة عاملا رئيسيا في ظاهرة التوزيع السكاني و حركية النشاط الاقتصادي . فمن خلال دراستنا للخصائص الجيولوجية و الطبوغرافية و المناخية و صلنا إلى نتيجة هامة هو أن هذه العناصر لعبت و لازالت نسبييا تلعب دورا سلبيا على المجال الاقتصادي و البشري و تساهم بنسبة كبيرة في تفاقم ظاهرة التخلف و العزلة و التهميش و الحرمان للبلديات الجبلية و سكان الأرياف هم الأكثر تعرضا و تأثرا هذه الصعوبات التضاريسية المناخية و التي تحد من رفاهيتهم و ازدهارهم و تزيد في معاناتهم و تتركز تأثيرات مختلف العناصر الطبيعية التضاريسية و المناخية .

مصاعب السطح :

- تمتاز منطقة الدراسة بطابع جبلي صعب ساهم بشكل كبير في تفاقم مشاكل التخلف على مستوى هذه المناطق خاصة المناطق الريفية و أثرت سلبا على استقرار السكان و نشاطهم من خلال م يلي:
- إن انتشار الطابع الجبلي و المرتفعات و الانحدارات و قلة المناطق السهلية، ساهم في تقليص المساحات الزراعية و استغلال السكان للمناطق الجبلية في النشاط الزراعي خاصة الزراعات الواسعة مثل الحبوب .
 - كما ساهم الطابع الجبلي في الكثير من البلديات في زيادة معاناة السكان من آثار و التهميش من خلال قلة التأطير الخدماتي في مجال التعليم و الصحة و طرق المواصلات، الكهرباء ، المياه و خدمات أخرى لكونها تتطلب أموال كبيرة .
 - إن التحول المورفولوجي السريع للمناطق الجبلية بسبب تزايد نشاط عملية الحت و التعرية التي تتعرض لها المناطق الجبلية علي مستوى المنحدرات خاصة عمل السيول خلال فصل الشتاء ،وقد أدى هذا إلى تقليص المساحات الزراعية في المناطق الجبلية من جهة وتفقيرها من جهة ثانية الناتج عن عملية غسل التربة لتركها بطبنا رقيقة جدا و غير قادرة على مقاومة نشاط التعرية الكثيف .
 - تغيير في نوع النشاط الاقتصادي من الزراعة و تربية الماشية الى نشاط التجارة و البناء و الصناعة و نشاطات أخرى .

-مصاعب المناخ

بالرغم من الجوانب الإيجابية للعناصر المناخية التي تميز المنطقة ،من وفرة للتساقط السنوي و اعتدال في درجة الحرارة إلا أن عدم استقرار هذه العناصر كثيرا ما يلعب دورا سلبيا على المجال البشري من جهة و على الجانـه الطبيعي و الاقتصادي كما نبرزه فيما يلي:

- إن التذبذب في التساقط يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي خاصة المحاصيل الزراعية المختلفة الحبوب الأعلاف و التي تعتمد مباشرة على الأمطار قد يؤدي إلى خسائر اقتصادية هامة تؤثر على ديناميكية النشاط الزراعي بالمنطقة عموما، خاصة من حيث المرودية و استمرار بعض الأنشطة كتربية الماشية على سبيل المثال.

- يؤدي هبوب رياح السيروكو الحارة خلال فصل الصيف إلى إتلاف المحاصيل الزراعية المختلفة من الحبوب الخضروات بحيث تؤدي الحرارة إلى تجفيف الينابيع و الأودية التي تساهم في ري أراضي و بساتين الفلاحين.

- سقوط الصقيع و البرد الذي يستمر يبدأ أحيانا من أكتوبر و يستمر حتى شهر أبريل ينعكس سلبا على النشاط الزراعي ، بحيث يؤدي إلى إتلاف المحاصيل الموجودة من خضروات و أشجار مثمرة .

- تؤدي تساقطات الثلوج الكبيرة خلال عدة أيام شتاء و هيارات و الانزلاقات الأرضية إلى التأثير على طر المواصلات كالطرق البلدية و المسلك غير المعبدة إلى عزلة حقيقة تتعرض لها التجمعات السكانية البعيدة و المراكز الرئيسية ، وكل هذا يسمح يفسح مجالا و واسعا لظاهرة التزوح الريفي نحو مراكز التجمعات الرئيسية و تغيير النشاط الاقتصادي إلى قطاعات اقتصادية أخرى.

-إن الطابع الجبلي الذي يميز المنطقة عموما يتأثر دوما لتأثير التساقط بحيث يساهم بشكل كبير في ظاهرة الحت التعرية خاصة و أن الكثير من المنحدرات تمتاز بضعف بنية التكوينات الصخرية التي تمتاز بضعف مقاومتها ، يجعلها عرضة لنشاط عمل السيول و المجاري المائية مما أدى إلى إتلاف مئات الهكتارات من الأراضي الزراعية على مستوى المنحدرات الجبلية .

*- كما أدت التساقطات الكبيرة للأمطار إلى اتساع لنطاق لإنزلاقات الأرضية التي تؤثر سلبا على طبقة الترب التي تكون بسمك ضعيف على مستوى الجبال و يؤدي بذلك إلى ضياع مساحات زراعية واسعة على مستوى المنحدرات .

- التغير السريع في الخصائص المرفولوجية لهذه المناطق من خلال عملية التعرية بكل أشكالها التي أدت إلى انتشار الأخاديد على مستوى المنحدرات الجبلية ، و حركة واسعة للأتربة و التكوينات الصخرية ذات البند الضعيفة خاصة الطينية منها.

- اتساع مجاري الأودية على مستوى سريرها نتيجة لقوة تدفق المياه خاصة فصل الشتاء ، فقد ساهم ذلك في تقلص المساحات الزراعية خاصة الأراضي الموجهة للزراعات الكثيفة.
- تناقص المساحات الزراعية بسبب النشاط الكثيف لعملية الحت و التعرية خاصة نشاط السيول على المنحدرات و مياه الأودية خلال فصل الشتاء و تزايد الانزلاق الأرضية.
- أصبحت الخصائص الطبيعية و التضاريسية غير الملائمة و الصعبة عاملا أساسيا في طرد السكان و هروبهم من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية.

خلاصة

إن دراستنا و تحليلنا لمختلف الخصائص الطبيعية التي تميز البلديات الشمالية لولاية سطيف ، تبرز بوضوح صعوبة الظروف الطبيعية التضاريسية و المناخية و تأثيرها السلبي المباشر على حياة السكان خاصة على مستوى المناطق الريفية الأكثر حرمانا و تخلفا و تهميشا أصبحت الطبيعة بعوائقها الطبوغرافية و المناخية عاملا رئيسيا في تخلف المناطق الجبلية للبلديات الشمالية لولاية سطيف و مساهمتها الكبيرة في ظاهرة التزوح الريفي وعدم استقرار السكان ، و عدم قدرة السكان على التأقلم و التغلب عليها لقلة الإمكانيات المادية الذاتية و ضعف تدخل الدولة لتنمية هذه المناطق، لفك العزلة عليها و توفير الخدمات الضرورية للسكان، إضافة إلى تأثيرها السلبي أحيانا أخرى على النشاط الاقتصادي لسكان المناطق الجبلية خاصة في المجال الزراعي .يبقى العامل الطبيعي من العوامل الأساسية التي تعوق التنمية و استقرار السكان في المناطق الجبلية، و تبقى العامل الرئيسي في تزايد مشكلة اكتظاظ المراكز الحضرية بسبب تزايد ظاهرة التزوح الريفي و إفراغ المناطق الجبلية من محتواها البشري .لكن بالرغم من كل هذا فإن الصعوبات الطبيعية ليست حتمية يجب التسليم بها ،فإن توفر الإرادة و تحديد إستراتيجية تنموية خاصة بالمناطق الجبلية سوف يساهم بدون شك في حل أو التخفيف من حدة تأثير المصاعب الطبيعية .

المحور الثاني: التخلف و واقع السكان و السكن

الفصل الأول:

2-1- التخلف و الواقع الديموغرافي

مجتمع ريفي يتعرض للعزلة والتهميش و التخلف ، مع نمو ديموغرافي معتبر و توزيع سكاني غير منتظم و تفاقم لظاهرة الهجرة و التروح الريفي نحو المراكز الرئيسية.

أصبحت الدراسة الديموغرافية من العناصر الأساسية لوضع أي سياسة تنموية مستقبلية، لما يكتسبه الجانب البشري من أهمية قصوى في معرفة المؤشرات و الخصائص الديموغرافية بأبعادها المختلفة و أهميته في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و نظرا لهذه الأهمية فقد خصصنا محورا لدراسة و تحليل هذا العنصر الحيوي ، و حاولنا تفسير مختلف التساؤلات من خلال تحليل مختلف المعطيات السكانية، المتوفرة لدينا و بخاصة مدونات تعدادات السكان لسنوات 1977-1987-1998 و اعتمادنا على التعدادات الثلاثة يمكننا من تشریح الوضع السكاني لمنطقة الدراسة خلال مختلف المراحل الزمنية ، لمعرفة ما طرأ على السكان من تطورات من حيث نموهم و تركيبتهم، و نشاطهم .

إن دراسة الحالة السكانية لمنطقة الدراسة سوف يفتح المجال إلى التعمق أكثر في دراسة الواقع الاجتماعي و الواقع المعيشي الصعب الذي يميز حياة السكان في البلديات الجبلية خاصة في المناطق الريفية ، كما حاولنا تحليل الوضعية الديموغرافية و تحديد دور المجال البشري في علاقة التأثير و التأثر في ظاهرة التخلف التي تميز المجتمعات الجبلية في البلديات المدروسة من خلال خصائص النمو و التوزيع السكاني و العوامل المؤثرة فيهما، و هذا يجعلنا نطرح تساؤلا ، هل يمكن اعتبار العامل البشري و النمو السكاني عاملا من عوامل التخلف في المناطق الجبلية و الريفية ؟

تمثل البلديات الشمالية لولاية سطيف أهمية كبيرة بالنسبة لقوتها البشرية بحيث تمثل 6.89% من نسبة السكان لمجموع الولاية و قد عرفت بلديات الشمالية نموا سكانية معتبرا خاصة في إحصائي 1987 و 1998 بحيث قدر النمو السكاني بـ 1.49% حسب توقعات مصالح التهيئة العمرانية لسنة 2002 بينما المعدل الولائي قدر بنحو 2.52 بينما المعدل الوطني قدر 2.15% خلال تعداد 1998 ، و من خلال هذا فالملاحظ أن منطقة الدراسة قد عرفت معدلا أقل من المعدل الوطني و تبقى الفوارق قائمة بين مختلف البلديات و تدخل في ذلك عدة اعتبارات و عوامل اجتماعية و اقتصادية و ثقافية ، و سوف نحاول من خلال تحليل معطيات الإحصاءات السكانية الثلاثة 77-87-98 دراسة خصائص النمو السكاني لكل مرحلة و العوامل المتحركة فيه.

2-1-1- النمو السكاني حسب التعدادات السكانية 77-87-98

شهدت منطقة تطورا معتبرا في تزايد عدد السكان عبر مختلف التعدادات السكانية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى الآن، بحيث تطور عدد السكان من 24756 نسمة في تعداد 1966 إلى 38920 ن في 1977 و ارتفع إلى 66226 ن في 1987 و بلغ في آخر تعداد رسمي في 1998 بحوالي 91049 نسمة و من خلال تحليل هذه المعطيات المبرزة في الجدول 05 و الشكل 05 نستنتج النمو السكاني المعتبر الذي عرفته منطقة الدراسة بحيث بلغت الزيادة في عدد السكان 14164 ن أي بنسبة 36.39% بين التعدادين 66-77 بينما عرفت المرحلة 77-87 انفجارا ديموغرافيا بحيث تضاعف عدد السكان بزيادة قدرت بـ 30094 ن أي بنسبة 44.45% بينما عرف التزايد بين 87 و 98 نوع من التراجع بسبب انخفاض في معدا النمو و بلغ 24823 ن أي بنسبة 27.26% خلال إحصاء 1987 و 1998 بالرغم الانخفاض المحسوس الذي عرفه معدل النمو الذي عرف تراجعاً بسبب السياسة الديموغرافية المنتهجة من قبل الجزائر و المتجهة نحو تنظيم النسل و الحد من ظاهرة الانفجار الديموغرافي، التي أصبحت عبئا كبيرا على الدولة لتزايد متطلبات السكان في مختلف مناحي الحياة ، الاقتصادية و الاجتماعية و الخدمائية المختلفة ، و الملاحظ أن الظاهرة الديموغرافية في بلديات منطقة الدراسة، فقد تميزت باختلاف واضح بين مرحلتين (1977-1987) بحيث شهدت ارتفاع معتبر لمعدل النمو كما تبينه معطيات الجدول رقم 05 ، و انخفاض في معدل النمو بين 1987-1998 تراجع هذا النمو يعود بدون شك إلى نجاع سياسة تنظيم الأسرة المنتهجة من قبل الدولة لمواجهة الانفجار الديموغرافي إضافة إلى تطور المستوى الثقافي و الحضاري خاصة على مستوى المناطق الحضرية .

2-1-1-1- النمو السكاني لفترة 1977-1987

حسب المعطيات الإحصائية الموضحة في الجدول 4 و الشكل 5 فقد عرفت منطقة الدراسة ارتفاع معتبر فيما يخص (معدل النمو السكاني)¹ لمنطقة الدراسة إذ قدر حجم الزيادة الطبيعية للسكان بنحو 27306 ن أي بنسبة 41.23% عن ما كان عليه 1977 فقد بلغ عددهم 38920 نسمة و معنى ذلك فإن عدد السكان تزايد عدد السكان خلال فترة عشرة سنوات بنسبة 58.76% بين 1977-1987 خلال عشرة سنوات أي

$$R = \frac{(P1-P0)*100}{PO*N} - 1$$

R = معدا النمو

P1 = التعداد اللاحق أو الحالي

P0 = التعداد السابق

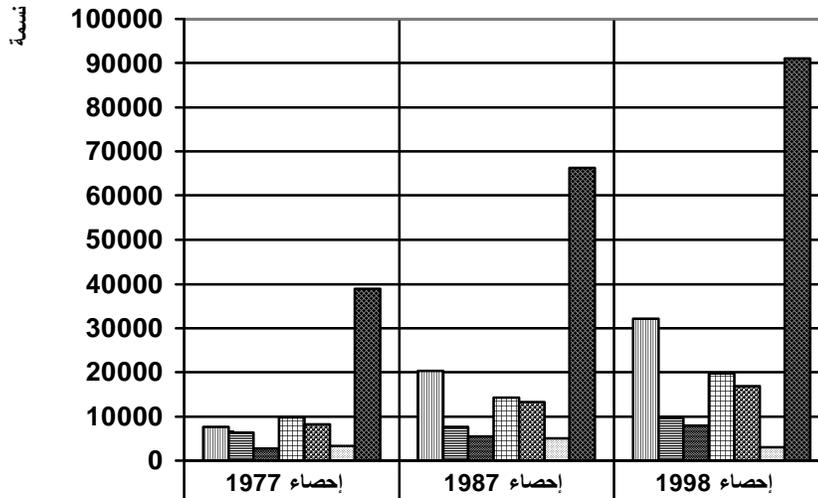
N = عدد السنوات الفارق بين التعدادين

$$P0*N=POP98=POP87(0.0228+1)$$

أن عدد السكان قد وصل إلى نسمة 66289 سنة 1987 ، و هذا يبرز النمو السريع و المعتبر للسكان ، فقد بلغ المعدل العام للنمو لمنطقة الدراسة 5.39 و هو أكبر من المعدل الوطني المقدر بـ 3.08% .
و لتحليل التطور السكاني خلال هذه المرحلة ، من حيث اختلاف معدل النمو السكاني من بلدية لأخرى حاولنا تقسيم النمو السكاني خلال هذه المرحلة إلى 4 فئات .

الشكل: 05

تزايد عدد السكان حسب الإحصاءات السكانية-1977-1987-1998



تسمية	إحصاء 1977	إحصاء 1987	إحصاء 1998
عين الكبيرة	7700	20391	32113
دهامشة	6400	7680	9709
اولاد عدوان	2800	5498	7998
عموشة	9800	14258	19714
تزي نيشار	8300	13318	16876
واد الپارد	3420	5081	3013
المجموع	38920	66226	91049

الجدول 05: الزيادة الطبيعية و معدل النمو السكاني لتعدادي 1987 و 1998

معدل النمو 1998-1987			معدل النمو 1987-1977				البلديات
معدل النمو	الزيادة السكانية	عدد السكان	معدل النمو	الزيادة السكانية	عدد السكان	1977	
5.74	11654	32045	14.86	12191	20391	8200	عين الكبيرة
2.64	2029	9709	2.0	1280	7680	6400	الدهامشة
4.60	2534	8032	9.6	2698	5498	2800	أولاد عدوان
3.85	5498	19756	4.5	4458	14258	9800	عموشة
3.84	5125	18443	6.04	5018	13318	8300	تزي نيشار
3.94-	2006-	3012	4.85	1661	5081	3420	وادي البارد
%2.78	24835	90997	%6.97	27306	66226	38920	المجموع/المعدل
%2.28	-	-	%3.08	-	-	-	المعدل الوطني

المصدر: المركز الوطني للإحصاء+ المصالح البلدية

أ- النمو السريع جدا: من 9.6-14.80%:

شهدت منطقة الدراسة خلال هذه المرحلة انفجارا ديموغرافيا غير مسبوق، و تمثله بلديتين و هما عين الكبيرة و أولاد عدوان ، ويعودا لانفجار السكاني هذا لعدة عوامل منها:

- الهجرة الكبيرة من المناطق المجاورة لها خاصة بابور ،سرج الغول ، الدهامشة ، بني فودة و بني عزيز.
- الحركة الصناعية و الاقتصادية التي عرفتها البلديتين خاصة بعد بناء مركبين صناعيين ، مما ساعد على توافد الكثير من المهاجرين من داخل الولاية و الولايات المجاورة خاصة قسنطينة ميلة ، جيجل و بجاية .
- بعد التقسيم الإداري 1984 أصبحت أولاد عدوان بموجبه بلدية فضمت إليها بعض المراكز الثانوية مثل الثانوية للتجمعات السكانية ، مثل الخربة التي تبعد عنها بحوالي 3 كلم .

ب-النمو السريع 6.04%

يشمل تزي نبشار ، بحيث عرفت البلدة نموا سكانيا معتبرا ، نتيجة للتزوح من المناطق المجاورة خاصة وادي البارد و من بعض المناطق التابعة لولاية بجاية و التابعة خاصة لدائرة خراطة.

ج-النمو المتوسط 4.5-4.85%

يشمل كل من عموشة و وادي البارد و الملاحظ على مستوى هذه البلديات و أن النمو السكاني قريب من المعدل الوطني الذي بلغ بين 1977-1987 هو 3.08%

د-النمو البطيء 2.0%:

و يشمل بلدية واحدة و هي الدهامشة ، بحيث عرفت نموا بطيئا مقارنة مع باقي البلديات ، و يعود ذلك الى ظاهرة الهجرة و التزوح الذي عرفته هذه البلدية للمناطق المجاورة لها خاصة باتجاه عين الكبيرة ، بني عزيز ، بني فودة ، و العلمة أو باتجاه مقر الولاية و إلى الولايات المجاورة .

إذن من خلال دراسة الواقع الديموغرافي لمرحلة 1977-1987 في مجال النمو السكاني فإن الأرقام و المعطيات الإحصائية تبرز ما يلي:

- تضاعف في معدل النمو السكاني إلى 6.97 مقارنة بالمعدل الوطني الذي قدر سنة 1987 بـ 3.08%.
- تباين معدل النمو السكاني من بلدية لأخرى لتأثير عدة معطيات سوسولوجية و اقتصادية، إذ نلاحظ أن معدل النمو في عين الكبيرة و دهامشة و أولاد عدوان أن معدل النمو أقل من المعدل الوطني و قدر 3.08 ، بينما مرتفع في باقي البلديات . و قد ساهمت عدة عوامل في هذا النمو و منها:
- غياب إستراتيجية وطنية محكمة في مجال السياسة السكانية لمواجهة النمو الديموغرافي بحيث كان المعدل الوطني للنمو السكاني يصل إلى حوالي 3.2% و قدر معدل النمو السكاني لمنطقة الدراسة سنة 1987 بـ 6.97% و هو ضعف المعدل الوطني .
- الزواج المبكر و تحسن الظروف المعيشية للسكان و تأثير التقاليد الاجتماعية لسكان الأرياف على وجه الخصوص .
- قلة الوعي و عدم الاهتمام بمجال تنظيم النسل و الأسرة لتأثير المعتقدات الدينية ، و العادات و التقاليد التي تعارض فكرة تحديد النسل أو تنظيمه .
- ارتفاع نسبة الهجرة الوافدة إلى المنطقة خاصة أولئك الذين تم ترحيلهم من الجزائر العاصمة و تسكينهم في بعض المراكز مثل ما حدث في قرية أولاد عدوان التي استقبلت 30 عائلة .

2-1-1-2- النمو السكاني لفترة 1987-1998¹

تبين المعطيات الإحصائية لسنة 1998 أن منطقة الدراسة عرفت نموا سكانيا منخفض مقارنة مع إحصاء 1987 ، و معدلا للنمو متقاربا مع المعدل الوطني إذ بلغ 2.78 بحيث انتقل عدد السكان من 66226 نسمة إلى 89423 نسمة ، بزيادة سنوية تقدر ب نسمة و بمعدل سنوي يقدر ب 3.74% ، و يبقى هذا معدل أكبر من المعدل الوطني الذي قدر لنفس الإحصاء ب 2.15 و من خلال معطيات الجدول و التمثيل البياني نلاحظ التباين الكبير التباين الكبير بين مختلف البلديات فيما يخص الخصائص السكانية ، و لتحليل الظاهرة أكثر قمنا بتصنيف النمو الى ثلاثة فئات رئيسية .

أ-النمو السريع بين 5.74% و 3.84%

و تشمل ثلاث بلديات وهي عين الكبيرة 5.74 و أولاد عدوان 4.60 و عموشة 3.85 % و من خلال دراستنا للوضع الديموغرافية لهذه البلديات ، لإيجاد العوامل المساهمة في هذا النمو الكبير، بحيث-تعتبر هذه المناطق كأقطاب للنشاط الاقتصادي الصناعي و التجاري و الخدماتي ، مع توفر نسبي للأمن خلال مرحلة التسعينيات فهي مراكز لجذب السكان، مما ساعد على نزوح السكان و الاستقرار فيها الظروف الأمنية المتردية و الصعبة التي عرفت المناطق المجاورة ، مثل بابور ، بني عزيز ، سرج الغول و حتى من ولايات أخرى مثل جيجل ساعدت على هروب الكثير من السكان بحثا عن الأمن و الاستقرار غياب التوازن الجهوي في مجال التنمية بين مختلف البلديات و تفاقم ظاهرة التخلف في مختلف المجالات في بعض البلديات النائية مما جعلها مناطق طاردة للسكان نحو هذه المراكز .

ب-النمو المتوسط 2.00 و 2.64 % :

و تشمل هذه الفئة بلدية دهامشة بحيث يقدر متوسط النمو السكاني بها 2.64%، و الملاحظ أن النمو السكاني في هذه البلدية هو أكبر من المعدل الوطني، و قد عرفت هي كذلك ظاهرة التروح نحو المراكز القريبة مثل بني فودة و عين الكبيرة .

$$R = \frac{(P1-P0) * 100}{PO * N}$$

$$^1 \text{ المعدل الوطني للنمو السكاني } = (77-66) = 3.21 \%$$

$$\text{المعدل الوطني للنمو السكاني } = (87-77) = 3.08 \%$$

$$\text{المعدل الوطني للنمو السكاني } = (98-87) = 2.33 \%$$

ج-النمو البطيء أو السلبي: (-3.94)

- نسجل النمو السلبي في بلدية واحدة و هي وادي البارد ، و من خلال تحليلنا لأوضاع البلدية فقد استخلصنا أبرز العوامل التي ساهمت في هذا النمو السلبي للسكان لهذه البلدية و المتمثلة خاصة في :
- مشكلة الهجرة الجماعية التي عرفتھا المنطقة بين 1995/1998 لفقدان الأمن بحيث كانت المنطقة معقل للجماعات المسلحة و تعرض الكثير من السكان لتقتيل و النهب و السلب مما جعلهم يفرون نحو المناطق القريبة فكانت الهجرة نحو تزي نبشار و عموشة و عين الكبيرة.
 - استثناء هذه البلدية من مخططات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مما ساهم في تفاقم مشاكل البطالة و الفقر و البؤس مما دفع بالسكان للهروب و التروح لمناطق أوفر حظا عساهم يجدون ضالتهم و يودعون الفقر و البؤس الذي لازمهم لفترة طويلة منذ الاستقلال.
 - تفاقم ظاهرة العزلة و التهميش الذي تعرفه البلدية ،بحيث تفتقر البلدية للمرافق الاجتماعية و الهياكل القاعدية مثل الطرقات و النقل مما ساهم في عزلة السكان خاصة سكان المناطق الريفية و الجبلية و تزداد معاناتهم خاصة خلال فصل الشتاء .

إذن من خلال دراسة واقع النمو السكاني لفترة 1987-1998 نستخلص النتائج التالية :

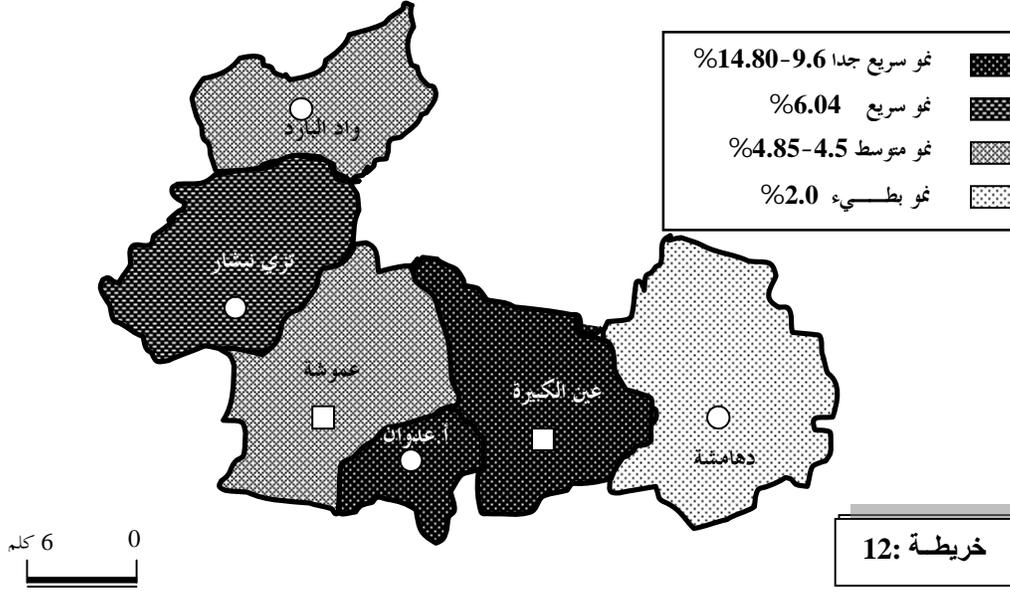
* تراجع في معدل النمو السكاني من 6.97 سنة 1987 إلى 2.78 سنة 1998 و متقارب مع المعدل الوطني لنفس المرحلة و المقدر بـ2.28.

* احتفاظ بلديات عين الكبيرة، عموشة و أولاد عدوان بمعدل نمو مرتفع و سريع أكبر من المعدل الوطني و يعود إلى الاستقطاب الذي تتميز به هذه البلديات خاصة من البلديات المهمشة مثل دهامشة ،وادي البارد.

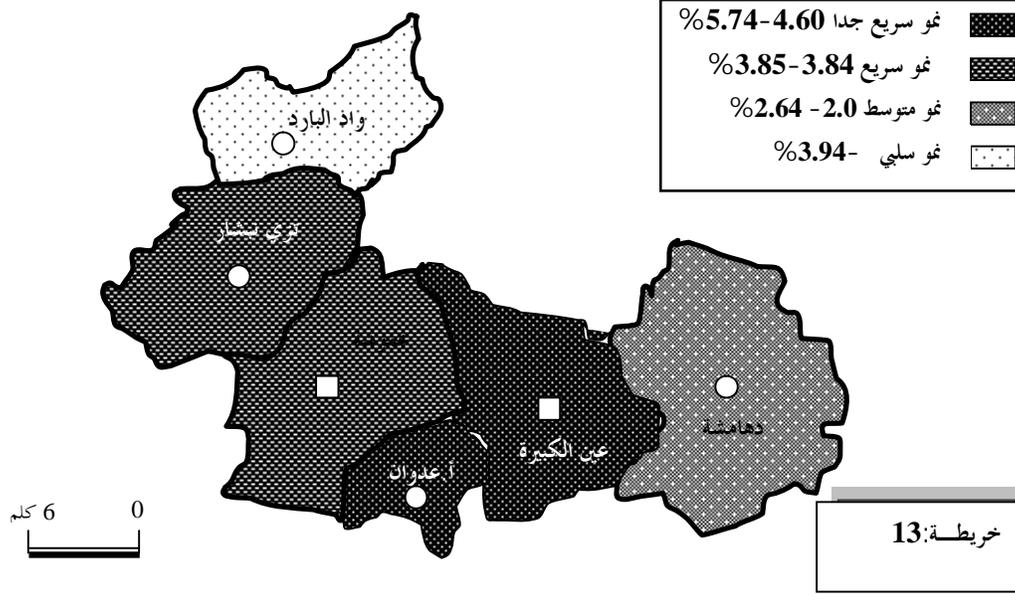
* تسجيل بلدية وادي البارد لنمو سكاني سلبي -3.94 و يعود لاستمرار العزلة و التهميش الذي تعرضت له البلدية و تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية ،خاصة و أن الطبيعة الجبلية و انتشار الغابات ساهم في استقرار الجماعات المسلحة في منطقة جبال البابور و المناطق المجاورة .

فظاهرة النمو السكاني تسجل ضمن مؤشرات التخلف سواء عندما نتكلم عن ظاهرة الانفجار السكاني و النمو السريع للسكان الذي شهدته بعض بلديات منطقة الدراسة لعوامل اجتماعية في المناطق الريفية أو بسبب تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و تفاقم ظاهرة التروح الريفي و الهجرة من بلديات لأخرى بحيث أن تفاقم ظاهرة التخلف كانت سببا رئيسا في هذه الهجرة و عدم الاستقرار.

معدل النمو الديموغرافي حسب تعداد 1987

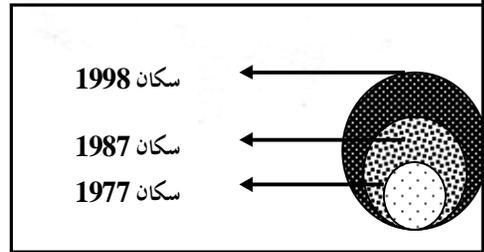
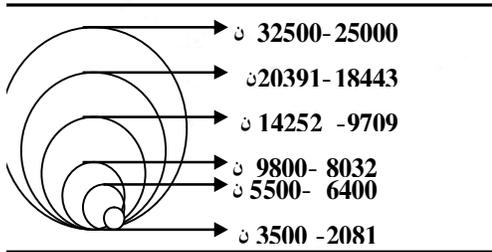
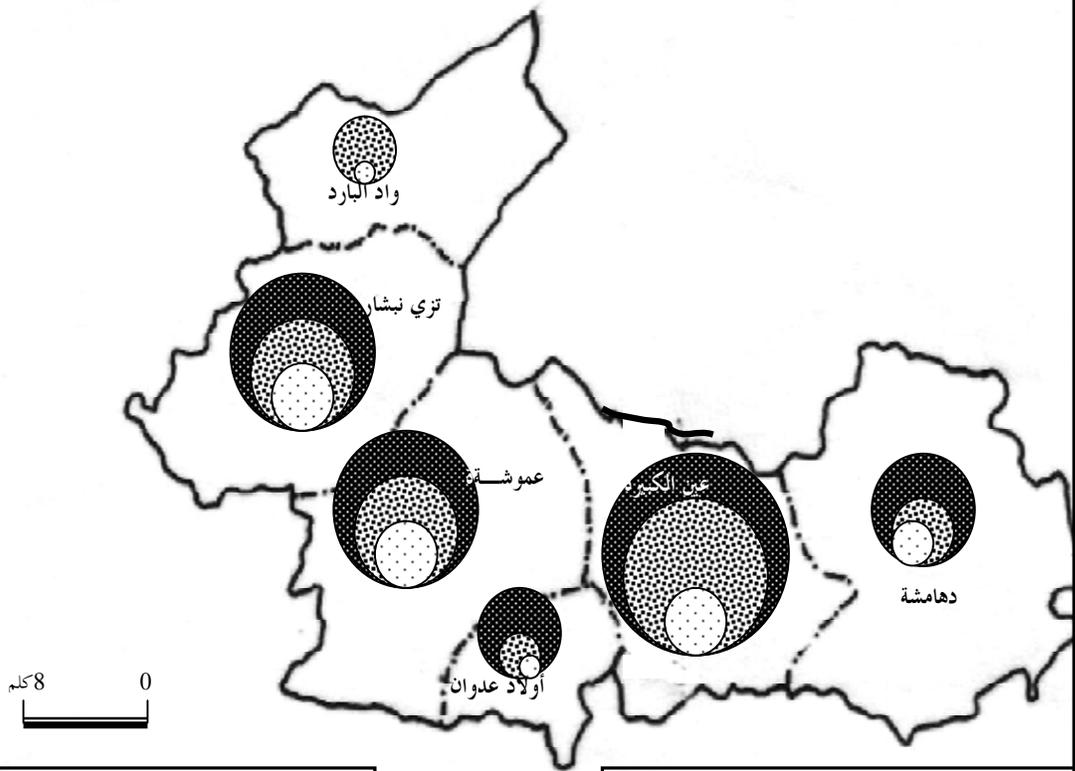


معدل النمو الديموغرافي حسب تعداد 1998



تم إنجاز الخريطين وفق معطيات الإحصاء العام للسكان لسنتي 1987 و1998 - الديوان الوطني للإحصاء

تطور عدد السكان حسب التعدادات السكانية 1977-1987-1998



أُنجزت الخريطة إنطلاقاً من معطيات تعدادات السكان لسنوات 1977-1987-1998

المصدر: الدويان الوطني للإحصاء ONS

خريطة: 14

2-1-1-3- المواليد و الوفيات حسب إحصاء 1998

إن دراسة الوضعية الديموغرافية و ظاهرة النمو السكاني يعتمد بشكل مباشر على حركة السكان من حيث المواليد و الوفيات و لهذا فقد تم تناول وضعية المواليد و الوفيات لسنة 1998 اعتمادا على آخر إحصاء سكاني في الجزائر كما هو موضح في الجدول 06.

أ- المواليد :

بلغ مجموع المواليد خلال سنة 1998 حوالي 1597 ن منها 822 من الذكور و 1075 من الإناث أي بارتفاع ملحوظ للإناث و قد قدرت نسبة المواليد لمنطقة الدراسة 2.08% و هذا يبرز بجلاء أن النمو السكاني في الإحصاءات السابقة 87-98 يتأثر بشكل كبير بالهجرة ، فهي بذلك زيادة غير طبيعية للسكان . كما نلاحظ التباين الواضح بين مختلف البلديات ، إذ نسجل ارتفاع في المواليد في بلديتين و هما عين الكبيرة بـ 921 أي 2.87% و عموشة 888 أي 4.49% و هي نسبة معتبرة ، ويعود هذا الارتفاع إلى الهجرة نحو هذه المراكز من جهة و عدم توفر عيادات التوليد على مستوى البلديات المهمشة و المعزولة مثل واد البارد و دهامشة ، و أولاد عدوان و تزي نبشار بحيث كثيرا ما تنقل الأمهات الحوامل إلى مقرات الدوائر -عين الكبيرة و عموشة- التي تتوفر على مراكز للتوليد و الطفولة و الأمومة، و هذا يفسر قلة المواليد في البلديات المعزولة مثل واد البارد و دهامشة و أولاد عدوان في هي لا تعبر عن ضعف المواليد و لكن للسبب المذكور سابقا .

ب- الوفيات :

تمتاز بانخفاض نسبي بحيث بلغ عدد المتوفون من الجنسين 276 ن وهي وفيات عادية بينما بلغت الوفيات عند الولادة مولود ليصبح المجموع 390 متوفى و هو عدد مرتفع يساهم في تزايد نسبة الوفيات من 0.30% الى 0.42% و تنتشر هذه الوفيات في كل من عين الكبيرة و عموشة كون أنهما حالات يأتي معظمها من البلديات المجاورة كونها تفتقد لقاعات التوليد . و الملاحظ هو التقرب بين الذكور و الإناث و قدرت نسبة الوفيات العامة 0.42% و هي نسبة ضئيلة و لكن سجل ارتفاع ملحوظ في واد البارد 0.56% تعود ربما للظروف الصعبة التي تميز المنطقة ، من حيث العزلة و غياب المراكز الصحية ، و الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها السكان الريفيين خاصة.

المواليد و الوفيات حسب تعداد 1998

جدول:06

النوع	المواليد			الوفيات			متوفون عند الولادة			الزواج
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
البلديات	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع	مجموع
عين الكبيرة	480	441	921	63	49	112	9	9	18	102
الدهامشة	7	15	22	19	9	28	0	0	0	45
أولاد عدوان	1	1	2	8	13	21	0	0	0	46
عموشة	300	588	888	23	44	67	18	2	96	99
تزي نيشار	21	22	43	19	12	31	0	0	0	86
وادي البارد	13	8	21	11	6	17	0	0	0	13
المجموع	822	1075	1897	143	133	276	114	27	11	391

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

2-1-1-2- التركيبة السكانية :

لا أحد منا يمكن أن يتجاهل أهمية دراسة التركيبة السكانية ، بالإضافة إلى معرفة حالة الديناميكية السكانية من حيث تركيبة المجتمع فيما يخص الفئات النوعية أو الجنسية من ذكور و إناث و الفئات العمرية من شباب و كهول و شيوخ ، فإن هذه الدراسة كذلك تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمخططين في مجال وضع الإستراتيجية المستقبلية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية اللازمة من أجل لتوفير حاجيات السكان من عمل و سكن و تعليم و صحة و مرافق و خدمات اجتماعية أخرى أساسية لحياة المواطن، فالتخطيط لن يكون ناجحا بدون دراسة معمقة و دقيقة لديناميكية السكان من مختلف الجوانب

2-1-2-1: التركيبة النوعية (الجنسية):

من خلال دراسة المعطيات السكانية للإحصاء 1998، و الواردة في الجدول 07 فإننا نلاحظ فيما يخص التركيبة النوعية أو الجنسية أن هناك تقارب بين عدد الذكور و الإناث على العموم إذ نلاحظ تفاوت بسيط لعدد الذكور الذين يقدر عددهم بـ46083 نسمة أي بنسبة 50.49 بالمائة و عدد الإناث يقدر بـ45184 أي بنسبة تقدر بـ49.50 بالمائة ، وهي تقريبا نفس الظاهرة السكانية في الجزائر . و من خلال ذلك نستخرج ما يسمى بالفئة¹(الجنسية) لمنطقة الدراسة بحيث تقدر بـ102 رجل لكل 100 أنثى .

¹ النسبة الجنسية : عدد الذكور لكل 100 أنثى . وتحسب (عدد الذكور على عدد الذكور على عدد الإناث)

جدول: 07 التركيبة السكانية من حيث الجنس حسب تعداد 1998

النوع	عين الكبيرة	دهامشة	أ.عدوان	عموشة	تزي نبشار	واد البارد	منطقة الدراسة
عدد الذكور	16193	4900	4049	9939	9512	1490	46083
عدد الإناث	15919	4810	3949	9775	9208	1523	45184
المجموع	32112	9710	7998	19714	18720	3013	91267

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

2-1-2: التركيبة العمرية

من خلال دراستنا و تحليلنا للمعطيات الديموغرافية من حيث التركيبة السكانية من حيث فئات الأعمار خاصة الواردة في الجدول رقم 08 و 09 والشكل البياني رقم 06، فالملاحظ أن منطقة الدراسة تعكس الصورة السكانية للجزائر من حيث الفئات العمرية بحيث نلاحظ أن بارتفاع في نسبة الشباب التي تقدر نسبتها بـ 52.20% بحيث تتقارب النسب بين مختلف البلديات باستثناء بلديتي تزي نبشار و واد البارد اللتان سجلت نسب مرتفعة و هي على التوالي 54.53% و 57.31% و يعود ذلك بدون شك إلى ظاهرة ارتفاع نسبة الولادات بشكل كبير و الذي يرجع لغياب دور الهيئات الصحية و الاجتماعية لتشجيع سياسة تنظيم النسل، بالإضافة إلى مشكلة انتشار الجهل و التخلف في المناطق الريفية و الجبلية المهمشة . أما نسبة الكهول فهي متقاربة و تمثل نسبة 43.31% و تنخفض في واد البارد إلى 39.32% بينما نلاحظ أن فئة الشيوخ ضئيلة فهي لا تمثل سوى 3.47% و هي اقل من النسبة الوطنية التي تقدر بـ 4.5% ، وهذا يعكس بوضوح تراجع مدى الحياة و متوسط العمر في منطقة الدراسة عموما ، بحيث أن نسبة كبيرة من السكان يموتون في سن 65 سنة ، وقد ساهمت عدة أسباب في ارتفاع وفيات الشيوخ و انخفاض أمل حياة و منها : المستوى المعيشي المتردي كسوء التغذية ، بالإضافة إلى النقص الفادح المسجل في مجال الرعاية الصحية و تفاقم ظاهرة التخلف و الفقر الذي يعاني منه السواد الأعظم من سكان هذه المناطق و على الخصوص سكان المناطق الريفية في المداشر و الدواوير هم الضحية الأولى لهذا الوضع المأسوي المزري .

جدول : 08 التركيبة السكانية من حيث العمر - تعداد 1998

الفئات العمرية	عين الكبيرة	الدهامشة	أ.عدوان	عموشة	ت.نشار	واد البارد	المجموع
4-0	3618	1155	895	2182	2146	389	10385
9-5	4370	1378	1109	2620	2648	478	12803
14-10	4714	1395	1157	2842	2895	457	13460
19-15	4253	1231	1051	2649	2518	403	12105
24-20	3161	940	887	2078	1937	294	9297
29-25	2378	742	624	1578	1436	193	6951
34-30	2005	597	495	1207	1059	162	5525
39-35	1910	586	427	1066	948	126	5063
44-40	1534	383	352	877	761	125	4032
49-45	1192	323	286	747	651	126	3325
54-50	704	189	163	372	368	46	1842
59-55	602	207	148	395	376	53	1781
64-60	559	185	124	414	255	60	1597
69-65	486	187	130	284	169	48	1304
74-70	278	95	77	192	99	29	770
79-75	191	65	37	116	73	15	497
+80	148	50	36	94	12	9	349
المجموع	32113	9709	7998	19714	18719	3013	91216

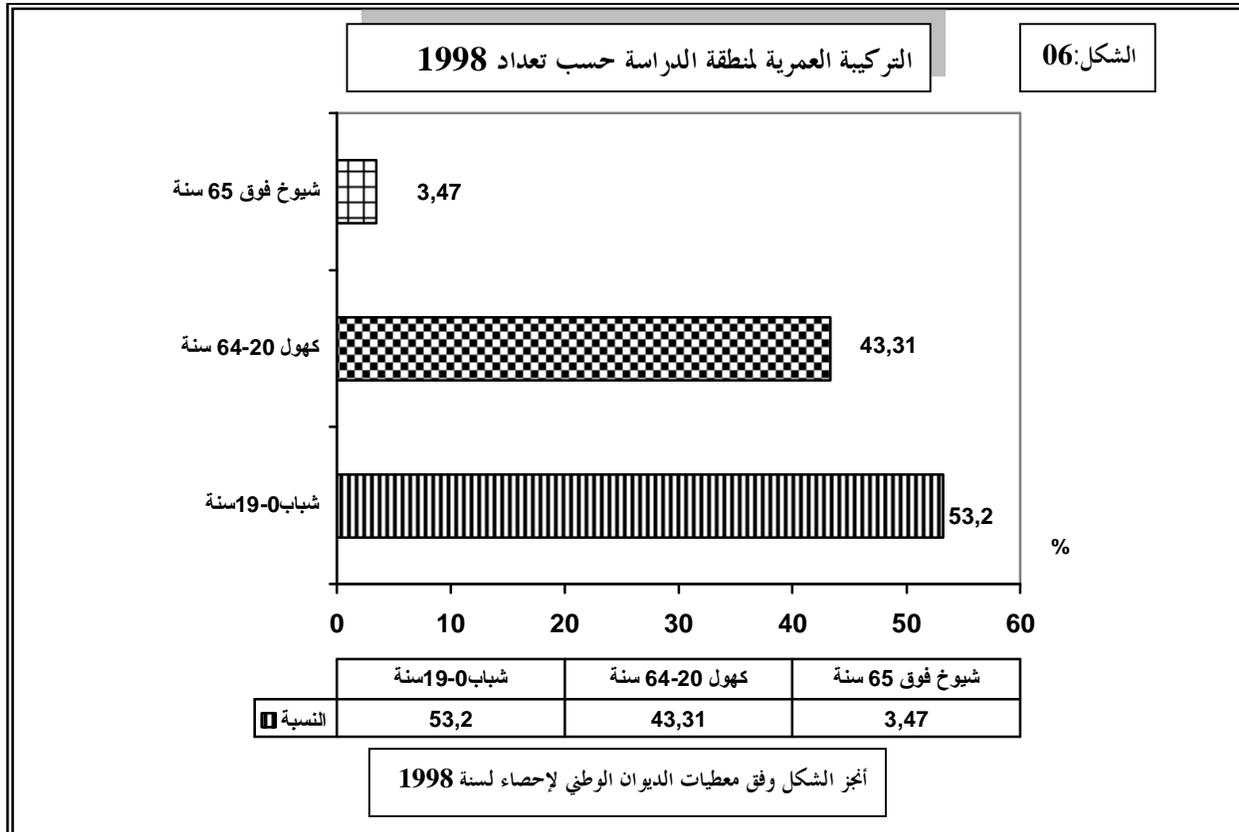
المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ons

فئات الأعمار حسب تعداد 1998

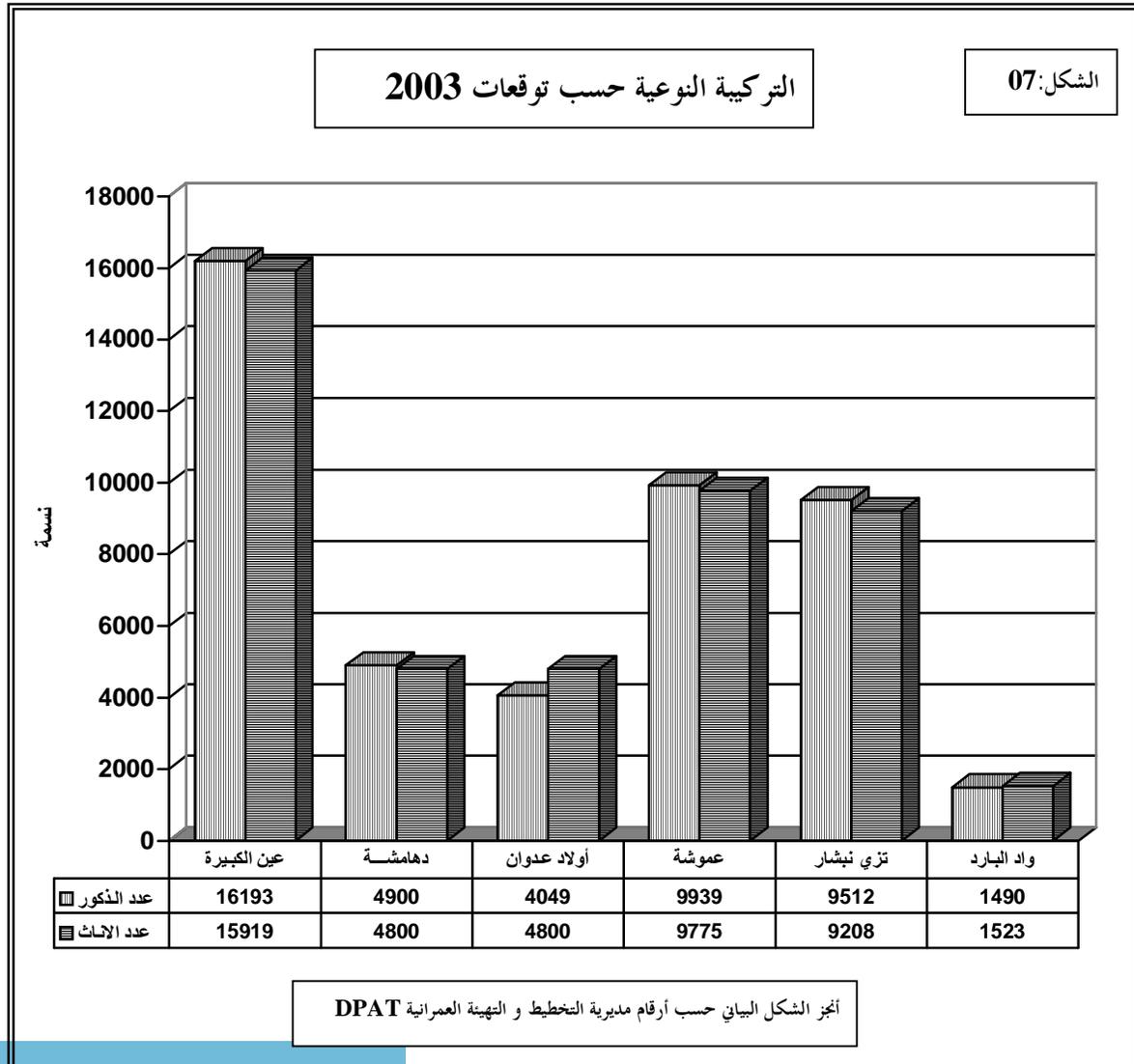
جدول : 09

النسبة الكلية	العدد الكلي	65 سنة فما فوق		من 20 إلى 64 سنة		من 0 إلى 19 سنة		فئات الأعمار
		النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
100	32103	3.43	1103	43.73	14045	52.81	16955	عين الكبيرة
100	9708	4.08	397	42.76	4152	53.14	5159	دهامشة
100	7998	2.85	280	43.83	3506	52.66	4212	أولاد عدوان
100	19713	3.47	686	44.30	8734	52.21	10293	عموشة
100	18718	3.24	608	42.22	7903	54.53	10207	تزي نيشار
100	3013	3.35	101	39.32	1185	57.31	1727	واد الباراد
100	91253	3.47	3175	43.31	39525	53.20	48553	منطقة الدراسة

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ons

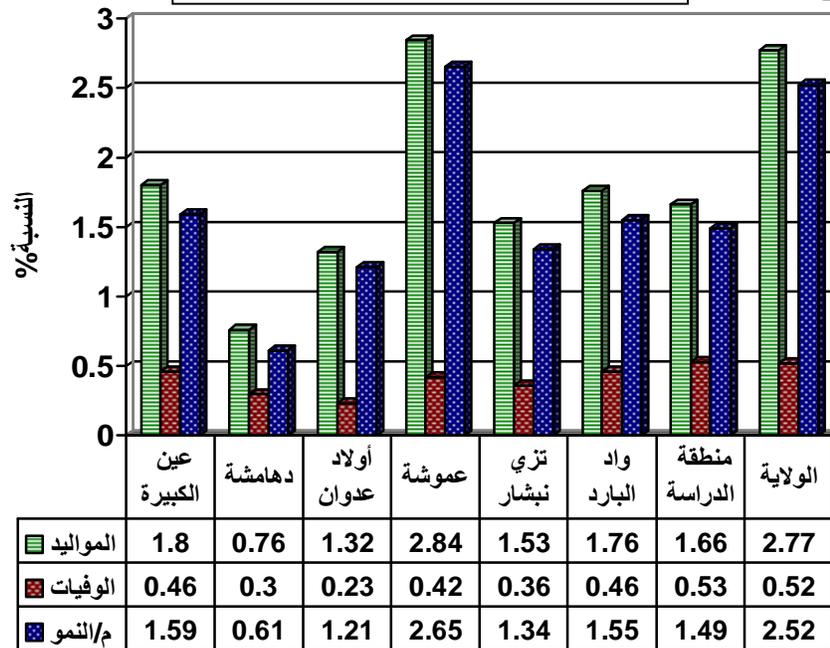


- تطور الوضعية الديموغرافية سنة 2003، شهدت حركة المواليد و الوفيات تطورا بعد تعداد 1998 فحسب إحصاءات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية الموضحة في الشكلين 07 و 08 و الجدولين المراقين فإن الوضعية الديموغرافية عرفت تراجعا فيما يخص المواليد و الوفيات و معدل النمو الذي انتقل من 2.78% سنة 1998 إلى 1.45% حسب توقعات 2003 إي بانخفاض قدره 1.33% و هي نسبة معتبرة و يعود ذلك بدون شك إلى تحسن المستوى الصحي و الوعي الذي بدأ يتغلغل داخل شرائح المجتمع خاصة على مستوى المناطق الريفية و الجبلية بأخطار الإنجاب الكثير على صحة المرأة إضافة إلى المشاكل الاجتماعية مثل البطالة ، و غلاء المعيشية ، التي يعاني منها معظم السكان خاصة في المناطق الريفية.



الوضع الديموغرافي حسب توقعات 2003

الشكل 08



ما يمكن تسجيله من خلال دراسة الوضع الديموغرافي في منطقة الدراسة هو النمو السكاني المتزايد الذي عرفته معظم البلديات في التعدادين 1987-1998، إضافة إلى ظاهرة اختلاف معدل النمو السكاني بين مختلف البلديات لاختلاف العوامل المؤثرة في النمو السكاني خاصة جانب الأمن، النشاط الاقتصادي و الظروف الصحية و المعيشية، و تبقى الهجرة و الزواج و عدم الاستقرار السكاني من العوامل الرئيسية المؤثرة في التزايد السكاني و عدم استقرار معدل النمو في مختلف البلديات سواء تلك التي استقبلت الهجرة الوافدة، أو البلديات التي هاجرها سكانها قاصدين و جهات مختلفة خاصة نحو المراكز التجمعات القريبة منها. كما و نسجل كذلك تراجع النمو السكاني في بعض البلديات التي عرفت نموا سكانيًا إن صح التعبير سلبيًا الذي سجلته بلدية واد البارد التي عاشت هجرة جماعية نحو المراكز المجاورة لقسوة الظروف المعيشية و الاقتصادية و الأمنية و تفاقم ظاهرة العزلة و التهميش التي شهدتها المنطقة خاصة في بداية التسعينات، بالإضافة إلى عدم انتهاج السكان لسياسة تنظيم النسل نتيجة للجهل غياب الإمكانيات المادية و غياب السلطات المحلية في مجال توعية الأزواج و الزوجات بمخاطر النمو الديموغرافي والإفراط في الإنجاب بآثاره السلبية على الجانب الصحي و المعيشي و على مستقبل أبنائهم من حيث تعليمهم و التكفل بهم من كل الجوانب، خاصة أمام زيادة و تطور مستلزمات الحديثة التي تتطلب أموال كبيرة يتعين عليهم توفيرها.

2-1-3- التوزيع و الكثافة السكانية

2-1-3-1- التوزيع السكاني حسب تعدادات 1987 و 1998

يعتمد التوزيع السكاني على تأثير عوامل عدة طبيعية ، اقتصادية و تاريخية و سياسية ، حيث بإمكان الدولة من خلال سياسة سكانية معينة أن تستطيع التحكم و تنظيم التوزيع السكاني كما تستطيع التحكم في نموهم ، و هذا بما يراعي بما يراعي التوازن توزيع السكان و تحقيق المصلحة الوطنية العليا .
و من خلال إطلاعنا على واقع التوزيع السكاني من خلال المعطيات الإحصائية لمختلف 77-87-98 نكشف على أن التوزيع السكاني لمنطقة الدراسة شهد تطورات كبيرة خلال مختلف الإحصاءات السكانية كما يبرزه الجدول رقم 07 .

الجدول 10: السكان و توزيعهم حسب تعدادات 1987 و 1998

1998				1987				1977	1966	البلديات
المجموع	م.مبغرة	ت.ثانوي	المركز	مجموع	م.مبغرة	ت.ثانوي	المركز			
32045	7138	4814	20093	20391	7607	2248	10536	8200	11848	عين الكبيرة
9761	5221	2210	2330	7680	5105	1195	1380	6400	*	دهامشة
8032	1676	2389	3967	5498	1831	1726	1941	2800	*	أ.عدوان
19756	6372	3502	9882	14258	6869	1232	6157	9800	12888	عموشة
18443	12065	1633	4745	13318	12354	-	964	8300	*	تري نشار
3012	2517	-	495	5081	4565	-	516	3420	*	واد الباراد
91049	34989	14548	41512	66226	38331	6401	21494	38920	24736	المجموع

المصدر : الديوان الوطني لإحصاء ONS

أ- التوزيع السكاني حسب تعداد 1987

تيز معطيات الجدولين 10 و11 الشكل 08 بأنه حتى سنة 1987 أن التوزيع السكاني لمنطقة الدراسة قد تميز بارتفاع في نسبة سكان الريف مقارنة بسكان الحضر فقد بلغت نسبة سكان الريف أي المناطق المبعثرة 57.87% بينما سكان المراكز 32.45% و فقط 9.66% للتجمعات الثانوية القريبة من المراكز الحضرية ، و لهذا فقد كان يتمركز أكثر من نصف السكان في المناطق الريفية و الجبلية في مداشر و دواوير و قرى تعاني من مشاكل العزلة و التهميش و غياب الكثير من المرافق الضرورية ، و تنشيط على الخصوص في المجال الزراعي و بذلك ترتفع نسبة سكان الريف حسب نفس الإحصاء إلى حوالي 67.53% ، و شهدت المراكز الحضرية نوع من الراحة و الهدوء المؤقت الذي سرعان ما زال في بداية التسعينيات و العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر خلال هذه المرحلة .

ب- التوزيع السكاني حسب تعداد 1998 :

لقد كانت هذه المرحلة حاسمة في التوزيع السكاني في الجزائر و منطقة الدراسة على الخصوص، حيث ساهمت المشاكل الأمنية التي شهدتها الجزائر خلال التسعينيات في نزوح ريفي ضخم لم تشهده الجزائر من قبل و دائما بالاعتماد على الجدولين 10 و11 و الشكل 09 نستخلص مايلي:

- شهدت منطقة الدراسة انخفاض معتبر لنسبة سكان الريف أي المناطق المبعثرة إلى 38.42% بحيث لعبت الظروف الأمنية و الاقتصادية الصعبة دورا كبيرا في نزوح السكان نحو المراكز و التجمعات الثانوية و سجل هـا في مختلف البلديات خاصة تلك التي تعاني قراها من العزلة و التهميش مثل واد البارد تزي نبشار و دهامشة .

- شهدت المراكز الحضرية ارتفاع هائل للسكان كبيرا و وصل إلى 45.59% أي بزيادة نسبته 13.14%، فقد كانت مراكز بلديات عين الكبيرة ، عموشة ، تزي نبشار قبلة للنازحين من المناطق الريفية التابعة لها.

- كما ارتفعت نسبة التجمعات الثانوية التي أصبحت تجمعات شبه الحضرية لتوفرها على عدة خدمات و تجهيزات إلى 15.97% أي بزيادة تقدر بـ 6.01% فقد أصبحت هذه التجمعات الثانوية مراكز الاستقطاب السكان النازحين من القرى و المناطق الجبلية و حتى من مراكز بعض البلديات مثل الدهامشة و واد البارد ، لعدة عوامل خاصة الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية التي أدت لوضع مأسوي و كارثي .

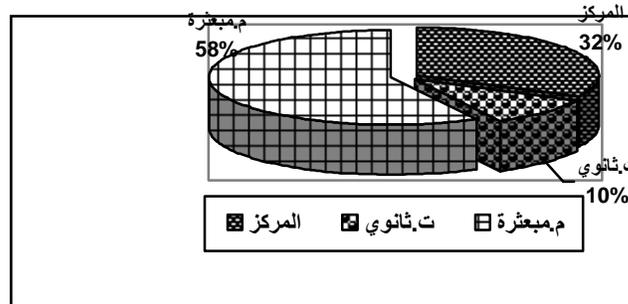
و لهذا فقد شهدت المناطق الجبلية إفراغا كبيرا لمحتواها البشري مثل بلديات واد البارد و دهامشة ، بينما شهدت المراكز الحضرية لبعض البلديات مثل عين الكبيرة إقبالا نزوحا بشريا تجاهها لكونها تحتوي على خدمات و مرافق اجتماعية كالصحة و التعليم و السكن و الأمن . فقد ساهم هذا النزوح في ارتفاع الكثافة السكانية ، كما أصبحت الهياكل المتوفرة غير قادرة على الاستيعاب .

الجدول 11: نسب توزيع السكان حسب تعدادي 1987 و1998

1998				1987				البلديات
مجموع %	م.مبعثرة	ت.ثانوي	المركز	مجموع %	م.مبعثرة	ت.ثانوي	المركز	
100	22.27	15.03	62.70	100	37.30	11.02	51.68	عين الكبيرة
100	53.48	222.64	28.87	100	66.47	15.55	17.96	دهامشة
100	20.86	29.74	49.38	100	31.06	31.39	35.30	اولاد عدوان
100	32.25	17.17	50.02	100	48.17	08.64	43.18	عموشة
100	65.41	08.84	25.72	100	92.76	-	07.23	تري نيشار
100	8356	-	16.43	100	89.84	-	10.15	واد البارد
100	38.42	15.97	45.59	100	57.87	9.66	32.45	م/ الدراسة

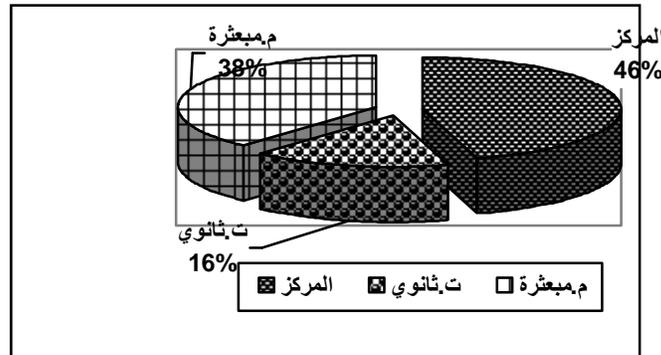
التوزيع السكاني لمنطقة الدراسة حسب تعداد 1987

الشكل: 09



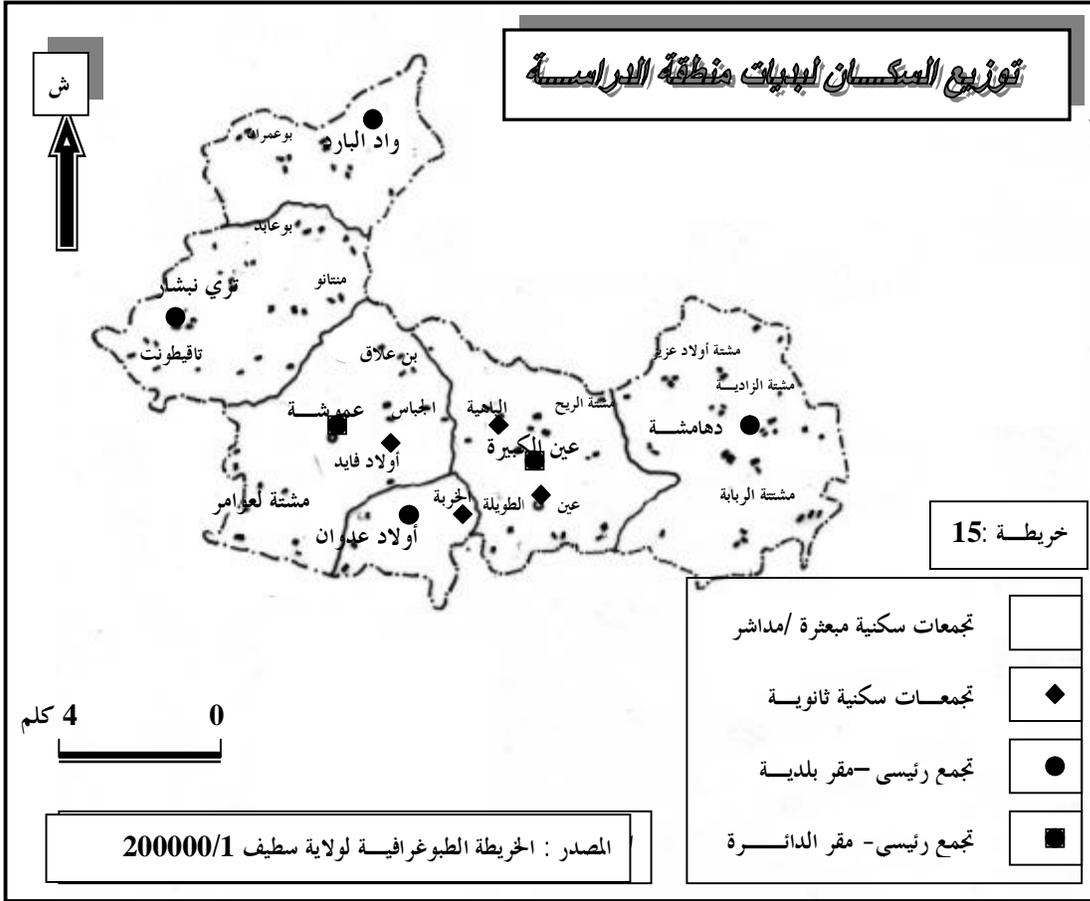
التوزيع السكاني لمنطقة الدراسة حسب تعداد 1998

الشكل: 10



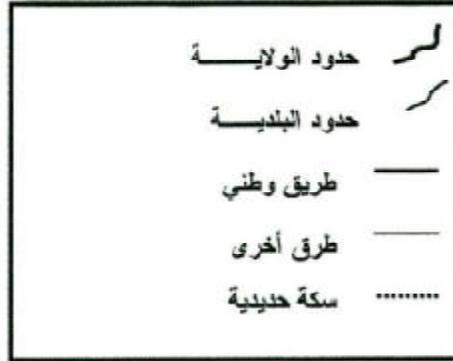
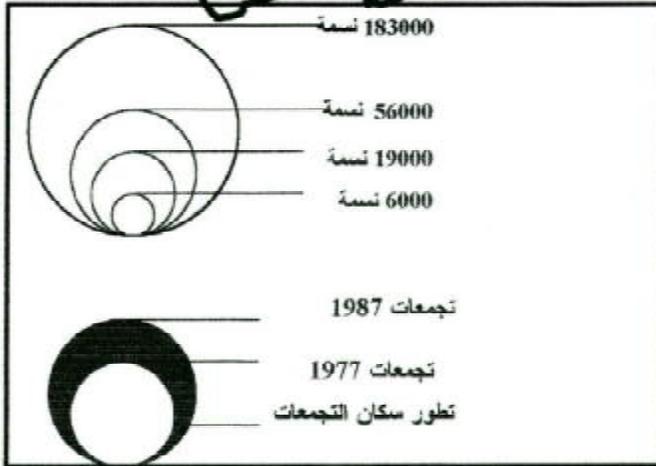
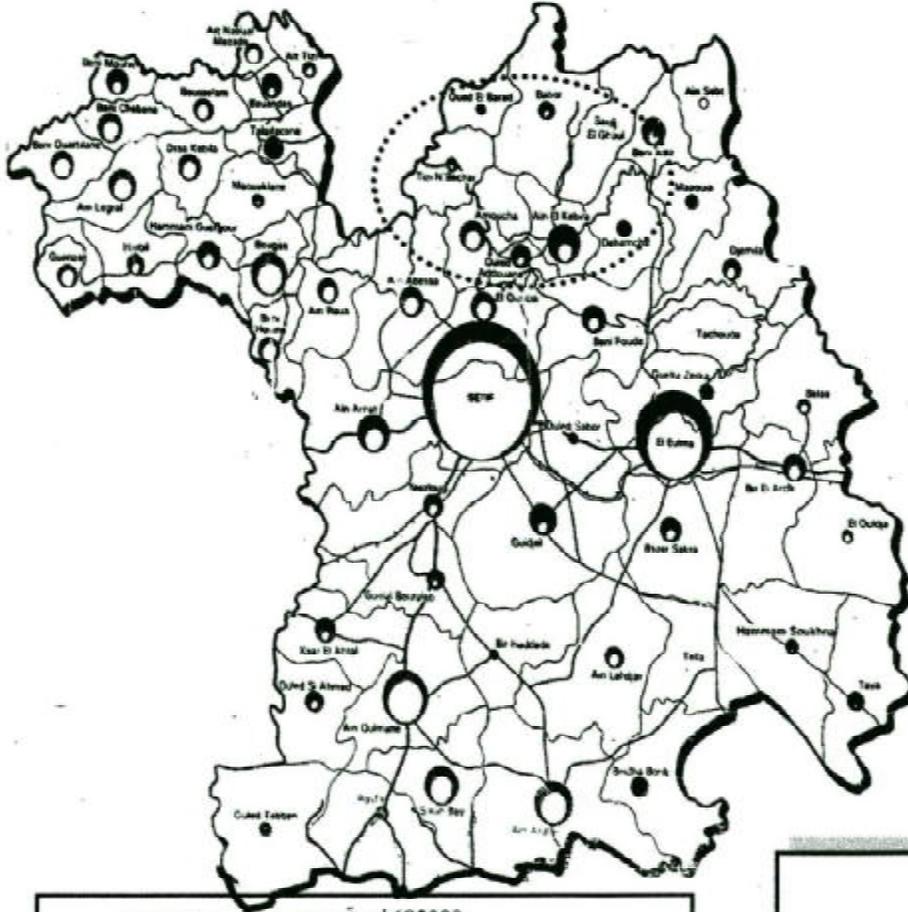
أجزا السكان وفق معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS

توزيع السكان البديت منطقة الدراسة



تطور سكان التجمعات 1977-1987

خريطة: 16



المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

منطقة تمتاز بلا توازن في التوزيع الكثافة ، مناطق أكثر استقطابا و مناطق أكثر طردا للسكان.

تبرز الكثافة السكانية ظاهرة اكتظاظ السكان ، و تدخل في ذلك عدة عوامل طبيعية - تضاريسية و مناخية-إ. جانب العوامل التاريخية و السياسية و أمنية و السوسولوجي و الاقتصادية. إن الملاحظ من خلال الدراسة العاد لتوزيع السكان ، هناك فوارق هامة في مجال التوزيع السكاني للمنطقة الدراسة مما أدى إلى اختلاف في الكثا السكانية بين مختلف البلديات و تدخل في ذلك عوامل طبيعية و ديموغرافية و اقتصادية . و لتحليل معمق للظاهر ، اعتمدنا على إحصائي 1987 و1998 بحيث عرفت المرحلة تطورات ديموغرافية ن هذا ما يوضحه الجدول رقم و الخريطين 17 و18 مما أثر على مجال الكثافة السكانية و توزيعها.

أ-الكثافة حسب تعداد 1987

- كثافة عالية: 318.36 نسمة : تمثل هذه الفئة عين الكبيرة إذ تعتبر كقطب سكاني هام و تمثل نسبة 30.79% م مجموع السكان لمنطقة الدراسة لسنة 1987 و تعود أسباب ارتفاع الكثافة السكانية بهذه البلدية إلى :

- توفر الخدمات و التجهيزات الاجتماعية خاصة مجال التعليم و الصحة و الغاز الطبيعي و خدمات أخرى متنوعة اقتصادية و اجتماعية.
- النشاط الاقتصادي خاصة الصناعي بعد بناء المركبين الصناعيين مما ساهم في استقرار اليد العاملة الواف خارج البلدية و في بعض الحالات من ولايات أخرى .
- ضيق المساحة بحيث تعتبر عين الكبيرة صغيرة المساحة مقارنة مع عدد السكان الهائل الذي استقطبته خاصة في مرحلة التسعينيات .
- قدم بلدية عين الكبيرة بحيث أن استقرار السكان كان منذ الفترة الاستعمارية و كانت تمثل أهم مركز حضري على مستوى المنطقة الشمالية لولاية سطيف.

الكثافة السكانية حسب إحصاء 1987 و 1998

الجدول 12:

البلديات	المساحة	1987		1998		فارق الكثافة بين 98-87 نسمة/كلم ²
		عدد السكان نسمة	الكثافة ن/كلم ²	عدد السكان نسمة	ن/كلم ²	
عين الكبيرة	64.05	20391	318.36	32045	500.31	181.95
دهامشة	104.30	7680	73.63	9709	93.08	19.45
أولاد عدوان	27.57	5498	199.41	8032	291.33	91.92
عموشة	86.02	14258	165.75	19756	229.77	64.02
تري بشار	71.62	13318	185.95	18443	257.61	71.66
واد البارد	50	5081	101.62	3012	60.24	41.38-
منطقة الدراسة	703.56	66226	174.12	90997	238.72	64.60

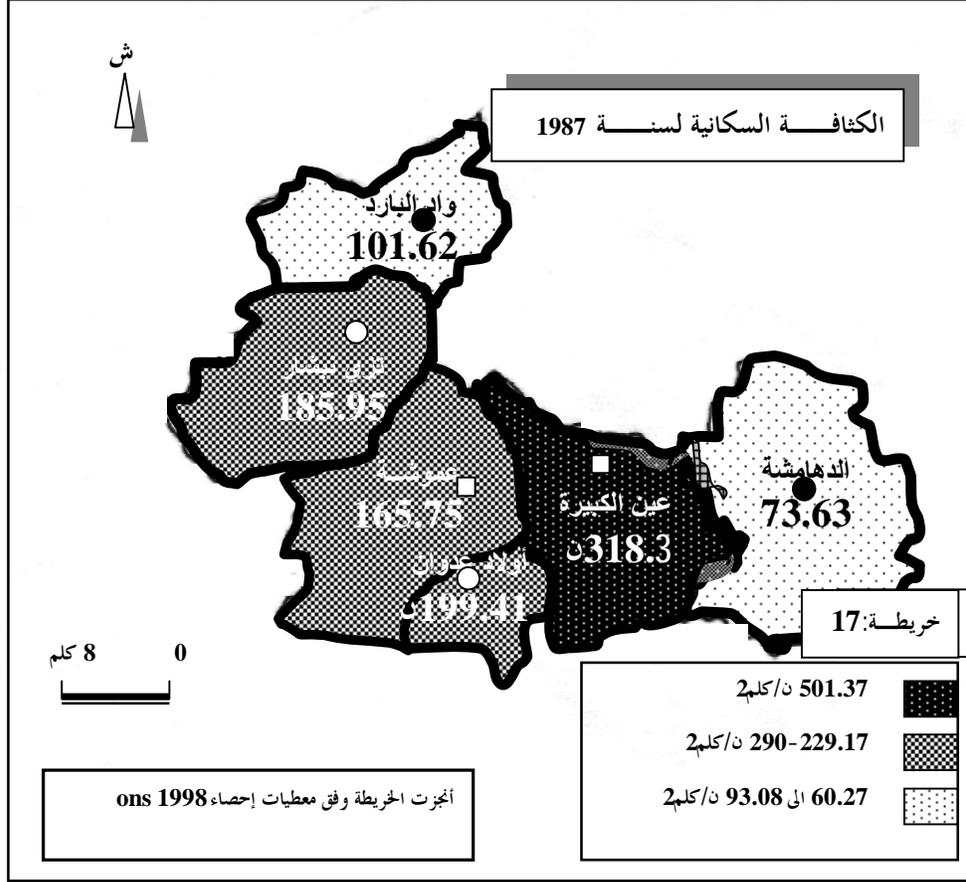
المصدر : ons + مصالغ البلدية

- كثافة متوسطة 165.75 ن-199.41 ن/كلم²

الملاحظ أن هذه الكثافة تفسر عدة بلديات و هي عموشة ، تري بشار ، أولاد عدوان ، و هي بلديات لا تمثل م
المساحة الإجمالية لمنطقة الدراسة 26.32% أما بالنسبة للسكان في تمثل نسبة 49.64 % ، لهذا السبب نلاحظ
ارتفاع محسوس للكثافة السكانية . و الملاحظ أن هناك تقارب واضح بين معظم هذه البلديات لتشابه الظروف
العوامل المتحكممة في توزيع السكان و الكثافة .

- كثافة ضعيفة 101.62 ن -73.63 ن/كلم² :

تمثل هذه الكثافة بلديات وادي البارد و الدهامشة ، و الملاحظ أن توزيع السكان على مستوى هذه المناطق
يخضع الى عوامل متباينة أولى إلى تأثير التضاريس خاصة بالنسبة لبلدية وادي البارد التي تمتاز بطابعها الجبلي
جعلها كمنطقة طاردة للسكان ، و المساحة الواسعة بالنسبة لبلدية الدهامشة ، بحيث تعتبر هذه الأخيرة أو
بلدية من حيث المساحة السكانية و تمثل 14.82 % و بالنسبة للسكان لا تمثل سوى 11.59 % . و عموماً أ
متوسط الكثافة لمنطقة الدراسة هو 174.12 ن/كلم² .



ب- الكثافة السكانية 1998

من خلال تحليل المعطيات السكانية لسنة 1998 الموضحة في الجدول و الخريطة 18 ، نسجل عدة تطورات عرفها التوزيع السكاني و الكثافة السكانية في منطقة الدراسة ، وارتباطها الوثيق بتطور عدد السكان الذي عرف منطقة الدراسة عموما و من خلال تحليلنا لكل هذه المعطيات ،استنتجنا ما يلي:

- ارتفاع الكثافة السكانية في بعض البلديات التي تمثل مراكز رئيسية لاستقطاب السكان خاصة مقرات الدوائر عين الكبيرة و عموشة ، لتوفرها على مرافق و خدمات اجتماعية و توفر الأمن.
- إفراغ بعض البلديات من السكان خاصة التي عرفت مشاكل أمنية مثل وادي البارد و مشاتي و دواوير تري نبشار و وادي البارد و الدهامشة .
- ظاهرة التروح الريفي من القرى و المداشر نحو المدن مما أدى إلى ارتفاعه الكثافة السكانية في المراكز الحضرية لمعظم البلديات عموما .
- ارتفاع الكثافة السكانية في بعض البلديات التي تعتبر كمناطق لاستقطاب السكان لمؤهلاتها الاقتصادية و الاجتماعية. و من خلال هذه التحولات التي عرفتها الكثافة السكانية و الاختلافات التي

تميز الظاهرة السكانية في منطقة الدراسة ، حاولنا تقسيم الكثافة في منطقة الدراسة إلى ثلاثة فئات للكثافة موزعة على الشكل التالي :

- كثافة عالية: 500.31 ن/كلم²: تمثل هذه الفئة بلدية عين الكبيرة و الملاحظ أن هذه الأخيرة بقيت تعاني من الارتفاع الكبير للكثافة السكانية مما أدى إلى طرح عدة مشاكل في مجال الخدمات المختلفة الصحة ، التعليم ، والسكن .و تبقى العوامل المساعدة على الارتفاع تعود وفرة الخدمات من جهة و الأمن الذي عرفه المنطق خلال مراحل الألاستقرار الذي عرفته البلاد عامة و باقي بلديات الدراسة و التي جعلتها تعاني من الهجرة الجماعية إلى المناطق أكثر أمنا.و قد عرفت عين الكبيرة خاصة زيادة سكانية هامة و قدر فارق الكثافة بين التعدادين ب 181.95 نسمة و هي أكبر نسبة على الإطلاق .

- كثافة متوسطة : 229.77 ن - 291.33 ن/كلم²

تبقى هذه الفئة تمس نفس بلديات إحصاء 1987 ولكن بارتفاع كبير و نلاحظه في بلدية أولاد عدوان أين زادت الكثافة بحوالي 91.92 ن/كلم² و كذلك بلدية عموشة 64.02 ن/كلم² تزي نبشار 71.66 ن/كلم² و تتر هذه الزيادة المعتبرة في الكثافة السكانية إلى ظاهرة الهجرة الجماعية و التروح الريفي نحو المراكز الحضرية و تكون في شكلين :

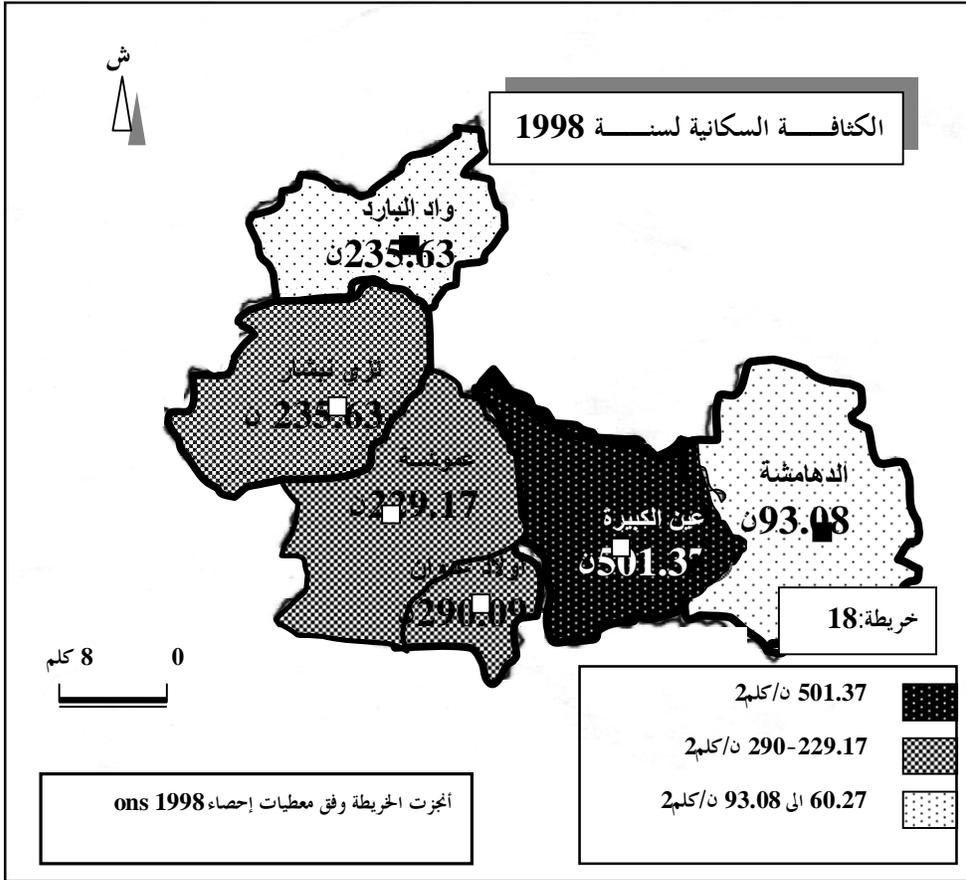
- الهجرة و التروح من المداشر و القرى إلى المناطق الحضرية الأكثر أمنا ، و صعوبة المعيشية في المناطق الريفية و الجبلية لغياب الخدمات الضرورية كالتعليم و الصحة و النقل و التخريب الذي تعرضت له مختلف المؤسسات التي كانت تقدم خدمات متنوعة للسكان.

-الهجرة و التروح من البلديات المجاورة بحيث خاصة بلدية وادي البارد التي عرفت هجرة جماعية نحو عموشة و تزي نبشار و مناطق أخرى هروبا من الظروف القاسية الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية و على الخصوص المشاكل الأمنية .

- كثافة ضعيفة : 60.24 ن/كلم² - 93.08 ن/كلم²

تتصدر هذه الفئة كل من بلدية وادي البارد و الدهامشة ، و الملاحظ من خلال الدراسة الديموغرافية و نمو السكان في إن بلدية وادي البارد عرفت نموا سلبيا و تراجعاً كبيراً قدر الفارق السليبي بين الإحصاءين بـ(41.38) ن/كلم²، و يعود ذلك للهجرة و التروح الجماعي نحو البلديات القريبة بحثاً عن الأمن و الأستقرار و الخدمات المفقودة فيها و قد استقر السكان في تزي نبشار و عموشة ، و نفس الظاهرة عاشتها الدهامشة وتعود ل عوامل اقتصادية و اجتماعية أكثر منها أمنية ، فكانت الهجرة نحو

عين الكبيرة ، بني فودة و العلمة و مناطق أخرى ، هروبا من الأوضاع الاقتصادي و الاجتماعية و الأمنية الصعبة التي لازالت تتعرض لها هذه البلدية الجبلية والمجزولة و المهمشة .



خلاصة

من خلال دراستنا و تحليلنا لمختلف المعطيات السكانية في مجال توزيع السكان و الكثافة ، فالملاحظ أن منطقة الدراسة تمتاز بعدة مميزات يمكن إبرازها في فيما يلي :

- غياب التوازن في مجال التوزيع الجغالي للسكان، ففي حين نلاحظ ارتفاع الكثافة السكانية في تركز السكان في بعض البلديات دون أخرى لتوفرها على مؤهلات اقتصادية خدماتية هامة ساهمت في استقرار السكان.

- ظاهرة التروح الريفي التي مست معظم البلديات نحو المراكز الحضرية الرئيسية أو التجمعات الثانوية القريبة ، شملت مشاتي و دواوير المناطق الريفية الجبلية المعزولة لقللة الخدمات الضرورية لاستقرار السكان خاصة التعليم و الصحة و النقل ، و العمل .

- تفاقم ظاهرة الهجرة الجماعية للسكان في بعض البلديات نحو بلديات أخرى أوفر حظا في مجال الخدمات و العمل و كذا توفر الأمن بها خاصة ما حدث بالنسبة لسكان بلدية وادي البارد و الدهامشة .

- تفاقم ظاهرة لاكتظاظ المراكز الحضرية و تفريغ المناطق الريفية و الجبلية مما أدى الى اختلال توازن حقيقي في مجال توفير الخدمات الضرورية للسكان خاصة الصحة ، النقل ، السكن و التعليم ، إضافة إلى توفر مناصب العمل و ازدهار القطاع التجاري.

- إن عودة الأمن و الاستقرار إلى الكثير من المناطق بعد السنوات العشرة السوداء قد فسخ المجال للعودة المحتشمة للسكان النازحين إلى سكاهم و قراهم من أجل الانطلاق في حياة جديدة ، خاصة الذين لم يسعفهم الحظ الاندماج في المجتمع الحضري لعدم حصولهم على سكنات محترمة ، بحيث أن اغلبهم كان يقطن في بيوت قصديرية و أخرى مؤجرة .

2-1-4-السكان والهجرة¹:

تفانم شبح الهجرة و التروح الريفى من مناطق الجبال و الأرياف نحو المراكز الرئيسية المستقطبة ، و ساهمت فيها العزلة و التخلف و التهميش و البلديات المحرومة و المهمشة أكثر تعرضا لها .

لا يمكن دراسة التحولات السكانية المختلفة دون التطرق لدراسة ظاهرة الهجرة السكانية بأنواعها المختلفة لما لها من دور فى حركة السكان من حيث النمو و التوزيع و أهميتها حتى فى حتى فى المجال الاقتصادى و

تساهم الهجرة مساهمة كبيرة فى التأثير على الزيادة الطبيعية للسكان، خاصة و أن منطقة الدراسة قد عرفت حركة واسعة و كثيفة للهجرة لطابعها الجبلى و التخلف الذى يمتاز به، إضافة إلى الوضع الاقتصادى و الاجتماعى و الأمنى الذى مرت به الجزائر خلال السنوات العشرة . و اتخذت الهجرة فى منطقة الدراسة عدة أشكال و هي:

1- هجرة ريفية من المداشر و القرى نحو المناطق الحضرية أى مراكز البلديات أى داخل مجال البلدية و تلعب الظروف الأمنية و المعيشية دورا كبيرا فى اتساع نطاق هذه الهجرة .

2- هجرة بين البلديات، ناتجة عن احتلال التوازن فى مجال التنمية بين البلديات، بحيث توسع نطاق الهجرة من البلديات المحرومة إلى البلديات الأوفر حظا فى مجال التنمية . بمجالاتها المختلفة إلى جانب توفر الأمن و الاستقرار .

3- الهجرة باتجاه بلديات أخرى فى محيط الولاية خاصة البلديات المتاخمة لمنطقة الدراسة، و مقر الولاية الهجرة نحو مدن و ولايات مجاورة خاصة باتجاه الجزائر العاصمة، إلا أن هذه الهجرة لا تمثل نسبة كبيرة من عدد المهاجرين. و من خلال هذا نلاحظ أن منطقة الدراسة عموما ، هي منطقة طاردة للسكان و تدخل فى ذلك الاعتبارات و العوامل السابقة الذكر، و المعاناة و الظروف القاسية التى تعيشها المناطق الجبلية ، و تبقى ظاهرة التخلف العزلة و التهميش عوامل رئيسية فى استمرار نزيف التروح الجماعى و الهروب من هذه المناطق رغم التحسن الطفيف فى أوضاع هذه المناطق خاصة عودة الأمن من جهة و بعض مشاريع التنمية التى وجهتها الدولة لإعادة تأهيل و تنمية هذه المناطق فى مختلف المجالات ، خاصة طرق الواصلات ، الكهرباء الريفية و النقل و التعليم لامتصاص هذا التروح ، الذى أفرغ المناطق الريفية و

الهجرة : يعرف السوسولوجيون و الجغرافيون الهجرة على أنها ظاهرة سكانية طبيعية تتميز بما كل المجتمعات نو هي عبارة عن حركة عادية أو إستثنائية للسكان ، بخلاف العمل أو - مفهوم الأمن أو السكن لتحسين المستوى المعيشى . فقد تكون داخلية داخل محيط البلد الواحد أو خارجية من بلد لآخر أو من قارة لآخرى .

الجبليّة و أدى إلى هاجس توسع المدن و ازدحامها و كثافتها العالية ، ناهيك على المضاعفات الخطيرة لهذه الظاهرة .

2-1-4-1- حركة الهجرة الداخلية بين 1987-1998 ومجالات الاستقطاب

شهدت منطقة الدراسة بين 1987 و1998 حركة واسعة للهجرة خاصة الداخلية بعدما عرفت نوع من الاستقرار خلال مرحلة بين 1977 و1987 ، و قد لعبت العوامل الاقتصادية و الطبيعية و الأمنية دورا كبيرا في هذه الحركة غير الاعتيادية للسكان ، و قد كانت ظاهرة التزوح الريفي الواسع نحو المراكز الحضرية في البلديات الأوفر حظا في توفر الخدمات و العمل و الأمن خاصة عين الكبيرة و عموشة و أولاد عدوان التي استقبلت موجة بشرية ضخمة بين 1995 إلى 1998 بسبب المشاكل الأمنية التي عرفت مختلف المناطق الريفية مما ساهم في هجرة سكان نحو المراكز الحضرية هروبا ليس فقط من الواقع الاجتماعي و الاقتصادي المزري بل من مشاكل الإرهاب الذي ضرب بقوة في هذه المناطق و اتخذ من هذه المناطق الجبلية الوعرة مركزا له. و لم تتوقف الهجرة على المستوى الداخلي بين الريف و المدينة و بين مختلف البلديات بل تعدى خارج محيط الولاية باتجاه الولايات المجاورة ربما حتى إلى خارج الوطن .

و من خلال تحليل نتائج مختلف المعطيات الإحصائية خاصة الواردة في الجدولين م 13 و 14 و مصفوفة الهجرة الداخلية و الخارجية و الأشكال البيانية من 11 إلى 16 فإننا نلاحظ وجود مجالين رئيسيين للهجرة.

مجالات الاستقطاب السكاني:

أ- مجالات ضعيفة الاستقطاب وطاردة للسكان: بلديات نعاني من العزلة و التخلف ن و التهميش، عوامل رئيسية ساهمت بشكل كبير في تفاقم ظاهرة الهجرة و التزوح إلى مناطق أخرى أوفر حظا في مجال الشغل و السكن و الخدمات الأخرى، تتمثل هذه البلديات في بلديات كل من وادي البارد و الدهامشة و تزي نبشار، و نلاحظ من خلال تحليل حركة السكان و الهجرة من و إلى هذه المناطق هو ارتفاع عدد السكان الذين اختاروا و جهات أخرى للاستقرار بالهجرة محليا أي باتجاه بلديات أو خاصة باتجاه بعض البلديات المتاخمة لها ، أو باتجاه ولايات أخرى . إن تحليل معطيات الهجرة الداخلية تبرز جليا ظاهرة الطرد و الهجرة الجماعية التي فرضتها الظروف المختلفة فمثلا بلدية وادي البارد عرفت هجرة واسعة بلغ عدد المهاجرين الخارجين من تراب البلدية 3584 مهاجر وبلغ عدد السكان بـ 3013 سنة 1998 أي بنسبة 118.95% بحيث البلدية إلى تفرغ من مذهب لصعوبة الظروف المعيشية من جهة الى جانب المشاكل الأمنية .

ب - مجالات قوية الاستقطاب وجاذبة للسكان :

بلديات تمتاز بمؤهلات اقتصادية واجتماعية في مجال الشغل و السكن و الخدمات الصحية و التعليمية و المواصلات ساعدت على استقطاب عدد هائل من السكان البلديات المحرومة و تتمثل في كل من عين الكبيرة و عموشة اللتان تتوفران على أنشطة صناعية و زراعية و خدماتية إلى جانب توفرها على الأمن المفقود في البلديات الأخرى. و الأرقام تعبر على أهمية هذه المناطق، بحيث أن عين الكبيرة مثلا استقبلت حوالي 22497 نسمة بنسبة 70.05% قادمين على الخصوص من بعض البلديات خاصة الدهامشة حوالي 255 و كذا من مناطق بلدية بابور و سرج الغول بعدد هائل مقدر بـ 2385 نسمة و أما بلدية عموشة فقد استقبلت هي كذلك عدد لا بأس به من المهاجرين من البلديات القريبة منها خاصة و ادي البارد و تزي نبشار حوالي 14103 نسمة بنسبة 70.31% ، و نفس الشيء بالنسبة لدائرة تزي نبشار فقد استقبلت عدد معتبر خاصة الوافدين من بلدية وادي البارد و مداشرها .

الجدول : 13 الهجرة الداخلية بين البلديات لمنطقة الدراسة 1987-1998

بلديات	عدد السكان 1998	المهاجرون الخارجون	النسبة %	المهاجرون الداخولون	النسبة %	سكان مستقرون	النسبة %
عين الكبيرة	32113	19981	62.22	22497	70.05	17776	55.35
الدهامشة	9709	6735	69.36	6755	69.57	6140	63.24
أولاد عدوان	7998	4969	62.12	5608	81.37	4488	56.11
عموشة	19714	13862	70.31	14103	71.53	12643	64.13
تزي نبشار	18443	11990	65.01	13025	70.62	11651	63.17
وادي البارد	3013	3584	118.95	2038	67.64	1969	65.35
المجموع	91066	61121	67.11	64026	70.30	59631	65.48

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

- و انطلاق من تحليل معطيات الجدول 13 و الأشكال البيانية نستخلص الملاحظات التالية:
- توازن بين نسبة الداخلين و الخارجين و الذين لم يغادروا مقر سكنهم في معظم البلديات و هي ، عين الكبيرة تزي نيشار و عموشة أولاد عدوان، الدهامشة .
 - و نأخذ لتحليل هذه الظاهرة بلدية عين الكبيرة التي عرفت هجرة معتبرة تمثل 37% أي ما يقدر 22497 نسمة من دخلوا إلى إقليم البلدية بينما نسبة الخارجين قدرت بجوالي 33% فقط من مجموع السكان أي 19981 نسمة و قدرت نسبة الذين لم يغيروا لم يغادروا تراب البلدية 30% أي 17776 نسمة ، ومن خلال هذا نلاحظ أن بلديات منطقة الدراسة لم تعرف استقرا را في سكانها و عاشت خلال مرحلة 1987-1998 حركة و واسعة للهجرة الداخلة و الخارجة للأسباب الآتية :
 - 1- بعض من هذه البلديات تعتبر مناطق لاستقطاب السكان لنشاطاتها الاقتصادية و توفر الخدمات الاجتماعية المختلفة
 - نزوح السكان من بلديات مجاورة لظروف مختلفة منها الاجتماعية و الأمنية و الاقتصادية خاصة باتجاه عين الكبيرة و هم النازحين من مداشر بابور و سرج الغول، و كذا من وادي البارد باتجاه عموشة و تزي نيشار .
 - حركة الهجرة نحو ولايات أخرى خاصة باتجاه الجزائر العاصمة.
 - اتساع نطاق الهجرة من بعض البلديات رغم مؤهلاتها خاصة من عين الكبيرة نحو مركز ولاية سطيف أو باتجاه البلديات المجاورة القريبة من مقر الولاية مثل بلدية أورسيا التي تبعد عن مقر الولاية بجوالي 7 كلم و تجمع شيخ العيفة الذي يبعد عنها بـ 3 كلم .
 - 2- اختلال توازن كبير بين نسبة الخارجين و الداخلين في سكان بلدية وادي البارد بحيث عرفت نزيفا بشريا نازحا نحو المناطق و البلديات المجاورة ، بحيث قدرت نسبة الذين غادروها 47% من السكان و لا تمثل نسبة السكان الذين لم يغيروا مكان إقامتهم سوى 26% بينما لا تعرف سوى 27% من السكان الذين دخلوها و استقروا فيها خاصة بين 1987 و 1993 لتوفر الأمن بها بينما كانت الهجرة كبيرة إلى خارجها بعد غياب الأمن بديلة من سنة 1993 إضافة إلى استمرار تدهور في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بسبب التهميش و العزلة لهذه المناطق.

2-4-1-2: حركة الهجرة الخارجية بين 1987-1998:

يقصد بالهجرة الخارجية التي تتم خارج نطاق حدود الإقليم فقد تكون هذه الهجرة إما وافدة من مناطق و أقاليم أخرى خارج حدود الولاية أو خارجة باتجاه ولايات أخرى و ربما حتى خارج الوطن . و في هذا الإطار فقد شهدت منطقة الدراسة حركة لا بأس بها للهجرة خارج نطاق منطقة الدراسة و حتى خارج نطاق حدود الولاية كما شهدت استقبال بعض المهاجرين من خارج نطاق إقليم الولاية مما يدل على أن بعض البلديات لها قابلية لاستقطاب السكان لكونها تمتلك بعض المؤهلات و التحفيزات المستقطبة للسكان و تتمثل على الخصوص في بلدية عين الكبيرة لتوفر مناصب عمل في المركبين الصناعيين أو في قطاع الوظيفة العمومية كالصحة و التعليم ، هذا ما يبرزه جدول رقم 14 و مصفوفة حركة الهجرة و الأشكال البيانية من 17 إلى 22.

جدول 14 الهجرة الخارجية بين بلديات منطقة الدراسة و الولايات الأخرى

البلديات	عدد المهاجرين الداخليين	عدد المهاجرين الأجانب	عدد المهاجرين الخارجيين
عين الكبيرة	724	29	394
الدهامشة	153	8	110
أولاد عدوان	137	3	71
عموشة	240	10	207
تزي نشار	336	31	76
وادي البارد	22	82	396
المجموع	1612	163	1254

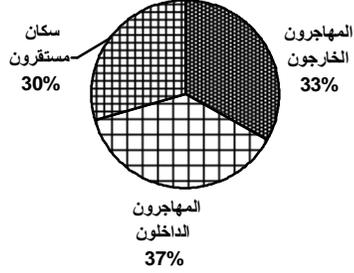
المصدر: الديوان الوطني لإحصاء ons

مصنوفة حركة الهجرة الداخلية و الخارجية بين 1987-1998

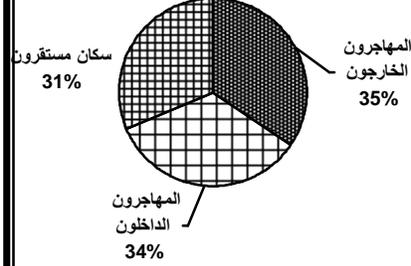
الرقم الترتيب	عين الكبيرة		الدهامشة		أولاد عدوان		عموشة		تري نيشار		واد البارد		المجموع	
	الداخليين	الخارجيين	الداخليين	الخارجيين	الداخليين	الخارجيين	الداخليين	الخارجيين	الداخليين	الخارجيين	الداخليين	الخارجيين	ع/الداخليين	ع/الخارجيين
01	27		10	3	6	1	9		2			52	6	58
02	3		1			1	1					5	1	6
03			1		1					1		2	1	3
04	9	2					1					9	3	12
05	17	10	1		3	1	1	1			2	22	14	36
06	101	34	3	2	32	1	110	100	257	42	15	518	319	837
07	3	1	1		1	1	1	6				6	8	14
08	1		1				1	1				4	-	4
09	138	19	9	4	10	3	11	4	1	1	2	169	33	202
10	3	3	1		1		1		1			7	3	10
11	2	2	2									4	2	6
12	7		2		1		5	1				16	-	16
13							1		2			3	-	3
14	15				2							17	-	17
15	1	9	5	3	1	1	7	2	2	1	1	15	17	32
16	148	178	53	78	46	14	30	45	19	25	3	299	375	674
17	13	1					4	3				17	4	21
18	71	16	48	4	8	32	30	7				157	59	216
20	1				1		2					4	-	4
21	1	3	1									2	3	5
22		8					1					-	9	9
23	3	1		2			2	1			2	6	5	11
24	2	1			1		1				1	3	1	4
25	17	3		1			4					33	4	37
26		5			1							1	5	6
27							4	1				4	1	5
28	30	11	2	1		5	2	2	1	1		33	20	53
29	11	4	2	2	1	9	3	5	1			18	20	38
30	8	7		1			2	2				8	13	21
31		4					1	1	1	1		3	6	9
32									1			1	-	1
33	1						1					1	1	2
34	19	35			1	1	2	11				22	53	75
35	5	19	1	7			1		1		1	6	29	35
36		4		1								-	5	5
37								1				1	-	1
38							5					5	-	5
39	2	2			1		1					4	3	7
40	1											1	-	1
41	1	1										1	1	2
42	11	1			1							12	1	13
43	18	8	1	1	4		10	3	3	2	1	26	22	48
44					1		5					6	-	6
45												-	-	-
47	3	1										3	1	5
48												-	-	-
الأحزاب	29	-	8	*	3	*	10	*	31	*	1	82=	1068	2575
المجموع	724	394	153	110	137	71	240	207	336	76	22	187	2657	2657

حركة الهجرة الداخلية في بلديات منطقة الدراسة

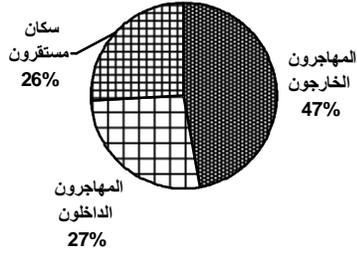
الشكل:12 حركة الهجرة الداخلية في دهاشمة



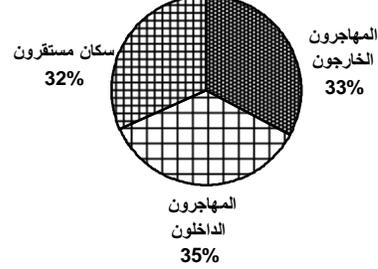
الشكل:11 حركة الهجرة الداخلية في عين الكبيرة



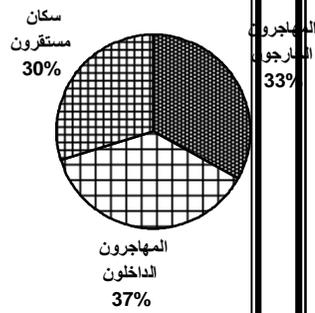
الشكل:14 حركة الهجرة الداخلية في تزي نيشار



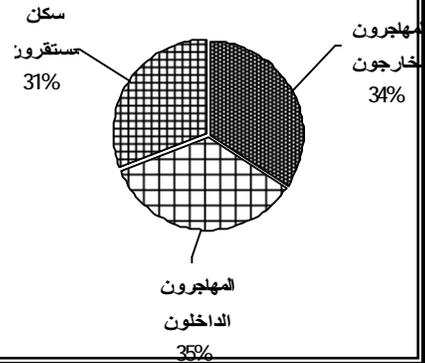
الشكل:13 حركة الهجرة الداخلية في واد الباراد



الشكل:16 حركة الهجرة الداخلية في عموشة



الشكل:15 حركة الهجرة الداخلية أولاد عدوان



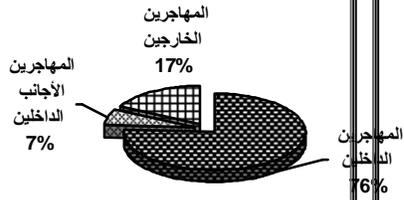
أُنجزت الأشكال وفق معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS

من خلال تحليل معطيات الجداول الأشكال البيانية نستخلص ما يلي:

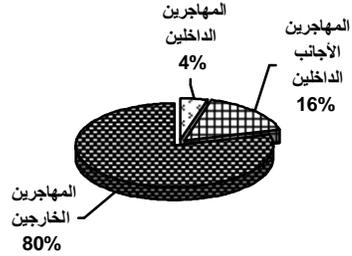
- تفاقم ظاهرة الهجرة و التزوح الريفي من المناطق الجبلية المهمشة و الفقيرة الى المناطق و البلديات الأوفر حظا ، التي تتوفر على بعض المرافق الاجتماعية و الاقتصادية و الأمنية .
- اختلاف في نوع الهجرة بين بلديات منطقة الدراسة فهناك بلديات مستقطبة للهجرة و السكان خاصة عين الكبيرة و عموشة مثلا بحيث الملاحظ أن عين الكبيرة مثلا دخلها 724 مهاجر و خرج منها في نفس الفترة 394 فقط ، و نلاحظ شبه توازن في عموشة ، بينما في واد البارد خرج منها 396 مهاجر في اتجاهات مختلفة داخل الولاية و خارجها فقد هاجر 140 شخص نحو تراب و ولاية بجاية خاصة نحو دائرة خراطة ، كما عرفت بلدية تزي نبشار هجرة خارجية قدرت ب 76 منهم 42 نحو إقليم ولاية بجاية كذلك ر و لم يدخلها سوى 22 و هنا نبرز بوضوح أن البلديات المهمشة و المتخلفة هي الأكثر تعرضا لظاهرة التزوح الريفي و طرد السكان الى المناطق المجاورة بحثا عن ظروف معيشية و اقتصادية أفضل مقارنة مع البلديات الأخرى.
- عرفت بعض البلديات استقبال مهاجرين أحانب خاصة عين الكبيرة التي استقبلت خلال هذه الفترة 29 مهاجر معظمهم من الولايات المجاورة أو من خارج الوطن خاصة بعودة المغتربين من الهجرة و بعض المهاجرين الذين تم توظيفهم في قطاع التربية و الصحة و الصناعة كما بلغ عدد المهاجرين في واد البارد 82 مهاجر أجنبي أي من خارج المنطقة .

حركة الهجرة الوافدة و الخارجة في بلديات الدراسة 1987-1998

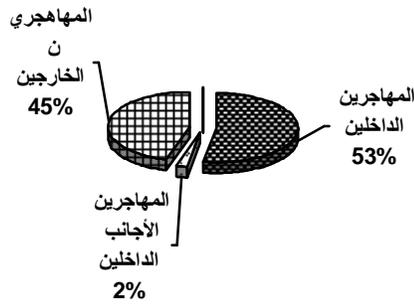
شكل 18: الهجرة الوافدة و الخارجة في واد الباراد



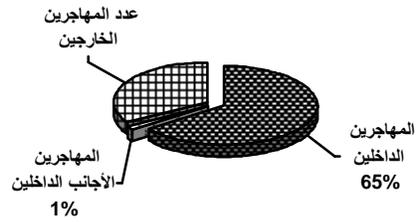
شكل 17: الهجرة الوافدة و الخارجة في تزي نيشار



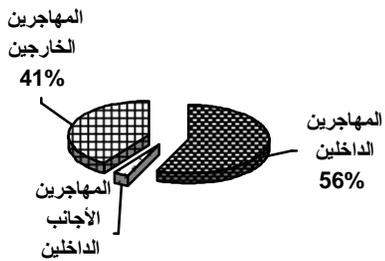
شكل 20: حركة الهجرة الوافدة و الخارجة في أولاد عدوان



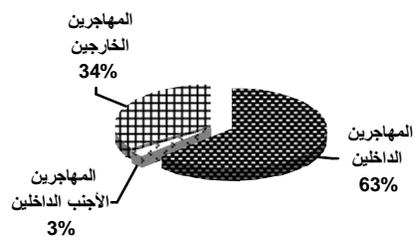
شكل 19: الهجرة الوافدة و الخارجة في عموشة



شكل 22: حركة الهجرة الوافدة و الخارجة في عين الكبيرة



شكل 21: حركة الهجرة الوافدة و الخارجة في دهامشة



أنجزت الأشكال وفق معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS

2-1-4-3-التزوح الريفي :

التزوح الريفي هي ظاهرة اجتماعية ديموغرافية و جغرافية ، وهي نزوح أو هجرة السكان من المناطق الريفية نحو المناطق الحضرية في حالة اضطرارية بسبب تردي الظروف المعيشية و الأمنية و الاقتصادية و البحث عن مجال جغرافي أكثر أمنا و تحقيق حياة أفضل التي تمتاز بالرفاهية الاجتماعية . و تعتبر مشكلة التزوح الريفي من الظواهر التي تساهم في عدم استقرار السكان في للمناطق الريفية ، بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية على المجال الاقتصادي و على المراكز الحضرية بصفة خاصة و تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعاني من تفاقم هذه الظاهرة بالرغم من الجهود التي بذلت و لازالت تبذل من أجل وقف هذا التزيف البشري الذي اغرق مدننا في مشاكل عديدة لا تنتهي و تتفاقم عام بعد عام ، كما ساهمت و لسوء الحظ في إفراغ المناطق الريفية و الجبلية من محتواها البشري التي هاجرها لأسباب عديدة طبيعية و أمنية و اقتصادية و اجتماعية .

وتعتبر المناطق و البلديات الشمالية ذات الطابع الجبلي ، من أكثر المناطق في ولاية سطيف عرضة لظاهرة التزوح الريفي ، فمن خلال دراستنا للبلديات الستة محل الدراسة ، من خلال تحليل مختلف المعطيات السكانية من الهجرة و التوزيع السكاني و الكثافة السكانية لاحظنا تفاقم مشكلة التزوح الريفي خاصة في البلديات المهمشة و المعزولة ، فأكثر البلديات من حيث تعاني من تفاقم هذه الظاهرة هي واد البارد و تزي نبشار و الدهامشة ، فالأرقام تشير إلى حجم خطورة هذه الظاهرة كما هو موضح في مصفوفة الهجرة و الأشكال البيانية الخاصة بالهجرة ، بحيث نجد أن بلدية واد البارد شهدت هجرة سكانية ضخمة قدرت بين تعدادي 1987 و 1998 بحيث تراجع عدد السكان إلى أقل من سنة 1977 بحيث بلغ في تلك الفترة 3420 ن بينما سنة 1987 بلغ 5081 نسمة وانخفض سنة 1998 إلى حوالي 3013 ن بحيث قدر عدد المهاجرين أو النازحين نحو المراكز الحضرية للبلديات المجاورة خلال الفترة المذكورة بين 1987-1998 بحوالي 2068 مهاجر أو نازح أي بنسبة 68.63% من مجموع سكان البلدية و أن 80% من السكان هاجروا البلدية خاصة المناطق الجبلية و الريفية لكون أن 89.84% من السكان هم ريفيين بينما لم يدخلها سوى 20% . في حين هناك بلديات تزايد عدد سكانها بنسب كبيرة على مستوى المراكز الحضرية لأنها مراكز لاستقطاب السكان لتوفرها على بعض الظروف الملائمة لاستقرار السكان خاصة الأمن و الكهرباء و خدمات أخرى و تعبر بلدية عين الكبيرة و أولاد عدوان من البلديات التي شهدت استقبال ظاهرة التزوح الريفي من البلديات المجاورة خاصة من واد البارد و دهامشة فعلى سبيل المثال انتقل عدد سكان أولاد عدوان من 2800 سنة 1977 إلى 5498 إلى 7978 نسمة سنة 1998 فقد ساهم التزوح الريفي بنسبة كبيرة في

تزايد عدد السكان خارج نطاق معدل النمو الطبيعي وهم من السكان النازحين من الأرياف خاصة من واد البارد و تزي نبشار و اعتمادا على نفس السندات فإن نسبة النازحين الداخلين نحو هذه البلدية وصل إلى 65% بينما لم يخرج منها سوى 34 شخص كما شهدت بلدية عين الكبيرة استقبال التروح من الأرياف التابعة لتراهما أو من البلديات المتاخمة لها مثل الدهامشة و بابور و سرج الغول ، بحيث قدرت نسبة النازحين و المهاجرين إليها 63% بينما لم تعرف هي ظاهرة الهروب و التروح للمناطق المجاورة و قدرت نسبة المهاجرين خارجها سوى 34% و معظمهم من سكان المناطق الريفية و الجبلية ، كما استقبلت تزي نبشار 76% معظمهم من المناطق الريفية المشاتي و القرى التابعة لتراب البلدية وكذا التابعة خاصة لبلدية واد البارد لكونها متاخمة لحدودها .

و تفاديا لتفاقم هذه الظاهرة فقد أصبح من الضروري التفكير بجدية في إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة و سوف تكون بدون من خلال برنامج للتهيئة و التنمية الريفية للحفاظ على استقرارها البشري و دورها و أهميتها الاقتصادية و رصيدها الحضاري و الثقافي من جهة و من جهة أخرى التخفيف على المراكز الحضرية و تجاوز المشاكل المختلف و الحفاظ على توازن منطقي في توزيع السكان .

خلاصة :

من خلال دراسة دراستنا لحركة السكان من خلال الهجرة الداخلية و الخارجية لاحظنا أن المناطق الجبلية هي أكثر المناطق عرضة للهجرة و عدم الاستقرار ، وقد لعبت الظروف الطبيعية و المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و ظاهرة العزلة و التهميش دورا كبيرا في تفاقم ظاهرة الهجرة و التروح الريفي من خلال حركة السكان من المناطق الجبلية المعزولة و المهمشة نحو المراكز الحضرية في البلديات المجاورة بحثا عن الأمن و العمل و حياة أفضل ، كما شهدت مختلف البلديات حركة واسعة للهجرة نحو مركز الولاية ، أو نحو الولايات الأخرى خاصة باتجاه العاصمة و بجاية و برج بوعرييج و غيرها من الولايات كما تبرزه مصفوفة الهجرة بين 1987 و 1998 . إن توقيف هذا التريف البشري الذي تشهده هذه المناطق يتطلب اتخاذ إجراءات سريعة ، تكمن في ضرورة القضاء على مسببات الهجرة و التروح من خلال تنمية اقتصادية و اجتماعية .

2-1-5 السكان و الشغل:

اتساع نطاق شبّح البطالة وسكان الأرياف من الشباب أكثر تعرضا لها، و اختلال التوازن في التشغيل بين البلديات. الشغل من المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية الرئيسية التي تبرز ظاهرة التقدم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعي، لأن في النهاية أن الغاية من كل نشاط بشري هو تحقيق الحاجة الاجتماعية و الاقتصادية بهدف تحقيق المصلحة الفردية للشخص و العامة للمجتمع إن قوة التشغيل تدل على النماء الاقتصادي الذي يعود بالفائدة على النماء الاجتماعي ، و يساهم في ديناميكية المجال الجغرافي و تأثيره على المجالات الجغرافية الأخرى إذا كانت المنطقة ذات نفوذ حقيقي في مجال الشغل .

تبرز المعطيات الإحصائية لتعدادي 1987 و 1998 ظاهرة التفاوت الكبير في مجال التشغيل و اليد العاملة النشطة ، إذ عرفت منطقة الدراسة خاصة بعض البلديات تزايدا معتبرا في اليد العاملة العدد ، بينما عرفت البلديات الفقيرة تراجعاً في نسب التشغيل و ارتفاع محسوس في نسبة البطالة التي تعتبر كشبح يلاحق السكان بمختلف فئاتهم من شباب و كهول .

2-1-5-1 البطالة حسب تعدادي 1987-1998

البطالة هي ظاهرة اجتماعية و اقتصادية و تتمثل في تعرض الفئة النشطة من السكان بين 18 و 65 سنة للعطل عن العمل بصورة مؤقتة أو دائمة ، أو فقدانها لمنصب عمل ما، و يستثنى من هذه الفئة التلاميذ و النساء الماكثات في البيت ، و من خلال إطلاعنا على واقع التشغيل في البلديات المدروسة لاحظنا تفاقم ظاهرة البطالة بشكل كبير في البلديات المهمشة و المعزولة و التي تعاني من التخلف و الركود الاقتصادي

2-1-5-1-1: البطالة حسب تعداد 1987:

إن تحليل معطيات الجدول رقم 15 أو الشكل 23 تبرز واقع العمالة ، بحيث نسجل 13489 أن من السكان النشطين ، و 9872 مشتغل أي بنسبة 73.1 % من السكان النشطين ، بينما نسجل حوالي 3599 ن ، من البطالين أي بنسبة 26.68 % بحيث عرفت منطقة الدراسة خلال ارتفاع في مجال البطالة و لكنها تبقى متقاربة مع المعدل الوطني لهذه المرحلة الذي قدر بـ 21.49% إلا أن التفاوت بين بلديات منطقة الدراسة تبقى السمة التي تميز خصائص السكان و الشغل ، و قسمنا مستوى البطالة إلى فئتين :

- بطالة متوسطة بين 17.29 و 24.07 % :

و تشمل البلديات التالية و هي عين الكبيرة و الدهامشة و أولاد عدوان بحيث نلاحظ أن هذه البلديات تمتاز بنشاطات اقتصادية هامة خاصة في مجال الصناعة مركب الإسمنت و اللوالب و الصنابير الذي

أمتص جزء كبير من اليد العاملة إلى جانب البناء و الأشغال العمومية ، بحيث عرفت المنطقة خاصة عين الكبيرة توسع عمراني كبير خلال مرحلة الثمانينات ، مما سمح بتشغيل اليد العاملة المحلية في شركات البناء العمومية التي شيدت أكثر من 1000 سكن خلال هذه الفترة و بالتالي فقد ساهمت بشكل كبير في تخفيف نسبة البطالة خاصة في عين الكبيرة 17.27 % و تمثل هذه الأخيرة أهم مركز للتجمع السكاني و القوة النشيطة تقدر ب 7283 نسمة تمثل وحدها 32.61% و مجموع هذه البلدية تمثل نسبة 53.99% و الملاحظ أن بلديات الذكورة نجحت إلى حد كبير في مواجهة مشكل البطالة بحيث لا تمثل سوى نسبة البطالة سوى 19.18% وهي نسبة أقل من المعدل الوطني المقدر بـ 21.3%

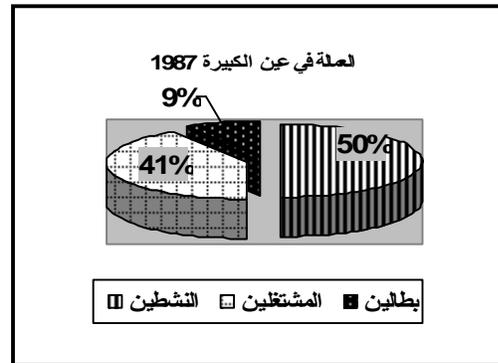
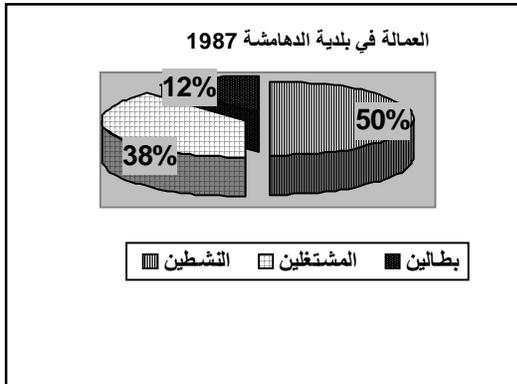
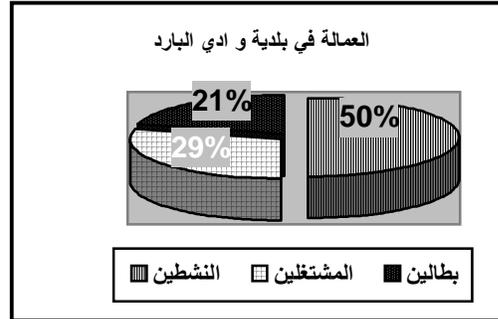
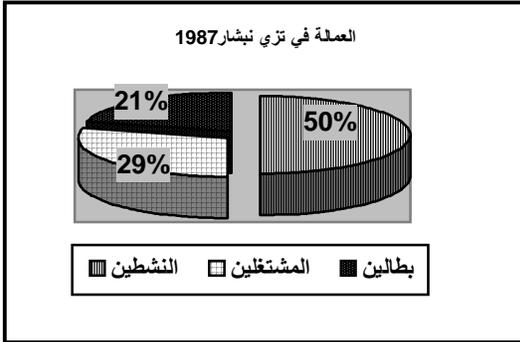
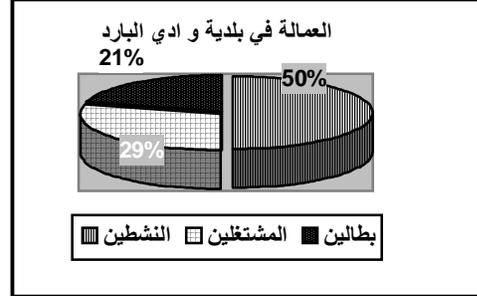
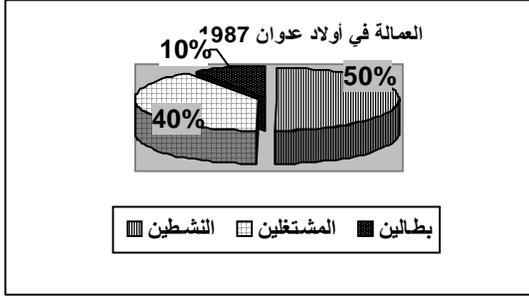
الجدول: 15 واقع العمالة حسب تعداد 1987

البلديات	عدد النشطين	عدد المشتغلين	عدد البطالين	نسبة البطالة
عين الكبيرة	4399	3638	761	17.29
الدهامشة	1732	1315	417	24.07
أولاد عدوان	1153	916	219	18.99
عموشة	2885	2061	824	28.56
تزي نشار	2477	1451	1026	35.56
واد البارد	843	491	352	41.75
المجموع	13489	9872	3599	26.68

-بطالة مرتفعة 28.65 و 41.75% :

تشمل البلديات ، عموشة تزي نشار و وادي البارد إن الملاحظ في هذه البلديات هو توفرها على قوة بشر معتبرة و عمالة كبيرة بحيث يقدر عددها 6205 نسمة تمثل 46% من نسبة القوة النشطة في منطقة الدراسة لكن الملاحظ هو الارتفاع المحسوس و الكبير في البطالة لقلة التشغيل بحيث بلغت نسبة البطالة 35.48% و ه تظهر ظاهرة التخلف و التهميش بشكل واضح، بحيث أن هذه البلديات تعتبر من أفقر البلديات كونها لا تتوا على نشاطات صناعية أو زراعية أو البناء و الأشغال العمومية خلال هذه الفترة مما أدى إلى تفاقم البطالة بشكل خطير و نسجل أكبر نسبة من البطالة في وادي البارد ب 41.75% لكون هذه المنطقة تمتاز بطابعها الجبل و عانت من التهميش و العزلة و استثنائها من المشاريع التنموية .

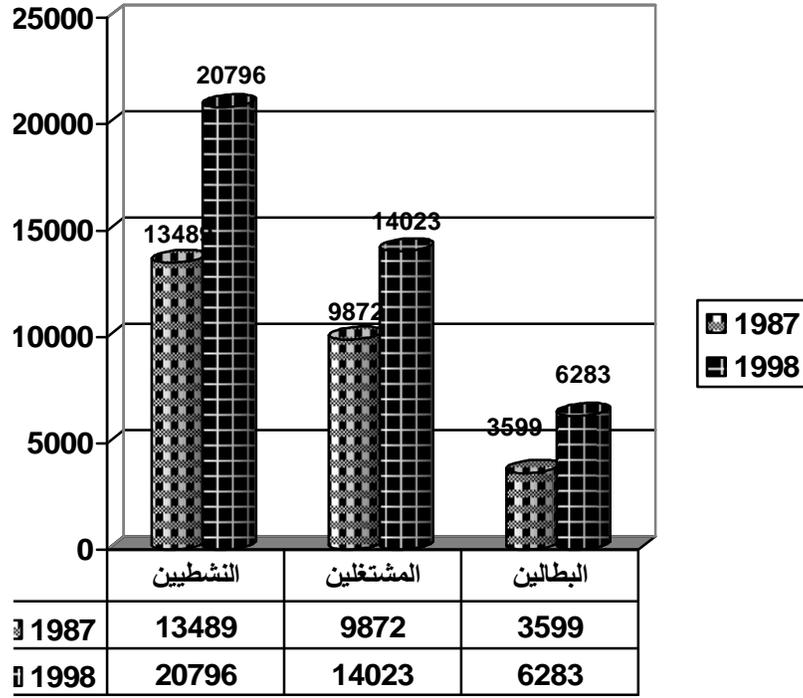
واقع العمالة حسب تعداد 1987



أُخْرِجَت الأشكال حسب معطيات تعداد 1987 - الديوان الوطني للإحصاء ons

تطورا لعمالة في منطقة الدراسة بين 1987-1998

الشكل: 24



أنجز الشكل وفق معطيات الديوان الوطني للإحصاء ONS

2-1-5-1-2-البطالة حسب تعداد 1998:

شهدت منطقة الدراسة خلال مرحلة التسعينيات تطورات وتحولات اجتماعية وديموغرافية واقتصادية وسياسية وأمنية متميزة مقارنة بمرحلة الثمانينيات ، أثرت تأثيرا مباشرا على قطاع التشغيل . و من خلال الجدول رقم 1 يبرز هذه التطورات التي عرفها قطاع التشغيل حسب تعداد سنة 1998 ، بحيث نسجل ارتفاعا في عدد المشتغلي ، فقد بلغ عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة حوالي 14023 نسمة و هو عدد معتبر مقارنة بسنة 1987، الذي لم يتجاوز 9872 مشغلا أي زيادة تقدر بنسبة 70.3% ، و يعود ذلك لارتفاع عدد السكان عامة الفئة النشطة خاصة بحيث ارتفع عددها من 13489 ن سنة 1987 إلى 20796 ن أي زيادة قدرت بـ 7307 نسمة بنسبة 64.8% و بالرغم من هذا التطور في عدد النشطين و المشتغلين، إلا أن مجهودات الدولة في مجال التشغيل بقيت عاجزة كان الوضع أكثر كارثية المناطق المهمشة بحيث فشلت في امتصاصها حاس البطالة المتفشية و البقيت تمس شريحة كبيرة من اليد العاملة النشطة ، فقد وصلت البطالة في بعض البلديات إلى مستويات كبيرة تجاوزت عتبة 30% .

و قد حاولنا دراسة تطورات و تحليل واقع التشغيل و البطالة على مستوى دائرتين و هما عين الكبيرة عموشة و البلديات التابعة لهما . كما نسجل بقاء استمرار ظاهرة اختلال التوازن بارزة بين مختلف البلديات م خلال تفاقم مشاكل البطالة و ضعف التشغيل في البلديات المعزولة و المهمشة المعروفة .

فقد سجلت دائرة عين الكبيرة ارتفاعا كبيرا في مجال الفئة النشطة بحيث فقد عدد ها 12087 بينما عد المشتغلين لم يتجاوز 8005 نسمة و وصلت البطالة إلى 28.89% و هي نسبة قريبة من المعدل الوطني ، بين شهدت عموشة زيادة معتبرة في السكان النشطين بلغ عددهم 8709 و عدد المشتغلين 6018 و وصلت البطا إلى 32.04%، و يعتبر سكان كل من واد البارد و تزي نبشار الأكثر تعرضا لمشكلة البطالة مقارنة مع بلد عموشة التي تمتاز بحظوظ أوفر في مجال التشغيل ، و عموما فإن منطقة الدراسة شهدت بطالة وصلت إ 30.21% كما شهدت زيادة معتبرة لعدد العمالة الشغيلة مقارنة بسنة 1987 بلغت نسبة الزيادة بحوالي 70.40% انتقلت من 9873 إلى 14023 كما ارتفعت الفئة النشيطة في منطقة الدراسة من 13489 سنة 1987 إلى 20796 الذي سجل سنة 1998.

إن تفاقم مشكلة البطالة خلال هذه المرحلة تعود بدون شك للأوضاع الصعبة التي عاشتها الجزائر بسبب المشاكل الأمنية و الركود الاقتصادي بمختلف قطاعاته زراعة ، صناعة و تجارة و بناء و أشغال ، و قد كا الوضع أخطر في البلديات المهمشة و المعزولة مثل واد البارد و الدهامشة و تزي نبشار .

الجدول: 16 واقع العمالة حسب تعداد 1998

الدائرة	النشطين	المشتغلين	البطالين	نسبة البطالة %
عين الكبيرة	12,087	8.005	3,492	28.89
عموشة	8,709	6.018	2.791	32.04
المجموع	20796	14.023	6.283	30.21

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

2-4-1-2: الإعاقة حسب تعدادي 1987 و1998

إن التطرق إلى دراسة معدل الإعاقة ضروري، لأنه يعتبر من المؤشرات الهامة التي تبرز مستوى التطور التخلف لمجتمع ما في بلد ما و في منطقة ما ، لكونه يبرز الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للسكان بحيث يرتب بتغيرين أساسيين ، يتمثل الأول في الوضع الاقتصادي و الثاني في الوضع السكاني .

و نستطيع من خلال دراسة هذا العامل الحساس ، الوقوف على حقيقة التشغيل مقارنة مع الفئة النشيطة المتوفرة كما نحدد من خلال ذلك ما مدى تحمل القوة العاملة للسكان بصفة عامة وعلى مستوى الأسرة الواحدة ، ك يسمح لنا بإعطاء صورة واضحة عن مستوى الأداء على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و إعطاء صورة مقارنة بين المناطق التي تشهد حركية تنموية اقتصادية و اجتماعية إيجابية و المناطق التي تعاني من التخلف الركود الاقتصادي و انعكاساته السلبية على مجال الاجتماعي خاصة على مستوى التشغيل أي تقلص فرص العمل و ارتفاع نسبة البطالة و الإعاقة بحيث يرتفع عدد الأفراد المتحمل بهم من قبل الفئة الشغيلة في المجتمع بصفة عامة ، و هذا يؤدي بدوره إلى تدهور الوضع الاجتماعي من خلال تدني المستوى المعيشي و تفاؤ ظاهرة التخلف و الفقر و البؤس التي تمس على الخصوص المناطق الجبلية و الريفية الأكثر عزلة و تهميشا .

جدول : 17 معدل الإعاقة¹ و التشغيل حسب تعدادي 1987 و1998

إحصاء 1998				إحصاء 1987				التعدادات
معدل التشغيل	معدل الإعاقة	عدد المشتغلين	عدد السكان	معدل التشغيل	معدل الإعاقة	عدد المشتغلين	عدد السكان	النوع
15.72	6.35	5039	32045	17.84	5.60	3638	20391	عين الكبيرة
14.40	6.93	1399	9709	17.12	5.84	1315	7680	الدهامشة
15.51	6.59	1217	8032	16.66	6	916	5498	أولاد عدوان
16.17	6.18	3196	19756	14.45	6.91	2061	14258	عموشة
15.85	6.30	2924	18443	10.89	9.17	1451	13318	تري نشار
8.16	12.24	246	3012	9.66	10.34	491	5081	واد الباراد
14.30	7.43	12171	90997	14.35	7.31	9872	66226	المجموع/ المعدل
19.49	5.12	5 708 000	29.276.767	18.46	5.4	4.253.857	23.038.942	الجزائر

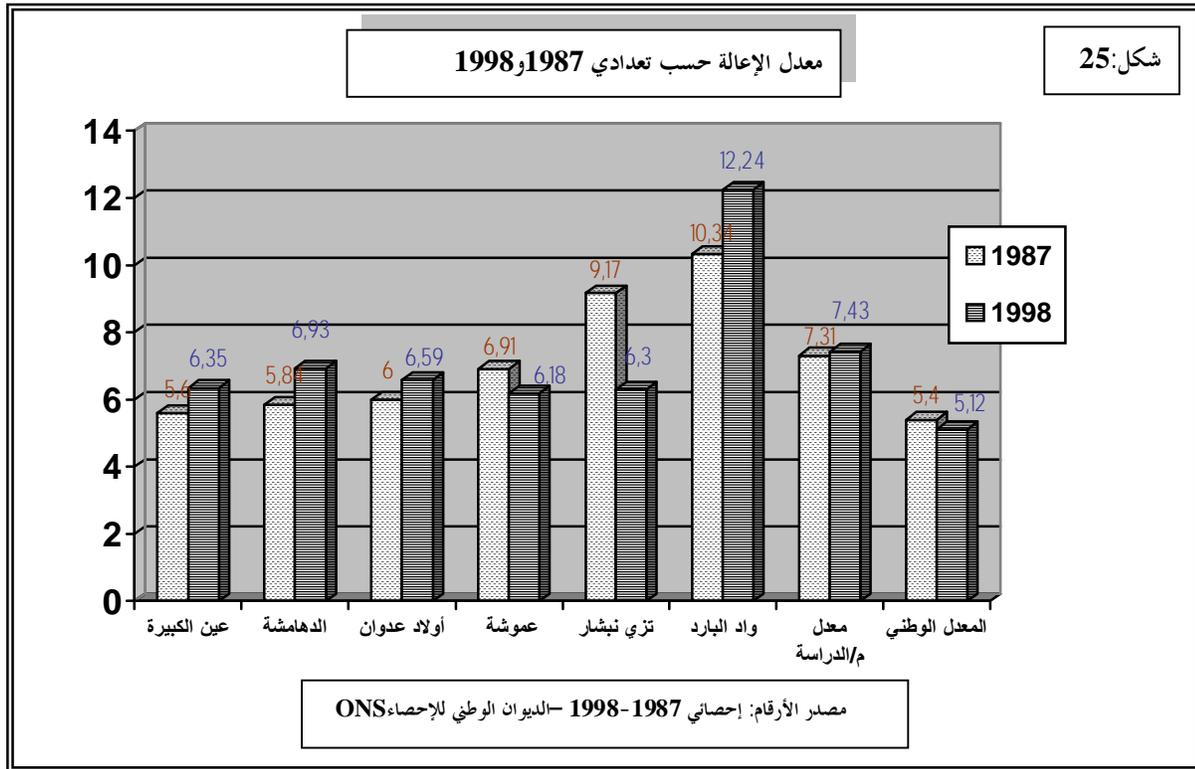
المصدر : الديوتن الوطني للإحصاء ONS

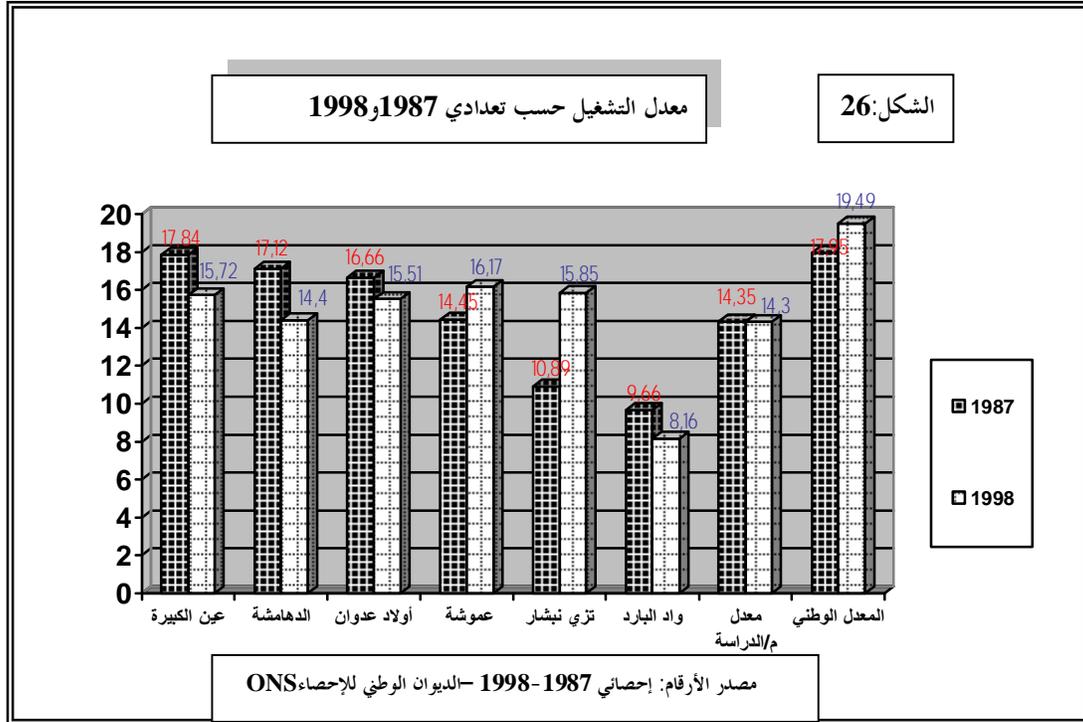
¹ معدل الإعاقة هو عدد الأفراد المتحمل بهم من قبل الطبقة الشغيلة التي تقوم بإعالتهم على مستوى الأسرة و المجتمع ككل = عدد السكان/عدد المشتغلين

من خلال المعطيات الجدول 17 نستخلص جملة من الملاحظات التي تستحق الوقوف عندها و تحليلها و دراست بشكل أكثر تعمقا من خلال المقارنة بين التعدادين 1987 و 1998 و الوقوف على تداعياتها و انعكاسها الاجتماعية و الاقتصادية ، نسجل التطورات التالية :

- لم تشهد منطقة الدراسة تغيرات كبيرة في معدل الإعاقة سنة 1998 مقارنة بسنة 1987 و بقي يراوح مكا فقد بلغ سنة 1987 إلى 7.31 و قدر سنة 1998 بـ 7.43 بدون تغيير كبير رغم جهود التشغيل. - نلاحظ أن هنا بلديات تتقارب مع من المعدل الوطني 5.4 على التوالي بين 1987 و 1998 عين الكبيرة 5.60 و 6.35 الدهامشة 5.84 و 6.93 و أولاد عدوان 6 و 6.59 و عموشة 6.91 و 6.18 .

- هناك بلديتين تسجلان ارتفاعا كبيرا وهي سنة 1987 بلغ 9.17 في تزي نبشار و 10.34 في واد البارد لتي تعة البلدية الأكثر فقرا و تخلفا و هميشا بحيث زاد معدل الإعاقة في الارتفاع سنة 1998 و قد بلغ 12.24 و يعو ذلك للركود الاقتصادي عكس تزي نبشار الذي انخفض إلى 6.30 للمجهودات المبذولة في مجال التشغيل .





2-1-5-3: التشغيل حسب تعدادي 1987 و 1998:

- معدل التشغيل من المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعكس الوضعية الحقيقية للوضع الاقتصادي و الاجتماعي، بحيث أن ارتفاعه يعني تحسن الوضع الاقتصادي و الاجتماعي بينما انخفاضه يبرزه ركود المجال الاقتصادي و تدهور للوضع الاجتماعي و المعيشي للسكان لعلاقته المباشر بحياة الأسرة و معيّلها. إن تحليل معطيات التشغيل بين تعدادي 1987 و 1998 الموضحة في الجدول 17 و الشكل البياني 26 يجعلنا نسجل الملاحظات التالية:
- انخفض في معدل التشغيل العام لمنطقة الدراسة التي قدر بها سنة 1987 بـ 14.35 مقارنة مع المعدل الوطني المقدر 17.95 و هذا يوضح ظاهرة الركود الاقتصادي بعض البلديات مثل تزي نبشار و واد البارد بسبب التهميش و العزلة و غياب مشاريع تنموية التي تفتح مناصب جديدة للتشغيل.
 - هناك 3 بلديات يتقارب فيها معدل التشغيل مع المعدل الوطني سنة 87-98 و هي عين الكبيرة 17.84 و 5.72 الدهامة 17.12 و 14.4 و أولاد عدوان 16.66 و 15.51 .
 - ضعف فادح في التشغيل في بلديتين سنة 1987 و هما تزي نبشار 10.89 و واد البارد 9.66 و بقيت هذه الأحياء تعاني من العجز سنة 1998 الذي تفاقم و وصل إلى 8.16 بينما شهدت تزي نبشار قفزة نوعية في مجال التشغيل للتنمية الاقتصادية التي شهدتها في نهاية التسعينيات .

2-1-5-4- القوة الشغيلة و القطاعات الاقتصادية 1987-1998

إن دراسة و تحليل المعطيات الإحصائية لتعدادي سنتي 1987 و 1998 الخاصة بتوزيع اليد العاملة الشغيلة على القطاعات الاقتصادية كما يبرزه الجدول رقم 13 و الشكل 14 أن هناك عوامل رئيسة تتحكم بطريقة مباشرة في مجال توزيع اليد العاملة على هذه القطاعات ، و تتمثل على الخصوص في :

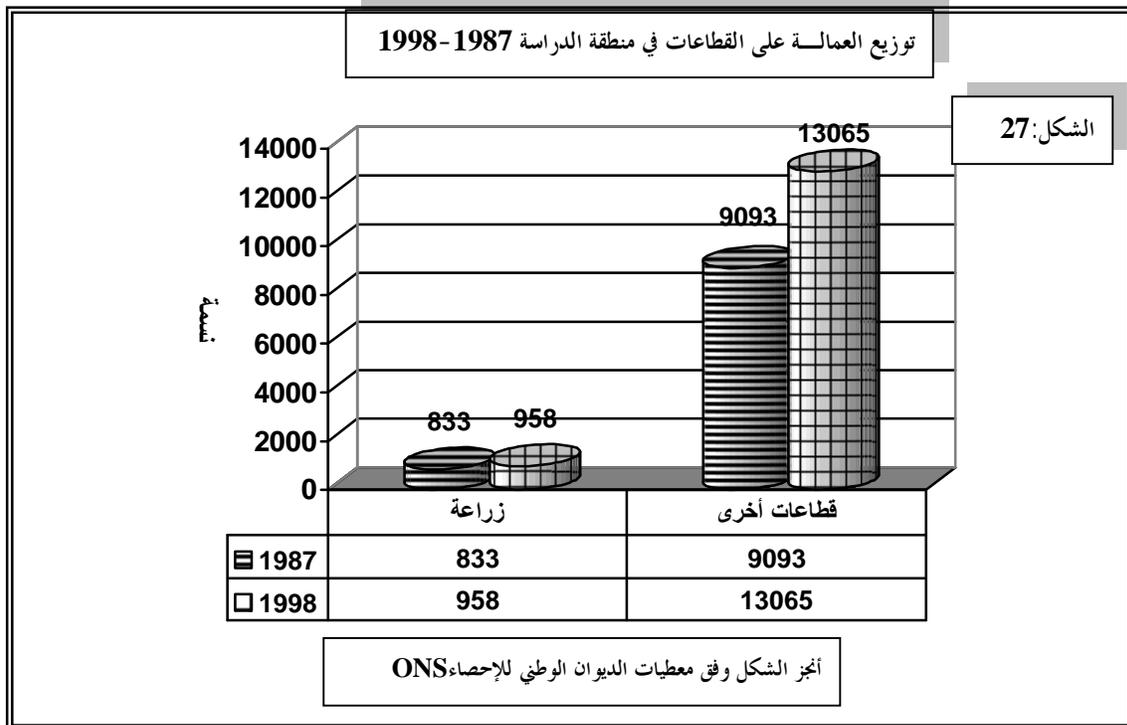
- طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المنطقة، و هذا يدخل في إطار التوجه الاقتصادي المنتهج من قبل السياسة الاقتصادية للبلدية و توجهات السكان في اختيار نوع النشاط الاقتصادي.
- المؤهلات الاقتصادية و البشرية التي تمتاز بها هذه البلديات، سواء في المجال الزراعي أو الصناعي أو التجاري. و بصفة عامة فإن التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها الجزائر في نهاية الثمانينات أدت إلى تزايد في الفئة الشغيلة التي تطورت من 9873 ن سنة 1987 إلى 14023 ن حسب تعداد 1998 أي بزيادة تقدر بـ 4150 أي بنسبة 70.4% بين التعدادين و هي نسبة معتبرة بدون شك و تعود إلى النمو السكاني الذي شهدته معظم البلديات بين 1987 و 1998 ، إلا أنها لم تستطيع أن توفر مناصب شغل للفئة النشطة الكبيرة التي شهدتها منطقة الدراسة و التي بلغت سنة 1998 بحوالي 88078 نسمة مما ساهم في ارتفاع نسبة البطالة إلى 27% و الإعالة إلى 7.43 في نفس الفترة .

الجدول 18: توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية 1987-1998

البلديات	إحصاء 1987			إحصاء 1998		
	زراعة	بناء و اشغال	صناعة	قطاعات أخرى	زراعة	قطاعات أخرى
عين الكبيرة	194	861	870	1713	235	4804
الدهامشة	214	566	133	402	176	1223
أولاد عدوان	71	276	217	352	54	1163
عموشة	218	522	293	1028	183	3015
تري نشار	88	667	183	513	298	2626
واد الباراد	48	273	43	127	12	234
المجموع	833/ن	3165/ن	1739/ن	4135/ن	958/ن	13065/ن
المجموع الكلي	9873/ن			14023/ن		
النسبة/ %	8.43	32.06	17.61	41.88	6.83	93.16

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

كما نسجل ظاهرة تناقص اليد العاملة في القطاع الزراعي لهروب السكان من ممارسة هذا النشاط لقلة مردوديته و عدم كفايته لتوفير متطلبات المعيشية للسكان من جهة ، واستخدام الآلة من جهة الثانية التي خففت من الاستخدام الواسع لليد العاملة ، فقد بلغت نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي في منطقة الدراسة سنة 1987 بـ 8.33% بينما قطاع البناء و الأشغال 32.06% أما قطاع الصناعة فاستحوذ على 17.61% و القطاعات الأخرى كالتجارة و الخدمات و الخدمات فبلغت نسبته 41.88% . إلا أن إحصاء 1998 أطلعنا على متغيرات هامة في مجال عدد اليد العاملة الشغيلة و توزيعها على القطاعات الاقتصادية بحيث بلغت نسبة اليد العاملة الزراعية بـ 6.83% أي بتراجع قدر بحوالي 1.6% و يعود هذا التراجع للتروح الريفي الذي عرفته المناطق المعزولة ، كما نلاحظ بأن القطاعات الأخرى التي تمثل البناء و الصناعة و الخدمات و التجارة قدرت بـ 93.16% و هذا يبرز بشكل كبير التوجه الاقتصادي المعتمد على البناء و الأشغال و القطاع التجاري و الخدماتي وهي صفة تميز بها الجزائر ككل . وتبقى الفوارق قائمة بين البلديات لعوامل اقتصادية و اجتماعية ، بحيث نلاحظ مثلا انتشار نشاط الزراعة في البلديات المعزولة و المهمشة أمام غياب الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالبناء و الأشغال و الصناعة و التجارة .



خلاصة :

- إن تحليلنا لواقع السكان و التشغيل يجعلنا نبرز مؤشرات التخلف التي تعاني منها البلديات الجبلية التي شهدت و تشهد مصاعب همة في مجال التشغيل و تعرف عجزا كبيرا في توفير مناصب عمل لسكانها مما ساهم في تفاقم مشكلة البطالة التي مست شريحة كبيرة من الفئة النشطة و التي معظمها من فئة الشباب و قد أدت أخطار هذا العجز في التشغيل و تفاقم البطالة إلى مضاعفات خطيرة نلخصها فيما يلي:
- تدهور المستوى المعيشي للسكان و تفاقم مشكلة التخلف التي مست معظم السكان خاصة سكان البلديات الأكثر تهميشا و عزلة و بخاصة سكان المناطق الريفية .
 - تفاقم ظاهرة التروح نحو المناطق الحضرية داخل مراكز البلديات أو باتجاه مناطق أخرى خارج حدود الولاية بحثا عن العمل و السكن و باختصار عن حياة أفضل من الجحيم الذي لزام حياتهم منذ أمد طويل و تركهم لكل ممتلكاتهم وأراضيهم و تغييرهم لنشاطهم الاقتصادي .
 - تأثر النشاط الزراعي سلبا نتيجة الهجرة الجماعية للسكان مما ساهم في تراجع مكانة هذه البلديات في مجال المردود الزراعي من الحبوب و الخضروات و الماشية و غيرها من المحاصيل الزراعية .

الفصل الثاني

2-2: التخلف و واقع السكن

يعتبر قطاع السكن من المؤشرات الأساسية المعتمدة لتحديد و قياس درجة التقدم و التخلف في مجتمع ما و يعتمد في ذلك على جوانب منها مستوى حظيرة السكن من حيث العدد و من حيث نمط السكن و درجة تجهيزه و معدل الإشغال ، كل هذه المعطيات تسمح بتحديد المستوى الذي وصل إليه هذا القطاع.

2-2-1: السكن ومراحل تطوره و أنماطه

من خلال دراستنا لواقع السكن في بلديات منطقة الدراسة ، فإن قطاع السكن قد عرف تطورات كبيرة عبر مختلف المراحل من الفترة الاستعمارية إلى مرحلة الاستقلال و هي تطورات إيجابية عموما بالرغم من بعض السلبيات التي يمكن تسجيلها ، خاصة عدم القدرة في تحقيق الاكتفاء في مجال توفير السكن ، بالإضافة إلى ظاهرة ضعف التجهيز التي لازالت قائمة إلى حد الآن خاصة في المناطق الريفية.

2-2-1-1: لسكن أثناء المرحلة الاستعمارية :

أ- سكنات المعمرين الأوروبيين

كون أن المنطقة كانت تعتبر مركز استيطان للأوروبيين فقد ترك الاستعمار بصماته بارزة في مجال السكن ، فقد فكر في بناء مساكن تتناسب مع سبب تواجدهم و هو استغلال الأراضي الزراعية بعدما استحوذ عليها بالتعسف و القوة و قام ببناء مسكنه وسط المزرعة ، و هناك من استقر في القرية و المدينة لقرب الخدمات و المرافق المختلفة و عنصر الأمن . فقد كانت بيروغوفيل سابقا – عين الكبيرة حاليا عموشة مركزا رئيسيا لاستقرار المعمرين الأوروبيين، و تنقسم سكنات الأوروبيين إلى نوعين :

-سكن المزرعة :

بعدما استحوذ المعمرون على أخصب الأراضي و منابع المياه ، استقروا نهائيا في مزارعهم من خلال بناء سكنات وسط مزارعهم تتكون من بنايات على شكل منازل من طابقين مبنية بالحجارة و الإسمنت و مغطاة بالقرميد و أرضيتها بالبلاط و مزودة بالصرف الصحي و المياه و بمحاذاتها إسطبلات للحيوانات من أبقار و ماشية و خيول و خنازير و دواجن و بالقرب منها أكواخ العمال أو الخماسة الجزائريين الذي يشتغلون لدى الكولون .

-القرية الأوروبية :

بادرت الإدارة الاستعمارية الاستيطانية إلى تكوين القرى التي تشمل الغالبية من المعمرين الأوروبيين ، حتى (لا تدفع السكان إلى التنقلات ، التي قد ينجم عنها تشتتاً للمجهودات و الإمكانيات و تضييعاً للوقت و المال و سلبيات في مجال الأمن و الحراسة)¹

بقيت هذه الأخيرة تحافظ على سكنات ما تزال في حالة حسنة و هي بنايات من طابق و و طابقين مغطاة بالقرميد و أخرى على شكل فيلات مكونة من 5 غرف و حديقة و مراب بنيت في نهاية القرن 19 و هي بنفس النمط العمراني الموجود في معظم المدن الجزائرية خاصة مدينة سطيف . و قد كانت هذه البنايات سكنات ملك للمعمرين و أخرى كانت تابعة الإدارة الفرنسية كالمصالح البلدية و البريد و المحكمة و الأمن و مراكز عسكرية .، و بقيت هذه البنايات بعد مرحلة الاستقلال قائمة و تحولت الى تقديم خدمات مختلفة و احتفظ بعضها بنفس المهام التي قدمتها أثناء الفترة لاستعمارية الحالة المدنية، المحكمة، المستشفى خاصة في بلدية عين الكبيرة التي تمتاز بنمطها العمراني الاستعماري بشكل كبير مقارنة بالبلديات الأخرى لأنها لم يستقر فيها المستوطنون و الإدارة الاستعمارية الفرنسية .

ب - سكنات الجزائريين:²

كثيرا ما كان وضعية و نوع السكن تعكس الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية المزرية التي كان يعاني منها الجزائريين تحت ظل السيطرة الاستعمارية و سياسته التعسفية ، و يتضح ذلك من الأكواخ و المنازل التقليدية و التي تنعدم فيها شروط الراحة و المرافق الضرورية، و تصنف إلى 4 أنواع و هي أكواخ الحطب ،أكواخ الحجارة الجافة ، و الحجارة المقولة ، وأكواخ الطين.

هي عبارة عن سكنات تقليدية بكل المقاييس من حيث نوع المواد المستخدمة في مجال البناء فهي مبنية من الطين و الحجارة منتجة محليا ، فيتم بناء الجدران التي لا يتعدى ارتفاعها 2 متر و عرضه 50سم و يلبس بالطين أو الجبس من الداخل و الخارج، أما حجمه لا يتعدى 24م³ وهي غير كافية بدون شك لمتوسط الأسرة الجزائرية بين 6 أو 8 أفراد . أما الأسقف فتغطي بأغصان الأشجار الديس و الطين وبعضها القليل الذي يستخدم القرميد بنوعيه التقليدي كما يسمى بقرميد عرب، أي مصنوع محليا و القرميد الفرنسي luxe Marseille الذي يغطي أسقف فئة قليلة من سكنات الجزائريين نتيجة لعدم توفره و غلاء سعره لهذا لم يكن في متناول كل الجزائريين باستثناء البعض منهم خاصة الموظفين لدى فرنسا القياد و غيرهم.، بحيث

¹ René Passeron les grandes sociétés de la colonisation dans l'afrique du nord.page 135 1-

² السكن و السكان تنظيم المجال الريفي في السهول العليا لولاية سطيف -رسالة ماجستير -1995

كانت تمتاز بتبعثرها في المناطق الجبلية في المداشر و القرى النائية و المعزولة، سكنات تكن تتجاوز في اغلبها 4 غرف مقسمة إلى غرفتين يفصلهما باحة عادة كانت عبارة مأوى للحيوانات.تجمع العائلة المكونة من أكثر من 15 فرد لأن العائلة الجزائرية خلال هذه المرحلة كانت تتميز بخاصية التجمع العائلي لعوامل سوسيلوجية ، عادات و تقاليد من جهة و قلة الإمكانيات من جهة أخرى، بحيث كانت تعيش عدة عائلات متجمعة في عائلة واحد و مسكن واحد.

بينما نلاحظ في المراكز الحضرية تواجد سكنات الجزائريين بشكلها التقليدي على أطراف المركز الحضري كأحياء شعبية.لكون أن معظم الجزائريين يتركزون في هذه المناطق بعدما منعت عنهم المراكز الحضرية التي استحوذ عليها المستوطنون و الفرنسيون .

2-1-2-2 السكن أثناء مرحلة الاستقلال:

عرفت بلديات منطقة الدراسة كباقي مناطق الوطن حركة و توسع عمراني كبير لمواجهة آثار المرحلة الاستعمارية.مواجهة مشكلة السكن للتخفيف من حدة معاناة المواطنين من الوضعية المزرية للسكنات التي آلت الى الاهيار و الأخرى المهتدة بالانهيار ، الى جانب القضاء على الاكتظاظ الكبير الذي تعرفه السكنات الموجودة . فقد تم في هذا الإطار وضع مخططات وطنية لتطوير قطاع السكن في مختلف مناطق الوطن و كانت استفادة ولاية سطيف معتبرة في مجال السكن ، بحيث تم توزيع هذه المشاريع على مختلف البلديات و كانت الاستفادة الكبيرة لبلدية عين الكبيرة للتحويلات الاقتصادية التي عرفتها المنطقة خاصة في المجال الصناعي بعد إنجاز مصنع الاسمنت و اللوالب و الصنابير مما جعلها منطقة لاستقطاب السكان من المناطق و البلديات المجاورة لها و كذا حتى من الولايات الأخرى حتى الأجانب الذين استقروا فيها لمدة أكثر من 10 سنوات خاصة الألمان الشرقيين الذين أنجزوا المصنعين مما أدى إلى هذا التطور الكبير الذي عرفه قطاع للسكن من حيث تحسن نوع السكن الفردي و الجماعي.

2-1-2-3 السكن وتطور عدد أفراد الأسرة :

شهدت منطقة الدراسة كما هو ملاحظ في الجزائر عموما تزايدا في عدد الأسر و و عدد أفرادها و قد حاولنا في هذا البحث تحليل هذه الظاهرة الديموغرافية و علاقتها مع الواقع الاقتصادية و من خلال الجدول رقم18 الذي يبرز تطور حجم الأسرة الجزائرية بين 87-98 فنسجل ما يلي:

- تزايد في عدد الأسر بحيث انتقل من 8272 أسرة سنة 1987 إلى 12399 أي بزيادة تقدر 4127 عائلة أي بنسبة 33.28% و هي زيادة معتبرة ناتجة عن تزايد السكان الذي زاد بنسبة 53% بين الإحصائين و هذا يبرز أن المجتمع الجزائري عرف تراجعاً في مجال الزواج للظروف الصعبة تناقص بسيط في عدد أفراد الأسرة

في هذه المناطق بين إحصائي 1987-1998 من 8.06 أفراد إلى 7.46 أفراد وهذا يجعل منطقة الدراسة تقارب المعدل الوطني المقدر بـ 7.15 فرد.

-احتفاظ بعض البلديات بعدد مرتفع من الأفراد في إحصاء 1998 خاصة واد البارد و تزي نشار و هذا يبرز حتما ظاهرة التخلف و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة التي لازالت تعيشها هذه المناطق خاصة على مستوى المداشر و الدواوير ، و ضعف الاهتمام بمجال السكن بها ، بحيث لم تستفد هذه البلديات من السكن الجماعي الاجتماعي ، كما أن صعوبة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ساهم في عجز السكان على بناء سكنات جديدة ، وفضل السكان بسبب عزلة هذه المناطق المهجرة و التروح الى المراكز الحضرية أو الى التجمعات الثانوية كما حدث بالنسبة لعين الطويلة التجمع الحضري الثاني الذي بني بطريقة فوضوية ، كذا بالنسبة للتجمعات السكانية الفوضوية التي بنيت في أولاد عدوان . كل هذه المعطيات تبين أن قطاع السكن عرف نموا في بلديات دون غيرها ، وتعتبر العوامل الاقتصادية و الاجتماعية عاملا مؤثرا على مجال السكن.

الجدول رقم 18 تطور عدد الأسر و معدل الأفراد في الأسرة

إحصاء 1998			إحصاء 1987			
المعدل	عدد الأسر	عدد السكان	المعدل	عدد الأسر	عدد السكان	
7.00	4573	32045	7.19	2834	20391	عين الكبيرة
7.10	1367	9709	8.38	916	7680	الدهامشة
7.34	1093	8032	6.98	787	5498	أولاد عدوان
7.49	2637	19756	9.22	1546	14258	عموشة
7.83	2355	18443	8.53	1561	13318	تزي نشار
8.05	374	3012	8.06	628	5081	واد البارد
7.46	12399	90997	8.06	8272	66226	المجموع

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS

2-2-1-4 تطور السكن و أنماطه حسب تعدادي 1987-1998

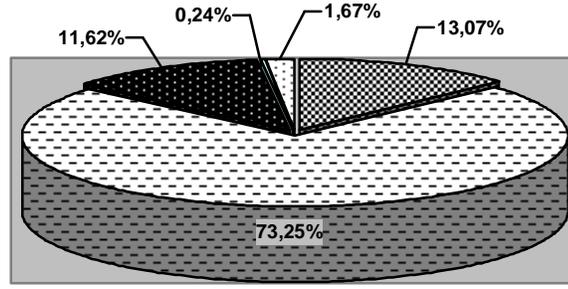
إن معطيات الإحصائين لسنة 1987 و 1998 تبرز التطور الكبير لقطاع السكن الذي عرفته بلديات منطقة الدراسة و ولاية سطيف بصفة عامة ، بحيث حضي هذا القطاع الحساس باهتمام خاص من قبل السلطات العمومية الوطنية و المحلية بتنميته و مواجهة العجز المتنامي في مجال السكن، و التكفل الحقيقي بهذا

القطاع أمام النمو الديموغرافي الذي عرفته سطيف و منطقة الدراسة بحيث قفز عدد السكان من 66226 نسمة الى 89423 نسمة أي بزيادة مقدرة 23197 نسمة أي بنسبة 11.18% مما تطلب ضرورة توفير سكنات جديدة لمواجهة مشكلة تفاقم مشكلة السكن - تغيرات سوسولوجية في خصائص العائلة الجزائرية من التجمع إلى التبعثر أي من العائلة الكبيرة إلى الصغيرة ر خاصة فئة الشباب، الذي بدأ يتأثر برياح الحضارة و التغيير و الذي أصبح يفضل العيش بعيدا عن الأسرة الكبيرة، إضافة إلى غياب الصرامة و الشفافية في تسليم السكنات الاجتماعية لمستحقيها الحقيقيين بسبب الصمصرة ، و المزايدة و المحسوبية. و الجدول رقم 19 و الشكل البياني رقم 28 يبرز لنا التطورات التي عرفها قطاع السكن سنة بأنماطه المتعددة الجماعي ، الفردي، التقليدي و العادي.

الجدول 20: الأنماط السكنية سنة 1998

المجموع	نوع السكن											البلديات	
	%	غ/مصرح	%	أكواخ	%	عادي	%	تقليدي	%	فردى	%		جماعي
4337	0.39	17	2.19	95	0.16	7	4.56	197	61.37	2662	31.33	1359	عين الكبيرة
1248	00	00	1.20	15	0.24	3	27.64	345	69.71	870	1.20	15	الدهامشة
955	0.42	4	1.89	18	0.10	1	20.92	199	73.19	699	3.57	34	أولاد عدوان
2504	0.04	1	0.79	20	0.52	13	5.03	126	89.73	2202	38.75	97	عموشة
2373	00	00	0.92	22	0.04	1	13.78	327	84.28	2000	0.97	23	تزي نيشار
381	00	00	4.98	19	0.78	3	46.71	178	43.83	167	3.67	14	واد الباراد
11789	0.20	22	1.75	189	0.25	28	12.71	1372	72.70	8645	13.24	1542	م/الدراسة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS



أكواخ العادي التقليدي الفردى الجماعى

أبحر الشكار، وفقاً قام الدينان اله طبر، للإحصاء-ONS-1998

أ - السكن الفردي :

يمثل السكن الفردي بنوعيه الحديث و التقليدي المنتشر بشكل كبير في المناطق الريفية و كذا في مراكز التجمعات الرئيسية و الثانوية في مختلف البلديات النسبة الساحقة في قطاع السكن بحيث تقدر نسبته 73.39% ،فردى و 11.64% تقليدي تقدر نسبته الإجمالية 84.03% و يمثل السكن الفردي العادي و الحديث 73.39% حيث ينتشر بشكل كبير في بعض البلديات في مراكزها الحضرية خاصة عموشة و تزي نبشار، و عين الكبيرة، كما نسجل في هذا المجال أن السكن الفردي منتشر بشكل كبير في المناطق المبعثرة و كذا داخل مراكز البلديات و هذا ما يبرزه بوضوح الجدول رقم 16 الذي يبرز توزيع السكن على مناطق التجمعات السكانية المختلفة . كما نسجل كذلك ارتفاع نسبة السكن التقليدي المنتشر بشكل كبير في المناطق المهمشة في المداشر و القرى خاصة في واد البارد و تزي نبشار ، و هذا يبرز جليا درجة التخلف الواضح التي تميز هذه المناطق و تقدر عدد السكنات التقليدية حسب إحصاء 1998 بحوالي 345 في الدهامشة أي بنسبة و 27.34% من السكن الكلي ، كما نسجل ارتفاعا في تزي نبشار 16.35 من السكن الفردي و سجل في واد البارد نسبة 49.17% و هي أكبر نسبة مسجلة و هذا يبرز بشكل كبير درجة التخلف الكبير في مجالات مختلفة لاسيما في مجال السكن الذي تمتاز به هذه البلدية . بما لاشك فيه فإن ارتفاع نسبة السكن الفردي الملاحظ عموما في معظم بلديات منطقة الدراسة ،يعود إلى عوامل منها :

- تغيير في ذهنيان السكان من خلال الانتقال من العائلة الكبيرة الى العائلة الصغيرة
- النقص في مشاريع السكن الجماعي بصيغه المختلفة الاجتماعي أو التساهمي أو البيع بالإيجار في الكثير من البلديات خاصة تزي نبشار ، عموشة و واد البارد

- انتهاج الدولة سياسة تشجيع السكن الريفي من خلال مساعدات مالية و مادية للسكان الأرياف في مختلف البلديات من أجل إعادة ترميم سكناتهم، أو بناء سكنات جديدة تتوفر على بعض الشروط التي يمتاز بها السكن الحديث ، و محاولة القضاء على السكنات القديمة خاصة تلك المهدة بالسقوط و الملاحظ في هذا فقد استفادت معظم البلديات بمشاريع ضخمة للبناء الريفي للحفاظ على استقرار السكان في قراهم .

ب-السكن الجماعي:

يقصد به السكن و البنائات الموجهة لإسكان عدة عائلات و هي في معظمها عمارات بنيت من قبل الدولة في إطار السكن الاجتماعي الموجهة للكراء و أخرى موجهة للبيع - التملك - و أخرى عبارة عن سكنات جماعية و وظيفية تابعة لمؤسسات عمومية كالصحة ، التعليم ، الإدارة أو لمؤسسات اقتصادية ، و نسجل هذا بشكل كبير في مركز بلدية عين الكبيرة مثل حي 32 مسكن التابع لمتقنة عين الكبيرة، 50 سكن التابع لشركة الاسمنت و 40 مسكن التابعة لشركة اللوالب و الصنابير و قد استفدت معظم البلديات خاصة مراكزها الرئيسية من السكن الجماعي -العمارات - و دائما تعتبر بلدية عين الكبيرة المستفيدة الأولى من حصص السكنات الجماعية بحيث قدر عددها بـ1300 سكن معظمهما من فئة 3غرف و 4 غرف، و نسجل في هذا المجال النقص الكبير في مجال السكن الجماعي في البلديات الجبلية المهمشة خاصة فقد بلغت نسبة السكن الجماعي 0.97% في تزي نشار و 3.86% في وادي البارد و فقط 1.20% في الدهامشة و 3.54 في أولاد عدوان و يبرز هذا طابع التريف و التخلف بشكل كبير في مجال السكن الجماعي الذي يتوفر بدون شك على التجهيزات الضرورية للسكن الحديث ، الذي قد لا يتوفر على الكثير من التجهيزات.



صورة جوية ملتقطة بالأقمار الاصطناعية، تبرز جانبا من السكن المبعثر في المشاتي و الدواوير في مختلف مناطق الدراسة، و الصورتين لأحدى المناطق التابعة للبلدية لعين الكبيرة و تزي نبشار و واد البارد.



صورة جوية ملتقطة بالأقمار الاصطناعية ، لأحد مشاتي التابع لبلدية عين الكبيرة و تبرز جانبا من السكن الريفي التقليدي المبني بمواد بناء محلية وهي الحجارة و الطين و القرميد ، و هو السكن الأكثر انتشارا في الأرياف .
المصدر : برنامج و موقع الأنترنت قوقل www.googleearth.com

2-2-2- تطور حظيرة السكن وتوزيعها المجالي و الجغرافي حسب تعدادي 1987-1998

من خلال معطيات الإحصائيين الموضحة في الجدول 20 و الشكليين 29 و 30 نستخلص مايلي :

- التزايد المرتفع لعدد السكنات بصفة عامة في منطقة الدراسة 9983 سنة 1987 إلى 15569 وحدة سكنية حسب تعداد 1998 و هذا يبين بوضوح تزايد للحظيرة السكن التي تبقى غير كافية في المراكز الحضرية.
- ارتفاع طفيف و بسيط في عدد السكن المبعثر من 5587 إلى 6498 أي بزيادة 911 وهذا يبرز بوضوح تراجع تبعثر السكان و تمركزهم في التجمعات الرئيسية أو الثانوية و دائما لظروف أمنية و اقتصادية واجتماعية و هو تغيير في العقلية بحيث فئة كبيرة من السكان تفضل الاستقرار في المناطق الحضرية
- تزايد معتبر للسكن في المراكز الثانوية يعود لحركة التزوح من المناطق الجبلية باتجاه هذه التجمعات ، خاصة أمام تشبع المراكز الحضرية و متأثرة بنفس الأسباب المذكور سالفًا.
- تشبع بعض المراكز الحضرية بسبب الهجرة الوافدة نحوها من المناطق المحاورة خاصة عين الكبيرة و عموشة و تزي نيشار. بحيث ارتفع عدد سكان المركز من 3567 سنة 1987 الى 6873 وحدة أي بنسبة 51.89% و هذا يبرز في حد ذاته ظاهرة التزوح الريفي و الاستقرار في التجمعات الرئيسية في مراكز البلديات لتوفرها معظم الخدمات و المرافق الضرورية. هذه الحالة التي شهدها قطاع السكن ساهمت في النقص الفادح للسكن في المراكز الحضرية الرئيسية بسبب ظاهرة الهجرة والتزوح الريفي من المناطق محاورة .

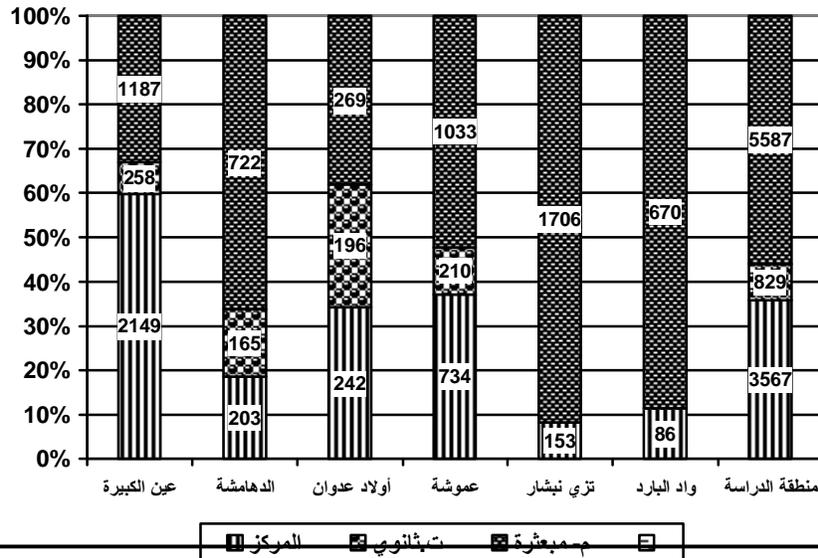
جدول رقم: 21 تطور حظيرة السكن و توزيعها حسب تعدادي 1987-1998

البلديات	إحصاء 1987				إحصاء 1998			
	المركز	ت. ثانوي	م- مبعثرة	المجموع	المركز	ت. ثانوي	م- مبعثرة	المجموع
عين الكبيرة	2149	258	1187	3594	3291	646	1102	5039
الدهامشة	203	165	722	1090	366	340	826	1542
أ. عدوان	242	196	269	707	578	355	344	1277
عموشة	734	210	1033	1977	1865	614	1059	3538
تزي نيشار	153	*	1706	1859	654	233	2355	3242
واد الباراد	86	*	670	756	119	*	812	931
المجموع	3567	829	5587	9983	6873	2188	6498	15569

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS

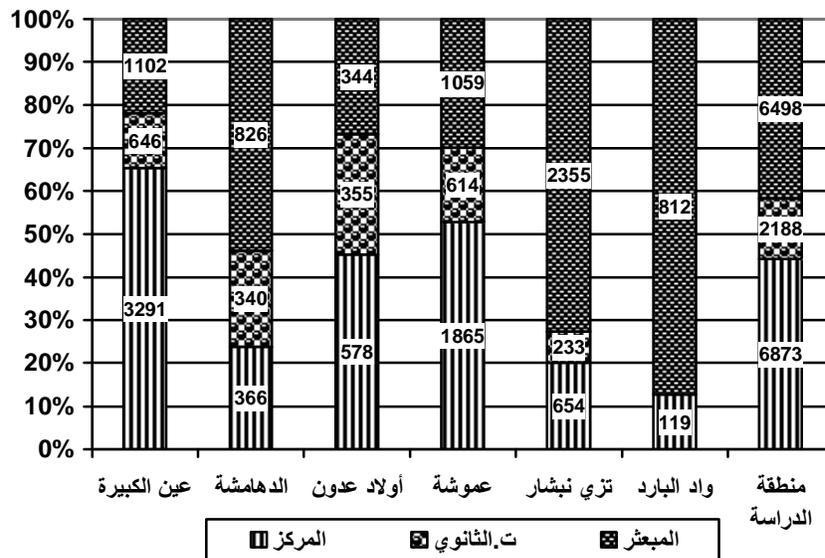
الشكل: 29

حظيرة السكن حسب تعداد 1987



الشكل: 30

حظيرة السكن حسب تعداد 1998



أجرا الشكلا ن حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء ons

2-2-2-1- مستويات تطور حظيرة السكن حسب تعدادي 87-98

من خلال معطيات الجدول 21 و الشكليين البيانيين 29 و30 فإن حظيرة السكن في البلديات المدروسة قد شهدت تطور معتبر في مجال السكن بين تعدادي 1987 و1998، إلا أن التفاوت يبقى قائما بين مختلف البلديات ، ويعلل هذا التفاوت بعض الأسباب نوردتها موجزة و تتمثل خصوصا في:

- العزلة و التهميش لبعض البلديات الجبلية التي تمتاز بتخلفها الاقتصادي مما جعل السكان يهجرونها و يجتارون وجهات أخرى في البلديات المجاورة لها مثل وادي البارد باتجاه عموشة و تزي نبار ، و الدهامشة و أولاد عدوان باتجاه عين الكبيرة .

- استثناء بعض البلديات الجبلية المهمشة من مشاريع السكن كونها أهما مناطق لا تعرف الاستقرار و أهما لا تشكل أهمية اقتصادية مقارنة مع البلديات الأخرى التي أصبحت تعرف بالأقطاب الاقتصادية الصناعية و التجارية مثل عين الكبيرة لأهمية المراكز الصناعية و عموشة لأهمية منطقة النشاط من جهة و الطريق الوطني رقم 09 لأهمية التجارية و نفس الشيء بالنسبة لبلدية تزي نبار التي تقع على نفس محور الطريق الوطني رقم 09 اتجاه ولاية بجاية مما أعطاها أهمية تجارية متميزة . - نلاحظ أن هناك بلديات عرفت زيادة معتبرة في حجم و عدد المساكن خاصة عين الكبيرة، عموشة عكس البلديات الأخرى عرفت حركة الهجرة و التروح التي عرفتتها بعض البلديات المهمشة مثل واد البارد و الدهامشة التي عرفت هروبا سكانها نحو المناطق المجاورة و لم تعرف استقرار لسكانها منها لوضعها الاقتصادي و الاجتماعي المتردي إلى جانب غياب الأمن

أ- بلديات المستوى الأول :

و هي البلديات أوفر حظا في مجال السكن فقد عرفت تزايدا معتبرا في عدد المساكن بأنواعها الجماعية و الفردية و قد ساهمت عوامل اقتصادية و ديموغرافية و اجتماعية في تطور حركية السكن فيها و تتمثل في:

عين الكبيرة:

بلغ عدد المساكن بها سنة 1998 بحوالي 3416 سكن، بينما بلغ سنة 1987 حوالي 3594 سكن و جد أن نسبة كبيرة من السكن تتمثل في تجمعات مقر البلدية حوالي 2149 سكن سنة 1987 و تراجع إلى 1694 سكن سنة 1998 و يعود هذا التراجع إلى بروز تجمعات ثانوية أخرى تظم إلى مركز البلدية خاصة عين الطويلة و حي الباهية و أولاد خالد و القطار و الملاحظ هنا التناقص الذي عرفتة البلدية في مجال السكن مقارنة مع النمو السكاني الذي ارتفع بشكل مذهل بحيث انتقل من 20391 نسمة إلى 32045 نسمة

سنة 1998 مما أدى إلى برز عجز كبير في مجال توفير السكن خاصة السكن الجماعي و الاجتماعي بحيث الملاحظ أن معظم السكنات الجماعية قد استفادة منها البلدية خلال مرحلة الثمانينات و لم تستفد خلال التسعينات إلا 300 وحدة سكنية معظمها بصيغة البيع من خلال صندوق التوفير و بهذا تسجل البلدية عجزا معتبرا في مجال السكن، مقارنة مع عدد ملفات طالبي السكن المودعة على مستوى البلدية و ديوان الترقية العقارية ، ظل تراجع الدولة عن دعم السكن الاجتماعي .

ب-بلديات المستوى الثاني :

هي بلديات تمتاز عموما بحركة واسعة في مجال السكن خاصة خلال مرحلة التسعينات ، من خلال التوسع العمراني في مراكزها و زيادة معتبرة في مجال السكن إجمالا خاصة السكن الفردي و تزايد بطيء للسكن الجماعي ، بحيث عرفت هذه البلديات حركة محتشمة للسلطات العمومية ، التي حاولت التخفيف من حدة مشكلة السكن من خلال بعض المشاريع السكنية الموجهة للسكن الاجتماعي ، و تبقى دائما مشكلة السطح غير المستقر و الطابع الجبلي العائق الأساسي في إيجاد قطع أرضية صالحة للبناء كون أن العمارات تحتاج إلى مساحات واسعة .

عموشة :

عرف قطاع السكن انتعاشا معتبرا بها خاصة خلال مرحلة التسعينات كونها أصبحت كمنطقة هامة لاستقطاب السكان نظرا لأهميتها الاقتصادية و التجارية فقد ارتفع عدد السكنات من 1977سكن سنة 1987 إلى 2791 سكن أي بزيادة تقدر ب 814 سكن أي بنسبة 41.17% و يقدر عدد المساكن في مركز البلدية 1254 أي بنسبة 44.9% و كانت النسبة تمثل 37.12% و هذا ما يبرز ظاهرة التزوح الريفي الكبير نحو المراكز الحضرية،و تبقى دائما نسبة السكن المبعثر تمثل أكبر نسبة بحيث قدرت سنة 1998 بـ29.93% و السكن التجمع الثانوي بنسبة 17.35% فقط ، كما نسجل السلطات المحلية في البلدية بتوسيع مجال السكن الجماعي من خلال مشاريع لبناء عدة وحدات سكنية اجتماعية على أطراف المركز الحضري أما نفاذ العقار الموجه للبناء الذي أصبحت تعاني من البلدية لموقعها الجغرافي الجبلي .

تنزي نيبشار :

من البلديات التي شهدت حركة واسعة للتزوح لمركزها خاصة المداشر و المناطق الجبلية التابعة لها أو من البلديات المجاورة لها خاصة وادي البارد و تشير الأرقام أن عدد السكنات قدر سنة 1987 بـ1859 سكن إلى 3442 أي بزيادة بنسبة 54% و هي زيادة معتبرة ، و معظمها هي سكنات فردية التي تمثل نسبة حوالي 98% و معظمها في المناطق المبعثرة بنسبة 72.64% بينما سكن المركز انتقل من 153 سكن سنة 1987 إلى 654

سكن أي زيادة نسبتها 23.3% و هذا يبرز التروح الذي عرفته البلدية بسبب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها المناطق المجاورة لها خاصة الظروف الأمنية الصعبة خلال التسعينيات ، إضافة إلى الأهمية التجارية التي تمتاز بها مركز البلدية على الطريق الوطني رقم 09.

ج-بلديات المستوى الثالث:

وادي البارد – الدهامشة – أولاد عدوان

هي مناطق تعاني من تأخر واضح في مجال السكن خاصة الجماعي منه بحيث لم تستفيد هذه البلديات بنفس الدرجة التي استفادت منها البلديات الأخرى بحيث أن المعطيات تشير الى ارتفاع في عدد أفراد الأسرة الى 8 أفراد مقارنة مع بلديات أخرى القدر بـ7 أفراد و هذا وحده يبرز النقص الكبير في مجال السكن، فقد بلغ عدد السكنات مثلا في وادي البارد 756 سنة 1987 و ارتفع الى 931 سنة 1998 أي زيادة مقدرة بـ175 سكن أي بنسبة 23.14% إضافة فإن الأرقام تشير الى ارتفاع في السكن الفردي المقدر بـ345 من أصل 362 أي بنسبة 95.30% من جهة بحيث يمثل السكن الجماعي في وادي البارد 14 و في الدهامشة، في أولاد عدوان و رغم قلة سكانها فقد استفادت بـ34 سكن جماعي فالملاحظ إذن هو اختلال التوازن بين مختلف البلديات في مجال السكن الجماعي ، و يبقى السكن الفردي و استحواذ المناطق المبعثرة و التجمعات الثانوية تستحوذ على نسبة كبيرة من السكنات و هذا يبرز ظاهرة التريف و التخلف الذي يميز المستوى الثالث من البلديات و بخاصة الدهامشة و وادي البارد . وعموما فقد حاولنا تحليل اختلال التوازن هذا الذي يميز السكن في منطقة الدراسة و الذي يتلخص في العوامل التالية:

- تدخل السلطات بتنمية السكن في بعض المناطق دون غيرها خاصة في عين الكبيرة لأهميتها الصناعية و الاقتصادية عموما .

- العزلة و التهميش للبعض البلديات الجبلية التي تمتاز بتخلفها الاقتصادي مما جعل السكان يهجرونها و يختارون وجهات أخرى في البلديات المجاورة لها مثل وادي البارد باتجاه عموشة و تزي نبشار، و الدهامشة باتجاه عين الكبيرة.

- استثناء بعض البلديات الجبلية المهمشة من مشاريع السكن كونها أنها مناطق لا تعرف الاستقرار و أنها لا تشكل أهمية اقتصادية مقارنة مع البلديات الأخرى التي أصبحت تعرف بالأقطاب الاقتصادية الصناعية و التجارية مثل عين الكبيرة لأهمية المراكز الصناعية و عموشة لأهمية المنطقة الصناعية من جهة و الطريق الوطني رقم 09 لأهمية التجارية و نفس الشيء بالنسبة لبلدية تزي نبشار التي تقع على نفس المحور اتجاه ولاية بجاية مما أعطاها أهمية تجارية متميزة . — نلاحظ أن هناك بلديات عرفت زيادة معتبرة

في حجم و عدد المساكن خاصة عين الكبيرة، عموشة و تزي نبشار بينما بلديات، الدهامشة و وادي البارد عرفت نموا سكانيا بطيئا نتيجة لتزوح السكان نح المناطق المجاورة لها .

الجدول: 22 حظيرة السكن سنة 2003

النوع	السكن الريفي		سكنات الترقية العقارية		سكنات البلدية ص/التوفير		السكن التطوري	
	مسجلة	منجزة	مسجلة	منجزة	مسجلة	منجزة	مسجلة	منجزة
عين الكبيرة	90	20	220	90	124	-	25	-
دهامشة	185	38	20	00	-	-	95	-
أولاد عدوان	105	01	00	-	-	-	65	-
عموشة	145	14	170	70	42	-	60	-
تزي نبشار	195	13	60	30	-	-	55	-
واد البارد	185	27	20	-	-	-	45	-
م/ الدراسة	905	113	490	190	166	-	345	-
الولاية	11.441	1.340	5.575	1.868	3.780	24	3.554	-

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية DPAT

من خلال معطيات الجدول 22 نلاحظ بأن قطاع السكن قد عرف نموا معتبرا في بداية سنة 2003 و يظهر ذلك في مختلف المشاريع السكنية بالصيغ المختلفة كالسكن الاجتماعي الموجه للفئات المحدودة الدخل ، و كذا السكن الموجه للبيع و المنجز من قبل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط أو السكن التطوري المدعم من قبل الدولة و الذي أنجز في المناطق الحضرية و الشبه حضرية ، كما كان هناك اهتمام كبير بالسكن الريفي حفاظا على استقرار السكان و مواجهة ظاهرة التزوح الريفي نحو المراكز الحضرية . فالملاحظ أن قطاع السكن عرف إنجاز و تسليم 113 سكن ريفي و تسجيل 905 سكن ستوزع على مستحقيها على شكل إعانات مالية تقدر 50 ألف دينار، و قد وجهت خاصة لتنمية قطاع السكن في المناطق المحرومة و المهمشة مثل واد البارد و دهامشة و أولاد عدوان. و تم تسجيل مشروع إنجاز 490 وحدة سكنية تم إنجاز 190 وحدة خاصة بالترقية العقارية و تسجيل إنجاز 166 وحدة خاصة بالسكن الاجتماعي البلدي في كل من عين الكبيرة و عموشة و 345 وحدة للسكن التطوري ستسلم معظمها خلال سنتين على الأكثر .

2-2-2-2- السكن و درجة التجهيز

يقصد بدرجة التجهيز توفر السكن على شروط الرفاهية و خدمات ضرورية حتى يصبح السكن قابلا للسكن ، وهي شروط بعضها ضروري للحياة العصرية خاصة التوفر على قنوات الصرف الصحي ، المياه الصالحة للشرب ، الكهرباء و الغاز الطبيعي ، الهاتف و هي عناصر أساسية للسكن الحديث ، و تبرز بدون شك درجة التطور و العصرية في منطقة ما، و الملاحظ من خلال التحقيقات الميدانية التي قمنا بها في مختلف بلديات منطقة الدراسة فقد سجلنا النقص الكبير في توفر هذه العناصر ، و دائما النقص بشكل كبير في نفس المناطق المهمشة و الجبلية أو حاولنا في هذا تقسيم درجة التجهيز في مجال السكن الى 3 مستويات و سوف نحاول في فصل التجهيز الحديث على عناصر و مؤشرات أخرى . و الجدول رقم 18 يبرز جليا اختلاف درجة تجهيز السكن في منطقة الدراسة. فقد تلعب الظروف المعيشية و المستوى الحضاري دورا كبيرا في مستوى التجهيز للسكن لهذا قسمنا منطقة الدراسة إلى هذه المستويات .

جدول رقم: 23 درجة و مستوى تجهيز السكن

نوع التجهيز	الكهرباء %	الغاز الطبيعي %	الماء الشروب %	الصرف الصحي %	المطبخ %	الحمام %	درجة التجهيز
عين الكبيرة	99.80	71.03	90	90	78.40	56.80	حسن
الدهامشة	97.86	**	91	70	51.90	19.40	ضعيف
أولاد عدوان	97.59	60.78	90.11	90	70.50	38.50	متوسط
عموشة	96.27	*	85	90	72	29.70	متوسط
تزي نيشار	98.28	*	79	76	46.90	13.70	ضعيف
واد البارد	96.82	*	74	70	35.60	19.90	ضعيف
منطقة الدراسة	97.98	21.96	84.85	81	59.21	29.66	متوسط

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية DPAT

من خلال معطيات الجدول 22، فإننا نلاحظ أن منطقة الدراسة تمتاز بمستوى متوسط فيما يخص التجهيز الرئيسي للسكن ، كما نلاحظ اختلاف واضح في درجة التجهيز بين مختلف البلديات بحيث تمتاز بلديات بعض البلديات بتجهيز حسن بينما بلديات مثل عين الكبيرة عموشة بينما أخرى تمتاز بتخلفها الكبير في هذا المجال و تتمثل خاصة في واد البارد و دهامشة و تزي نيشار، بحيث يفتقد السكان لعناصر و خدمات أساسية كالمياه الصالحة للشرب ، و الغاز الطبيعي ، و حتى تجهيز البيت من حيث الحمام ، المطبخ و بيت

الخلاء أو الصرف الصحي ، و تكون الأوضاع أوسع و أخطر في السكنات الريفية و المناطق الجبلية المهمشة في القرى والمشاقي، بعيدا كل البعد عن الحياة العصرية ، بحيث أن السكان لازالوا يحتفظون بالحياة القديمة لأسباب اجتماعية و ثقافية و اقتصادية ،فالكثير من السكان في هذه المناطق خاصة المشاقي و الدواوير لم تصلهم الحضارة و الحياة الحديثة لصعوبة المعيشة و الفقر و الحرمان، كل هذا جعلهم لا يهتمون سوى بأساسيات الحياة و هي لقمة العيش.و لتوضيح أكثر لدرجة التجهيز باعتبارها مؤشرا هاما للتعبير عن ظاهرة التخلف و التهميش حاولنا تصنيف درجة التجهيز في هذه البلديات إلى 3مستويات .

أ-سكن حسن التجهيز:

هي سكنات تمتاز بوفرة كل المرافق و الخدمات الضرورية للحياة العصرية ، بحيث أنها مرتبطة بشبكة الماء و الغاز و الكهرباء و الهاتف و الصرف الصحي ، بالإضافة إلى التجهيز الداخلي التقليدي مثل المطبخ و الحمام و دورة المياه .و نجد هذا المستوى في المراكز الحضرية لبعض البلديات مثل عين الكبيرة و عموشة و أولاد عدوان .

ب-سكن متوسط التجهيز:

و هي سكنات تمتاز بتوفرها على بعض التجهيزات مثل الصرف الصحي و الماء الصالح للشرب و الكهرباء ، لكنها تعاني من نقص في مجال تجهيز البيت من حيث الحمام و المطبخ،والتأمين بالغاز الطبيعي لعدم وجود شبكة رئيسية للغاز الطبيعي و نقص في شبكة الهاتف و نسجل هذا في بعض البلديات خاصة عموشة و تزي نيشار مما يجعل هذه المناطق تعاني مشاكل حمة في مجال الاتصال و التدفئة خلال فصل الصيف .

ج- سكن ضعيف التجهيز :

سكنات تقليدية بكل المعايير فهي تفتقد الى التجهيز بحيث أنها معظمها لا يتوفر على المياه الصالحة للشرب و لا الصرف الصحي القليل منها الذي استفاد من الكهرباء في إطار الكهرباء الريفية، كما أنها تفتقد للهاتف و الغاز الطبيعي ن و تصدره واد البارد و الدهامشة .كما نسجل هنا ضعف في مجال تجهيز المنازل من حيث الحمام ، المطبخ و الصرف الصحي، بدون تردد درجة التخلف و التهميش التي تميز هذه البلديات و المعاناة الكبيرة لسكانها .

2-2-3- السكن من حيث الملكية ودرجة الاشتغال

شهدت منطقة الدراسة كما هو ملاحظ في الجزائر عموما تزايدا في عدد الأسر و عدد أفرادها و قد حاولنا في هذا البحث تحليل هذه الظاهرة الديموغرافية و علاقتها مع الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للسكان الذي تعيشه المناطق الجبلية ، وتأثير هذا مجال السكن وإبراز ظاهرة التخلف و التهميش الذي تعرفه بعض مناطق إقليم ولاية سطيف خاصة البلديات الشمالية التي تمتاز بطابعها الجبلي المتميز و قد وصلنا الى الاستنتاجات التالية:

- نلاحظ تزايد في عدد الأسر بحيث انتقل من 8272 أسرة سنة 1987 إلى 12399 أي بزيادة تقدر 4127 عائلة أي بنسبة 33.28% و هي زيادة معتبرة ناتجة عن تزايد السكان الذي زاد بنسبة 53% بين الإحصائين و هذا يبرز أن المجتمع الجزائري عرف تراجعاً في مجال الزواج للظروف الصعبة التي تميز منطقة الدراسة خصوصاً.

- نسجل تناقص بسيط في عدد أفراد الأسرة في هذه المناطق بين إحصائي 1987-1998 من 8.06 أفراد إلى 7.46 أفراد وهذا يجعل منطقة الدراسة تقارب المعدل الوطني المقدر ب7.15 أفراد.

- احتفاظ بعض البلديات بعدد مرتفع من الأفراد في إحصاء 1998 خاصة واد البارد و تزي نبشار ، و هذا يبرز حتما ظاهرة التخلف و سيطرة التقاليد و العادات و قلة الوعي و التحسيس ، و ضعف الاهتمام بمجال السكن و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة التي لازالت تعيشها خاصة المناطق الريفية و الجبلية القرى و الدواوير.

2-2-3-1: السكن و درجة الإشتغال لفترات 1987-1998-2003

يقصد بمعدل الإشتغال عدد الأفراد في المسكن الواحد و هو مؤشر هام لتحديد الواقع الحقيقي للسكن من حيث درجة الإكتظاظ فارتفاع عدد الأفراد في المسكن أو الغرفة الواحدة قد يبرز بوضوح درجة التخلف في هذا المجال الهام و الحساس لأنه يتصل اتصالاً مباشراً بحياة الفرد و المجتمع و يعبر عن رفاهية أو تخلف مجتمع ما ، حيث أنه كلما انخفضت قيمة هذا المؤشر دلت على مستوى الرفاهية و الكفاية و كلما ارتفعت قيمته دلت على التخلف و الندرة و يتصل هذا المؤشر اتصالاً مباشراً بعدد السكان و عدد السكنات المشغولة و الموجهة للسكن كما يبرزه الجدول 24.

جدول 24¹ : معدل إشغال المساكن حسب الفترات 1987-1998-2003

2003			1998			1987			البلديات
3	2	1	3	2	1	3	2	1	
7.32	4852	36070	6.35	5039	32045	5.67	3594	20391	عين الكبيرة
6.49	1644	10784	6.30	1542	9709	7.04	1090	7680	الدهامشة
7.47	1209	9081	6.28	1277	8032	7.77	707	5498	أولاد عدوان
7.39	2916	22116	5.58	3538	19756	7.21	1977	14258	عموشة
7.32	2699	20018	5.68	3242	18443	7.16	1859	13318	تري نيشار
5.27	517	3088	3.23	931	3012	6.72	756	5081	واد البارد
6.87	13837	101157	5.57	15569	89423	6.92	9983	66226	المجموع/المعدل

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء ONS + مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية DPAT

من خلال تحليل مختلف هذه المعطيات حول حظيرة السكن و معدل الإشغال نستخلص ما يلي:

- تناقص في معدل الاشتغال من 6.92 فرد الى 5.57 و هو معدل منطقة بين تعدادي 1987،1998 و هذا يبرز التطور الذي عرفه قطاع السكن في منطقة خلال مرحلة التسعينات بالرغم من المشاكل التي واجهها قطاع السكن. إلا أننا نلاحظ ارتفاع ملحوظ في معدل الإشغال حسب توقعات مصالح التخطيط و التهيئة العمرانية لسنة 2003 بحيث بلغ 6.87 و يعود لزيادة عدد السكان و عدم كفاية السكنات المنجزة . و إذا اعتبرنا أن معظم السكنات هي من غرفتين على الأقل فإن معدل الاشتغال قد يتراوح بين 3.5 إلى 2.5 و هو قريب من المعدل الوطني المقدر بـ 2.4 .

- التفاوت الواضح بين بلديات منطقة الدراسة بحيث نسبة الاشتغال تتناقص في البلديات المهمشة و المتخلفة أي بلديات المستوى الثالث ، فبالرغم من قلة مشاريع السكن الموجهة لها ، لكن معدل الإشغال يبقى منخفضا مقارنة ببلديات المستوى الأول و الثاني و هذا لأنها تعتبر كمجالات طاردة للسكان و لهذا فهي لا تعرف الاكتظاظ و لا مشكلة السكن ، بل و قد نجد بعض من هذه السكنات فارغة و لا تجد من يسكنها خاصة في بلدية واد البارد و الدهامشة . كما يرتفع في بلديات المستوى الأول و الثاني مثل عين الكبيرة و

¹ -1- عدد السكان -2- عدد السكنات -3- معدل الإشغال

عموشة ، ففي عين الكبيرة على سبيل المثال لا الحصر ارتفع المعدل من 5.67 سنة 1987 إلى 6.35 سنة 1998 و إلى 7.32 سنة 2003، فبالرغم من المشاريع الكثيرة و المتعددة التي استفادة منها في مجال السكن بصيغته المختلفة تبقى تعاني من نقص فادح في مجال توفير السكن للعدد الهائل من السكان خاصة الذين نزحوا من البلديات و المناطق الريفية و الجبلية المهمشة و

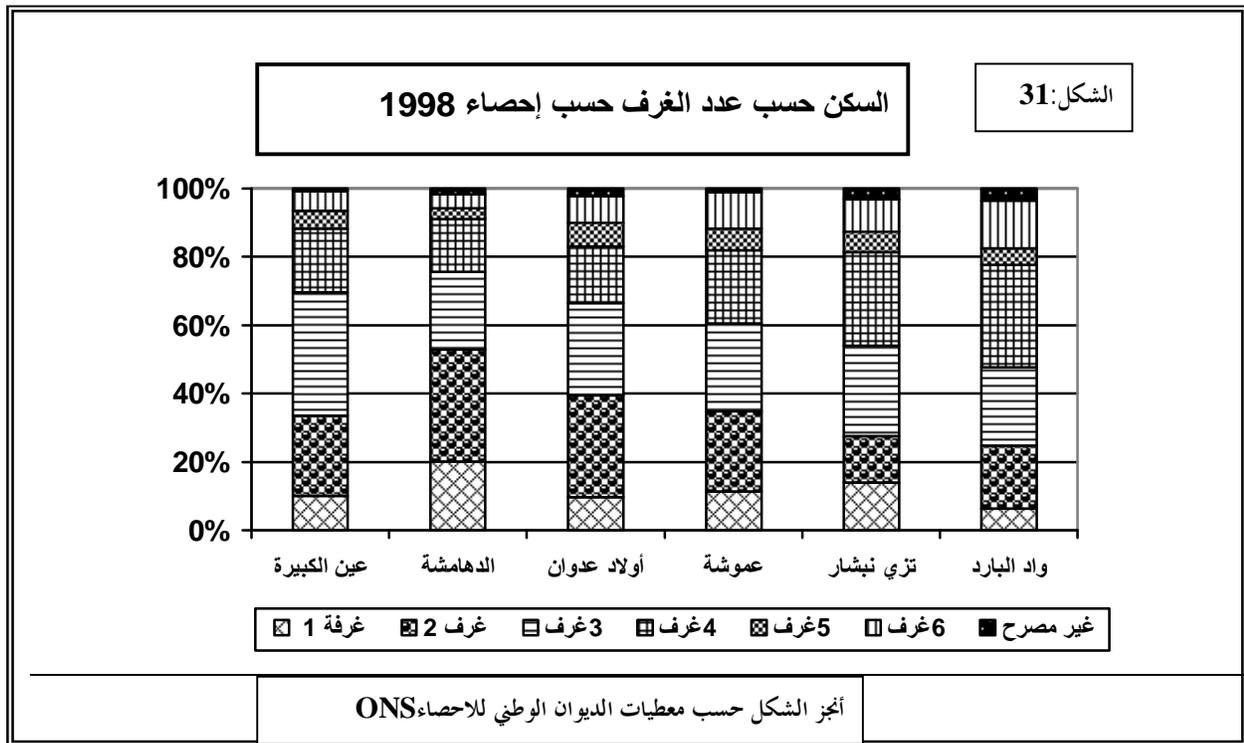
2-2-3-2: توزيع السكن المشغول من حيث عدد الغرف :

تتماز حظيرة السكن بتنوع تركيبتها خاصة من حيث عدد الغرف و طريقة توزيع هذه السكنات و تعتمد بدون شك على المعطيات الديموغرافية و السوسيوولوجية للمجتمع ، وبمأن الأسرة الجزائرية تمتاز بعدد أفراد بين 6 و8 فإن أحسن نوع من السكنات هي ذات 3 غرف فما فوق ، حتى تستطيع أن تستوعب العدد المعتبر من أفراد العائلة .

الجدول: 25 توزيع السكن المشغول حسب عدد الغرف لسنة 1998

النوع	1 غرفة	2 غرف	3 غرف	4 غرف	5 غرف	6 غرف	غ/ مصرح	المجموع
عين الكبيرة	431	1013	1573	800	225	249	40	4331
الدهامشة	250	408	284	194	41	50	21	1248
أ.عدوان	93	284	260	160	65	76	21	959
عموشة	283	589	639	537	161	262	30	2501
تزي نبشار	278	265	530	541	116	187	67	2371
واد البارد	23	66	83	109	17	51	13	362
المجموع	1358	2625	3369	2341	625	875	192	11772

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS 1998



من خلال تحليلنا للجدول 25 و الشكل البياني 31 نلاحظ ما يلي:

- إن نسبة السكن المحجوز و الموجه للسكن يمثل سوى نسبة 75.62% من نسبة السكن العام أي أن 24.38% غير مستغلة و هي معظمها سكنات هاجرها أصحابها، أو أنها غير صالحة للاستعمال لأنها مهددة بالانهيار لقدمها .

- مساهمة كبيرة لبعض البلديات في مجال السكن في منطقة الدراسة خاصة عين الكبيرة و عموشة و تزي نبشار أين يمثل السكن من 3 غرف النسبة المعتبرة.

2-3-3-2: السكن من حيث الملكية

من خلال معطيات الجدول 26 و حسب إحصاء 1998 الذي يبرز نوعية طريقة الاستغلال و الملكية فلاحظ أن السكن في منطقة الدراسة يغلب عليه طابع الملكية الكاملة تمثل نسبة 58.83% هذه الملكية التي تكون على شكل إرث أو من خلال التمليك خاصة في السكن الفردي أو الجماعي خاصة في البلديات التي تمتاز بتواجد واسع للسكن الجماعي مثل عين الكبيرة من خلال سكنات صندوق التوفير و الاحتياط و السكن الاجتماعي التملكي البيع بالإيجار أما بالنسبة لشبه الملك فنسبته 17.14%، أما الكراء فنسبته 9.49%

معظمه تابع لديوان الترقية العقارية ، و الإيواء المجاني 12.75% و نجد هذا الأخير في السكنات الوظيفية لبعض القطاعات خاصة قطاع الصحة و التربية و بعض المؤسسات الصناعية خاصة مصنع الاسمنت و الصنابير .

الجدول: 26 السكن من حيث الملكية وطريقة الاستغلال سنة 1998

البلديات	نوع الاستغلال				
	ملك	شبه ملك	كراء	إيواء مجاني	غير مصرح
عين الكبيرة	1816	1176	984	535	62
الدهامشة	824	179	25	302	26
أولاد عدوان	694	122	43	199	29
عموشة	1691	435	86	360	49
تري نبشار	2009	161	37	149	42
واد البارد	269	55	4	38	9
المجموع	7303	2128	1179	1583	188
النسبة %	%58.83	%17.14	%9.49	%12.75	%1.51
مجموع/وحدة					
4574					
1356					
1087					
2621					
2399					
375					
12412					
%100					

المصدر: الديوات الوطني لإحصاء ONS1998

خلاصة

من خلال دراسة واقع السكن في بلديات الدراسة من خلال تعدادي 1987 و1998 فإننا نستنتج عدة خصائص تميز هذا القطاع بحكم المميزات الطبيعية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية ، كونها مناطق جبلية تعاني من ظاهرة التهميش و التخلف ، و قد أعطينا لها هامشا كبيرا من البحث لما لها من أهمية في دراسة ظاهرة التخلف التي تظهر بجلاء في معظم بلديات منطقة الدراسة ، و من هنا نستخلص ما يلي:

- اختلال التوازن بين بلديات منطقة الدراسة في مجال السكن اكتفاء ذاتي في مناطق و عجز في مناطق أخرى خاصة تلك التي تفتقر لنشاطات اقتصادية تساعد على استقرار السكان .
- سياسة التهميش التي تعرضت لها الكثير من بلديات منطقة الدراسة مثل واد البارد و الدهامشة و تزي نبشار لضعف أهميتها الاقتصادية .
- نسجل زيادة في مجال السكن بين 1987 و 1998 و المقدّر بـ 9983 سكن إلى 15569 أي بزيادة مقدرة بنسبة 64.12% لكنها تبقى غير كافية أمام التزايد الكبير لعدد السكان الذي عرفته منطقة الدراسة مما جعلها بحاجة ماسة الى ضرورة الاهتمام بتنمية هذا القطاع الحساس و محاولة القضاء على مشكلة التروح الريفي التي تعاني منها منطقة الدراسة .
- في مجال التوزيع الجغالي و الجغرافي للسكن ، فإننا نلاحظ ارتفاع معتبر للسكن في المناطق المبعثرة و هذا يبرز لنا كذلك بوضوح ظاهرة التريف و التخلف التي تمتاز بها منطقة الدراسة، مع ارتفاع في نسبة السكن الفردي بأشكاله التقليدي و العادي الذي يمثل حوالي 85% و هو يبرز بدوره تمهيش الدولة لقطاع السكن في معظم هذه المناطق بحيث أن السكن الجماعي المنجز من قبل الدولة لا يمثل سوى 13.09% من مجموع حظيرة السكن في منطقة الدراسة .
- تدارك الدولة للعجز في الآونة الأخيرة وذلك من خلال تدعيم السكن الريفي من خلال المساعدات المالية المقدمة للسكان المناطق الريفية لبناء أو ترميم سكناتهم ، و تأمين استقرارهم في مشاتهم و قراهم .

هياكل قاعدية و خدماتية غير كافية ، و اختلال واضح في توزيعها و سوء استغلالها مع نقصها الفادح في البلديات الأكثر عزلة و تهميشا.

الفصل الأول

3-1- التخلف و واقع شبكة الطرقات و النقل:

تفاوت بارز بين البلديات في شبكة الطرقات بمختلف أنواعها و نقص و وضعية سيئة لبعضها ، و قطاع نقل عاجز عن توفير و تأمين مقاعد التنقل و السفر لسكانه و البلديات المعزولة أكثر تضررا.

إن تحديد درجة التطور الاقتصادي و الاجتماعي تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى التجهيز ، و الخدمات المتنوعة ، لما له من أهمية في مجال التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، بحيث لا يمكن الحديث عن تنمية اقتصادية ، في المجال الصناعي أو الزراعي و التجاري دون توفر هياكل قاعدية كالطرقات مثلا ، كما أنه لا يمكن الحديث عن تنمية اجتماعية دون الحديث عن الخدمات الاجتماعية ، كالتعليم و الصحة و المواصلات و الاتصالات ، وقد أصبح القطاع الخدماتي من القطاعات التي المعتمد في تصنيف التقدم و التخلف في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية . حاولنا من خلال هذا البحث تحليل واقع هذا القطاع الحساس و الهام في مناطق تمتاز بطابعها الجبلي ، معناها الأقل حظا في المجال الطبيعي عندما تقارن بمناطق أخرى . و بدون شك فإن غياب التوازن الجهوي التنموي قد أثر سلبا على هذا القطاع ، من خلال استثناء هذه البعض من بلديات منطقة الدراسة من هذا القطاع الحيوي اقتصاديا و اجتماعيا . و حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز واقع التجهيز و الخدمات ، ومد سده لحاجيات السكان في هذه المناطق ، و من حيث وظيفيته، و تحديد مظاهر اللاتوازن في هذا المجال و الأسباب التي ساهمت في ذلك.

3-1-1- شبكة الطرقات أنواعها و وضعيتها:

تعتبر شبكة الطرقات من الركائز الرئيسية لتحقيق التنمية . بمجالاتها المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية كتنمية التجارة و الزراعة و الصناعة و تسهيل حركة المواطنين الداخلية و الخارجية ، و سوف نحاول من خلال تحليل معطيات طرق المواصلات تحديد واقع هذه الشبكة و نوعيتها و ما مدى تحقيقها للمتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية للسكان على مستوى هذه المناطق ؟ و هل كانت عاملا في تدهور الأوضاع و تخلف و تهميش و عزلة هذه المناطق و تزايد معاناة السكان و تفكير السكان في الهروب و الهجرة و اختيار منطق مجاورة أخرى أوفر حظا و أقل عزلة .

3-1-1-1: أنواع شبكة الطرقات :

أ- الطرق الوطنية:

لقد كانت بعض البلديات الشمالية محظوظة كونها أما تتموضع على مستوى الطريق الوطني رقم 9 الذي يربط ولاية سطيف بولاية بجاية ، بحيث يمر على بلديتين و هما عموشة و تزي نبشار ، و قد ساهم هذا في فك العزلة و تحقيق تنمية خاصة في المجال التجاري ، و أنعش اقتصاد هذه البلديات من خلال النشاط التجاري الذي عرف خلال السنوات الخمسة الأخيرة نموا معتبرا تمثل في زيادة المحلات التجارية ذات النشاط المتعدد بمحاذاة الطريق الوطني الذي يعرف حركة كبيرة تقريبا خلال طول فصول السنة خاصة خلال فصل الصيف و الذي أصبح في بعض الأحيان غير كافي للعدد الهائل من الآليات و العربات التي تعبره يوميا ، مم أصبح من الضروري التفكير جديا في توسيعه أو انجاز طريق مزدوج لحل مشكلة المرور و تسهيلها.

ب- طرق الولاية :

تتميز ولاية سطيف بشبكة هامة من الطرق الولاية التي تربط مختلف بلديات و دوائر ولاية سطيف كما تبرزه خريطة شبكة الطرقات ، و كما تمتاز البلديات المدروسة بشبكة من الطرق الولاية التي تربطها بتراب الولاية من جهة و بالولايات الأخرى مثل جيجل و ميلة و من خلال خريطة شبكة الطرقات فإن البلديات المدروسة متصلة بطرق و لائية مسافتها لا تتجاوز في معظمها في حدود 15 كلم بين بلدية و أخرى ، و تتمثل في الطريق الولاوي W137a الرابط بين عين الكبيرة و بابور الطريق الولاوي رقم W117 الرابط بين عين الكبيرة عين الكبيرة و دهامشة و جميلة و يربطها بمدينة سطيف و يقطع الطريق الوطني رقم 77 الرابط بين العلمة و بني عزيز طولـه 53 كلم.

ج- الطرق البلدية:

تمثل الطرق البلدية نسبة 58.42% من شبكة الطرقات التي تمتاز بها ولاية سطيف طولها 152 كلم منها 95 كلم في دائرة عموشة تكتسي أهمية كبيرة في فك العزلة خاصة على مستوى البلديات لجلبية لكنها تمتاز بمحدودية خصائصها و طاقة استيعابها ، و تقدم خدمات كبيرة للسكان في المداشر القرى و تعمل على فك العزلة و ربطهم بالمناطق الحضرية و البلديات المجاورة لها و قد تصبح هذه الطرق في مستقبل كطرق و لائية بعد أن تخضع للتوسيع ، إلا أن الملاحظة التي يمكن تسجيلها بالنسبة لهذه الطرقات هي حالتها المتردية بحيث تعرضت للانهيارات و انتشارا لحفر مما يجعلها صعبة أو مستحيلة الاستخدام خلال فصل

الشتاء بحيث يساهم هذا في تزايد عزلة السكان في المناطق الجبلية النائية خلال فصل الشتاء ، و قد أصبح من الضروري على المسؤولين المحليين إعادة النظر في شبكة الطرقات من خلال توسيعها و ترميمها ، للقضاء على الوضعية المزرية التي آلت إليها.

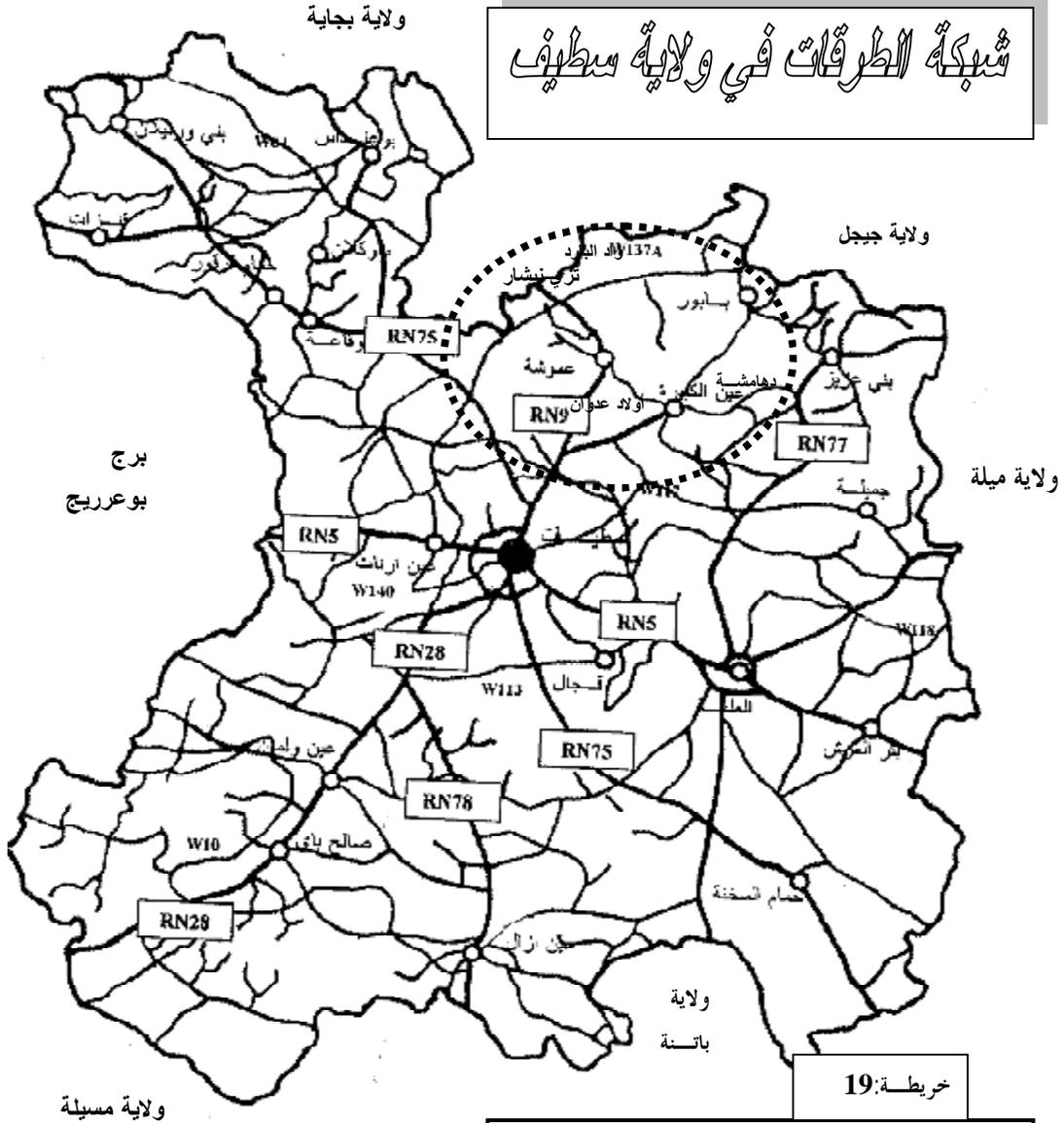
د- المسالك الغابية :

هي ممرات غير معبدة تنتشر بشكل كبير على مستوى المناطق الريفية و الجبلية بحيث تم شقها إما من قبل سكان هذه المناطق أو من قبل مصالح الطرقات و الأشغال العمومية التابعة للبلديات ، فقد قدرت مسافة هذه المسالك 152 كلم في كامل البلديات المدروسة ، و ما نلاحظه هو انتشار هذه المسالك بشكل كبير في البلديات الجبلية و المهمشة و المعزولة و التي تمتاز بمساحة كبيرة مثل واد البارد بمسافة 26.5 كلم و تزي نبشار 42 كلم و الدهامشة 25.5 كلم بينما في أولاد عدوان 7.5 كلم. وقد ساهمت هذه المسالك في فك العزلة و ربط مختلف القرى و المداشر إلا أنها غير قابلة للاستعمال أثناء تساقط الأمطار فصول التساقط خاصة الشتاء ، مما يساهم ذلك في عزلة حقيقية للسكان تدوم لفترة طول فصل الشتاء ، و تزيد بذلك معاناتهم اليومية، و تعطيل نشاطاتهم المختلفة.

ه- الطرق الحضرية :

تمتاز معظم المراكز الحضرية للبلديات المدروسة بالحالة السيئة لأوضاع شبكة الطرق الحضرية بين مختلف الأحياء و التجمعات العمرانية ، بحيث لم تستفد هذه البلديات من إعادة تأهيل و تعبيد هذه الشبكة خاصة على مستوى الأحياء الجديدة بحيث ما تزال هذه الطرقات بأحوالها مما يزيد في معاناة المواطنين خاصة أطفال المدارس خلال فصل الشتاء ، كما تعاني الشبكة الموجودة من تدهورها بانتشار الحفر و البرك المائية مما يجعلها صعبة الاستخدام ، هذا رغم الترميمات التي تقوم بها دوريا مصالح الطرقات و الأشغال العمومية. و من خلال تنقلاتنا في مختلف المراكز الحضرية للبلديات المدروسة لا حظنا الوضعية المزرية التي تعاني منها الطرقات الحضرية التي أثرت سلبا على حالة السكان خاصة على مستوى الكثير من الأحياء كما أثرت سلبا على صورة هذه المراكز خاصة بالنسبة للزوار ، بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على الحركية الاقتصادية و التجارية بصفة عامة. هذا الوضع المزري الذي تعاني منه شبكة الطرقات الحضرية في معظم البلديات المدروسة يعود بالدرجة الأولى إلى غياب استراتيجيه للتهيئة الحضرية ، خاصة شبكة المياه ، الصرف الصحي و الكهرباء و الهاتف و الغاز بحيث كثيرا ما يساهم المواطنون من خلال عمليات الحفر العشوائية لتوصيل المياه أو الغاز أو الصرف الصحي في إفساد شبكة الطرقات يحدث هذا في غياب الترميم و الرقابة من قبل مصلحة الأشغال العمومية للبلدية و مصالح المياه و الكهرباء و الغاز .

شبكة الطرقات في ولاية سطيف



خريطة: 19

- مقر الولاية
- مقر الدائرة
- طريق وطني RN9 ✓
- طريق ولائي WI37A ✓
- منطقة الدراسة ○

0 20 كلم

المصدر : معطيات مديرية النقل لولاية سطيف
النقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف - ماجستير 2001 -

جدول 27: الطرقات البلدية و فك العزلة

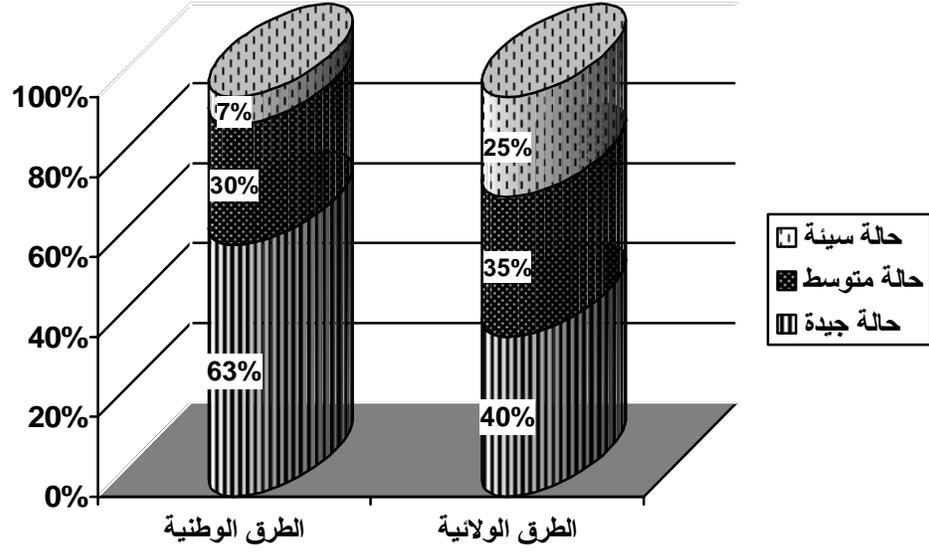
البلديات	طول الطرق البلدية	كثافة الطول/المساحة	عدد السكان الذين فككت عزلتهم	نسبة فك العزلة
عين الكبيرة	24	0.4	36.070	100
الدهامشة	25.50	0.2	8.029	74
أولاد عدوان	7.50	0.3	9.081	100
عموشة	26.20	0.3	20.335	92
تري نبشار	42.50	0.6	19.027	95
واد البارد	26.30	0.5	2.629	85
المجموع/ المعدل	152	0.38	95171	91
مجموع الولاية	2.240,98	0,3	1.387.964	95

المصدر : مصالغ الأشغال العمومية + المصالغ البلدية + DPAT

جدول 28:- شبكة الطرقات في ولاية سطيف

المنصف	طرق وطني كلم	طريق ولائي كلم	طريق بلدي كلم	مجموع الولاية كلم
طول الشبكة	600	708	1838.42	3146
حالة جيدة	%63	%40	-	-
حالة متوسط	%30	%35	-	-
حالة سيئة	%07	%25	-	-
النسبة بالنسبة لمجموع الشبكة	%25	%21	%54	%100
الكثافة بالنسبة للمساحة كلم/كلم2	0.09	0.08	0212	0.39
الكثافة بالنسبة للسكان كلم/1000ن	1.28	1.06	2.83	5.18

المصدر : النقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف - ماجستير -



مصدر الأرقام مديرية الأشغال العمومية و مديرية النقل لولاية سطيف

3-1-1-2:-وضعية شبكة الطرقات

بناءا على المعطيات الإحصائية التي بين أيدينا التي يبرزها التمثيل البياني 32 فإنه يمكن تسجيل عدة ملاحظات فيما يخص حالة شبكة الطرقات عامة و منطقة الدراسة خاصة ، فهي تعكس تقريبا نفس الصورة التي نجدها في معظم مناطق الولاية خاصة المناطق الجبلية و نسجل ما يلي:

- وضعية متوسطة عموما بالنسبة للطرق الوطنية بنسبة 63% لكنها تحتاج إلى التوسيع و الترميم خاصة و أنها أصبحت غير قادرة على استيعاب الحركة الكبيرة للسيارات خاصة الطريق الوطني رقم 09 على تراب بلديات ، أولاد عدوان عموشة و تزي نبشار
- تدهور حالة الطرقات الولائية بنسبة 25% و بحالة متوسطة 35% و هي كذلك تحتاج إلى الترميم و إعادة التأهيل خاصة و أنها تربط الكثير من المناطق و البلديات الجبلية و المعزولة، بحيث تعرضت هذه الطرقات إلى الانزلاقات و الطمي و الرواسب الترايبية مما جعلها خطيرة و صعبة الاستخدام خاصة خلال فصل الشتاء.

- تدهور كبير لوضعية الطرقات داخل المراكز الحضرية في معظم البلديات بسبب الأشغال الدائمة لصرف المياه أو توصيل شبكة الغاز أو قنوات مياه الشرب ، وقد ساهمت هذه الوضعية السيئة للطرق الحضرية في معاناة المواطنين الراجلين أو مستخدمي السيارات من عقوبة الحفر و البرك المائية و الأتربة خاصة خلال فصل الشتاء مما ساهم في تشويه صورة هذه المدن و المراكز الحضرية

3-1-2: واقع قطاع النقل و أنواعه:

النقل هي الوسيلة التي تساهم في التواصل و فك العزلة و سعي السكان لتحقيق مصالحهم الاقتصادية و الاجتماعية و كل شيء يتوقف بدون شك على وسائل التنقل من حيث كثافتها و نوعيتها و طبيعة الخدمات التي تقدمها للمواطن خاصة في هذه المناطق التي تمتاز بطابعها الجبلي الصعب الذي يؤثر على حرية تنقل السكان عكس ما هو في المناطق ذات الطابع السهلي، و قد حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل واقع الطرقات و النقل ، و كيف ساهم تدهور هذا القطاع في تفاقم ظاهرة التخلف و العزلة في البلديات الجبلية خاصة في القرى و المداشر، و قد سجلنا أن نصيب الفرد من المقاعد هو 65.17 مقعد للعدد سكاني مقدر ب 91066 نسمة حسب تعداد 1998.

جدول رقم: 29 حظيرة النقل و مكائنها في مجال نقل البضائع و المسافرين سنة 2004

نقل المسافرين			نقل البضائع		النوع
عدد سيارات الأجرة	عدد المقاعد	عدد العربات	الكمية/طن	عدد المركبات	البلديات
70	2049	64	2590	229	عين الكبيرة
09	444	23	825	82	دهامشة
03	52	03	952.5	78	أولاد عدوان
35	713	31	2420.5	187	عموشة
11	512	30	1274	139	تزي نيبشار
05	351	19	194.5	18	واد البارد
135	4121	170	8989.5	733	المجموع

المصدر : مديرية النقل 2004

3-1-2-1: النقل الجماعي، أنواعه و واقعه¹:

يلعب قطاع النقل الجماعي دورا محوريا في مجال تنقل السكان و تواصلهم بعضهم ببعض و قضاء حاجياتهم الاقتصادية و الاجتماعية ، و يستخدم وسائل نقل جماعية بأصنافها المتعددة المختلفة ، و يسيطر عليه القطاع الخاص أمام زوال القطاع العام خلال السنوات الأخيرة خاصة الشركة الوطنية لنقل و حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على أنواع و واقع هذا القطاع الحساس و مؤشرات تحلفه.

3-1-2-1-3: أنواع النقل الجماعي للمسافرين:

-الحافلات- auto car وسائل نقل تربط بين المراكز و الأقطاب الرئيسية بمقر الولاية عدد مقاعدها بين 50 و 60 مقعدا لا يتعدى عمرها بين 10-15 سنة ، و بحيث تعتبر عين الكبيرة من أبرز البلديات التي تحتوي أكبر حظيرة في منطقة الدراسة .

-الحافلات الصغيرة : mini car عدد مقاعدها بين 19-25 مقعدا لا يتعدى عمرها 10 سنوات و تربط بين المراكز و الأقطاب الرئيسية بالأقطاب الفرعية الأخرى و بالمراكز المحاورة عين الكبيرة: خط باتجاه عموشة و آخر باتجاه بابور -وآخر باتجاه دهامشة -وآخر باتجاه أورسيا عموشة : خط باتجاه عين الكبيرة و الآخر باتجاه تزي نبشار و آخر باتجاه أورسيا.

-سيارات الأجرة :

هي نوع من النقل الجماعي و تمتلك منطقة الدراسة على حظيرة متواضعة من سيارات الأجرة التي يقدر عددها 150 سيارة التي تعمل على فك العزلة و التخفيف من حدة مشكلة النقل المطروحة في منطقة الدراسة تربط هي كذلك المراكز الرئيسية بالمراكز الفرعية و كذا بمقر الولاية و نلاحظ كثافة و ضخامتها بشكل كبير في عين الكبيرة بحيث تشتغل كلها تقريبا باتجاه مقر الولاية و نفس الشيء بالنسبة لعموشة ، بينما نلاحظ أن دورها يتضاءل بشكل كبير بين المراكز الفرعية و الرئيسية نتيجة لوجود وسائل النقل الجماعي الأقل سعرا . و كثير ما يطرح مشكل عدم التنظيم في استغلال دور هذه الوسيلة بحيث نلاحظ توقف أعداد كبيرة من السيارات في الموقف 'ما في عين الكبيرة أو عموشة في حين يعاني المواطن المسافر انعدام هذه السيارات في مقر الولاية مما يؤدي إلى الطوابير الكبيرة و طول مدة الانتظار الذي لا يصل إلى بيته إلا بعد عناء كبير ، و في وقت متأخر من المساء و نفس ما يعانيه المتنقلين من سطيف نحو هذه المراكز خلال الفترة الصباحية . كما تنشط سيارات الجرة في محاور خارجية أي مع الولايات الأخرى خاصة باتجاه الجزائر العاصمة، بجاية، قسنطينة ، باتنة و الجلفة و مناطق أخرى من الوطن.

¹ - عبد الحكيم كبيش - النقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف- رسالة ماجستير /قسنطينة 2001

3-1-2-1-2: واقع النقل الجماعي

إن تحليل مختلف المعطيات الإحصائية الواردة في الجدولين 29 و30 الشكل البياني المرافق له و الخرائط 19-20 التي تبرز حجم المقاعد المتوفرة في مجال النقل الجماعي و نصيب الفرد من المقاعد في النقل بالحافلة و سيارة الأجرة يجعلنا نستخلص عدة ملاحظات نوجزها فيما يلي:

- عجز نسبي مسجل في مجال النقل في منطقة الدراسة ككل بحيث لا تتجاوز نسبة التغطية في مجال النقل الجماعي سوى 9.11% و هي ضئيلة مقارنة مع التزايد المستمر للسكان و حاجته للنقل.

- تفاوت بارز بين البلديات في مجال نسبة التغطية بحيث تحتل عين الكبيرة الصدارة في هذا المجال بحيث وصل مؤشر التغطية حوالي 15.9% و هي نسبة معتبرة لكون أن البلدية تعتبر من الأقطاب الاقتصادية و السكانية الكبرى و الهامة في الولاية مثل العلمة و بوقاعة و عين ولمان و غيرها.

- ضعف بارز في مجال النقل الجماعي بنوعيه في البلديات المهمشة و المعزولة خاصة واد البارد و دهامشة بحيث نلاحظ تدني مستوى التغطية الذي لا يتجاوز 1.54 في دهامشة و 3.79 في تزي نبشار و 4.94 في واد البارد و نقول أنه بالرغم من وقوع بلدية تزي نبشار على محور رئيسي و هو الطريق الوطني رقم 09 إلا أنها تبقى تعاني من العجز في توفير العدد الكافي من المقاعد خاصة على مستوى القرى و المشاتي التي تعاني من العزلة بالإضافة إلى العدد السكاني الكبير و المبعثر الذي يمتاز به هذه البلدية ، بالإضافة إلى تأثير الطابع الجبلي الذي يميز البلدية و ضعف شبكة الطرقات و العزلة المضروبة على المناطق الريفية و الجبلية.

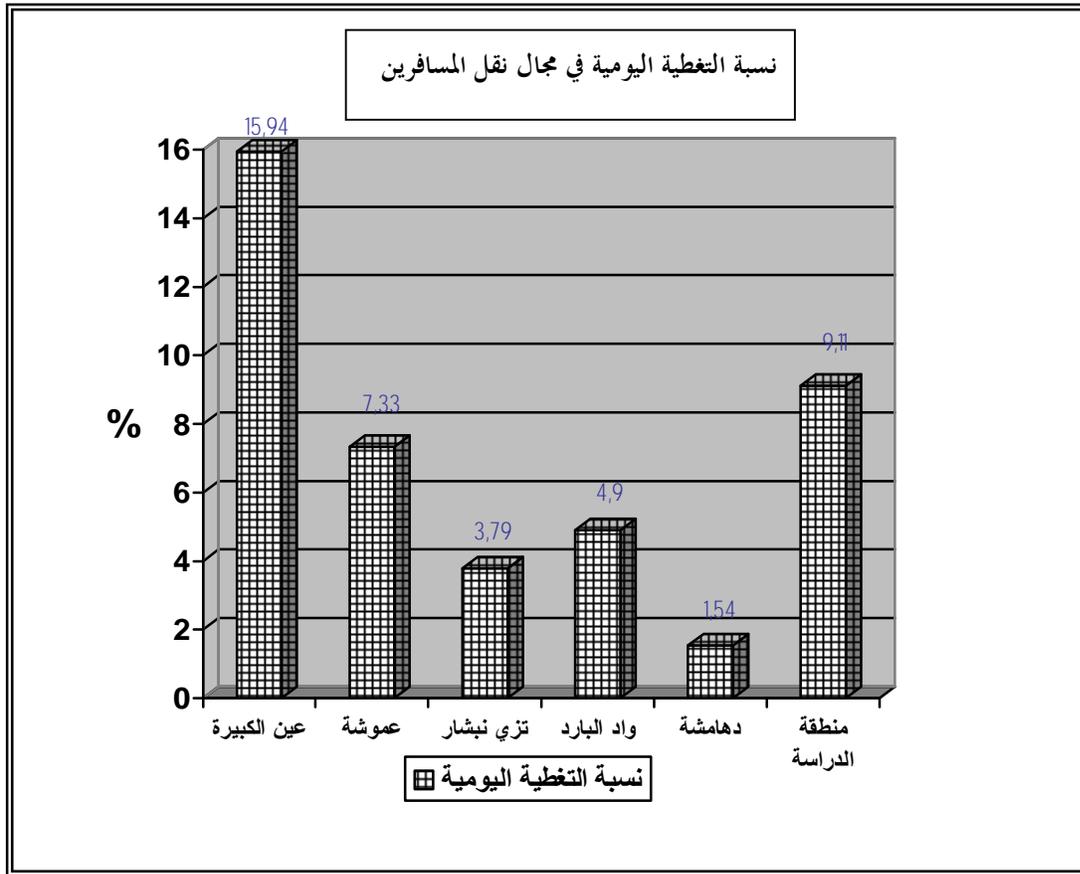
- تفاوت واضح بين مختلف البلديات فيما يخص المقاعد الموفرة في مجال النقل عن طريق الحافلة بحيث تحتل دائما عين الكبيرة و عموشة و تزي نبشار بحوالي 40 مقعد و هي حالة جد مرضية مقارنة مع بقية مناطق الدراسة و كذا بالنسبة للولاية و قد لعب الطريق الوطني رقم 09 دورا كبيرا في توفير المقاعد في عموشة و تزي نبشار حيث حركة الحافلة نحو بجاية و جيجل والتي تساهم في نقل المسافرين عبر مختلف المناطق .

- نفس التفاوت نلاحظه بالنسبة للنقل بسيارات الأجرة ، بحيث تبقى عين الكبيرة و عموشة توفر بين 9-11 مقعد لكل 1000 نسمة بينما وصل في دهامشة بين 5-7 مقاعد تقريبا لكل 1000 و هي حالة مرضية و 3-5 في تزي نبشار و أولاد عدوان و بين 1-2 في واد البارد و هي البلدية الأكثر عجزا في مجال النقل .

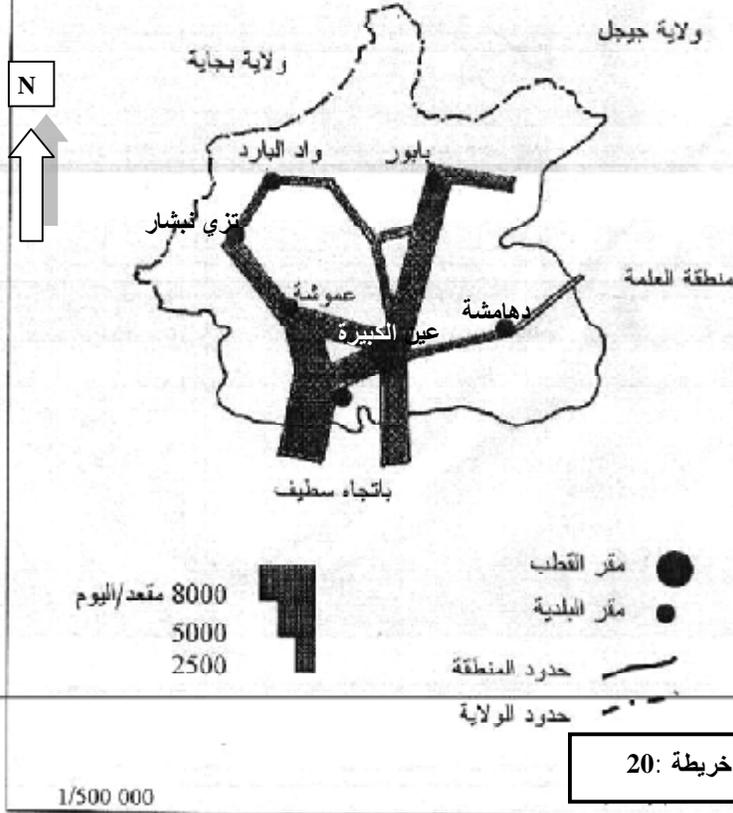
من خلال كل هذا نصل إلى خلاصة بأن واقع قطاع نقل المسافرين يعاني من اختلال توازن واضح في توزيعه من جهة ، كما نسجل عجزا معتبرا في البلديات الأكثر عزلة و تهميشا وقد يعود هذا العجز لتأثير العامل الطبيعي و المتمثل في المصاعب التضاريسية للطابع الجبلي و قلة الطرقات و تفاقم العزلة في الأرياف و مناطق الجبال بالإضافة إلى الوضعية المزرية لمعظم الطرقات و هذا لا يشجع الاستثمار في مجال النقل .

المحاور الرئيسية	عدد المقاعد	عدد الرحلات	عدد المقاعد المتوفرة يوميا	عدد السكان سنة 1998	نصيب الفرد من المقاعد	% التغطية اليومية
عين الكبيرة	1024	5	5120	32113	0.15	15.94
عموشة	290	5	1450	19756	0.07	7.33
تزي نيشار	175	4	700	18443	0.03	3.79
واد البارد	50	3	150	3013	0.04	4.9
دهامشة	50	3	150	9709	0.01	1.54
المجموع	1489	20	7570	83034	0.09	9.11

المصدر: مديرية النقل لولاية سطيف

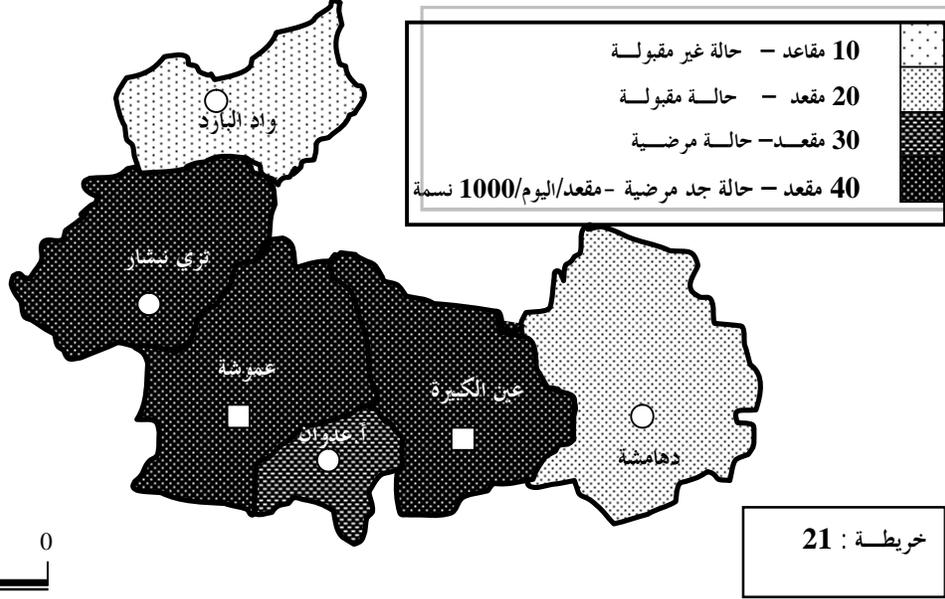


منطقة الدراسة
حجم المقاعد المتوفرة في اليوم
لنقل المسافرين بالحافلة

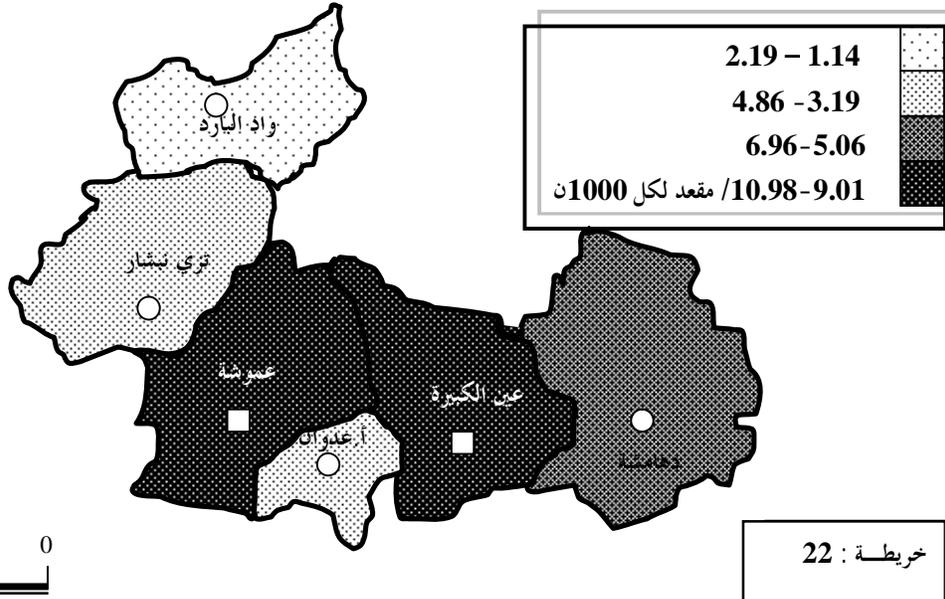


المصدر: مديرية النقل لولاية سطيف
- كبش عبد الحكيم - لنقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف /رسالة ماجستير 2001

نصيب الفرد من النقل الجماعي بالحافلة عبر البلديات



نصيب الفرد من النقل الجماعي بسيارات الأجرة عبر البلديات



أُخِزَتِ الخريطتان حسب الأرقام المستقاة من مديرية النقل لولاية سطيف

3-1-2-2: نقل البضائع:

كما يلعب النقل الجماعي أو الفردي لنقل المسافرين من دور كبير في تنقلات السكان لقضاء حاجياتهم و تواصلهم بعضهم ببعض ، فإن قطاع نقل البضائع يكتسي هو كذلك أهمية كبرى في المجال الاقتصادي ، بحيث لا يمكن أن تكون هناك حركية و تنمية اقتصادية صناعية أو تجارية دون توفر حظيرة من المركبات المختلفة الأوزان لنقل مختلف البضائع من و إلى هذه البلديات ، خاصة تلك التي تعرف نشاطا اقتصاديا ملحوظا ، ونذكر هنا مثل عين الكبيرة و عموشة و أولاد عدوان على الخصوص .

و من خلال تحليل معطيات الجدول 29 ، فإن عين الكبيرة تحتل الصدارة في مجال عدد المركبات المقدرة بـ 229 عربة و تمثل 31.24% من حظيرة نقل البضائع و تنقل سنويا 2590 طن أي بنسبة 28.82% و هي نسبة معتبرة و هذا يعود لحجم النشاط الاقتصادي الصناعي و التجاري الذي تتميز بها البلدية باعتبارها قطبا اقتصاديا هاما في شمال الولاية ، كما تأتي عموشة في المرتبة الثانية بحوالي 187 عربة و تساهم في نقل حوالي 2420.5 طن من السلع و يعود ذلك للنشاط الصناعي الذي تعرفه البلدية خلال العقد الأخير و المتمثل في مواد البناء كصناعة الطوب و البلاط و بيع الاسمنت بحيث تتطلب وسائل نقل من الوزن الثقيل ، كما تأتي بلدية تزي نيشار في المرتبة الثالثة بـ 139 عربة و تقوم بنقل 1274 طن من البضائع و بالرغم من فقر و تخلف هذه البلدية التي لا تتوفر على أي نشاط صناعي يذكر إلا أن سكان هذه البلدية و معظمهم من المغتربين بفرنسا استثمروا في مجال النقل بنوعيه للبضائع و المسافرين و هو شكل آخر من الاستثمار التجاري.

كما شهدت بلدية أولاد عدوان خلال السنوات الأخيرة و رغم صغرها و حائثة منشئها ، حركة هامة في مجال نقل البضائع لونها تمتلك نشاطا صناعيا هاما مثل مصنع الاسمنت و توفرها على عدة محاجر مما جعل السكان أصحاب رؤوس الأموال يستثمرون في مجال نقل البضائع خاصة مواد البناء من الاسمنت و الرمل و قدر عدد العربات 82 عربة و تنقل سنويا 825 طن .

كما شهدت تزي نيشار قفزة نوعية في مجال نقل البضائع بحيث تحتل المرتبة الثانية بعد عين الكبيرة و تبقى بلدية واد البارد تعاني من قلة هذه الوسائل، بحيث لم يتجاوز عدد العربات فيها حوالي 18 عربة و تنقل سنويا 194.5 طن و يعود هذا الضعف لحالة الركود الاقتصادي في مجالاته المتعددة الذي يميز البلدية .

و من بهذا نقول أن حركية النقل بمختلف أنواعه تعتمد اعتمادا كبيرا على طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يميز المنطق كما يعتمد كذلك على القدرات المالية التي يمتلكها السكان و هذا أمام الغياب الشبه الكلي للقطاع العمومي الذي تراجع بشكل كبير في مجال النقل، إن لم نقل أنه أصبح شبه منعدم .

خلاصة:

في الأخير و من خلال دارستنا لقطاع شبكة و النقل ، فنقول بأن منطقة الدراسة لازالت تعاني من ضعف ملحوظ في شبكة الطرقات خاصة على مستوى المناطق الجبلية و الريفية مما ساهم في تفاقم عزلة السكان على مستوى هذه المناطق، كما نسجل الحالة السيئة للشبكة الموجودة من طرق ولائية و بلدية التي تعاني من التدهور و الإهتراء أمام غياب الصيانة و الترميمات. و أما بالنسبة للنقل فنسجل عن توفر منطقة الدراسة على حظيرة معتبرة من وسائل النقل المتنوعة الفردية و الجماعية لكنها ينقصها التنظيم و غياب التوازن في توزيع هذه الوسائل بين بلديات المنطقة الدراسة تدخل فيها عوامل مختلفة منها العنصر البشري ، نوعية الطرقات ساهم في نقصها في مناطق أخرى . كما نسجل سوء التنظيم في استخدام وسائل النقل المختلفة ، و غياب مديرية النقل في المجال التنظيمي مما أدى إلى انتشار الفوضى يدفع ثمنها مستخدم هذه الوسائل. و لهذا فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في تنظيم و تطوير هذا القطاع الحساس لفك العزلة و الحفاظ على استقرار السكان في قراهم و مداشرهم و إن أي تأخر في تنمية هذا القطاع سوف يندر بتفاقم الوضع أكثر و يستمر التزيف البشري نحو المناطق الحضرية الأوفر حظا .

الفصل الثاني

3-2-التخلف والهيكل التعليمية و التكوينية

3-2-1-واقع قطاع التعليم بأطواره المختلفة:

التعليم و التربية قطاع استراتيجي أولت له الدولة الجزائرية اهتماما خاصة ، لأن المستقبل هو في تكوين و تربية و تعليم الأجيال .فقد حاولت الدولة تحقيق سياسة التوازن الجهوي في هذا المجال و تطبيق شعار كرسي التعليم للجميع من خلال سياسة مجانية و إجبارية التعليم .إلا أن الأوضاع قد تكون مختلفة فيما يخص مستوى التعليم بين المناطق الريفية و الحضرية و المناطق الجبلية و السهلية لكون أن الطابع الجبلي قد يعرقل مشاريع الدولة في هذا المجال .و من خلال إطلاعنا على واقع قطاع التعليم و التكوين و من خلال تحليل مختلف المعطيات الإحصائية من خلال جدول رقم 29 أنه رغم الجهود المبذولة في قطاع التعليم في مختلف أطواره ، أن هناك نقصا في بعض الهياكل و اختلال التوازن في توزيع هذه الهياكل بحيث الملاحظ أن هناك بلديات استفادت بمشاريع هامة في توفير الهياكل التربوية و التعليمية ، مقارنة ببلديات أخرى بقيت تعاني من نقص واضح و عدم توفر بعض الهياكل التعليمية خاصة في مجال التعليم الثانوي و التقني.

أ-الطور الأول و الثاني :

الملاحظ هو اختلال التوازن في عدد المؤسسات التعليمية _ بحيث يقدر عدد المدارس بـ66 ابتدائية يتمدرس بها فيها 15144 تلميذ و تعتبر عين الكبيرة البلدية الأوفر حظا في عدد المؤسسات و هذا يعود الى عدد سكانها المعتبر ، و تبقى بلدية وادي البارد و أولاد عدوان البلديات التي تعاني من نقص في هذا المجال و يطرح بذلك مشكلة أخرى و تتمثل في اكتظاظ الأقسام بحيث يقدر بـ50 تلميذ في القسم بينما الملاحظ في واد البارد 16 تلميذ في القسم و يعود ذلك الى الهجرة السكانية الكبيرة التي عرفتها البلدية خلال التسعينات بسبب المشاط كل الأمنية و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة.وأما بالنسبة لدرجة التأطير فقد وصلت الى 28.30 تلميذ لكل معلم و هي منطقية مقارنة مع المعدل الوطني، إلا أننا نلاحظ ارتفاع في هذا المعدل في أولاد عدوان و عين الكبيرة و عموشة و هذا ناتج عن الزحف السكاني الكبير من البلديات المجاورة نحو هذه المراكز لتوفرها على الأمن و الاستقرار و توفرها على خدمات مختلفة . وقد أدى ذلك إلى عدم قدرت المؤسسات التعليمية استيعاب هذا العدد الهائل من النازحين القادمين بلديات الدراسة مثل واد البارد و الدهامشة و بلديات أخرى مثل بابور و سرج الغول و غيرها .

الجدول:31 توزيع التلاميذ حسب البلديات و طبيعة الهياكل التعليمية

الطور	البلديات	ع/المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	% للمجموع الإجمالي	معدا اشغال القسم	عدد المعلمين	درجة التأطير
الطور الأول و الثاني	عين الكبيرة	14	108	5103	33.69	47	146	34.95
	دهامشة	12	69	1614	10.65	23	75	21.52
	أولاد عدوان	05	32	1590	10.49	50	54	29.44
	عموشة	13	89	3246	21.43	36	121	26.82
	تري نشار	14	80	3069	20.26	38	119	25.78
	واد البارد	08	23	522	3.73	16	20	26.1
المجموع -1-		66	401	15144	100	210	535	<u>28.30</u>
المتوسط -1-		-	<u>66.83</u>			<u>35</u>		
الطور الثالث	عين الكبيرة	04	83	2923	12.21	43	146	20.02
	دهامشة	1	18	444	5.87	32	22	20.18
	أولاد عدوان	01	21	753	9.96	44	37	20.35
	عموشة	03	50	1938	25.64	39	96	20.18
	تري نشار	02	36	1229	16.26	44	47	26.14
	واد البارد	01	10	270	3.57	30	08	33.75
المجموع -2-		12	218	7557	100	232	356	
المتوسط -2-						<u>38.66</u>		<u>21.22</u>
الثانوي	عين الكبيرة	02	60	2424	67.57	56	117	<u>20.71</u>
	عموشة	01	20	1163	32.42	61	42	<u>27.69</u>
المجموع -3-			<u>80</u>	3587	<u>100</u>	117	159	
المتوسط -3-						<u>58</u>		<u>22.59</u>
مجموع كلي			<u>518</u>	<u>26288</u>				

المصدر: معطيات مديرية التربية سنة 2003

ب-الطور الثالث:

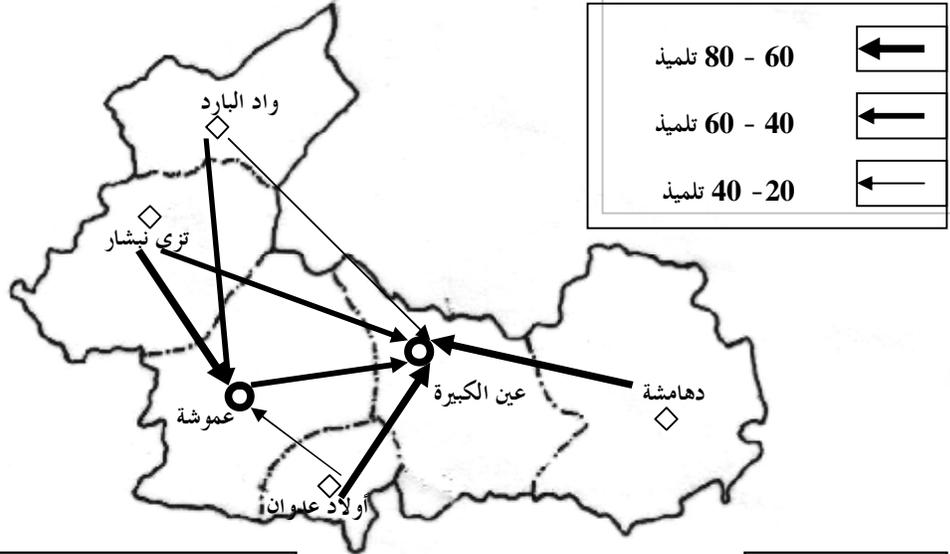
تحتوي منطقة الدراسة على 12 إكمالية يتمدرس بها 7557 تلميذ منها 4 إكماليات في عين الكبيرة و 3 في عموشة ، وباقي البلديات تحتوي على إكمالية واحدة و الملاحظ هو ارتفاع معدل إشغال الأقسام بحيث يقدر المتوسط بـ38 تلميذ في القسم و تقدر درجة التأطير 21.22 و تبقى بلدية واد البارد تعاني من مشكلة ضعف التأطير و تعود الى بعد البلديات لطبيعتها الجبلية و العزلة التي تميزها لقللة النقل و صعوبة الطريق المؤدي إليها ، فهي الوجهة غير المفضلة للمؤطرين خاصة الأساتذة.

ج-التعليم الثانوي و التقني:

تعاني بلديات منطقة الدراسة من ضعف كبير في مجال هياكل التعليم الثانوي بحيث يقدر عدد المؤسسات بـ03 منها ثانويتين في كل من عموشة و عين الكبيرة إضافة الى متقنة في عين الكبيرة و يتمدرس فيها بصفة نظامية عدد هائل من التلاميذ و يقدر بـ3587 تلميذ بينما يعاني تلامذة البلديات الأخرى من مشقة التنقل اليومي نحو هذه المؤسسات و يتمثل نفوذ ثانوية و متقنة عين الكبيرة على الدهامشة و أولاد عدوان و تمس حتى عموشة و تزي نبشار و واد البارد خاصة و أن المتقنة تحتوي على شعب تكنولوجية و تقنية كما أنها تحتوي على النظام الداخلي و النصف الداخلي و أما بالنسبة لنفوذ ثانوية عموشة على تزي نبشار و وادي البارد ، وقد أدى هذا حتما الى المعاناة اليومية للتلاميذ من مشقة التنقل ، إضافة إلى مشكلة اكتظاظ الأقسام بحيث تقدر نسبة إشغال الأقسام بـ58 تلميذ في القسم و هو رقم معتبر مما يساهم في ضعف الأداء التربوي و معاناة التلميذ و الأستاذ على حد سوى من هذه الوضعية الصعبة ، ودون شك سوف تتنافس ثانوية عموشة و متقنة و ثانوية عين الكبيرة من مشكلة الاكتظاظ فور الانتهاء من إشغال إنجاز الثانوية التي استفادت منها بلدية تزي نبشار التي هي في طور الانجاز و ستفتح أبوابها في غضون الموسم الدراسي القادم 2006-2007 .

و نقول أنه بالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال يبقى قطاع التعليم الثانوي يعاني من عجز في توفير الهياكل و التأطير خاصة في كل من عين الكبيرة و عموشة بحيث أصبحت المؤسسات الموجودة غير قادرة على استيعاب العدد الهائل من التلاميذ ، ولهذا أصبح من الضروري إنشاء ثانوية في كل منهما ، كما يجب تطبيق شعار ثانوية في كل بلدية خاصة في البلديات المحرومة مثل دهامشة ، واد البارد و أولاد عدوان . كل هذا سوف يساهم في تخفيف المعاناة على التلاميذ و تحسين الأداء التربوي و التمدرس الجيد.

اتجاهات حركة تلاميذ الطور الثانوي خلال الموسم الدراسي 2005-2006



المصدر: مصالح مديرية التربية + تحقيق ميداني

خريطة: 23

مصنوفة 03 الهياكل التعليمية

البلديات	عين الكبيرة	عموشة	تزي نيشار	دهامشة	أولاد عدوان	واد البارد
الهيكـل						
ابتدائية						
إكـمالية						
ثانوية						
متقنة						
المستوى	المستوى الثالث			المستوى الثاني		

3-2-2 : مستويات التجهيز بالهيكل التعليمية

من خلال معطيات الجدول و المصفوفة المنجزة نلاحظ أن منطقة الدراسة تحتوي على مستويين المستوى الثاني و الثالث و انعدام المستوى الأول .

***المستوى الأول:** و هو المستوى الذي يحتوي فقط على الإبتدائيات و هو غير موجود في منطقة الدراسة.

***المستوى الثاني:** بلديات تعاني من نقص فادح في الهياكل التعليمية خاصة الثانوية ، فهي تحتوي على فقط على إبتدائيات و أكماليات فقط و هي 03 بلديات : الدهامشة ، أولاد عدوان ، واد الباراد .

***المستوى الثالث:** بلديات تحتوي على إبتدائيات، أكماليات و ثانويات، و متقنة ، أي أنها كاملة التجهيزات التعليمية ، وهي البلديات الأوفر حظا و تتمثل في بلديتين و هما عين الكبيرة و عموشة بحيث تشهد هاتين البلديتين إقبالا كبيرا من قبل عدد كبير من التلاميذ المتوافدين عليها من مختلف البلديات المجاورة كواد الباراد و دهامشة و واد الباراد و تزي نشار ، وربما سوف تتنفس هذه الأخيرة بعد أن يتم الانتهاء من أشغال ثانوية جديدة التي سوف تفتح أبوابها في الموسم الدراسي 2005-2006

3-2-3:التمدرس : التمدرس هو مزاولة التلاميذ لدراساتهم بطريقة نظامية في المؤسسات التربوية في مختلف مراحل التعليم الابتدائي ، المتوسط و الثانوي ، فقد شهدت منطقة الدراسة خلال العقدين الأخيرين تحسنا إيجابيا في مجال التمدرس و يعود ذلك للمجهودات المبذولة من قبل الدولة لمواجهة الأمية و التسرب المدرسي، فقد شهدت معظم بالبلديات تطورا في نسبة التمدرس كما يظهر بوضوح من خلال الجدول رقم 31 بحيث أن نسبة التمدرس بالنسبة لمنطقة الدراسة 86.15% ولكن نلاحظ ظاهرة اختلال التوازن في نسب التمدرس بين بلدية و أخرى بحيث نسجل مثلا ارتفاع في نسبة التمدرس مثلا في عين الكبيرة للجنسين لتصل إلى 96.42% بينما نلاحظ أن البلديات المهمشة و المعزولة تعاني من ضعف التمدرس بحيث تقدر هذه النسبة في واد الباراد 64.55% و هي أدنى نسبة في ولاية سطيف ، و نلاحظ ظاهرة أخرى في هذه البلدية و انخفاض نسبة التمدرس لدى الإناث و تعود لعوامل سوسولوجية ،منها تأثير العادات و التقاليد التي لا تشجع تعلم عنصر الإناث ، كما تؤثر العوامل الاقتصادية و المستوى المعيشي و الدخل المحدود دورهما في تخلي الأولياء على تعليم أبنائهم و توجيههم للحياة العملية خاصة حرفة الزراعة و الرعي .

جدول 32 - مستوى التمدرس في البلديات المدروسة

النسبة العامة %	إناث %	ذكور %	البلديات
96,82	96,14	97,47	عين الكبيرة
86,45	84,24	88,41	دهامشة
93,60	89,46	97,86	أولاد عدوان
95,77	93,77	97,81	عموشة
79,72	78,92	80,48	تزي نيشار
64,55	59,54	69,95	واد البارد
86,15	83,67	88,61	المجموع
86,70	85,04	88,30	م/الولاية

المصدر: مديرية التربية 2003

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسبة التمدرس بالنسبة لمنطقة الدراسة 86.15% ولكن نلاحظ ظاهرة اختلال التوازن في نسب التمدرس بين بلدية و أخرى بحيث نسجل على سبيل المثال ارتفاعا في نسبة التمدرس في عين الكبيرة للجنسين لتصل إلى 96.42% بينما نلاحظ أن البلديات المهمشة و المعزولة تعاني من ضعف التمدرس بحيث تقدر هذه النسبة في واد البارد 64.55 و هي أدنى نسبة في ولاية سطيف ، و نلاحظ ظاهرة أخرى في هذه البلدية و انخفاض نسبة التمدرس لدى الإناث و تعود لعوامل سوسولوجية ، منها تأثير العادات و التقاليد التي لا تشجع تعلم عنصر الإناث ، كما تؤثر العوامل الاقتصادية و المستوى المعيشي و الدخل المحدود دورهما في تخلي الأولياء على تعليم أبنائهم و توجيههم للحياة العملية خاصة حرفة الزراعة و الرعي .

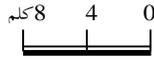
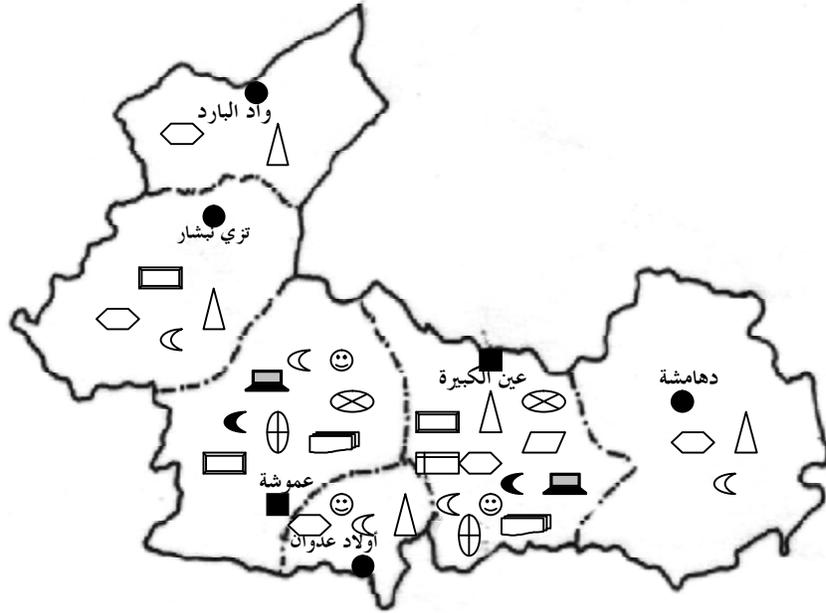
3-2-4- التكوين و التمهيّن:

يلعب هذا القطاع أهمية كبيرة في مواجهة مشاكل شباب البلديات المهمشة التي تعاني من مشاكل التسرب المدرسي و تفاقم البطالة بين صفوف الشباب التي تمثل النسبة الكبيرة من السكان، خاصة أولئك الذين لم يسعفهم الحظ في مسارهم الدراسي ، و يفتح قطاع التكوين المهني آفاقا جديدة للشباب من الجنسين في مجال التكوين و التمهيّن و يؤهلهم لعالم الشغل ، وذلك من خلال مختلف التخصصات ، منها: الخياطة و الطرز ، الرقن ، السكريتاريا بالنسبة للإناث و الخراطة ، الحدادة ، الكهرباء ، الطلاء ، الإعلام الآلي، و غيرها تحتوي منطقة الدراسة على مركزين للتكوين المهني أكبرهما في عين الكبيرة و الذي يشمل معظم التخصصات المذكورة و الذي يستقبل المتهين من مختلف بلديات منطقة الدراسة و حتى البلديات المجاورة لأهميته الكبرى، و تقدر طاقة استيعابه بحوالي 250 منهم 179 من سكان البلدية و آخريّن قادمين من المناطق المجاورة و خاصة البلديات التابعة إداريا لإقليم الدائرة مثل دهامشة و أولاد عدوان و كذا البلديات الأخرى المجاورة لها. أما الثاني في عموشة فهو يشمل بعض التخصصات فقط و يستقبل شباب عموشة و تزي نبشار و واد البارد و يقدر طاقة استيعابه بـ 250 ممتن منهم 102 من شباب عموشة و الباقي من البلديات الأخرى التابعة لها إداريا مثل واد البارد ، تزي نبشار.

إن تمرکز هذه الهياكل في بلديات دون غيرها قد سمح تزايد معاناة شباب المناطق المهمشة و المعزولة من عناء التنقل إلى هذه المراكز و في بعض الأحيان لا تسمح الظروف الاجتماعية لبعض الفئات من الشباب نتيجة للتكاليف المالية الكبيرة التي يفرضها التنقل اليومي، وأحيانا أخرى تعود إلى العادات و التقاليد القاسية التي تمس عنصرا لإناث على الخصوص، بحيث يصعب عليهن التنقل و يفرض عليهن الأمر الواقع و هو المكوث في البيت و حرمانهن من التكوين و الحصول على مهنة تؤهلهن للدخول في عالم الشغل و مساعدة ذوينهن من أجل تحسين المستوى المعيشي .

و بدون شك أن استمرار هذا التفاوت بين مختلف البلديات و حرمان البلديات المعزولة و المهمشة من هذا المرفق الهام سوف يساهم لا محالة في تفاقم ظاهرة البطالة و خاصة أمام تزايد ظاهرة التسرب المدرسي مع استمرار و تكريس حتمية التخلف و الجهل و المعاناة .

الهياكل التنظيمية و التكوينية و الثقافية



خريطة: 24

أُنجزت الخريطة من طرف الباحث اعتمادا على تحقيقات ميدانية
و معطيات المصالح البلدية

إبتدائية	
إكمالية	
ثانوية	
متقنة	
مركز تكوين مهني	
مكتبة	
دار للشباب	
مركز ثقافي	
قاعة سينما	
نادي الانترنت	
مدرسة قرآنية	
مسجد	

3-2-5:التخلف والهيكل الثقافية والرياضية و الدينية

اختلال التوازن في توزيع هذه الهياكل و ضعف في استغلال الهياكل الموجودة .

تقاس درجة تطور وتحضر الشعوب بمستواها الثقافي بمختلف أنواعه ، لما تمثله الأنشطة الثقافية من أهمية في تنمية العقل و صقل المواهب و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

3-2-5-1-الهيكل الثقافية :

إن تفاقم ظاهرة التهميش و العزلة قد تركت بصماتها شاهدة على تخلف هذا القطاع الحساس في معظم بلديات الدراسة خاصة تلك المحرومة من هذه التجهيزات باستثناء عين الكبيرة و عموشة ، ولكن رغم توفرها على بعض من هذه الهياكل مثل دار الشباب و المكتبة يبقى أداء هذه المؤسسات محدودا لا يحقق طموحات الشباب ، ويعود ذلك إلى عدم اهتمام السلطات المحلية و الولائية بتنشيط و تجهيز دور الشباب ، و انتقل هذه المراكز التي كانت من المفروض أن تكون مراكز للإشعاع العلمي و الثقافي خاصة المسرح ، الرسم ، الإعلام الآلي إلى مراكز للهو و الألعاب الإلكترونية.و كان عليها من المفروض أن تنشط في مجالات عدة مثل : المسرح ، الرسم ، الإعلام الآلي ، و غيرها من الأنشطة المفيدة ، وربما أن مساهمة القطاع الخاص في المجال الثقافي مهمة خاصة في مجال الإعلام الآلي و الانترنت بحيث سجلنا ناديين للإعلام الآلي في عين الكبيرة و نادي وحيد في عموشة ، و تبقى البلديات الأخرى محرومة مثل واد البارد و دهامشة و أولاد عدوان ، فالبرغم من توفر المقرات كدور للشباب ، إلا أنها تبقى كهياكل جوفاء بحيث تفتقر إلى مختلف التجهيزات و النشاطات القافية المفيدة و خالية من هذه الخدمة الثقافية و العلمية و الترفيهية الهامة و الهادفة .

و أمام هذا الوضع المتردي و القاتم يبقى شباب المناطق المهمشة و المعزولة يعاني من الروتين اليومي و هو التسكع في الشوارع و المقاهي أو البحث عن عمل مهما كان نوعه و بأي أجر.

3-2-5-2-الهيكل الدينية:

تحتوي منطقة الدراسة على عدد لا بأس به من الهياكل الدينية و المتمثلة في المساجد و المدارس القرآنية فتشمل منطقة الدراسة على 34 مسجدا و مدرستين قرآنتين في عموشة و عين الكبيرة حسب المعطيات الإحصائية التي قدمتها لنا مديرية الشؤون الدينية لسنة 2003 . تلعب هذه الهيكل الدينية في التكوين الديني خاصة في مجال تحفيظ القرآن الكريم للأطفال.و التوعية الروحية و الاجتماعية لمعظم فئات المجتمع من خلال مختلف الدروس المقدمة في بيوت الله.

3-2-5-3-الهياكل الرياضية

إن معاينتنا و تحقيقاتنا الميدانية التي شملت مختلف البلديات يبرز جليا ضعف التجهيز الرياضي ، باستثناء بعض البلديات التي كانت أوفر حظا في هذا المجال مثل عين الكبيرة و عموشة و تحتوي منطقة الدراسة على ملعب واحد لكرة القدم في مقر دائرة عين الكبيرة و 05 أرضيات لكرة القدم منتشرة في بلديات عموشة تزي نبشار و واد البارد و عين الكبيرة ، كما تتوفر منطقة الدراسة على 09 ميادين الألعاب الجماعية 03 في دائرة عين الكبيرة و 06 في بلديات دائرة عموشة ، و تزي نبشار و واد البارد .

مصنوفة:05 الهياكل و التجهيزات الصحية و الثقافية و الرياضية و الخدمات العامة

البلديات	تجهيزات ثقافية و دنية							هياكل رياضية					خدمات عامة						
	دار الشباب	مكتبة	انترنت	الام الي و	سينما	قاعة	مدرسة	مسجد	القبة	ملعب لكرة	القبة	ميدان لكرة	الرياضيات /م	مركز بدي	هاتفية	خدمة	وكالة بنكية	تأمينات	محطة وقود
عين الكبيرة	01	01	02	02	01	01	08	01	01	01	01	02	1	17	2	2	2	01	01
دهامشة	01	*	-	-	-	-	06	-	-	-	01	-	1	05	-	-	-	-	-
أولاد عدوان	01	-	-	-	-	-	05	-	-	-	01	01	1	8	-	-	-	1	-
عموشة	01	01	01	01	-	01	06	01	-	-	01	01	1	12	1	-	1	1	-
تزي نبشار	01	-	-	-	-	-	06	-	-	-	01	02	1	10	-	-	-	-	-
واد البارد	01	-	-	-	*	-	03	---	-	-	01	01	1	5	-	-	-	-	-
المجموع	06	02	03	03	01	02	34	01	01	05	07	6	57	2	3	3	3	1	1

المصدر : تحقيق ميداني

3-2-6-البريد و المواصلات :

تختلف واضح في مختلف مرافق البريد و المواصلات ضعف بارز في الخدمة المقدمة ، و و يكون أكثر فداحة في البلديات المعزولة و المهمشة .

يعد قطاع البريد و المواصلات من القطاعات الإستراتيجية و الأساسية لما له دروا فعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك من خلال مختلف الخدمات كالاتصالات خاصة الخدمات الهاتفية و البريدية فهو يعمل بدون شك في فك العزلة على المواطنين و كما يساهم في تواصلهم و تحقيق مصالحهم الاقتصادية و الاجتماعية في أحسن الظروف و أقصر وقت ممكن .

من خلال معاينتنا عن قرب لهذا القطاع الهام و من خلال المعطيات و المعلومات التي استقينها من مصالح البريد و المواصلات لولاية سطيف و الوكالات التجارية في كل من عين الكبيرة و عموشة و الموضحة في

المصفوفة 4 و الخريطة 24 فقد شخصنا واقع هذا القطاع من خلال ما يلي:

- سوء توزيع خدمات هذا القطاع بين مختلف البلديات، فنسجل بلديات أكثر تجهيز و أخرى تعاني من نقص فضيع في الكثير من الخدمات التي يقدمها هذا القطاع، و بخاصة الهاتف بحيث نسجل ضعف معتبر في الشبكة الهاتفية خاصة في واد البارد ، عموشة تزي نيشار و الدهامشة مما جعل إدارة البريد تعتمد على توسيع فكرة الهاتف الريفي بسلبياته المتعددة.

- عدم كفاية المراكز البريدية المتوفرة خاصة على مستوى الدوائر في كل من عين الكبيرة و عموشة نتيجة للعدد الهائل من مستخدمي هذه المراكز و في ظل انعدامها في البلديات الأخرى و اعتمادها فقط على جزء من الخدمات التي تقدمها المكاتب البريدية الموجودة . بحيث كثيرا ما نرى الطوابير التي لا تنتهي من أجل سحب الأموال في المراكز التي تحتوي على شبكة الإعلام الآلي خاصة عين الكبيرة. لقد أصبح من الضروري الاهتمام أكثر بهذا القطاع لأهميته الكبيرة ، و السعي نحو النقص الكبير الذي يعاني منه هذا القطاع إذا أردنا فعلا مواجهة التخلف و نحو آثار و نتائج العزلة التي تمس جزء كبير من السكان على مستوى البلديات الجبلية مثل واد البارد و تزي نيشار و الدهامشة ، و فتح آفاق جديدة للتطور الاقتصادية و الاجتماعي .

من خلال إطلاعنا على واقع قطاع التعليم و التكوين بمنطقة الدراسة عامة و على مستوى كل البلديات سجلنا العجز الملاحظ في التجهيزات التعليمية خاصة في بعض مراحل التعليم مثل الإكمالي و الثانوي مما أثر سلبا على الهياكل المتوفرة و ساهم بشكل كبير ظروف التمدرس و النتائج المدرسية ، و نسجل كذلك ضعف التأطير و التمدرس في البلديات المهمشة لعوامل عدة منها الخصائص الطبيعية الجبلية الصعبة و كذا غياب خدمات النقل و المواصلات ، إضافة إلى العوامل السوسيوولوجية التي تميز سكان هذه المناطق. و لهذا فإنه من الضروري إعطاء دفعا آخر لتطوير قطاع التعليم و مواجهة العراقيل التي تقف أمامه.

نسجل في مجال الخدمات الثقافية ظاهرة ألا توازن في توزيع هذه الهياكل بين مختلف البلديات بحيث يظهر العجز دائما في البلديات المهمشة و المعزولة ، خاصة فيما يخص الهياكل الثقافية و الرياضية . وقد ساهم هذا العجز المسجل في المناطق المحرومة في حرمان آلاف الشباب من النشاط الثقافي و الرياضي ، مما دفع الكثير منهم اللجوء إلى المقاهي التي أصبحت ملجأ وحيدا لهؤلاء أمام تفاقم مشكلة البطالة التي تمس شريحة كبيرة من شبابها الذي مسه الإحباط و الشعور باليأس و القنوط و أصبح يفضل الهجرة إلى ولايات أخرى ، لعله يجد عملا ، و عساه أن يحقق بذلك حلمه في بناء أسرة سعيدة و يودع الفقر و البؤس إلى الأبد.

نقص فادح في الخدمات و المرافق الصحية في المناطق الجبلية المهمشة ، و ولاية سطيف بعيدة كل البعد عن المعدل الوطني .

قطاع الصحة من القطاعات الحساسة التي تكتسي أهمية كبيرة لما لها من علاقة مباشرة بحياة المواطن ، و لهذا يعتبر مؤشر التجهيز و التأطير الصحي و تنوع و نوعية الخدمات الصحية من المؤشرات الرئيسة التي تبرز درجة التطور الاجتماعي و نجاح المنظومة الصحية عموما ، و قد و حاولنا من خلال هذه دراسة تحليل واقع الصحة في المناطق الجبلية و تأثير الخاصية الجبلية _ على نوعية و أداء هذه الخدمة العمومية أو الخاصة ذات الأهمية القصوى في حياة السكان من خلال تحقيقنا و المعطيات الإحصائية التي استقيناهما من المصالح الصحية كمديرية الصحة و مختلف و تحقيقاتنا الميدانية لمختلف المرافق الصحية للبلديات المدروسة ، لاحظنا العجز الفادح في الهياكل و الخدمات الصحية و تدهور كبير لهذا القطاع خاصة في البلديات الجبلية المهمشة و المعزولة التي حرمت من مختلف الخدمات و المرافق الصحية مما أثر سلبا على الواقع الصحي للسكان و تزايد معاناتهم . و من خلال هذه الدراسة استنتجنا أن ولاية سطيف عموما تعاني من عجز فادح في الهياكل و الخدمات الصحية المختلفة ، و ربما أن المناطق الجبلية و الريفية الشمالية للولاية كانت و لازالت المناطق الأكثر تضررا من هذا التخلف في المجال الصحي و هو السبب الذي جعل ولاية سطيف تكون تحت المعدل الوطني في مختلف الخدمات الصحية من تجهيز و هياكل و تأطير بشري .

و حسب بعض الأرقام التي تحصلنا عليها فإن سريرا واحدا (1) خصصا لكل 1000 مواطن مقابل سريرين (2) كمعدل وطني وبهذا يكون عدد المراكز الصحية مركزا واحدا لكل 27 ألف مواطن سنة 2005 ومركز طبي واحد لكل 12 ألف مواطن كمعدل ضف إلى ذلك أن ولاية سطيف التي تعد أكثر من مليون ونصف المليون ساكن مليون منهم في المناطق الريفية وتضمن الخدمات الصحية لأزيد من 5 ملايين نسمة من الحوض السكاني للولايات المجاورة وبالرغم من أن القائمين على القطاع كانوا قد وعدوا بفتح ما لا يقل عن 5 مراكز صحية عبر مختلف مناطق الولاية إلا أن العجز سيبقى قائما ولن يحسن من وضع الولاية التي تتوفر على 8 مستشفيات منها اثنان متخصصان الأول في الأمراض العقلية بعين عباس والثاني في إعادة التأهيل الوظيفي ببلدية رأس الماء ليلعب عدد الأسرة 1500 سرير، أما عدد العيادات المتعددة الخدمات فلا يصل إلى ثلث عدد البلديات الستين بالولاية. عدد المراكز الصحية أيضا لا تساوي عدد البلديات فهي لا تتعدى 54

مركزا صحيا. من جهة أخرى بلغ عدد قاعات العلاج خلال نهاية سنة 2005 الـ 229 قاعة كما أن الولاية لا تتوفر إلا على 29 قاعة للولادة وكثير الأحيان ما لا تتوفر على الوسائل اللازمة والطواقم البشري المؤهل إذ كثيرا أيضا ما يتم نقل النساء الحوامل على وشك الولادة إلى وحدة الأم والطفل بالمركز الاستشفائي الجامعي سعادنة عبد النور والتي لا تعتبر أحسن حال من قاعات العلاج فعدد الأسرة محدود إلى درجة أن ذلك أثر سلبا على نوعية الخدمات المقدمة بالرغم من الجهود المبذولة من طرف القائمين عليه، كما أنه يجدر بالتذكير أن ولاية سطيف الأولى وطينا من حيث تعداد السكان وجد متأخرة في مجال المصححات والعيادات الخاصة فعددها لا يتعدى سبع عيادات بالرغم من أنها تتوفر على 358 طبيبا مختصا و227 منهم يشتغلون في القطاع الخاص و600 طبيب عام، 330 منهم في القطاع الخاص، كما أن التأخير الطبي لا يتعدى 107 أطباء منهم 8 أساتذة في الطب ليلعب عدد المحاضرين 93 أستاذا محاضرا يؤطرون 2714 شبه طبي. فكل هذه المؤشرات تبرز أن الخدمة العمومية لقطاع الصحة تعاني من ضعف و نقص وأصبح لا تلبى حاجيات السكان و أن نقص الحاد نسجه خاصة في البلديات الجبلية الشمالية محل الدراسة ، وقد لاحظنا هذا من خلال المعاينة الميدانية و المعطيات الإحصائية في مجال التأخير الصحي الهيكلي و البشري .

3-3-1 : الهياكل الصحية و درجة تأطيرها

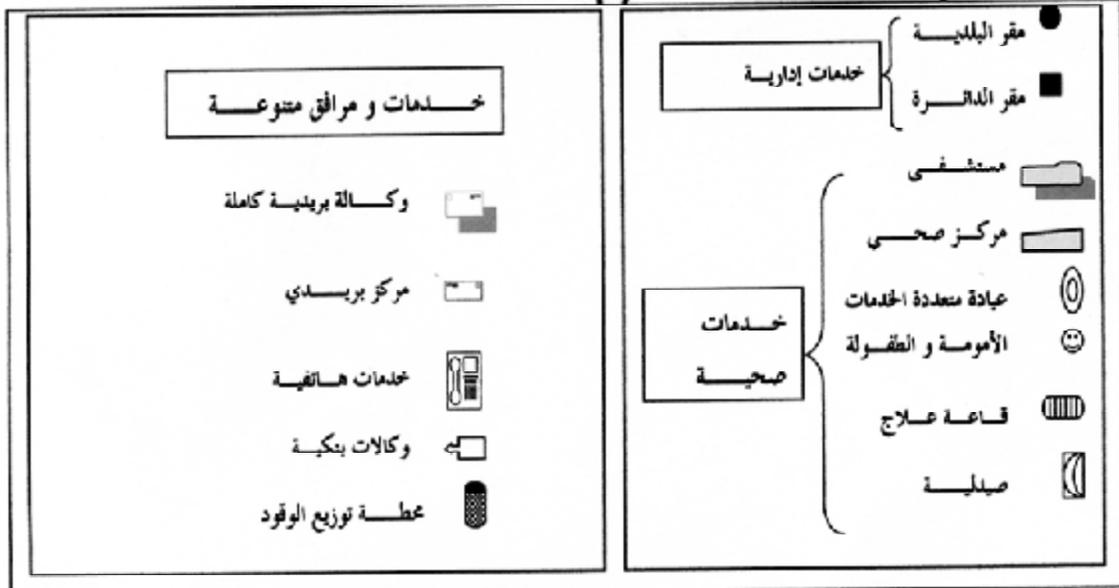
تطور قطاع الصحة مرتبط ارتباطا وثيقا بوفرة و نوعية الهياكل القاعدية الأساسية من مستشفيات و مراكز صحية و عيادات متعددة الخدمات بالإضافة إلى التجهيزات و المعدات المختلفة، لأن توفر الهيكل دون توفر التجهيزات أو التأخير البشري لا يعني شيئا.

جدول:33 الهياكل الصحية و توزيعها على بلديات منطقة الدراسة

الهياكل الصحية	مستشفى	ع.م.الخدمات	عيادة أمومة	مركز صحي	قاعة علاج	صيدليات
عين الكبيرة	01	01	01	-	03	06
دهامشة	-	-	-	-	01	01
أولاد عدوان	-	-	-	-	03	01
عموشة	-	-	01	01	03	03
تزي نيشار	-	-	-	01	03	02
واد البارد	-	-	-	-	01	-
م/الدراسة	01	01	02	02	14	-
م/الولاية	08	17	27	55	198	

المصدر : مديرية الصحة 2003

هيكل صحية ومرافق خدمية عامة



أنتجت الخريطة من قبل الباحث اعتمادا على تحقيقات ميدانية

خريطة: 25

جدول:34 النغطية الصحية من حيث الهياكل الصحية

الهياكل الصحية الدائرة	سرير لكل 1000/ن	عيادة متعددة لكل/نسمة	مركز صحي لكل/نسمة	قاعة علاج لكل/نسمة
عين الكبيرة	3	55187	-	6132
عموشة	0.3	-	22169	3695

المصدر: مديرية الصحة 2003

من خلال معطيات الجدولين 33 و34 والخريطة 24 فإن منطقة الدراسة تحتوي على مستشفى واحد بعين الكبيرة يشمل مختلف التخصصات و الجراحة العامة و يقدم خدماته الإستشفائية لمرضى البلديات و الدوائر المجاورة و يحتوي على 166 سرير مما يجعله غير كاف لمتطلبات سكان منطقة الدراسة خاصة أمام تدفق الكثير من المرضى من البلديات المجاورة و حتى من مدينة سطيف ، كما تحتوي عين الكبيرة على المستشفى القديم المختص في الأمراض الصدرية بـ30 سرير ، و عيادة متعددة الخدمات . أما بالنسبة للمراكز الصحية فهي تنتشر في بعض بلديات الدراسة خاصة في تزي نبشار و عموشة هذا الأخير الذي يقدم خدمات متعددة منها قاعة للتوليد و تقدم خدمات متعددة أمام غياب الهياكل الصحية الضرورية الأخرى ، و يقدم خدماته لسكان البلديات المجاورة مثل واد البارد و تزي نبشار التي تعاني من قلة الهياكل الصحية المتعددة الخدمات و تنتشر قاعات العلاج في البلديات المعزولة و المهمشة مثل واد البارد و دهامشة و أولاد عدوان ، في انتظار أن تشملها التنمية و تستفيد من مشاريع صحية في المستقبل القريب يبقى سكان هذه المناطق يعنون من الآثار السلبية لقلة أو لانعدام هذه المرافق مما يؤثر ذلك على وضعهم الصحي من جهة و عناء التنقل إلى البلديات المجاورة التي تتوفر على بعض المرافق الصحية لعلهم يحصلون على خدمات صحية تخفف عليهم هذه المعاناة ، و تخفف ظاهرة تزايد الوفيات التي تمس مختلف الفئات من الشباب و الشيوخ و النساء أثناء الولادة ، بحيث لازلن في المناطق المهمشة و المعزولة يوضعن أطفالهن في البيوت بالطرق التقليدية لصعوبة التنقل إلى المستشفى الوحيد في عين الكبيرة أو مركز الأمومة في عموشة لبعدها المسافة و انعدام وسائل النقل و صعوبة المسالك و الطرقات .

وادي البارد	دهامشة	أولاد عدوان	تزي نشار	عموشة	عين الكبيرة	
						قاعة علاج
						مركز صحي
						عيادة طب العام
						عيادة طب أسنان
						صيدلية
						أمومة و طفولة
						مستشفى
المستوى الثالث		المستوى الثاني		المستوى الثالث		المستوى

المصدر: معطيات مديرية الصحة 2003

من خلال تحليلنا للمعطيات الإحصائية الخاصة بالهيكل الصحي و درجة التأطير الصحي ، فإننا نلاحظ اختلال توازن حقيقي في مجال الهيكل الصحي من حيث خدماتها و توزيعها على مختلف البلديات ، بحيث نلاحظ ضعف القطاع الصحي في البلديات المهمشة المعروفة مثل وادي البارد و تزي نشار و الدهامشة بينما نلاحظ تطور إيجابي لهذا القطاع في بعض البلديات مثل بلدية عين الكبيرة ، وفي هذا الإطار فقد قسمنا بلديات الدراسة في المجال الصحي إلى 3 مستويات و هي:

أ- المستوى الأول:

البلديات الأكثر حرمانا في المجال الصحي تحتوي فقط قاعات علاج أولي طيب للفحوصات العامة . و تشمل دهامشة و وادي البارد.

ب- المستوى الثاني :

بلديات تحتوي على مراكز صحية متعددة الخدمات ، مع توفر عيادات خاصة للطب العام و جراحة الأسنان و صيدليات و تشمل تزي نشار و أولاد عدوان.

ج- المستوى الثالث:

بلديات تحتوي على معظم التجهيزات و الهياكل الصحية السابقة مع عيادة للأمومة و مستشفى متعدد الاختصاصات و الجراحة العامة تشمل عين الكبيرة و عموشة.

و من خلال مصفوفة التجهيزات الصحية التي تتكون من 3 مستويات فإن عين الكبيرة تعتبر البلدية الوحيدة الأوفر حظا في مجال التجهيز الصحي ثم تأتي عموشة و تزي نشار في الرتبة الثانية ، و تبقى وادي

البارد و دهامشة في الرتبة الأخيرة التي تبقى تعاني من التخلف الكبير في المجال الصحي. و عموما فإن عين الكبيرة محظوظة بحيث يقدر معدل الأسرة 3 أسرة لكل 1000ن بينما عموشة 0.3 سرير لكل 1000 و هذا يبرز العجز الكبير في هذه الأخيرة عندما يقارن بالمعدل الوطني المقدر بـ 1.7 سرير لكل 1000ن

3-3-2: التأطير البشري لقطاع الصحة¹:

يقصد التأطير البشري في المجال الصحي ن الطاقم البشري بمختلف مهامه و تخصصاته و المتمثل ف الإطارات الصحية المختلفة من حيث عددهم و نوعية التأطير المقدم، و التي تساهم في تقديم الخدمات الصحية المتنوعة للسكان. إن الخدمات الصحية لا تكون فقط من حيث وفرة التجهيزات و الهياكل الصحية فحسب ، بل من خلال توفر هذا الطاقم البشري في مختلف مواقعهم ، سواء من حيث التسيير الإداري و حسن تسييره ، أو من حيث الطاقم الصحي الذي له علاقة مباشرة مع المريض ، كالأطباء العامون و المتخصصون ، و الجراحون و المرضيين و من خلال هذا يمكن إبراز مدى كفاية الإمكانيات البشرية الصحية و نوعية الخدمات الصحية المختلفة التي تقدمها للسكان ، و هل هي في المستوى أو تعاني من النقص و العجز أو التقصير و سوء التسيير.

خلال التحقيقات الميدانية و المعطيات الإحصائية المستقاة من مديرية الصحة فإن التأطير البشري يعتبر ضعيفا على العموم خاصة في البلديات المعزولة و المهمشة و بالخصوص في البلديات مثل واد البارد و دهامشة و يعود ذلك لعزوف الكثير من الأطباء و المرضيين العمل في هذه البلديات لموقعها المعزول و صعوبة النقل و ظروف الاستقرار في هذه البلديات بالإضافة إلى ضعف الهياكل الصحية من حيث التجهيز إضافة إلى المشاكل الأمنية التي عاشتها هذه البلديات في السنوات العشرة الماضية و التي لازال انعكاساتها قائمة إلى حد الساعة، كل هذا ساهم في ضعف أداء قطاع الصحة بالمناطق الجبلية و الريفية المهمشة و المعزولة و زاد من معاناة المواطن في الوصول إلى الخدمة الصحية و جعلته يتنقل لمسافات كبيرة للحصول على هذه الخدمة في البلديات المجاورة التي تتوفر على المراكز صحية و عيادات متخصصة عمومية و خاصة .

¹ - التأطير الصحي البشري : يتمثل في العنصر البشري الموجه للخدمة الصحية بمختلف تخصصاته مثل : الأطباء العامون و الخاصون ، الجراحون، الشبه الطبي ، الصيدلة ، بالإضافة إلى الطاقم الإداري و العمال في المراكز الصحية و المستشفيات .

جدول: 35. نوع التأطير البشري لقطاع الصحة و توزيعه على بلديات الدراسة

صيادلة		شبه طبي		جراحة الأسنان		أطباء أخصائيون		أطباء عامون		التأطير البشري
خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	البلديات
06	-	-	122	-	04		04	04	21	عين الكبيرة
-	-	-	09	-	-	-	-	01	05	دهامشة
1	-	-	12	-	-	-	-	04	03	أولاد عدوان
03	-	-	88	03	01	-	-	05	03	عموشة
-	-	-	14	02	01	-	-	03	02	تزي نيشار
-	-	-	04	-	-	-	-	-	01	واد الباراد
10	-	-	333	05	06	-	04	17	35	م/م/الدراسة
209	02	54	2209	168	100	189	41	279	309	م/الولاية

المصدر: مديرية الصحة 2003+تحقيقات ميدانية

فمن خلال معطيات الجدول 35 يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

- نقص معتبر في التأطير البشري عموما في مختلف المؤسسات الصحية المتواجدة.
- اختلال التوازن في توزيع التأطير البشري بين بلديات منطقة الدراسة ، بحيث الملاحظ تفضيل هذه الإطارات لبعض البلديات لوجود بعض الحوافز خاصة توفر السكن والنقل ، و عدم الالتحاق بالبلديات المهمشة و المعزولة لظروفها الصعبة .
- تعتبر بلدية عين الكبيرة الأوفر حظا في مجال التأطير البشري خاصة في عدد الأطباء .بمختلف تخصصاتهم في القطاع العام و كذا بالنسبة لجراحة الأسنان و الصيدلة .
- نقص فادح في التأطير الصحي في مختلف الخدمات الصحية من أطباء و صيادلة و شبه طبي في دائرة عموشة و البلديات التابعة ، خاصة تزي نيشار و واد الباراد .-
- انعدام التأطير البشري في مجال الصحة المتخصصة سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص ، خاصة في بعض التخصصات مثل طب العيون ، الأذن و الحنجرة ، الجهاز العصبي و غيرها من التخصصات ، بالإضافة إلى ضعف معتبر في مجال التحاليل الطبية المتخصصة.

3-3-3: مؤشر التغطية الصحية

يقصد بمؤشر التغطية الصحية درجة و مستوى و نوعية الخدمات الصحية المقدمة للسكان، و تختلف باختلاف عدد السكان و يعتمد التغطية الصحية على درجة التأطير البشري و الهياكل الصحية.

أ- مؤشر التغطية من حيث التأطير البشري¹:

تعاني الكثير من البلديات الجبلية المعزولة من ضعف التأطير البشري مما يؤدي بدون شك ضعف مؤشر التغطية الصحية و يعود هذا الضعف الذي قد يكون كارثيا خاصة في المناطق الأكثر عزلة مثل واد البارد حيث نلاحظ عدم استقرار الطاقم الصحي ، بسبب الظروف الصعبة التي تعيشها هذه المناطق سواء الطبيعية أو قلة المرافق الخدمائية الضرورية كالنقل و السكن أو التحفيز المادي من أجل جذب الإطارات الصحية للعمل في هذه المناطق. يقصد مدى تغطية الهياكل الصحية لمتطلبات السكان المختلفة ، و قدرة مختلف الهياكل و التأطير البشري تقديم الخدمات الصحية لكل مواطن في ظروف عادية و معقولة ، دون لجوء السكان إلى اتجاهات أخرى .

جدول: 36. مؤشرات التغطية الصحية من حيث التأطير البشري:

المؤشر	طبيب / نسمة	جراح أسنان لكل/نسمة	صيدلي لكل/ نسمة	إطارشبه طبي لكل/نسمة
عين الكبيرة	1283	4882	9198	386
عموشة	3167	6334	1085	418

- الملاحظ من خلال معطيات الجدول 36 ، أن نقص التأطير البشري يظهر بشكل كبير في دائرة عموشة بحيث أن البلديات التابعة لها تمتاز بقوتها البشرية و ضعف واضح في التأطير الصحي خاصة في عدد الأطباء بحيث نسجل 3167 نسمة لكل طبيب مقارنة مع عين الكبيرة التي لا تعاني من نقص كبير أي 1282 نسمة/لكل طبيب و نلاحظ نقص كبير في عدد الصيادلة مقارنة بعدد السكان أي صيدلية (أ) لكل حوالي 10000 نسمة و يعتبر كعجز كبير بحيث أن المعدل الوطني 2 لكل 10000 إذ نلاحظ افتقار بعض البلديات للصيديات خاصة دهامشة و واد البارد و هذا بحيث أن معدل التأطير البشري يقدر بـ0.02 وهو بعيد عن المعدل الوطني و هو 0.1 لكل 1000 نسمة يطرح إشكال ضرورة تنقل السكان إلى البلديات التي تتوفر على

¹ - مؤشر التغطية الصحية البشرية : هو معيار يعتمد لتحديد مستوى التغطية الصحية من حيث الإطارات الصحية و الشبه الطبية بالنسبة لعدد السكان مثلا : عدد الأطباء لكل 1000 نسمة

صيدليات 1283 ن و هو يقارب بعض المناطق ذات الطابع السهلي لولاية سطيف مثل العلة الذي يصل طبيب لكل 1615ن و عين ولما 1994ن و بلدية سطيف .

إن تفحصنا و دراستنا لواقع التأطير الصحي من حيث الهياكل المختلفة و التأطير البشري .مختلف تخصصاته هو العجز الملاحظ في هذا المجال ، الناتج عن نقص في الهياكل الصحية في المناطق و البلديات الجبلية المعزولة و المهمشة و عدم قدرت الهياكل المتوفرة في مراكز الدوائر مثل عموشة و عين الكبيرة في استيعاب القوة البشرية الكبيرة ، كما يلاحظ العجز في التأطير البشري خاصة الأطباء خاصة الأخصائيون و الصيادلة مما يجبر في الكثير من تنقل المواطنين الى مدينة سطيف لأجراء العمليات الجراحية أو الفحوصات الخاصة التي تفتقر إليها هذه المناطق .

ج- مؤشر التغطية للهياكل الصحية

يقصد بها حجم و نوع الهياكل الصحية المتوفرة و مدى و مدى ملائمتها و تحقيقها لمتطلبات السكان الصحية و من خلال تحليلنا للجدولين 33 و 37 الخاصين بالهياكل الصحية نستنتج مايلي:

- المؤشر إيجابي في عين الكبيرة باعتبارها قد استفادة من مشاريع في مجال الصحة و من خلال إنجاز مستشفى يحتوي على العديد من التخصصات و استفادت منه البلديات التابعة الدائرة.
- ضعف معتبر في مجال التجهيز و الهياكل الصحية في بلديات دائرة عموشة في مجال عدد الأسرة 0.3 لكل 1000 نسمة و الملاحظ تزايد الضغط على المراكز الصحية أي حوالي 22169 نسمة للمركز الصحي و هذا يؤدي إلى عدم قدرت التركيز تلبية كل متطلبات السكان الصحية خاصة أمام قلة الإمكانيات و تراجع دعم الدولة لهذا القطاع الحساس .
- و بروز القطاع الخاص كبديل ، لكنه غير موجه لكل الفئات الاجتماعية خاصة على مستوى هذه المناطق التي تمتاز بوضع اجتماعي متدهور للغاية.

الجدول 37: مؤشر التغطية الصحية من حيث الهياكل الصحية

هياكل الصحية الدائرة	سرير لكل 1000/ن	عيادة متعددة لكل /نسمة	مركز صحي لكل/نسمة	قاعة علاج لكل/نسمة
عين الكبيرة	3	55187	-	6132
عموشة	0.3	-	22169	3695

المصدر: مديرية الصحة 2003

خلاصة :

لا تزال ولاية سطيف بعيدة كل البعد عن المعدل الوطني سواء من حيث التأطير البشري أو الهياكل الصحية إلى درجة أنه يجب مضاعفة الجهود وبناء ضعف ما تتوفر عليه ثاني ولاية على مستوى الوطن من حيث المنشآت الصحية للوصول فقط إلى المعدل الوطني بحكم أن ولاية سطيف تعتبر كذلك ثاني ولاية من حيث السكان بعد الجزائر العاصمة ، ولهذا فإن الوضع الصحي متدهور و مريض فالنقص فادح ويدعو للوقوف أمام هذه الوضعية بأكثر جدية لو أن استمرار هذا الضعف أصبح يؤثر سلبا على صحة المواطنين والتكفل بهم بصورة جيدة و دون معاناة التقل مثل ما يعنيه سكان المناطق الجبلية و الريفية المعزولة و المحرومة من الخدمات الصحية الضرورية.

و من خلال إطلاعنا على وضع الصحة في منطقة الدراسة فقد وجدنا أنه يعكس الوضع المأسوي و المتردي الذي يعاني منه القطاع في الولاية عموما ، فمنطقة الدراسة عموما تعاني من ضعف معتبر للتجهيز الصحي ، وبخاصة البلديات الجبلية المعزولة التي تأثرت بعوائقها الطبيعية من جهة و بالتهميش والظروف الأمنية الصعبة خلال التسعينات فتعرض القطاع الصحي للتهميش كباقي القطاعات الأخرى الصحي مما أثر سلبا على الواقع الصحي للسكان و بخاصة المناطق الريفية و الجبلية المعزولة و المحرومة.فأمام هذا الوضع يبقى المواطن بعيد عن الوصول إلى الخدمات الصحية المختلفة كما تستمر معاناته من التنقلات المملة و المكلفة للوصول لمختلف الخدمات الصحية ، كما تبقى المراكز الصحية القليلة و المستشفى الوحيد يعاني من الضغط الكبير مما يؤثر سلبا على أدائه.

3-4- شبكة الماء والكهرباء و الغاز:

لا يمكن الحديث عن التنمية الاجتماعية دون تنمية لقطاع حساس و استراتيجي هام لما يكتسبه من أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، كما أنه يعتبر من المؤشرات الهامة في تحديد درجة التخلف و المستوى المعيشي و الاجتماعي للسكان . و نظرا لأهمية هذا القطاع ، فقد أولت الدولة اهتماما خاصا في خططها التنموية لتطوير هذا القطاع من أجل الحفاظ على توازنات التوزيع السكاني بين الريف و المدينة ، و مواجهة ظاهرة التزوح الريفي الذي يثقل كاهل المدن و المراكز ، و في هذا الإطار فقد رصدت الولاية ميزانية مالية معتبرة ووجهت لتمويل مشاريع كبرى في مجال لتجسيد شعار الكهرباء و الماء للجميع

3-4-1 : مياه الشرب:

الماء عنصر أساسي للحياة ، فهو يلعب دورا فعالا في مجال التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و انطلاقا من هذا فقد شهد هذا القطاع تنمية غير مسبوقه ، وذلك من أجل التخفيف على السكان و نحو آثار التخلف و العجز الواضح الذي شهدته بعض البلديات في مجال توفير المياه الصالحة للشرب لسكانها مما زاد في معاناة السكان و تفضيلهم للهجرة نحو المراكز الحضرية و المناطق التي تتوفر في هذه الخدمة . و انطلاقا من الجدول 38 فإننا نلاحظ بأن منطقة الدراسة تحتوي على شبكة لا بأس بها إذ تقدر بـ 184.231م/ش منها 69.540 متر/ش للتوصيل بين الآبار و المنابع إلى خزانات التوزيع ، كما يقدر طول شبكة التوزيع بنحو 114.691متر/ش . أما فيما يخص درجة التغطية فالملاحظ هو أن معدل منطقة الدراسة المقدر بـ 84.85% أكبر من المعدل الولائي المقدر بـ 84% و هي نسبة معتبرة ، أما فيما يخص نصيب كل شخص من المياه الشروب فقد قدر المعدل 91.16ل/للشخص و هو أقل من المعدل الولائي المقدر بـ 93ل/للشخص و المعدل الوطني الذي يقرب 98ل/ش ، و تبقى الفوارق قائمة بين مختلف البلديات فسكان عين الكبيرة أوفر حظا من باقي البلديات و نلاحظ أن بلدية تزي نيشار واد البارد تعاني من نقص للتمويل 7و74لتر/للشخص ، كما نلاحظ بأن المعاناة تكون أكبر في الأرياف في القرى و المداشر بحيث أن (لوصول للماء)¹ يتطلب عناء كبير و قطع مسافات طويلة للحصول عليه ، وربما ليس بالأمر السهل أثناء فصل الصيف بسبب الجفاف و تناقص كمية المياه الجوفية و جفاف بعض الينابيع و لهذا فإن نسبة التموين بالماء تكون أقل من 60% ونصيب الفرد في حدود 50لتر فقط ، و تبرز مشكلة الندرة في المياه الشروب في مشاتي واد البارد و تزي

¹ الوصول للماء: هو حسب تصنيف الأمم المتحدة WHO الوصول للماء الآمن في أصر وقت وبأقل عناء ممكن.

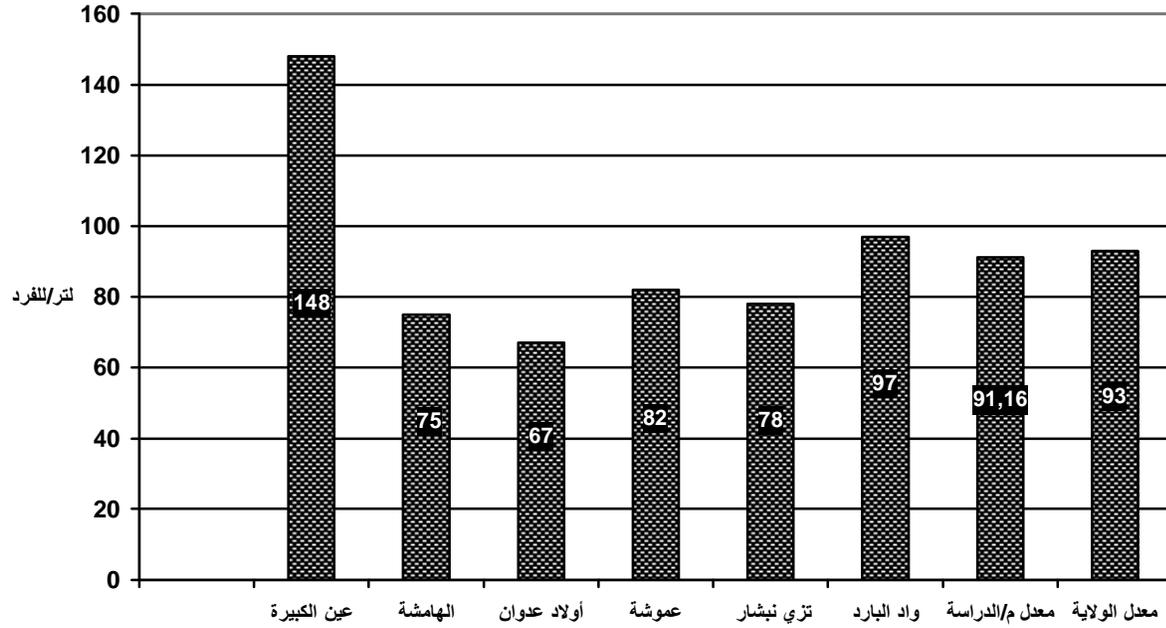
نبشار و الدهامشة بالرغم من أنها تنام على أكبر و أهم ثروة من المياه الجوفية و هي التي تمول المراكز الكبرى ، بحيث تمون الدهامشة عين الكبيرة كما تمون واد البارد كل من مركز بلدية عموشة و جزء كبير من مركز مدينة سطيف .

جدول 38: التزويد بالمياه الصالحة للشرب

نسبة التغطية %	نصيب الفرد لتر/شخص	خزانات المياه / م ³		طول الشبكة / م. ش		البلديات
		قدرة التخزين	العدد	التوزيع	التوصيل	
90	148	11.250	07	32.764	33.130	عين الكبيرة
90.11	75	950	06	21.073	9.700	الدهامشة
91	67	450	03	9.218	4.030	أولاد عدوان
85	82	2.250	07	17.961	5.580	عموشة
79	78	750	06	24.675	11.000	تري نبشار
74	97	550	05	9.000	6.100	واد البارد
84.85	91.16	16.200	34	114.691	69.540	مج/منطقة الدراسة
84	93	182.570	433	1.776.221	855.420	مج/الولاية

نصيب الفرد من ماء الشرب

شكل:33



أجز الشكل وفق مغطيات إحصائية لمديري التخطيط و التهيئة الحضرية

3-4-2- الكهرباء

أصبحت الكهرباء ضرورة في حياتنا اليومية فهي تكتسي أهمية كبيرة لكونها مظهرا من مظاهر الرفاهية للحياة العصرية ، كما تتوقف عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية ، وفي هذا الإطار فإن مخططات التنمية للدولة أعطت أهمية لتطوير هذا القطاع الحساس خلال نهاية الثمانينيات من خلال مشروع الإنارة الريفية التي نجحت إلى حد كبير في إنارة الريف بمدارسه وقراه التي عنت من الظلام في عهد الجزائر المستقلة و حسب معطيات الجدول 39 فإن نسبة التغطية في مجال الكهرباء قد بلغت في منطقة الدراسة نسبة 97.77% أما المعدل الولائي 98.77% فقد استفادت المناطق الريفية في معظم البلديات من مشروع الإنارة لكن بعد أن هاجر معظم السكان للظروف الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية القاسية التي عاشتها هذه المناطق خلال مرحلة التسعينيات رغم أننا نلاحظ خلال السنوات الأخيرة العودة المحتشمة للسكان لقراهم بعد عودة الأمن تدريجيا لبعض المناطق .

استهلاك الغاز المبيع GPL		التغطية بالغاز	التغطية بالكهرباء	النوع
نقاط البيع	الاستهلاك (فارورة)			
120.227	03	71.03	99.80	عين الكبيرة
18.695	03	-	97.87	الدهامشة
52.651	04	60.78	97.59	أولاد عدوان
78.290	01	-	96.27	عموشة
44.992	02	-	98.28	تزي نبشار
65.98	01	-	96.82	واد البارد
321.453	14	21.96	97.77	مج/منطقة الدراسة
4.904.621	280	39.80	98.77	مج/الولاية

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية DPAT

3-4-3 - شبكة الغاز

يعتبر الغاز المبيع و الطبيعي من موارد الطاقة الضرورية لحياة المواطن من جهة ولنشاطه الاقتصادي من جهة ثانية ، وقد بذلت مجهودات لتوسيع هذه الشبكة لتشمل معظم البلديات في ولاية سطيف بحيث نلاحظ أن نسبة التغطية الولائية ضعيفة نوعا بحيث لا تتجاوز 39.8% بينما منطقة الدراسة لا تتجاوز 21.96% بحيث هناك بلديتين فقط من أصل 6 بلديات التي استفادت من الغاز الطبيعي و هي عين الكبيرة في نهاية الثمانينيات و أولاد عدوان في نهاية 2005 وبهذا يبقى السكان في البلديات المحرومة من هذه المادة يعانون من مشاكل الطوابير اليومية أما نقاط البيع القليلة ، وكثيرا ما يكون النقص الفادح لهذه المادة خاصة بحلول فصل الشتاء بحيث يزداد الطلب عليها لكونها مادة أساسية للاستخدامات المنزلية اليومية فهي مادة أساسية للتدفئة و العمل المنزلي الآخر.

المحور الرابع: التخلف و الواقع الاقتصادي

الواقع الاقتصادي بين تنوع الأنشطة، وخصه في الأحاء و تطور بلديات على حساب أخرى .

إن دراسة الواقع الاقتصادي لبلديات منطقة الدراسة ، سيمكننا من تحديد الخصائص الاقتصادية التي تميز المناطق الجبلية كما يمكننا من الوقوف على الإمكانيات الاقتصادية لهذا الإقليم من جهة، كما أنه يمكننا من تحديد المستوى الاقتصادي الذي وصلته ، و مما لاشك فيه أن العوامل الطبيعية و الإرادة البشرية ، و السياسة التنموية المنتهجة من قبل الدولة هي العنصر المتحكم في حقيقة الوضع الاقتصادي لهذه المناطق ، التي تمتاز بمعطيات طبيعية و اقتصادية أقل تحفيزا مقارنة بما هو موجود في المناطق الأخرى ذات الطابع السهلي خاصة في مجال الزراعة ، رغم ذلك أن منطقة الدراسة تمتاز بمؤهلات طبيعية و بشرية ، تؤهلها لتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية ، كما أن هذه الظروف الطبيعية الصعبة في كثيرا من الأحيان قد فرضت على السكان بضرورة التأقلم و تجاوزها ، و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية رغم كل العراقيل المشاكل التي تواجه القطاعات الاقتصادية المختلفة . إن غياب التوازن الجهوي في مجال التنمية الاقتصادية على المستويين الوطني و المحلي ، يطرح بشدة ظاهرة ألا توازن في المجال التنموي، و الملاحظ بدون شك هو التهميش الواضح للمناطق الجبلية في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مما أثر سلبا على الواقع الاجتماعي للسكان على مستوى هذه المناطق ،الذين يعانون من تفشي البطالة ، كما تفرض عليهم الظروف الاجتماعية الهجرة من أجل للعمل في المدن المجاورة أو باتجاه مقر الولاية سطيف ، و هذا يزيد من معاناة السكان في التنقل و مشاكله . أن الظاهرة التي تميز النشاط الاقتصادي في البلديات المدروسة هي ظاهرة اللاتوازن ، و عدم شمولية مشاريع التنمية لمختلف البلديات مما أدى إلى بروز فارق خارقة في هذا المجال و تطو بلديات على حساب أخرى ، لأسباب عدة ، و تبقى إستراتيجية التنمية المتخذة من قبل الدولة العامل الأساسي في هذا الاختلال التنموي و استمر التخلف و التهميش في معظم البلديات ذات لطابع الجبلي بحيث نلاحظ غياب واضح لتدخل الدولة في مجال التنمية، و قد سمحت الإصلاحات الاقتصادية خلال مرحلة التسعينات ب بروز القطاع الخاص بقوة، و استثمار في مختلف المجالات خاصة الصناعية و التجارية ، محاولا بذلك محو مظاهر الركود الاقتصادي الذي خيم على معظم البلديات خاصة الأكثر عزلة و تهميشا ، وسوف نحاول في هذا المحور التعرض للواقع الاقتصادي و المعوقات المختلفة التي تواجه التنمية في منطقة الدراسة عامة و البلديات الجبلية المهمشة خاصة

الفصل الأول:

4-1: القطاع الزراعي :

زراعة بعليّة معاشية ذات مردودية ضعيفة و إنتاج مرمون بالظروف الطبيعية .

الزراعة من الأنشطة الاقتصادية التي تمت ممارستها من قبل السكان في هذه المناطق ، فبالرغم الطابع الجبلي و قلة الطابع السهلي الذي يميز طبوغرافية معظم البلديات، إلا أن سكان هذه المناطق كثفوا من استغلال الأراضي السهلية المتوفرة التي كانت في معظمها أراضي للمعمرين ثم تحولت للدولة بعد الإصلاحات الزراعية المختلف مثل التسيير الذاتي 1963 و الثورة الزراعية 1972، و استمر سكان المناطق الجبلية في استغلال الأراضي الجبلية رغم مردودها البسيط و صعوبة زراعتها، من خلال استصلاحها و اعتمادهم على الطرق التقليدية ، و هي في معظمها زراعات بعليّة معاشية ، باستثناء بعض المناطق التي بدأت في انتهاج الطرق الحديثة في هذا المجال . و تبقى الزراعة النشاط الأساسي للكثير من السكان و هذا رغم التوجه الحالي نحو القطاعات الأخرى خاصة الصناعة و الأشغال و التجارة . و سوف نحاول من خلال هذه الدراسة تحليل الواقع الزراعي لهذه البلديات من خلال تحديد أنواع المحاصيل الزراعيّة و أهمية هذا القطاع في مجال التشغيل و المردود الاقتصادي عموما ، خاصة فيما يخص الاكتفاء الذاتي

4-1-1: الملكية العقارية و الوحدات الإنتاجية

بنية عقارية متنوعه بين الملكية الفردية و المستثمراة الفردية و الجماعية.

عرفت منطقة الدراسة على غرار الجزائر ككل تغيرات جذرية خلال الإصلاحات الزراعية الأخيرة ، بحيث زالت الثورة الزراعية و التعاونيات الاشتراكية و المسيرة ذاتيا لتفسح المجال إلى نظام جديد و يتمثل في المستثمرات الفلاحية الفردية و الجماعية و قد أثر ذلك على البنية العقارية عموما ، لكن يبقى القطاع الخاص هو العنصر الفاعل و المسير للآلة الزراعية سواء كان على شكل الوحدات الزراعية ذات الملكية الفردية أو من خلال المستثمرات الفلاحية الخاصة و الجماعية التي كانت تابعة للدولة في النظام القديم . و قد فسح هذا الإصلاح إلى إعطاء هامش كبير من الحرية و التصرف للفرد أو الجماعة في مجال التنظيم الزراعي و الإنتاج ، كما سمح بحصول الفلاحين على دعم مالي مادي و تقني من أجل النهوض بالقطاع الزراعي كما و نوعا و محاولة الوصول إلى غاية تحقيق الاكتفاء الذاتي نسبي و لو في بعض المحاصيل الزراعية خاصة ذات الاستهلاك الواسع . و من خلال تحليل معطيات جدول استخدام الأرض و الوحدات الإنتاجية نبرز الخصائص التالية:

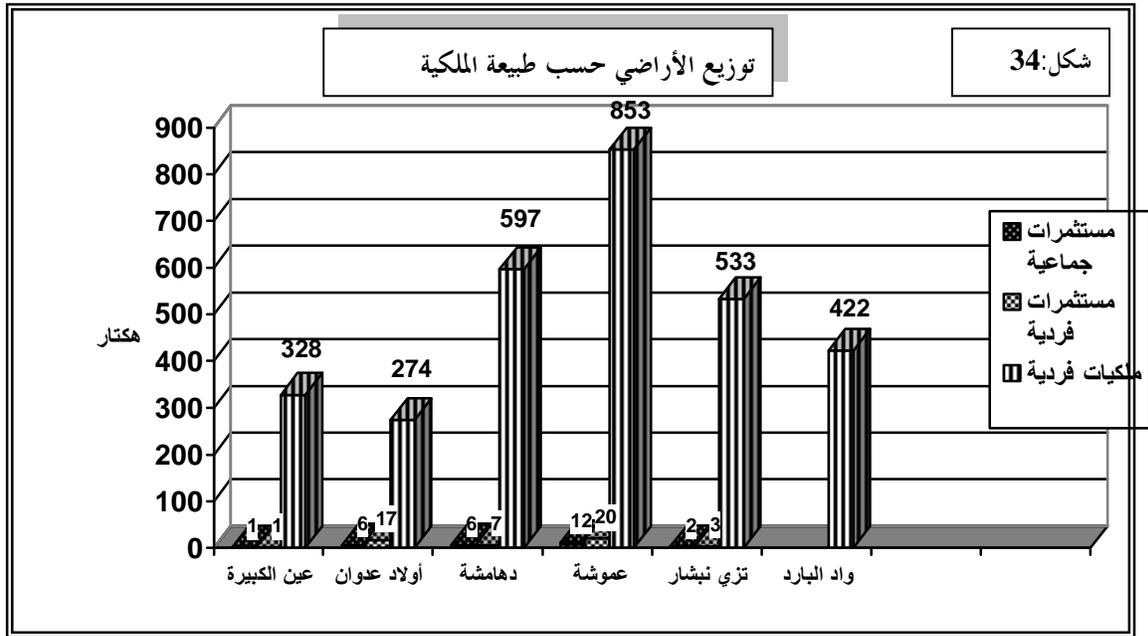
* ارتفاع عدد الملكيات الفردية بحيث تقدر بـ 3007 مزرعة خاصة و هي على شكل قطع زراعية صغيرة يمارس فيها الفلاحون نشاطات زراعية متنوعة حبوب ، حضروات ، أشجار مثمرة و تربية الماشية و يعتبر هذا النمط من الاستغلال الأكثر سوادا في مختلف البلديات خاصة في عموشة بحيث يقدر العدد بـ 853 ملكية و يقدر عدد الملكيات الفردية 3007 وحدة من أصل 3082 وحدة أي بنسبة 97.56%، بينما ينخفض في أولاد عدوان إلى حوالي 274 ملكية ناتج ذلك لانتشار المستثمرات الجماعية و الفردية .

* انتشار المستثمرات الفردية و الجماعية على شكل مزارع كانت تابعة للثورة الزراعية و التسيير الذاتي في أولاد عدوان و عموشة و قلة هذه المستثمرات كما هو في عين الكبيرة ن تزي نبشار و الدهامشة.

جدول : 40 ملكية الأراضي و نوع الاستغلال

النوع	مزارع نموذجية	مستثمرات جماعية	مستثمرات فردية	ملكيات فردية	أخرى	المجموع
البلديات						
عين الكبيرة	-	1	1	328	-	330
أولاد عدوان	-	6	17	274	-	297
دهامشة	-	6	7	597	-	610
عموشة	-	12	20	853	-	885
تزي نبشار	-	2	3	533	-	538
واد الباراد	-	-	-	422	-	422
م/الدراسة	00	27	48	3007	00	3082
مج الولاية	5	520	941	40,751	83	42,302

المصدر: مديرية الفلاحة 2004



4-1-2- طبيعة استغلال الأراضي في الزراعة

يخضع استخدام الأرض في النشاط الزراعي معطيات عديدة منها على الخصوص التقاليد الزراعية المنتهجة في المنطقة فضلا عن تأثير العوامل الطبيعية التضاريسية و المناخية و التوجه الزراعي المنتهج من قبل الدولة و الذي تفرضه المعطيات الاقتصادية العامة .

جدول: 41 المساحة الزراعية للموسم الفلاحي 2004-2005

النوع	أراضي مستغلة/ه	أراضي مسقية/ه	أراضي بور/ه	أراضي زراعية غير منتجة/ه	المساحة الصالحة للزراعة/ه	نسبة الأراضي المستغلة	عدد العمال في الزراعة	مؤشر هكتار/عامل
عين الكبيرة	2,953	112	786	945	4684	63.04	235	16.4
أولاد عدوان	2,266	21	60	120	2446	92.64	176	13.9
دهامشة	3,662	377	2,205	808	6675	54.86	54	123
عموشة	5,444	20.5	1,252	1,766	8462	64.33	183	46.2
تزي نبشار	2,529	20	1,500	1,934	5963	42.41	298	20
واد البارد	806	12	2,000	500	3306	24.37	12	275
المجموع	17660	562.5	7803	6073	31536	55.99	958	32.91
مجموع الولاية	360,890	18,499	57,879	41,258	478625	75.40	23400	20.45

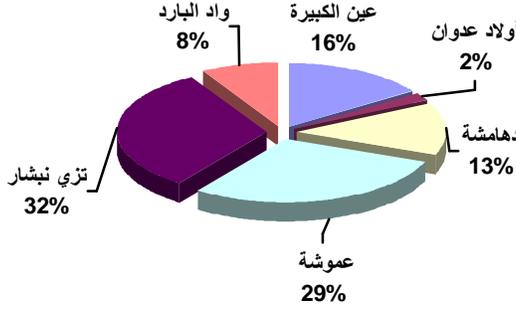
المصدر : مديرية الفلاحة 2004

الوحدة : هكتار

استخدامات الأرض الزراعية في بلديات منطقة الدراسة

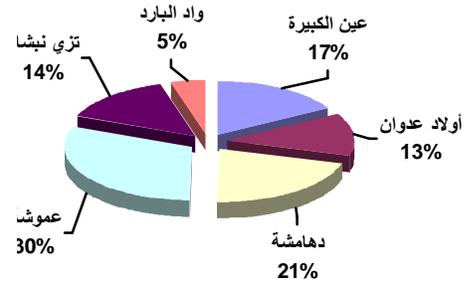
أراضي غير منتجة للموسم 2005-2004

شكل: 36



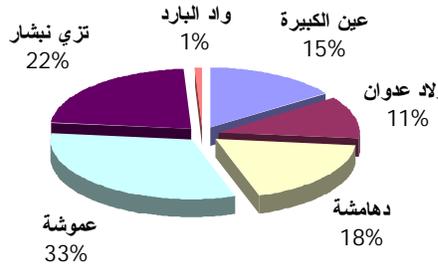
المساحة الزراعية المستغلة لسنة 2005-2004

شكل: 35



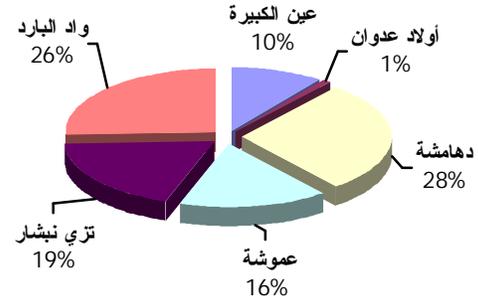
المساحة المخصصة للحبوب 2005-2004

شكل: 38



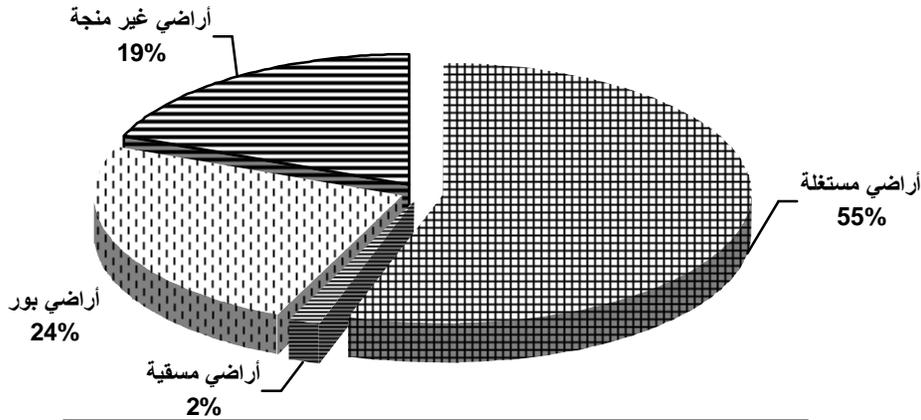
مراعي و أراضي بور للموسم 2005-2004

شكل: 37



استخدامات الأرض الزراعية في منطقة الدراسة للموسم 2005-2004

شكل: 39



أراضي غير منتجة □ أراضي بور ! □ أراضي مسقية ≡ أراضي مستغلة ⊞

أنجزت الأشكال وفق معطيات مديرية الفلاحة للموسم 2005-2004

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدولين 40 و41 والأشكال البيانية 35 إلى 39 الخاصة باستخدامات الأرض الزراعية في البلديات محل الدراسة فإنها تتوزع على الشكل التالي:

أ- الأراضي الصالحة للزراعة: بالرغم من المساحة الشاسعة لمنطقة الدراسة إلا أن الساحة الصالحة لا تتجاوز 31536 هكتار أي بنسبة 44.8% من المساحة الكلية، كما نسجل تباين في توزيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فنلاحظ أن هناك بلديات تمتاز بمساحتها الزراعية المعتبرة و الصالحة للزراعة لطابعها شبه السهلي إضافة إلى خصوبتها وتمثل خاصة من عموشة بمساحة 8462هـ إضافة إلى الدهامشة 6675 هكتار و عين الكبيرة 4684 هكتار، بينما الملاحظ في بعض البلديات الجبلية أنها تعاني فعلا من قلة و تناقص في المساحات الزراعية رغم أن هذه البلديات تمتاز باتساع مساحتها الإجمالية إلا أن طابعها الجبلية أعاق استخدام أراضيها في المجال الزراعي و أصبحت تعاني فعلا من قلة المساحة الزراعية مما ساهم ذلك في ضعف إنتاجها الزراعي و نقصد بذلك كل من بلديتي واد البارد 3306هـ و تزي نبشار 5963هـ رغم كبر مساحتها، و يعزى هذا النقص في الساحة الصالحة للزراعة إلى خاصية الطابع الجبلي الذي يمز هذه المناطق بنسبة 70% من المساحة الإجمالية .

ب- الأراضي المستغلة و المنتجة: نسجل تباينا واضح في مجال المساحات الزراعية المنتجة و المستغلة بحيث لا تتجاوز 17660 هكتار أي بنسبة 55.9% في منطقة الدراسة إجمالا أي نصف المساحة الصالحة للزراعة تقريبا و توجه خاصة للزراعة الواسعة مثل القمح، و الملاحظ أن هذه النسبة هي اقل من النسبة الولائية المقدرة 75.4%. كما نسجل اختلاف في نسبة الأراضي المستغلة بين مختلف البلديات بحيث بلغت في عموشة 30% و في دهامشة، و يعود هذا التفاوت في ظروف طبيعية منها انتشار الطابع الجبلي و نشاط التعرية ، بالإضافة إلى ظاهرة التزوح السكاني نحو المناطق الحضرية و ترك الأرياف مما ساهم أدى إلى تبور مساحات شاسعة من الأراضي غير المستغلة.

ج- أراضي البور و المراعي:

بنسبة 92.64% و عموشة التي تمتاز بمساحتها الواسعة و قدرت المساحة المستغلة بحوالي 5444 هكتار أي بنسبة 64.33% و عين الكبيرة بنسبة 63.04% يعود هذا الارتفاع إلى:
- الطابع السهلي الذي يميز معظم الأراضي الزراعية و امتدادها على مساحات واسعة دون وجود عراقيل تضاريسية فتم استغلالها خاصة في مجال زراعة الحبوب مثل القمح وقد كانت أثناء المرحلة الاستعمارية مزارع تابعة للمعمرين مثل مزرعة شولي في أولاد عدوان و مزرعة تورا في عموشة.

- معظم أراضي هذه البلديات كانت تابعة للدولة على شكل مزارع مرت بمختلف معظم الإصلاحات كالتسيير الذاتي و الثورة الزراعية إلى التعاونيات الاشتراكية.
- اتساع المساحات الزراعية الموجهة و الصالحة للزراعة و لكنها تبقى غير منتجة تقدر بـ6073هـ أي بنسبة 19.2% و ترتفع خاصة في واد البارد و عموشة و تزي نيبشار ، فقد كان من المفروض أن تكون هذه المساحات منتجة لمحاصيل زراعية مختلفة .
- ارتفاع مساحة الأراضي التي تعرضت للتبور فقد بلغت سنة 2003 بـ 10151هـ بينما عرفت تراجعاً خلال سنة 2004 إلى حوالي 6651هـ و هي تمثل نسبة 24.76% فهي تشكل مع المساحة الصالحة للزراعة 44% بينما المساحة المستغلة هي 56% من المساحة الكلية الزراعية .
- اختلاف في مؤشر توزيع الأراضي الزراعية على عدد الفلاحين بحيث نلاحظ كمتوسط لمنطقة الدراسة و 32 هكتار للفلاح بينما نلاحظ ارتفاع في واد البارد 275 هو 123 في دهامشة .
- انخفاض مساحة الأراضي المسقية بحيث تقدر مساحتها الكلية 562 هكتار أي بنسبة تقدر بـ1.78% و هي نسبة ضئيلة جدا و تعود هذه الضالة على قلة المياه السطحية من جهة خاصة الحواجز المائية و المياه السطحية كالأودية ، إلى جانب عدم اهتمام الفلاحين بالزراعات المروية كالخضروات و غيرها و اعتمادهم بشكل كبير على الزراعات الواسعة خاصة القمح و الشعير .

4-1-3- استخدامات الأرض المستغلة

- مساحات زراعية ضئيلة لامتداد طابع الارتفاعات، مع سوء استغلال في المساحات المتوفرة .
- إن الطابع الجبلي و تأثير عوامل نشاط التعرية الذي يميز معظم البلديات الشمالية لولاية سطيف قد ساهما في تناقص المساحات الزراعية ، هذا من جهة و من جهة أخرى ظاهرة التبور و سوء استغلال الأراضي الصالحة للزراعة. من خلال دراستنا لمعطيات الجدول 42 و الشكل البياني 40 الخاص باستخدامات الأرض الزراعية على مختلف الأنشطة فهو توزيع غير متوازن لأن استخدام الأراضي في الإنتاج الزراعي يخضعه لمعطيات و عوامل عديدة بعضها طبيعي و الأخر اجتماعي و اقتصادي و تتلخص تأثيراتها فيما يلي:
- عوامل طبيعية و تتمثل في طبيعة الأراضي من حيث خصائصها التضاريسية و بتكويناتها الفيزيائية و الكيميائية المتنوعة ، التي قد لا تكون صالحة للزراعة أحيانا رغم طابعها السهلي .
 - عوامل مناخية و تتمثل في طبيعة المنطقة التي تمتاز بخاصية المناخ المتوسطي شبه الرطب أي بكميات تساقط معتبرة أكثر من المناطق الجنوبية لولاية سطيف .

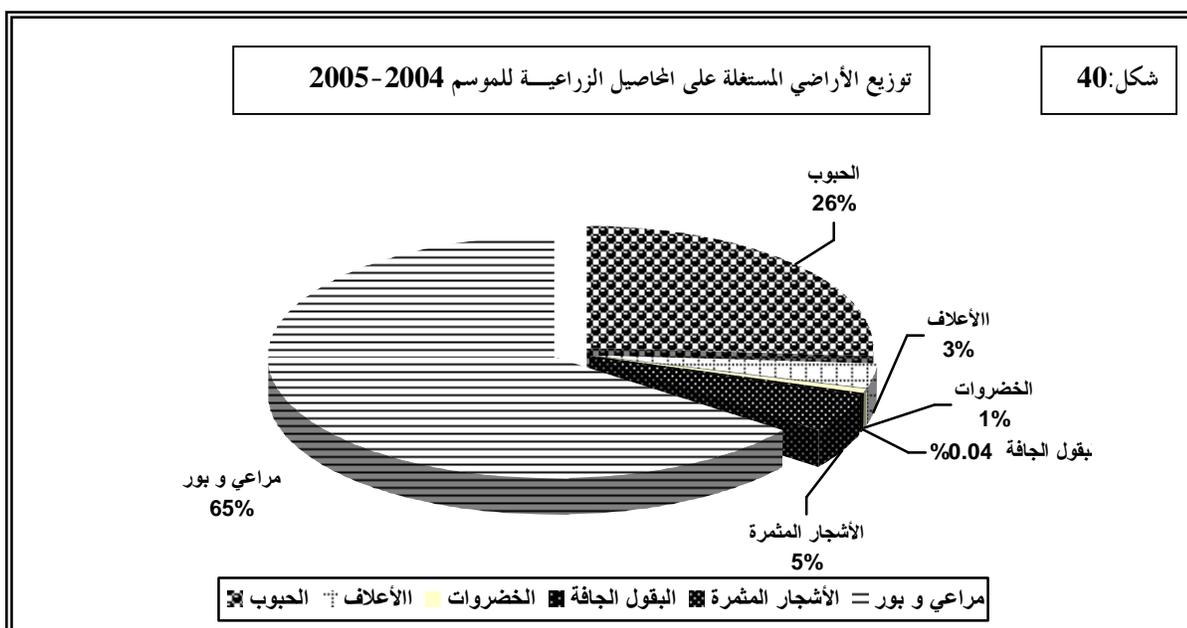
-عوامل اجتماعية سوسولوجية و تقاليد زراعية ضاربة جذورها في الماضي و تتمثل في تشبث السكان المزارعين ببعض الأنشطة الزراعية و إنتاج أنواع معينة من المحاصيل و هذا يدخل بدون شك في المجال التاريخي و العادات و التقاليد التي تميز سكان هذه المناطق ، و المقصود هنا اهتمام السكان بزراعة الحبوب خاصة القمح و الأعلاف لاهتمامهم بتربية الماشية .

جدول 42: توزيع الأراضي الزراعية على مختلف المحاصيل للموسم 2004-2005

النوع	الحبوب	الأعلاف	الخضروات	البقول الجافة	الأشجار المثمرة	مراعي أحراش	المساحة الصالحة
عين الكبيرة	1230	135	49	40	183.75	3047	4684
أولاد عدوان	913	97	8	5	117.66	686	2446
دهامشة	1490	238	104	30	309.18	4504	6675
عموشة	2558	314	16	8	313.72	5252	8462
تزي نبشار	1810	226	13	7	496.06	3411	5963
واد البارد	72	18	6	2	69.25	3411	3306
م/الدراسة	8073	1028	196	92	1489	20311	31536
م/الولاية	176730	35618	8037	580	28586	228907	478625

المصدر: مديرية الفلاحة 2005

الوحدة: هكتار



إن تأثير مختلف العوامل السابقة قد ساهم بشكل كبير في التأثير على توزيع الأراضي و احتلال توازن حقيقي في استخدام الأراضي من خلال إعطاء الأولوية و الاهتمام .بمحصول زراعي دون آخر و من خلال تحليل هذه المعطيات نستخلص عدة ملاحظات حول نوجزها فيما يلي:

- استحواذ الحبوب على مساحة معتبرة من الأراضي الزراعي بحيث تقدر المساحة الإجمالية للحبوب في منطقة الدراسة 8073 هكتار أي بنسبة 45.71% من الأراضي المستغلة و هذا يبرز بوضوح التقاليد الزراعية التي تميز المنطقة في المجال الزراعي حيث الاهتمام الكبير بالزراعات الواسعة خاصة زراعة القمح و الشعير و الملاحظ أن منطقة الدراسة .معظم بلدياتها أولت أهمية لزراعة الحبوب مثل القمح و الشعير خاصة عموشة و عين الكبيرة و الدهامشة و تزي نيشار .
- اتساع نطاق مساحة الأشجار المثمرة بحيث تستحوذ على مساحة 1489 هكتار أي بنسبة 18.39% من المساحة المستغلة و نسبة 4.70% من المساحة الصالحة و هذا يوضح الاهتمام و التوجه الذي عرفته منطقة الدراسة في بداية سنة 2000 و المتمثل في تدعيم و تشجيع الفلاحين على زراعة الشجار المثمرة المختلفة كالزيتون ، التفاح ، التين ، الأجااص و غيرها .
- قلة مساحة زراعة الخضروات و البقول الجافة بحيث تقدر مساحة الخضروات 196 هكتار أما البقول الجافة 92 هكتار و نجدها في عين الكبيرة و الدهامشة لوفرة المياه السقي، و هي على شكل بساتين فردية كبيرة و صغيرة تنتج محاصيل زراعية متنوعة من البطاطا ، البصل الثوم، و البطيخ .
- اتساع مساحة أراضي البور و المراعي التي تستحوذ على نسبة 64.4% من المساحة الصالحة أي بمساحة 20311 هكتار ، و تستغل خاصة في الأعلاف الطبيعية كمراعي موجهة لتربية الماشية كالماعز و الأغنام ، بحيث يعتبر النشاط الأكثر انتشارا في المناطق الجبلية الريفية .

4-1-4: الإنتاج الزراعي:

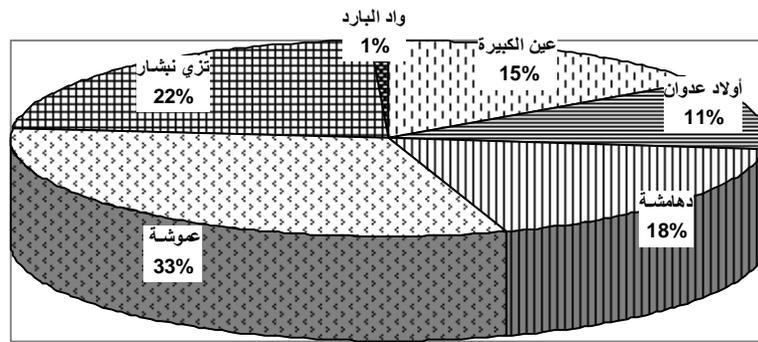
4-1-4-1: الإنتاج النباتي:

يتمثل الإنتاج الزراعي النباتي في المحاصيل الزراعية المتنوعة من المنتجات الزراعية الكثيفة كالخضروات و الحبوب و الأشجار المثمرة ، فبالرغم من الطابع الجبلي الذي يميز منطقة الدراسة إلا أن هناك اهتمام كبير بالزراعة النباتية و معطيات الجدول تبرز المحاصيل الزراعية المختلفة و التي يغلب عليها الزراعات الواسعة أي الحبوب و على الخصوص إنتاج القمح و البقوليات ، وقد لعبت التقاليد الزراعية و العوامل الطبيعية خاصة المناخية و المياه و طبيعة السطح دورا كبيرا في اختيار نوع الإنتاج الزراعي النباتي .

أ-الحبوب: زراعة الحبوب من التقاليد الزراعية التي تميز المنطقة منذ العهد الاستعماري بحيث أن منطقة الدراسة كانت مركزا لاستقرار المعمرين الفرنسيين لكونها تمتاز بمؤهلات و إمكانات طبيعية خاصة المناخ و التساقط المعتدل إلى جانب المساحة الزراعية الواسعة التي تساعد على زراعة الحبوب خاصة القمح بنوعيه اللين و الصلب و الشعير و البقول الجافة مثل العدس ، الحمص ، الفول ، البزلاء ، و الجدول 43 المحاصيل الزراعية يبرز أهمية المنطقة في مجال إنتاج الحبوب ، بحيث بلغ إنتاج منطقة الدراسة خلال الموسم الفلاحي 2004 حوالي 189187 قنطار من القمح و الشعير . كم نسجل في هذا المجال أن استغلال الأراضي الموجهة للحبوب تكون بطريقة الدورة الزراعية يكون استغلالها لسنة ثم تترك للاستراحة في السنة المقبلة و هذا ما ساهم في ارتفاع مساحة أراضي البور و غير المنتجة مما ساهم في تقلص المساحة الزراعية المستغلة كل سنة ، كما يتبع الفلاح في مجال استغلال هذه الأراضي طريقة Dry Farming⁽¹⁾ و المتمثلة في تحضير التربة مسبقا من خلال الحرث العميق خلال فصل الخريف و الربيع للقضاء على الأعشاب الضارة و تسهيل تخزين و تسرب المياه ، و تشمل هذه العملية الأراضي المستريحة حتى تصبح جاهزة و بأكثر إنتاجية خلال الموسم الفلاحي المقبل، كما تكتسي هذه الطريقة أهمية قصوى في الحفاظ على خصوبة التربة من حيث مكوناتها خاصة و أن الزراعات المعاشية في المناطق الجبلية لا تستخدم المخصبات و الأسمدة بشكل مكثف.

نسب الأراضي المستغلة في الحبوب للموسم الفلاحي 2004-2005

الشكل: 41



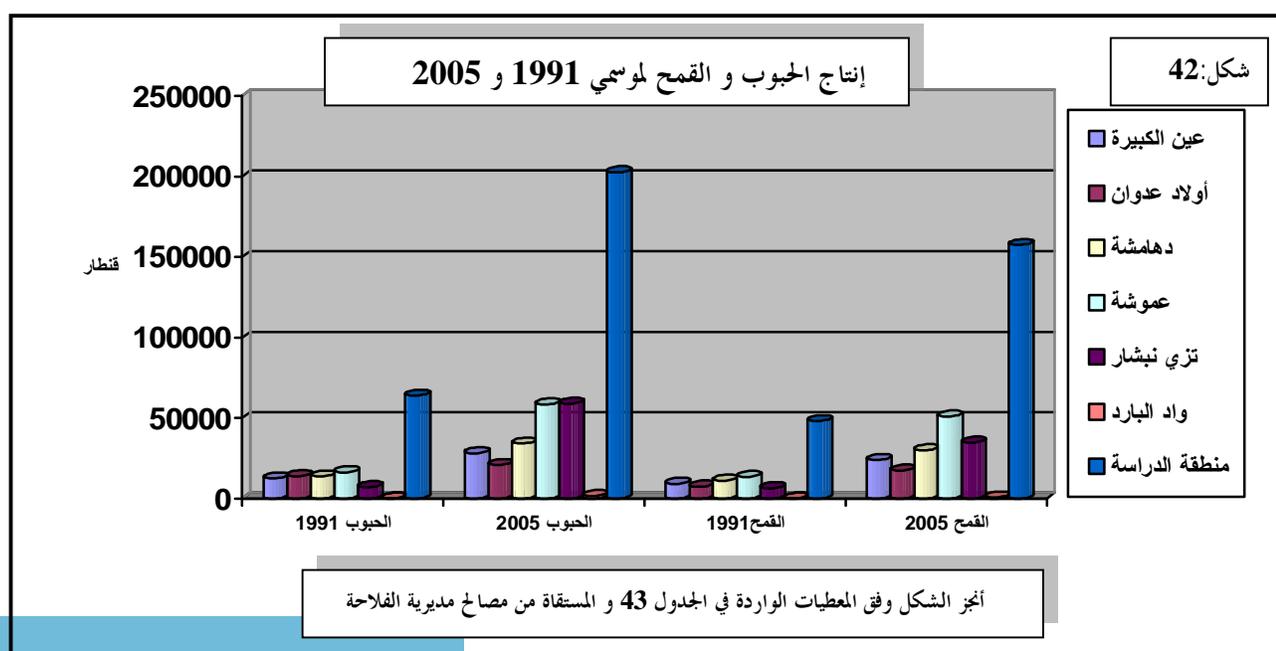
واد البارد □ عوشة □ دهامشة □ أولاد عدوان □ عين الكبيرة □ تزي نيشار □

¹ - dry farming طريقة طبقت في الجزائر من قبل الدكتور DRY منذ 1898 خاصة بمنطقة سطيف.

زراعة الحبوب المساحة و الإنتاج لسنتي 1991 و 2005

جدول: 43

الموسم 2004-2005							الموسم 1990-1991							الموسم
مردود الحبوب	الإنتاج الكلي	إنتاج الخرجال	إنتاج الشعير	إنتاج القمح	مساحة القمح	مساحة الحبوب	مردود الحبوب	الإنتاج الكلي	إنتاج الخرجال	إنتاج الشعير	إنتاج القمح	مساحة القمح	مساحة الحبوب	النوع
22.9	28220	-	4180	24040	1040	1230	09.9	12528	-	210	9312	1050	1260	عين الكبيرة
22.8	20818	-	3300	17518	2640	913	16.5	13960	80	835	7445	683	843	أولاد عدوان
23	34308	-	4246	3006 2	749	1490	09.1	13712	-	2552	11160	1260	1506	دهامشة
22.9	58565	800	7700	5086 5	2500	2558	10.4	16420	80	2800	13540	1354	1564	عموشة
32.6	59065	300	6160	3484 5	1000	1810	10.1	7144	-	644	6500	650	704	تزي نيشار
22.31	1607	140	616	851	60	72	06.4	225	105	-	120	20	35	واد البارد
25	202583	1240	31006	157557	7989	8073	09.9	64019	165	7041	48077	5667	6449	م/الدراسة



إن تحليل معطيات الجدولين 43 و 44 والشكلين 41- 42 يبرز بوضوح ما يلي:

- التفاوت و الاختلاف من حيث نسب المساحات المستغلة في خاصة في مجال الحبوب في مختلف البلديات و يعود إلى اختلاف المساحة الصالحة للزراعة و تأثير الطابع الجبلي، إضافة إلى التقاليد الزراعية المنتشرة .

- التذبذب الواضح في الإنتاج الزراعي خاصة النباتي كالحبوب و الخضروات ، البقوليات و الأشجار المثمرة بحيث عرف الموسم الفلاحي لسنة 2004 تراجعاً كبيراً في الإنتاج الزراعي مقارنة بموسم 2003 بحيث قدر إنتاج الحبوب مثلاً 185623 قنطار سنة 2003 بينما لم يحقق الموسم الفلاحي 2004 سوى 93290 قنطار أي بتراجع نسبته 50.25% و يعزى هذا التراجع الكبير الذي عرفه القطاع الزراعي سنة 2004 بالأساس إلى المشاكل المناخية التي ميزت الجزائر و ولاية سطيف على الخصوص و المتمثلة في شح كبير في كمية التساقطات المطرية ، خاصة و أننا نعرف أن الزراعة علة مستوى هذه المناطق بعليّة تعتمد في معظمها على الظروف الطبيعية و المناخية ، و تقل فيها عملية الري مما أثر سلباً على معظم الأنشطة الزراعية و أدى إلى تراجع كبير في الإنتاج و خسائر و إتلافات معتبرة للمحاصيل الزراعية .

ب- الخضروات:

إن توفر المنطقة على مؤهلات متنوعة منها المساحة الزراعية ، كان من المفروض أن يلعب دوراً كبيراً في تطوير زراعة الخضروات إلا أن المعطيات الإحصائية لا تعبر عن ذلك بحيث الملاحظ هو تركيز هذه الزراعات في بلديات معينة خاصة عموشة و الدهامشة بينما نلاحظ ضعف الإنتاج في البلديات الأخرى ، كما نلاحظ أنها تمتاز بضعف المردودية لكون أن هذه الزراعة لازالت تمارس بالوسائل التقليدية على شكل بساتين فردية بمساحات ضيقة على مستوى القرى و المداشر باستثناء بعض المستثمرات الفردية التي تمارس هذا النشاط ممارسة مؤقتة لأنها تستغل الأراضي المستريحة المستخدمة في زراعة الحبوب. و تفتقر منطقة الدراسة إلى مزارع موجهة خصيصاً لزراعة الخضروات ، و هذا ما يجعل الإنتاج في تذبذب مستمر و نلاحظ من خلال معطيات جدول استخدامات الأراضي أن نسبة المساحة المستغلة لا تتجاوز 0.64% أي بمساحة 192 هكتار و هي مساحة ضئيلة مقارنة مع المساحة الصالحة و المستغلة. تتمثل محاصيل الخضروات في البطاطا ، البصل ، الثوم ، الجزر ، الخس ، الفاصوليا الخضراء الطماطم ، الفلفل وغيرها من المحاصيل و قد قدر إنتاج منطقة الدراسة في الموسم الفلاحي -2005-2004 بحوالي 15025 قنطار بينما لم يتجاوز محصول البقوليات مثل العدس و الحمص و الفول حوالي 415 قنطار ، و الملاحظ هو أن زراعة البقوليات أو الخضر الجافة و الخضروات الأخرى تنتج في معظم مناطق الدراسة خاصة في عين الكبيرة ، الدهامشة و عموشة و أولاد عدوان لامتلاكها على المؤهلات الضرورية .



صورة جوية ملتقطة بالأقمار الاصطناعية لمناطق ريفية لعين الكبيرة ، تبرز المرتفعات المنحدرات و التلال الوعرة ، المستغلة في الإنتاج الزراعي المعاشي على شكل مراعي و زراعة الحبوب ، و قد أثرت بعوامل الحت و التعرية و بخاصة عمل السيول ..

4-1-4-2: الإنتاج الحيواني :

أ- تربية الماشية :

تعتبر حرفة الرعي و تربية الحيوانات بمختلف مجالاتها من أقدم الحرف التي مارسها السكان ، و تكون كنشاط مكل للنشاط الزراعي الآخر ، و لأن المنطقة تمتاز بطابعها الجبلي و توفر مساحات واسعة للرعي فقد سعى سكان المناطق الريفية إلى الاهتمام بتربية الماشية خاصة الأغنام ، الماعز و الأبقار و إن كان أن المعطيات الإحصائية للجدول 45 لا يعبر عن التطور و الأهمية التي كان يكتسبها هذا النشاط القطاع خلال العقد الماضي ، حيث كان الاهتمام بتربية الماشية من النشاطات الرئيسة التي يمارسها سكان هذه المناطق إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية ساهم في تدهور هذا النشاط بشكل خطير و مخيف بتراجع عدد قطع الغنم و الماعز لعدة أسباب منها :

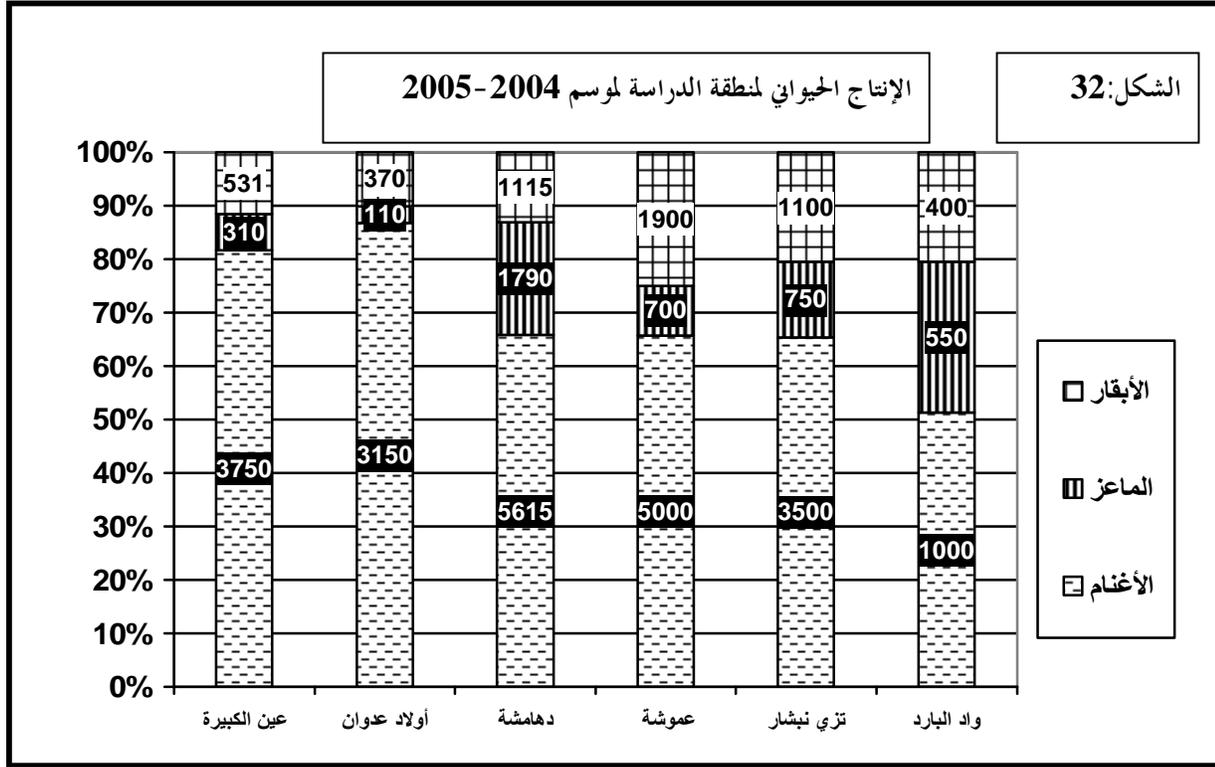
- تغيير السكان لنشاطهم الاقتصادي بترك الزراعة و تربية الماشية و لاتجاه لأنشطة أخرى التجارة، البناء ، الصناعة و هذا ناتج عن الدخل المتواضع للقطاع الفلاحي خاصة تربية الماشية .
- حركة التزوح نحو المدن التي شهدتها المناطق الجبلية و الريفية خاصة المناطق المعزولة و المهمشة.
- ضعف تدخل الدولة و السلطات المحلية على دعم و تشجيع الفلاح مادي و معنوي و غياب التنمية الريفية أثر تأثيرا مباشرا على تفاقم العزلة و التخلف و تدمير السكان من الأوضاع الصعبة.

جدول : 43 الثروة الحيوانية للموسمين 1991-2005

الموسم الفلاحي 2004-2005			الموسم الفلاحي 1990-1991			النوع
الماعز	الأبقار	الأغنام	الماعز	الأبقار	الأغنام	
310	3750	531	410	6801	1205	عين الكبيرة
110	3150	370	1250	5495	552	دهامشة
1790	5615	1115	230	2586	500	أولاد عدوان
700	5000	1900	370	3271	1167	عموشة
750	3500	1100	1250	2086	960	تري نيشار
550	1000	400	1200	930	550	واد البارد
4210	22015	5416	4710	21169	4934	المجموع

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية سطيف

الوحدة : رأس



المصدر: مديرية الفلاحة

ب - الدواجن :

عرفت منطقة الدراسة خلال العشرية الأخيرة توجهها كبيرا نحو الاهتمام بتربية الدواجن سواء تلك الموجهة نحو إنتاج البيض أو تلك الموجهة لإنتاج اللحوم خاصة و تعود عوامل تزايد هذا الاهتمام إلى:

- استخدام تقنيات حديثة و متطورة غير مكلفة مما يجعلها في متناول الفلاح
- المداخيل الكبيرة و المعتبرة التي تعود بها تربية الدواجن -ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء و البيض مما يجعل في كثير من الأحيان الربح مضمون و بصورة معتبرة و الخسارة إلا نادرا.
- لا تتطلب يد عاملة متخصصة كما أنها لا تتطلب عدد معتبر من اليد العاملة فيمكن عامل واحد أن يسير إسطنبول من 4000 دجاجة . مما يؤدي بدون شك على تخفيض في تكلفة الإنتاج .

و تبرز أرقام الجدول مساهمة منطقة الدراسة في الإنتاج الولائي لو بنسب ضئيلة و متفاوتة بحيث تساهم منطقة بنسبة 2.46% في دجاج اللحوم ، و 4.11% في دجاج البيض و الملاحظ هو تنقل تجار الحملة نحو منطقة الدراسة لشراء الإنتاج بالحملة ثم يباع بالتجزئة .

يبقى أن تطوير هذا القطاع الهام يتطلب تدخل السلطات المحلية و الهيئات الفلاحية لتحسين المردودية و تدعيم الفلاح بمختلف المساعدات التقنية و المادية خاصة و أن الفلاح بحاجة إلى مثل هذه المساعدات خاصة التقنية لأنه يجهد الكثير الزراعة الحديثة و أنه مارس هذا النشاط عن طريق التجربة و بوسائل تقليدية ، خاصة على مستوى البلديات الجبلية المعزولة مثل واد البارد و تزي نبيشار .

3-1-5: تقييم قطاع الزراعة ، مؤشرات وعوامل تخلفه:

يلعب القطاع الزراعي دورا مفصليا في مجال الاقتصادي و الاجتماعي لكونه يسعى لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ، كما أنه يساهم في دخل الفلاح السنوي ، وتشغيل نسبة معتبرة من اليد العاملة أي معناه أنه يمتص جزءا من البطالة المتفشية بنسبة كبيرة بين السكان ، بالإضافة أنه يساهم في تنمية الريف و تنمية اقتصاد الدولة ، من خلال دراستنا و تشریحنا لواقع القطاع الزراعي للبلديات المدروسة فقد حاولنا الخروج ببعض الملاحظات و الاستنتاجات تعبر عن حقيقة الواقع الزراعي و واقع الإمكانيات التي تتوفر عليها هذا القطاع ، و وصلنا الى تحديد خاصية التخلف التي تميز هذا القطاع من خلال عدة مؤشرات أساسية ، كما حاولنا رصد مختلف العوامل ساهمت في تخلف هذا القطاع الحساس و الهام رغم ما تتوفر عليه منطقة الدراسة من إمكانيات ضخمة و متنوعة مادية و بشرية معتبرة لو استغلت استغلال كاملا و بصورة عقلانية .

4-1-5-1- مؤشرات تخلف القطاع الزراعي

- ضعف الإنتاج الزراعي النباتي و الحيواني مقارنة مع الإمكانيات التي تتوفر عليها المنطقة من حيث المساحة الزراعية و الثروة المائية و الطاقة البشرية المنتجة . حيث أن الإنتاج الزراعي لا يعبر عن حجم هذه الإمكانيات و أصبح غير كافيا حتى على سد حاجيات السكان و الفلاحين .

- تراجع واضح في مجال الإنتاج الحيواني ، بحيث تخلى الكثير من السكان في المناطق الجبلية على تربية الماشية خاصة الماعز و الأغنام بعد تخلي السكان على الزراعة و نزوحهم نحو المناطق الحضرية .

- المردودية الضعيفة للإنتاج الزراعي بمختلف أنواع مقارنة مع الإمكانيات المتوفرة ، بحيث نلاحظ أن مردود الهكتار الواحد من الحبوب ، كالقمح بنوعيه الصلب و اللين و الشعير الظروف المناخية العادية فقد بلغ 25 ق/هـ بينما قد ينخفض في بعض السنوات بسبب تدهور الظروف المناخية خاصة الجفاف و تأخر سقوط الأمطار مثلما حدث سنة 1991 بحيث لم يتجاوز المردود 9.9 ق/هـ كما يقدر متوسط المردود الولائي بـ 20.4 ق/هـ الولائي فهو اقل لكون أن المناطق الجنوبية للولاية التي تعتبر المناطق الأساسية لزراعة الحبوب تتعرض لقسوة الظروف الطبيعية خاصة الجفاف الذي يمس مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية خاصة تلك الموجهة للحبوب و التي تبقى دائما تحت رحمة الظروف الطبيعية .

- سيادة القطاع الزراعي التقليدي على حساب الزراعة الحديثة خاصة الملكيات الفردية أما الحديثة فهي مزارع كانت تابعة للدولة و أصبحت مستثمرات فردية أو جماعية ورثت تقاليد زراعية متطورة نوعا ما . بينما يبقى القطاع التقليدي يمس نسبة كبيرة من الأراضي خاصة في المناطق المهمشة.

- زراعة بعليّة تعتمد اعتمادا شبه كلي على الظروف المناخية، مما يجعلها عبيدة لهذه الظروف التي تمتاز بالتذبذب و عدم الاستقرار خاصة من حيث كمية التساقط ، و درجة الحرارة .

- ضعف استغلال الإمكانيات الطبيعية من المساحة الشاسعة للصالحة للزراعة، بحيث الملاحظ أن آلاف الهكتارات تعاني من التبور و الإهمال بدل أن تستغل في الإنتاج الزراعي.

- قلة اليد العاملة الزراعية، بحيث لم تعرف ارتفاعا كبيرا فقد قدرت سنة 1987 حوالي 833 و ارتفع ارتفاعا طفيفا سنة 1998 و بلغت 958 فلاح كما شهدت منطقة الدراسة تراجعا خطيرا فب البد العاملة الزراعية بحيث في الموسم 2004 قدرت في الموسم 2004 بحوالي 530 فلاح في منطقة الدراسة عموما و يعود عدم الاكتراث بالنشاط الزراعي لضعف المردودية و تأثيره السلبي على دخل الفلاح الزراعي حيث أصبحت الزراعة لا تسد حاجياته المعيشية مما جعله يغير النشاط.

-عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي ولو نسبيا، فبعدها كان الفلاح في هذه المناطق يمول السوق المحلية و حتى المناطق المجاورة بمختلف المحاصيل الزراعية النباتية و الحيوانية أصبح يعيش في تبعية شبه كلية في مجال غذائه الذي يقتني من خلال الأسواق الأسبوعية خاصة الخضروات و اللحوم و الحليب.

4-1-5-2: عوامل تخلف القطاع الزراعي: يمكن تصنيفها إلى عوامل طبيعية و أخرى بشرية

أ- طبيعية:

- صعوبة الظروف الطبيعية خاصة منها المناخية منها تذبذب التساقط ، الحرارة ، و هبوب رياح السيروكو التي تؤثر على المحاصيل الزراعية خاصة محصول الحبوب كالقمح و الشعير ، كما قد يساهم تساقط الصقيع في تأخير النشاط الزراعي خاصة الخضروات إلى نهاية شهر مارس ، كما يؤثر سقوطه مع الثلوج في إتلاف بعض المحاصيل خاصة الأشجار المثمرة التي تزهر في بداية فصل الربيع خاصة اللوز ، المشمش و الخوخ و غيرها من الثمار.

- اتساع نطاق الحت و التعرية و الإنزلاقات الأرضية بسبب الانحدارات و التربة الهشة و التساقطات من خلال السيول و التي قد لا تكون منظمة في بعض الأحيان مما يؤدي إلى إتلاف ساحات زراعية وسعة .

- الامتداد الكبير للطابع الجبلي و قلة امتداد السهول بحيث ساهم هذا في قلة المساحة الزراعية و اتجاه السكان لاستغلال المناطق و المنحدرات الجبلية ذات التربة بطبقة رقيقة و غير الخصبة و المردودية الضعيفة

مما جعل السكان يتخلون عن استغلالها و تحولت إلى أراضي بور .

- ضعف استغلال الموارد المائية الجوفية و السطحية التي تميز مختلف المناطق و التي كان من المفروض استغلالها في بناء حواجز مائية تساهم في توسيع نطاقات المساحات الزراعية المروية و تطوير زراعة الخضروات على الخصوص، فكثيرا ما يؤدي جفاف بعض الأودية الى إتلاف محاصيل الفلاحين من الخضروات، مما جعل الزراعة تحت رحمة الطبيعة .

ب-مادية و تقنية :

لقد فرضت الظروف الطبيعية القاسية نشاطات زراعية معينة تميز المناطق الجبلية كما فرضت عليها طرق معينة للاستغلال يصعب فيه في الكثير من الحالات استخدام الآلة مما يفرض على الفلاحين استخدام الطرق التقليدية لزراعة المناطق الجبلية و المنحدرات الصعبة خاصة في زراعة الحبوب. و من خلال إطلاعنا على واقع الزراعة من حيث استخدام هذه الوسائل و الموضحة في الجدول 44 والشكل 44 استخلصنا ما يلي:

-عجز واضح في مجال استخدام الآلة بمختلف أنواعها مقارنة بالبلديات السهلية بحيث سجلنا في الموسم الفلاحي 2005 في مجال استخدام العتاد الفلاحي فمثلا في مجال الجرارات بلغ 317 مقابل 821 جرار في 6 بلديات سهلية كما نسجل أن المعدل بلغ أحرار لكل 25.38 هكتار بينما المعدل البلديات السهلية فقدر بجرار لكل 52 هكتار في البلديات السهلية الستة ، و نلاحظ أنه بالرغم من أن المعدل في البلديات الجبلية المدروسة هو أحسن من المناطق السهلية ، لكنه لا يعبر عن الواقع بحيث أن المشكلة تكمن الطبيعة الجبلية الوعرة و صعوبة استخدام الجرارات بالإضافة إلى التوزيع غير المنتظم حيث نجد بعض البلديات التي تحتوي على مساحات زراعية سهلية تستحوذ على عدد كبير من الجرارات مثل عين الكبيرة و أولاد عدوان و دهامشة بينما تبقى المناطق الجبلية الوعرة تفتقر إلى مثل هذه الوسيلة التي تخفف من عناء و جهد الفلاح و تزيد في المردود و ربح الوقت، كما سجلنا نفس الفرق الشاسع مسجل في آلات الحصاد و الدرس بـ41 حاصدة في منطقة الدراسة مقابل 128 وكذا بالنسبة لآلات الري 109 مقابل 1041 في المناطق السهلية ، كما نسجل نفس التفاوت الكبير في وسائل البذر و النقل ، و يعزى هذا التفاوت بين المناطق الجبلية و السهلية للاختلاف في الخصائص التضاريسية وأهمية النشاط الزراعي في اقتصاد المنطقة و السكان ، بحيث تعطى أهمية قصوى للنشاط الزراعي في البلديات ذات الطابع السهلي لتوفر الإمكانيات الطبيعية و المادية و البشرية ، و قلة الصعوبات خاصة الطبيعية منها.

- سوء توزيع استغلال مساحات الأراضي الزراعية في الاستراحة أو الدورة الزراعية بين موسم و آخر ، بحيث تكون المساحة كبيرة في موسم وضيئة في موسم آخر مما يؤثر على كمية إنتاج الحبوب عامة.

- نسجل نفس ظاهرة التفاوت و اختلال التوازن في توزيع العتاد الفلاحي في بلديات الدراسة لنفس الأسباب تقريبا ، بحيث نلاحظ أن بعض البلديات التي تحتوي مساحات زراعية معتبرة لانتشار الطابع السهلي في بعض من مساحتها مثل دهامشة و أولاد عدوان و عموشة و عين الكبيرة أنها تتوفر على عتاد معتبر و لكنه يبقى غير كافي ، ولكن تبقى البلديات الجبلية الأكثر جبلية مثل تزي نيشار و واد البارد تعاني من الضعف في مجال استخدام الآلة في الزراعة لكون أن الزراعة أصبحت نشاط ثانوي و لا يكتسي أهمية كبيرة من قبل السكان للصعوبات الطبيعية و المردودية الضئيلة .

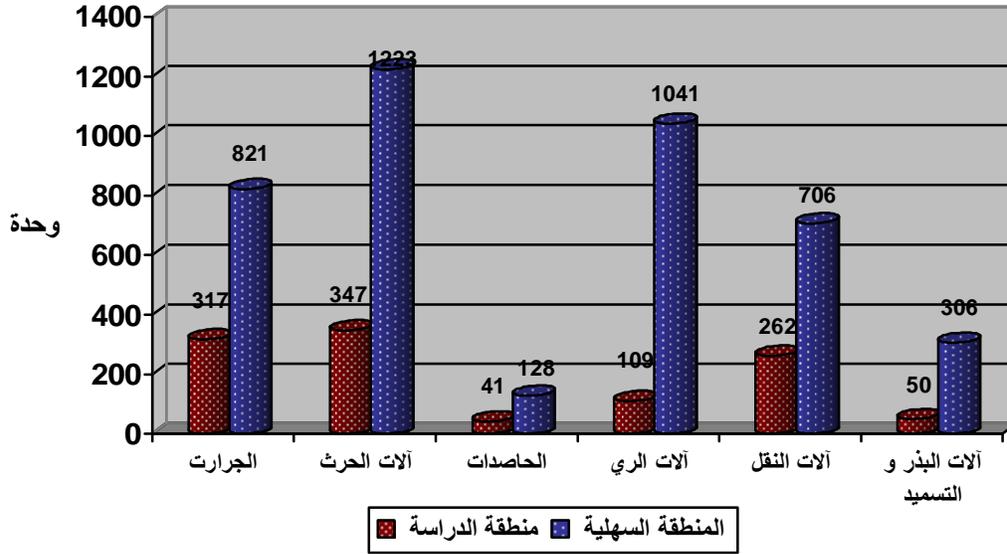
ج-عوامل بشرية

- ضعف تأهيل الفلاح زراعيًا جعله يجهل الكثير من التقنيات الزراعية الحديثة سواء في مجال الإنتاج النباتي أو الحيواني و هذا ساهم بدون شك في ضعف مرودية القطاع الزراعي عامة .
- تقلص دور الهيئات الزراعية كمديرية الفلاحة و المصالح الفلاحية الأخرى التي كان من المفروض أن يكون عملها ميدانيا إلى جانب الفلاح لتدعيمه تقنيا و توجيهه لتحسين الإنتاج و المردودية و ليس لجمع الإحصاءات و تسيير القطاع من المكاتب بدل التنقل و التحرك في الميدان لتقديم المساعدة الضرورية للفلاح ماديا و تقنيا و معنويا.
- الاستغلال الزراعي غير المنتظم من حيث نوع الإنتاج من جهة و من جهة أخرى من حيث استغلال الأراضي بانتهاج طريقة الدورة الزراعية التي تمتاز بعدم التوازن في مساحة الأراضي من موسم فلاحي لآخر ، مما ينعكس على كمية الإنتاج الزراعي من موسم لآخر .
- ظاهرة التروح الريفي نحو المدن و المراكز الحضرية التي عرفتها المناطق الريفية في المشاتي و القرى لأسباب أمنية و اقتصادية و اجتماعية جعلهم يغيرون نشاطهم بترك الزراعة كنشاط أساسي و الاتجاه إلى الصناعة و التجارة و البناء مما أدى إلى تفرغ الريفي من طاقته البشرية و أهملت إمكانياته الطبيعية
- ضعف دخل الفلاح الزراعي بسبب ضعف المردودية، وارتفاع في تكاليف الإنتاج جعلت الكثير من الفلاحين يهجرون الزراعة باحثين عن نشاط اقتصادي آخر لتأمين مصدر معيشتهم.
- تخلي الدولة و السلطات المحلية و لو نسبيا خاصة في مرحلة التسعينات على دعم و تشجيع الفلاح ماديا و معنويا و على مجال التنمية الريفية أثر تأثيرا مباشرا أداء القطاع الزراعي.

جدول : 44 العتاد الفلاحي في البلديات الجبلية و بعض البلديات السهلية في ولاية سطيف 2005

النوع	آلات الجر -جرارات-	آلات الحرث	آلات الحصاد ودرس	آلات الري	آلات النقل	آلات البذر التسميد	المساحة المزروعة	
البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف -منطقة الدراسة	عين الكبيرة	57	81	09	18	06	1260	
	أولاد عدوان	74	71	02	11	07	910	
	دهامشة	66	84	12	53	12	1931	
	عموشة	62	65	10	12	11	2721	
	تري نيشار	46	38	08	11	14	1116	
	واد البارد	12	08	00	04	00	109	
	المجموع	317	347	41	109	262	50	8047
	بعض بلديات الجنوبية السهلية لولاية	أوريسيا	105	156	11	52	57	4600
عين أرانات		162	394	30	199	54	10031	
مزلوق		123	250	12	250	29	5494	
أولاد صابر		184	142	20	380	34	5467	
قجال		286	162	30	1117	79	13537	
عين عباسة		145	119	25	43	115	53	4275
المجموع		821	1223	128	1041	706	306	34404

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية



خلاصة

من خلال دراستنا و تشخيصنا للواقع الزراعي في منطقة الدراسة لاحظنا أهمية القطاع الزراعي بالنسبة لاقتصاد بعض مناطق الدراسة مثل الدهامشة و عموشة و تزي نيشار و واد البارد خاصة و أن هذه المناطق تفتقر إلى مؤهلات و أنشطة اقتصادية أخرى ، لهذا كان توجه السكان للزراعة كنشاط رئيسي ، إلا أن ما نسجله من خلال هذه الدراسة هو سوء استغلال الإمكانيات الطبيعية خاصة و ضعف تدخل الدولة لتطوير و تدعيم هذا القطاع قد أدى الى نتائج عكسية تمثلت خاصة في ضعف الإنتاج الزراعي النباتي و الحيواني ، مما أدى بالفلاح و سكان المناطق القروية عموما بترك العالم القروي و التزوح نحو المدن ، و المراكز الحضرية المجاورة مما أدى الى تزايد و تفاقم مشاكل المراكز الحضرية و التأثير السلبي على القطاع الفلاحي بتزايد مشكلة العجز في توفير المواد الزراعية كالأخصبات مثلا التي كانت في وقت ليس ببعيد تقوم بتمويل سكان المنطقة بمختلف المحاصيل الزراعية النباتية و الحيوانية . إن تطوير هذا القطاع الحساس مرهون بضرورة تدخل الدولة من خلال تدعيم الفلاح ماديا و معنويا و إعادة تأهيل العالم القروي من خلال مشاريع تنمية ذات طابع اجتماعي كالطرق ، الكهرباء و غيرها للحفاظ على استقرار السكان ، و عودة من هاجروها خلال سنوات الإرهاب الماضية.

4-2: القطاع الصناعي

حضور معتبر للنشاط الصناعي في بلديتين ، و انعدامه في باقي البلديات المتخلفة و المهمشة .

يعتبر النشاط الصناعي من الأنشطة التي تحدد مستوى التطور و التقدم ، وقد عرفت بعض بلديات منطقة الدراسة حركية صناعية خلال مرحلة نهاية السبعينات و تتمثل في بلديتي عين الكبيرة و أولاد عدوان كما عرفت بعض البلديات هذه الحركة خلال التسعينات خاصة بلدية عموشة ، بينما تبقى البلديات المهمشة مثل الدهامشة و واد البارد و تزي نيشار بعيدة على أي نوع من أنواع النشاط الصناعي و تكاد تكون كبلديات ميتة صناعيا، و قد حاولت من خلال هذه الدراسة الوقوف على الإمكانيات التي تتوفر عليها المنطقة في المجال الصناعي و أهمية هذا القطاع الحساس على تنمية هذه المناطق سواء من خلال تشغيل اليد العاملة و توفير المواد الصناعية الاستهلاكية الضرورية ، أو من خلال أهمية هذه المؤسسات في الجباية الضريبية و المداخل المالية التي تعود على البلديات و التي تساهم في تمويل المشاريع التنموية و الخدماتية المختلفة التي تخدم سكان المنطقة .

4-2-1: المركبات الصناعية

أ- مركب اللوالب و البراغي SANIAK

أنشأ المصنع في تراب بلدية عين الكبيرة في نهاية السبعينيات من قبل شركة ألمانية شرقية و يعتبر من المركبات الهامة في ولاية سطيف ، وقد ساعد هذا المركب في تقليص حجم البطالة التي كانت تمس عدد كبير من سكان المنطقة بحيث يشغل المركب حاليا 662 عاملا من عمال منتجين و إداريين و مسيرين و قد بلغت طاقته الإنتاجية حسب إحصائيات 2004 في حدود 660 طن من اللوالب و الصنابير ذات الجودة العالية ، و قد تحصل على شهادة الجودة العالمية إيسو و يصدر نصف منتوج المصنع من اللوالب و الحنفيات و البراغي إلى الخارج خاصة باتجاه أوروبا الشرقية و روسيا ، الباقي يستهلك في السوق الوطنية

ب- مركب الإسمنت للشرق ERCE: يعتبر من المركبات الضخمة في الجزائر الموجهة لإنتاج الإسمنت من نوع بورتلاند ذو الجودة العالية نتيجة لجودة صخور محاجر المصنع القريبة منه، و بني المصنع في نهاية السبعينات من قبل شركة ألمانية شرقية و يشغل حاليا 464 منهم حوالي 40 إداريا و الباقي عمال منتجين و يقدر إنتاجه السنوي من الاسمنت 1.031.997 طن سنة و 2005 و قد عرف تطورا معتبرا في كمية الانتاج التي لم تكن تتجاوز في سنة 1995 حوالي 770 ألف طن ، و نستطيع أن نقول أن المصنع قد وصل الى طاقته الإنتاجية الحقيقية لولا ضياع كمية الاسمنت بسبب فساد مصفاة المصنع .

و قد أصبح المصنع عبارة عن شركة ذات أسهم ، و خضعت للبيع و الخصخصة خلال السنوات الأخيرة و هي قضية وقت فقط . إلا أن النقطة السوداء التي تسجل على هذا المركب الضخم هو دوره المباشر في تلوث البيئة في المناطق المتاخمة له خاصة ، و معاناة سكان هذه المناطق من المتاعب الصحية لأمراض الحساسية و الربو .

جدول:45 مركب الإسمنت - الإنتاج والتشغيل

الوحدة	الكمية	النوع	
ألف طن	908.791	CPJ	إنتاج الاسمنت
	123.206	CRS	
	1.031.997	المجموع	
1000 دج	3.121.281.00		رقم الأعمال
1000 دج	1.600.654.00		القيمة المضافة
	396.234.00		مصاريف التشغيل
عون	67	إطارات	اليد العاملة
عون	239	مهندسين و تقنيين	
عون	217	منفذين	
عون	529	المجموع	

المصدر : مديرية مصنع الاسمنت عين الكبيرة

4-2-2: المحاجر:

تنتشر هذه المحاجر في تراب بلدية أولاد عدوان و تكتسي أهمية كبيرة في تشغيل عدد معتبر من اليد العاملة بحيث يشغل حوالي 160 عاملا موزعين على عدة 4 شركات تابعة لخواص كما توفر مواد البناء من رمل و حصي بمختلف إحصاهه الموجه أساسا للبناء بحيث نستطيع أن نقول أن إنتاج هذه المحاجر يكفي احتياجات منطقة الدراسة و يمول ولاية سطيف و حتى ولاية بجاية .

4-2-3: صناعة البلاط و مواد البناء:

تمتاز منطقة الدراسة خاصة بلدية عموشة و أولاد عدوان بانتشار صناعة البلاط ، بحيث تتوفر عموشة على 3 مؤسسات خاصة لإنتاج البلاط من النوعية الجيدة ، كما تتوفر أولاد عدوان على 4 مؤسسات خاصة تساهم في تزويد السوق المحلية و الولايتية و حتى بعض الولايات بهذه المادة ، بالإضافة إلى صناعة طوب البناء .وتساهم هذه النشاطات في تشغيل نسبة معتبرة من اليد العاملة ، خاصة أمام تراجع القطاعات الأخرى مثل قطاع البناء و الأشغال و القطاع .

الجدول : 46 - النشاط الصناعي في منطقة الدراسة

الشركة	نوع الإنتاج	مكان التواجد	طاقة الإنتاج/طن	طاقة التشغيل
شركة الشرق للإسمنت	إسمنت	أولاد عدوان	1.031.997	464
شركة اللوالب والصنابير	لوالب و صنابير	عين الكبيرة	660	662
شركة إنتاج الكلس	كلس	عين الكبيرة	1.324.300	83
المحاجر الخاصة	رمل + حصي	أولاد عدوان	1.789.200	73
شركات البلاط الخاصة	بلاط	عموشة	-	160

تحقيق ميداني + مديرية الصناعة و المناجم لولاية سطيف 2005

- تأثير النشاط الصناعي صحيا وبيئيا:

بالرغم من الدور الايجابي لمختلف المشاعات الصناعية خاصة في مجال توفير المواد الاستهلاكية المختلفة كمواد البناء مثل الرمل و الحصى و الاسمنت إلى جانب تشغيل اليد العاملة لسكان المنطقة فرغم مساهمتها إيجابية في التنمية الاقتصادية للمنطقة ، إلا أن هذه المنشآت أثرت سلبا على عدة مجالات خاصة المجال البيئي و الصحي للسكان خاصة بالنسبة للمحاجر و مركب الاسمنت التابع لبلدية أولاد عدوان.

أ - على الجانب الصحي:

إن تسرب كمية هائلة من الغبار الإسمنتي على شكل سحابة التي تنتشر بسرعة فائقة في تراب بلدية أولاد عدوان و عين الكبيرة و الدهامشة قد اعتاد سكان المنطقة على هذا المنظر الذي يعكر صفوة حياتهم اليومية لأنه غير من وجه الطبيعة الخضراء إضافة لخطورته الكبيرة على صحتهم ، فمن خلال إطلاعنا على الوضع الصحي للبلديات المذكورة لاحظنا أن المرض الأكثر انتشارا و استفحالا في المنطقة هو مرض الربو و الحساسية فتشير المعطيات الإحصائية التي استقينها من المصالح الصحية لمستشفى عين الكبيرة أن عدد المصابين بهذه الأمراض يناهز حوالي 1700 شخص و هي تصنف من الأمراض المزمنة ، و بهذا يضاف عبئا آخر على المواطن الذي هو في غنى عنه ، إضافة إلى الأعباء المالية الكبيرة التي تكون على حساب الدولة التي كان من المفروض أن تصرف في تحقيق مشاريع تنمية أخرى اجتماعية و اقتصادية .

ب - على الجانب البيئي:

لقد أدى تسرب كمية كبيرة من غبار الاسمنت إلى تأثيرات سلبية انعكست بشكل كبير و مباشر على المجال البيئي ، ليس فقط على مستوى منطقة الدراسة خاصة عين الكبيرة و أولاد عدوان و الدهامشة ، بل المناطق المجاورة الواقعة على الخصوص في الجهة الشرقية و الجنوبية من المركب ، بحيث أدى استمرار تسرب السحابة الكبيرة من الغبار إلى التأثير على النظام البيئي و الطبيعي للمنطقة فقد ساهم هذا النشاط في تلوث الهواء و التربة بالغبار الإسمنتي الذي يغطي سطح الأرض و الأشجار المحاصيل الزراعية النباتية و الحيوانية المختلفة ، مما يؤدي حتما إلى التأثير على مردودية المحصول الزراعي و نوعيته . إن خطورة تأثير المركب لم تتوقف فقط في البلديات المجاورة له بل تعدى إلى أبعد الحدود بحيث يصل حتى دائرة بني عزيز و بني فودة شرقا و قد يصل حتى مناطق ولاية جيجل عندما تهب الرياح الجنوبية خاصة خلال فصل الصيف ، و إلى ولاية سطيف جنوبا عندما تهب الرياح الشمالية الشرقية على المنطقة و بالخصوص خلال فصل الشتاء.

أمام الآثار السلبية للمركب صحيا و بيئيا فقد أصبح من الضروري من السلطات المحلية و الجمعيات المدافعة على البيئة و على الصحة أنه حان الأوان لتوقيف الكارثة و أصبح من الضروري إعادة تأهيل المركب و إصلاحه ن الأولويات التي يجب البدء بها ، حتى و إن كان التكاليف حسب مسئولي المركب أنها كبيرة جدا و قد تتراوح بين 15مليار إلى 20مليار سنتيم ، لكنه أصبح لا مفر من إصلاحها و أنها وضعت في أولويات المركب حفاظا على ما تبقى من صحة المواطنين .

كما أدى تأثير المحاجر المنتشرة في جبل العسل بأولاد عدوان إلى التأثير على القرى المجاورة و مركز البلدية من جراء انتشار الغبار من جهة و أثر المتفجرات التي تزجج المواطنين من جهة كما أثرت على بناياتهم التي انشقت و أصبح معظمها مهدد بالانهيار إلى جانب انتشار أمراض الحساسية و الربو ، الذي يمس فئة كبيرة من سكان المناطق المجاورة لهذه المحاجر و أصبح السكان يشكون هذه الوضعية المزرية و الخطيرة لدى السلطات المحلية من أجل التدخل السريع لإنقاذ حياتهم و إنقاذ البيئة التي تضررت من جراء ذلك و لأن تحقيق التنمية المستدامة لا يكون إلا من خلال حماية البيئة لوها عنصرا أساسيا للتنمية مع الإمكانيات الاقتصادية و البشرية على حد سوى . فهل سيلقى هذا النداء آذانا صاغية من قبل أصحاب القرار؟.



صور تبرز مصنع الاسمنت التابعة لبلدية أولاد عدوان ، و هو في أوج نشاطه و يلقي بغباره في عنان السماء في شكل سحابة بيضاء ، لينتشر في مختلف الاتجاهات ليشمل أنحاء المنطقة و يصل غباره أحيانا إلى المناطق المجاورة و حتى ولاية جيجل، تركيا ورائه أرض و نبات مغطاة بطبقة إسمنتية رمادية اللون.



الفصل الثالث

4-3: القطاع التجاري

تكافئ سريع للنشاط التجاري، أمام ضعف القطاعات الأخرى، و ميزته الفوضى و سوء التنظيم.

التجارة من النشاطات الاقتصادية التي عرفها الإنسان منذ القديم ، و تلعب دورا أساسيا في في الحركة الاقتصادية ، و التأثير المباشر على فعلية و نشاط المجال الجغرافي ريفيا كان أم حضاريا . كما تلعب دورا كبير في تحركات السكان و استقرارهم . و أمام التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة ، و المتمثلة في رفع احتكار الدولة للقطاع التجاري و فسح المجال للاستثمار الخاص و انتهاج سياسة الاقتصاد المفتوح فقد شهدت الجزائر ولاية سطيف خاصة في السنوات الأخيرة حركة تجارية واسعة لم تعرفها من قبل، و شهدت البلديات محل الدراسة نشاط واسع للتجارة بسبب تراجع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة و الصناعة ، و ما يعاب عنه هو انتشار الفوضى و سوء التنظيم ، من حيث الخدمات المقدمة للزبائن سواء في التجارة الخدمية أو الحرفية أو الصافية ، وهذا أما غياب هيئات الدولة المختصة في المجال التجاري المختصة في التنظيم و الرقابة .

4-3-1-تعريف التجارة (1)

رغم تعدد التعارف و المفاهيم حول التجارة لكنها تختلف في الشكل و تتفق في معظمها في المضمون، بحيث يعرف بوجو قاربي. A.DELOBEZ التجارة على أنها: (تسليم حيازة بواسطة حساب) أي أنها نقل ملكية الأشياء أو البضائع مقابل نقود ، فهي تبادل يقع بين التاجر و العائلة ، و بالنسبة للتجزئة فهي الوسيط بين المنتج و المستهلك. فيتم من خلالها تسويق المنتج الزراعي أو الصناعي أو الخدماتي بمقابل مادي أو مالي ، ويسهم في توفير مختلف حاجيات السكان الأساسية و الكمالية.

4-3-2-تصنيف النشاط التجاري: (2)

تصنف التجارة على أسس و عوامل متعددة بحيث تصنف من حيث المكان بأن تكون ثابتة في مكان محدد أو متنقلة عبر مناطق مختلفة ، كما تصنف على أساس الزمان بأن تكون دائمة في ظرف زمني مفتوح أو مؤقتة أي محدود بظرف زمني معين و محدود ، كما تصنف كذلك من حيث نوع النشاط التجاري الممارس من قبل التجار، أن تكون تجارة صافية و حرفية و خدماتية .

¹ -صيفي زهر -واقع التنمية المحلية بالمناطق الريفية و الجبلية في شمال ولاية ميلة -رسالة ماجستير-2003-

- حمزة ياسين -التنظيم المحلي في المدن الصغيرة -رسالة ماجستير 2002 ص 70

-2 نفس المصدر السابق

4-3-1-1: التجارة الثابتة:

تتحكم عوامل جغرافية و اقتصادية و اجتماعية في نوعية النشاط التجاري ، و قد تم اعتماد عدة تصنيفات

التي تتميز بعدة مواصفات منها على الخصوص ما يلي:

أ- نشاطات تجارية تظهر بغض النظر عن التمرکز السكاني و تظم صنفين و هما:

* نشاطات ذات خصوصية خاصة في الإقليم مثل صناعة القفف في القبائل.

* نشاطات ذات خصوصية عامة: ، تظهر بوجود عوامل ظهورها مثل بائع الفحم .

ب- نشاطات تجارية لها علاقة بحجم السكان : و تنقسم إلى :

* نشاطات مرتبطة بالتركز السكاني أي بعدد السكان مثل (المطابع-أدوات رياضية)

* نشاطات خاضعة للتركز السكاني ، و هنا يخصص لتلبية حاجيات السكان المحلية

موجهة لتغطية حاجيات أكبر عدد من السكان ، مثل (محطات البترين، السياقة)

كما تعتمد تصنيفات أخرى في هذا المجال منها:

● تصنيف التجارة من حيث أهما غذائية أو غير غذائية.

● تصنيف التجارة الصافية و الحرفية و الخدمائية .

4-3-1-1: التجارة الصافية : مواد غذائية ، خضر و فواكه ، مطاعم، مقاهي، ألبسة و أحذية ، مخابر ، أواني

متزلية ، أثاث ، عقاقير ، تجهيزات كهرومتزلية ، دقيق، جزارة ، حلويات ، مرطبات، أشرطة سمعية و بصرية

4-3-1-2: التجارة الحرفية (إنتاج و خدمات)

غاز البوتان ، صياغة ، تصليح التلفاز و الراديو، تصليح الثلاجات ، مواد البناء ، مطحنة ، آلات حديدية

، ميكانيك السيارات ، كهرباء السيارات ، ترقيم السيارات إصلاح هياكل السيارات و طلاء، حلاقة ، مرش

، ترقيم السيارات ، صناعة المفاتيح، خياطة ، نجارة ، حدادة معدنية ، ألمنيوم و زجاج ، قطع غيار ، زيوت

السيارات إسكافي ، مصور ، مغسلة ، تعليم السياقة ، خياطة .

4-3-1-3: التجارة خدماتية :

مكتبات ، صيدليات ، تبغ و كبريت ، خدمات هاتفية ، مواد التجميل ، انترنت، إعلام آلي، محضر قضائي

، محامي ، موثق ، كاتب عمومي ، موثق ، عيادة طبية خاصة ، عيادة بيطرية ، مكتب دراسات ، خبير عقاري

شركة تأمين السيارات ، مطبعة ، تجهيز المكاتب، وكالات عبور ، مدارس خاصة .

4-3-2: التجارة المتنقلة من خلال الأسواق :

تعتبر الأسواق من الأماكن الرئيسية للنشاط التجاري الذي يتم فيه تداول وبيع مختلف المواد الاستهلاكية سواء الغذائية أو التجهيزات أو الألبسة و غيرها من المواد الاستهلاكية الأساسية و الكمالية التي يحتاجها المواطن و تنقسم الأسواق الى قسمين:

4-3-2-1-1: الأسواق يومية :

تنشط هذه الأسواق خلال طوال أيام الأسبوع قد تكون هذه الأسواق مغطاة، أنشأت خصيصا للاستثمار في المجال التجاري و بنيت من قبل البلديات لتنظيم و تسهيل النشاط التجاري لمختلف الأنشطة التجارية . تمتلك عين الكبيرة سوقين الأول عبارة عن سوق فلاح تم تحويله إلى مركز تجاري أستأجر للتجار و تعود مداخله للبلدية و الثاني مركز تجاري بني خصيصا لهذا الشأن تم كذلك بيعه أو استأجره للتجار و ويتم استخدامهم على الخصوص في بيع المواد الغذائية المختلفة و استخدامها من قبل الحرفيين في نشاطات مختلفة كالخياطة و إصلاح الأحذية و إصلاح التجهيزات الاليكترونية و غيرها من الأنشطة التجارية ذات البعد الخدماتي و الحرفي و الإنتاجي.

كما تنتشر الأسواق اليومية غير المغطاة المنتشرة في أماكن خاصة بين التجمعات العمرانية و توفر مواد استهلاكية غذائية على الخصوص خاصة في مجال المواد الغذائية كالخضروات و الفواكه و غيرها. و للملاحظة أن معظم هؤلاء التجار هم أساسا من السكان المحليين خاصة منهم فئة الشباب.

4-3-2-2: الأسواق الشعبية الأسبوعية:

يقال عن هذه الأسواق قبلة و نعمة للفقراء و متعة للأغنياء ، و تعتبر ظاهرة الأسواق الأسبوعية من أقدم التنظيمات التجارية التي ميزت النشاط التجاري قبل أن عرف التطور الحالي و لازالت أهمية هذه الأسواق قائمة إلى حد الآن و لها نكهة خاصة تنشط يوم في الأسبوع باختلاف البلديات بحيث يكون السوق الأسبوعي في عموشة يوم الأحد ، و يوم الاثنين في عين الكبيرة و يوم الخميس في تزي نشار بحيث تقدم هذه الأسواق خدمات تجارية مختلفة للسكان القادمين من مختلف المناطق المجاورة ، و من خلال تجوالنا و تحقيقنا حول أصل التجار ، سجلنا أن 3/1 من التجار قدموا من خارج منطقة الدراسة من بلديات مجاورة تابعة لإقليم الولاية خاصة جنوبها ، أو من ولايات أخرى مجاورة ، و تنشط في بيع الماشية و العقاقير المختلفة ، الملابس ، الحوم و الدواجن . و تساهم الأسواق الأسبوعية في المداخل المالية للبلديات لكونها تستأجر للخواص بمبالغ مالية كبيرة ، يصطلح عليها-المكس¹ - بحيث تعود مداخل التآجير إلى البلديات .

¹ المكس : هو عبارة عن مقابل مالي يدفع التاجر كأجرة مقابل ممارسة نشاط التجارة في السوق ، و يدفع للشخص الذي استأجر السوق التابعة ملكيته للدولة.

4-3-3: النشاط التجاري حسب المجموعات التجارية

شهدت منطقة الدراسة خاصة بعض البلديات التي تمتلك مؤهلات اقتصادية و بشرية و جغرافية دورا فعلا في ازدهار النشاط التجاري ، إذ أن تراجع النشاط الزراعي و قطاع الأشغال و الارتفاع المحسوس في عدد السكان التي ساهمت بشكل مباشر في تزايد مستوى نسبة الاستهلاك لمختلف الاحتياجات الغذائية و الخدماتية ، و قد ساهمت بشكل كبير في تزايد عدد المستثمرين في النشاط التجاري مقارنة مع السنوات الماضية خاصة نهاية الثمانينيات كما يبرزه الجدول 47

جدول 47: توزيع النشاط التجاري حسب المجموعات التجارية

النوع	تجارة حرفية	تجارة خدماتية	تجارة		
			مستوردين	بيع بالجملة	بيع بالتجزئة
عين الكبيرة	05	294	03	18	525
دهامشة	01	61	-	01	49
أولاد عدوان	02	57	03	01	44
عموشة	04	152	00	05	264
تزي نشار	01	131	00	05	164
واد البارد	01	15	07	-	13
المجموع	14	710	13	30	1059

المصدر : مديرية التجارة 2005

من خلال معطيات الجدول 47 و التحقيق الميداني فإننا نسجل مجموعة من الملاحظات البارزة لتحليل واقع القطاع التجاري في مختلف بلديات منطقة الدراسة و تتمثل في ما يلي:

- تزايد في عدد المستثمرين في النشاط التجاري بحيث قدر عددهم الإجمالي سنة 2005 حوالي 1839 بحيث لم يكون يتجاوز عددهم في بداية التسعينات حوالي 956 تاجر بحيث تضاعف عدد التجار خلال عقد .
- ازدهار النشاط التجاري في بعض البلديات ذات الإمكانيات المالية و البشرية و توفر الهياكل القاعدية مثل عين الكبيرة و عموشة و تزي نشار و التي تعتبر كأقطاب تجارية في المنطقة .

- ضعف النشاط التجاري في البلديات المهمشة مثل واد البارد و الدهامشة و أولاد عدوان لعوامل متعددة منها ضعف الاستهلاك، التزوح الريفي و ضعف الإمكانيات المالية و المادية لسكان هذه المناطق.
- تنوع النشاط التجاري في البلديات ذات الإمكانيات كالنشاط الحرفي و الخدماتي ، بتوفرها على مختلف الأنشطة التجاري التي تستجيب لحاجيات المستهلك بصفة عامة.
- اعتماد التجارة على البيع بالتجزئة في معظم البلديات بحيث بلغ عددهم 1059 تاجر بينما بلغ عدد تجار الجملة 30 منهم 18 في عين الكبيرة وحدها.بينما تبقى واد البارد و الدهامشة من أفقر البلديات في المجال التجاري بكل أصنافه.
- اختلال التوازن في توزيع النشاط التجاري على بلديات منطقة الدراسة بحيث نسجل تفاوت كبير فهناك بلديات تعرف ازدهارا كبيرا في النشاط التجاري و تعد كأقطاب تجارية مثل عين الكبيرة و عموشة لتوفرها على محفزات ومؤهلات اقتصادية و جغرافية و سكانية .
- الندرة و الافتقار لبعض الأنشطة التجارية في البلديات المعزولة و المهشمة خاصة الدهامشة و أولاد عدوان و واد البارد ، و نذكر على سبيل المثال الخدمات الإعلامية و الاتصالات و مثل الانترنت و الهاتف و الخدمات المصرفية و الصحية و بعض الأنشطة الحرفية الضرورية ، مثل لإصلاح التجهيزات الإلكترونية و غيرها من الحرف و الخدمات ، مما يجعل المواطن مجبرا على التنقل إلى المناطق المجاورة من أجل قضاء احتياجاته الضرورية الاستهلاكية المتعددة خاصة الخدماتية.
- كثرة الأنشطة التجارية ذات الطابع الاستهلاكي الغذائي خاصة ، بحيث فسح المجال لفتح محلات المواد الغذائية و التموين العام و المطاعم و المقاهي، محلات بيع الدقيق، المخابز .
- التبعية التجارية للبلديات المهمشة والمتخلفة مثل واد البارد و دهامشة و أولاد عدوان للأقطاب التجارية في منطقة الدراسة وهي عين الكبيرة و عموشة و تزي نشار التي عرفت حركة تجارية خلال السنوات الأخيرة لتزايد عدد سكانها بسبب ظاهرة التزوح الريفي .
- ازدهار التجارة الطريق في كل من عموشة و تزي نشار ، لكونها تقع على مستوى الطريق الوطني رقم 09 ب الرابط بين سطيف و بجاية فقد سمح ذلك بتنشيط التجارة مع مستعملي الطريق الوطني و الذي تزداد حركته خاصة خلال فصل الصيف بحيث يبدأ موسم الاصطياف ، وفي معظمها تجارة غذائية في المحلات التجارية كالمطاعم ، المقاهي التموين الغذائي العام و خدمات الهاتف و خدمات أخرى.

خلاصة:

من خلال دراستنا لواقع القطاع التجاري ، لاحظنا أنه أصبح من القطاعات الاقتصادية الهامة الأكثر ممارسة من قبل السكان بعد قطاع الوظيفة العمومية و البناء و الزراعة و يعود ذلك للضعف الذي شهدته القطاعات الأخرى مثل الزراعة و الصناعة و البناء فأصبح السكان يلجئون لهذا النشاط الذي يمتاز بدخله و بربحه السريع و المضمون .

كما سجلنا ظاهرة اللاتوازن في المجال التجاري الذي يميز منطقة الدراسة و تحكم واضح الظروف الديموغرافية و الاقتصادية و الأمنية في ازدهار النشاط التجاري ، إذ نلاحظ اتساع نطاقها في بعض البلديات المحظوظة مثل عين الكبيرة و تزي نبشار و عموشة بحيث تعتبر كأقطاب تجارية بينما تعاني أخرى من ضعف واضح في المجال التجاري بحيث تكاد تنعدم أو تقتصر فقط على تجارة المواد الغذائية الضرورية و بعض الأنشطة التجارية و الخدماتية الضرورية. و عموما فإن كل المؤشرات تدني النشاط التجاري الذي يمس نصف البلديات المدروسة و بأكثر حدة بعض البلديات التي تمتاز بعزلتها و تخلفها مثل واد البارد ، الدهامشة، أولاد عدوان، هذا الواقع التجاري غير المتوازن يجعل بلديات تنشط تجارتها على حساب بلديات أخرى ، كما يجعل البلديات المهمشة و المتخلفة في تبعية تجارية دائمة للبلديات التي تعرف حركية تجارية و اقتصادية لكونها تمثل أقطاب اقتصادية و سكانية .

المحور الخامس : التخلف وجهود التنمية المحلية، وإستراتيجية التدخل في المجالات الجبلية

جهود التنمية في البلديات الجبلية بين محاولة محو آثار العزلة و التخلف و التهميش و تنمية تحديد إستراتيجية اقتصادية و اجتماعية خاصة لتنمية مناطق الجبال.

الفصل الأول:

5-1: جهود التنمية المحلية في البلديات المدروسة

لقد تعرضت معظم البلديات الشمالية لولاية سطيف إلى التهميش و استثنائها من مجالات التنمية مما اثر سلبا على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه البلديات خاصة على مستوى المناطق الريفية .
إلا أن إستراتيجية التنمية التي شهدتها الجزائر بداية من سنة 2005 شهدت انتعاشا ملفتا للانتباه حيث أن مخطط الخماسي للتنمية المقترح من قبل الدولة و الذي يمتد بين 2005-2009 و الذي يرمي لمحاولة محو آثار التخلف و التهميش الذي تعرضت له المناطق الجبلية و إعطاء نفسا جديدا للتنمية بإبعادها المختلفة خاصة الاجتماعية منها ، و من خلال إطلاعنا على مخططات التنمية للبلديات PCD المدروسة و مخططات التنمية القطاعية PSD لاحظنا الفرق الكبير بين المبالغ المالية المستثمرة في مختلف القطاعات بين سنة 2004 التي كانت ضئيلة مقارنة مع المبالغ الضخمة التي استثمرت بعد تطبيق المخطط الخماسي سنة 2005 حيث عرفت وتيرة التنمية قفزة نوعية ، و هذا يبرز بدون شك الاهتمام الكبير و بإرادة راسخة مواجهة مشاكل التخلف و التهميش التي تمس البلديات الجبلية و المناطق الريفية خصوصا ، وهذا من خلال مختلف الاقتراحات الطموحة لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة، حسب الأولوية لبعض القطاعات ذات الطابع الاجتماعي كالصحة ، التعليم ، الري ، الطرقات بينما لاحظنا الضعف فيما يخص المشاريع الاقتصادية المباشرة بالرغم من أن الري و الطرقات و الغاز الطبيعي مثلا تلعب دورا هاما في مجال التنمية الاقتصادية كالزراعة ، الصناعة و التجارة .

5-1-1: التخلف و جهود التنمية المحلية في عين الكبيرة :

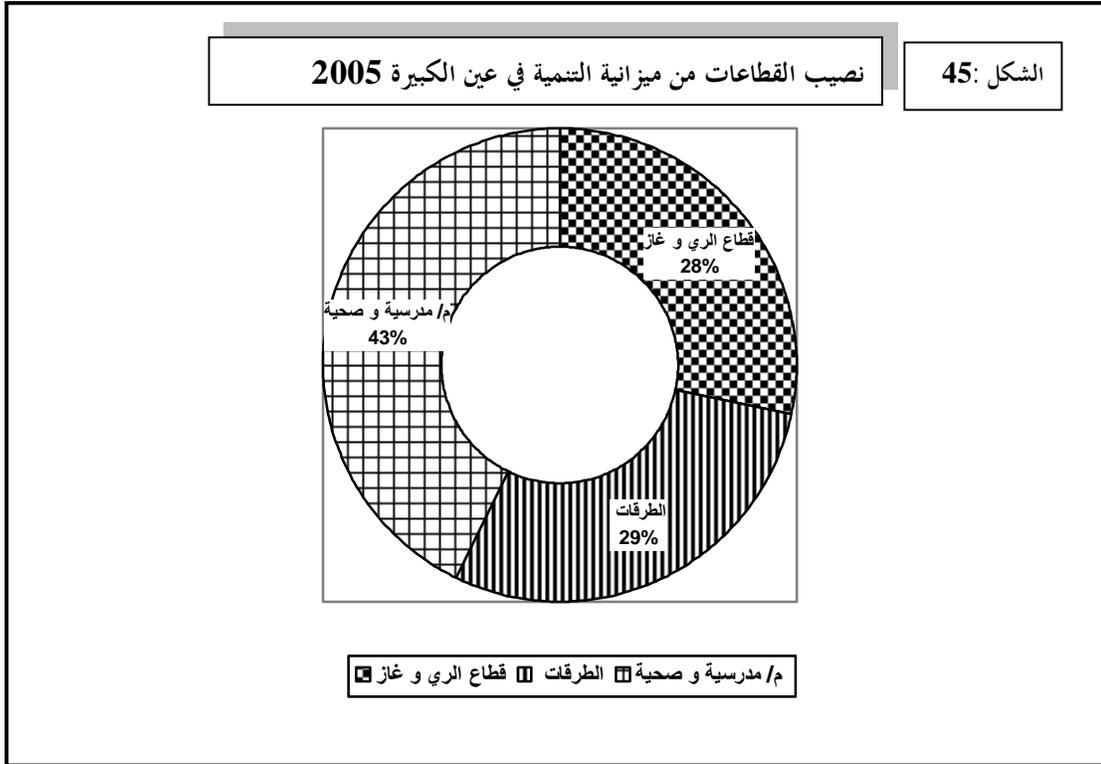
بلدية عين الكبيرة من أهم البلديات الشمالية لولاية سطيف من حيث قوتها البشرية و الحركية الصناعية التي عرفتها بع الثمانينيات بعد إنجاز المركبين الصناعيين للوالب و الصناير ، و مركب الاسمنت الأول على المستوى الوطني ، جعل مركز البلدية كمنطقة مستقطبة للسكان و تفاقم ظاهرة التروح الريفي خاصة في مرحلة التسعينات بسبب المشاكل الأمنية التي عرفتها البلديات المجاورة لها مثل بابور و بني عزيز و الدهامشة و القرى و المشاتي التابعة للبلدية وقد أدى هذا إلى بروز مشاكل كثيرة ناتجة عن عدم كفاية المياكل و المرافق الخدمائية الاجتماعية المتوفرة في مجال الصحة و التعليم و السكن و المواصلات وغيرها.

لهذا كان من الضروري استدراك التأخر الذي عرفته البلدية في مجال التنمية، فقد جاء المخطط الخماسي للتنمية 2005-2009 لتحقيق هذه الغاية من خلال فسخ المجال فسخ المجال لبعض الإنجازات الهامة ذات الطابع الاجتماعي على الخصوص الري ، الطرقات و المنشآت الاجتماعية الأخرى كالتعليم و التكوين ، الصحة الكهرباء الريفية و الغاز الطبيعي أولوياتها .

جدول 48: نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية عين الكبيرة لسنة 2005

2005			السنوات
عدد المستفيدين	الغلاف المالي-دج	عدد العمليات	عنوان العملية
13800	10.617.755.00	03	قطاع الري و غاز
15000	10.900.000.00	04	الطرقات
2200	16.000.000.00	01	م/ مدرسية و صحية
21000	37.417.755.00	08	لمجموع

المصدر : المخطط البلدية للتنمية PCD



إن مخطط التنمية المحلية للبلدية قد سطر أولويات رئيسية لصرف هذه المبالغ كما يبرزه الجدول 48 و الشكل البياني 45 و بحيث تم في هذا الإطار تم إعطاء أولوية كبيرة لثلاث قطاعات رئيسية و هي المياه و الكهرباء و الغاز و الطرقات من خلال المشاريع التالية :

- تزويد العديد من المداشر بالمياه الصالحة للشرب و صيانة الشبكة الرئيسية لنقل مياه عين الحمام باتجاه عين الكبيرة بحيث سوف يقضي نهائيا على مشكلة المياه في مركز البلدية و التجمعات الثانوية القريبة
- مشروع تزويد حي عين الطويلة بالغاز الطبيعي و مثلت نسبة 28%، و بدون شك أن هذا المشروع سوف يسمح بتزويد 300 مسكن فردي بالغاز و يقضي على معاناة السكان مع قارورات الغاز و برودة فصل الشتاء التي يتميز بها هذا التجمع السكاني الفوضوي المتموضع على هضبة .
- أما في قطاع الطرقات فقد تم تسجيل مشاريع لترميم و صيانة الطرقات البلدية الرابطة بين القرى و مركز البلدية بنسبة 29% و منها على الخصوص ترميم الطريق البلدي بين عين الكبيرة و قرية الشرفة على مسافة 12 كلم .

- و في قطاع المنشآت الصحية و المدرسية فقد استحوذ على 43% بحيث تم ترميم و صيانة بعض المؤسسات التربوية و توسيع المطاعم المدرسية و إنجاز مراكز صحية جديدة خاصة في المناطق الريفية و الجبلية المعزولة و منها مركز صحي في مشنة أولاد سي قاسم و هذا من أجل تقريب الخدمات الصحية من السكان، والتقليص من حدة المعاناة التي يتعرض لها السكان بسبب نقص مثل هذا المرفق الهام. لكن بالرغم من هذه الجهود المبذولة تبقى الأموال المرصودة غير كافية لتحقيق تنمية متوازنة و من أجل إعادة تأهيل و تنمية البلدية في المركز و المناطق التابعة لها بسبب آثار التخلف و التهميش الذي تعرضت له خلال التسعينيات ، و يبقى من الضروري تكثيف الجهود لإنجاز مشاريع أخرى ذات البعد الاجتماعي كالصحة والنقل و الطرقات .

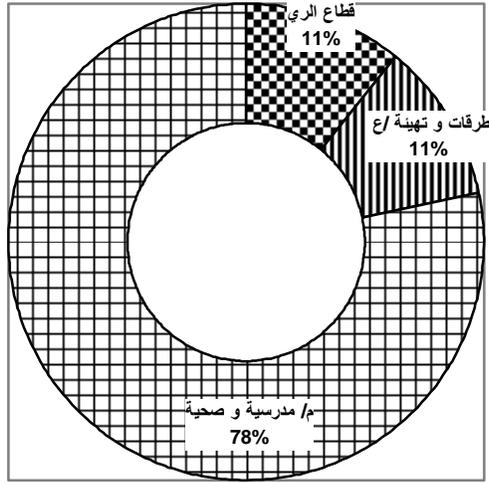
5-1-2:التخلف و جهود التنمية في الدهامشة :

شهدت بلدية الدهامشة تهميشا و تخلفا كبيرا خاصة خلال مرحلة التسعينيات في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية منها خاصة في مجال الصحة، التعليم و المياه الصالحة للشرب و شبكة الطرقات، و غيرها من الخدمات الضرورية و قد أثر ذلك سلبا على وضعية السكان الاجتماعية و تفاقم معاناتهم . لقد كانت بداية الألفية الثانية فسحة للأمل لسكان هذه البلدية من خلال انطلاق مشاريع تنموية شاملة لتحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، وذلك من خلال برنامج المخطط البلدية للتنمية و من خلال إعانات الولاية و صندوق الجماعات المحلية الذي شمل على الخصوص تسجيل عدة مشاريع تنموية ذات الطابع الاجتماعي ، وهذا حسب الأولوية ، رصدت السلطات في إطار التنمية المحلية القطاعية البلدية و الولاية مبالغ مالية معتبرة قدرت قيمتها بحوالي 7 مليار و 980 مليون سنتيم و هي معتبرة مقارنة مع البلديات الأخرى ، و هي محاولة من السلطات المحلية لتقليص الفوارق في توزيع الميزانية، و لتقليص ظاهرة التخلف و التهميش الذي عانت منه البلدية في مختلف المجالات خاصة الهياكل القاعدية كالطرقات و المياه الصالحة للشرب . و قد سطرت السلطات البلدية أولويات رئيسية لصرف هذه الأموال ، بحيث استحوذ قطاع الطرقات و التهيئة العمرانية ، خاصة و أن مركز البلدية يعاني من فوضى عمرانية كارثية تمت وراثتها من العقود الماضية لغياب الرقابة و غياب التهيئة العمرانية بها .

الجدول 49: التنمية في بلدية الدهامشة حسب المخطط البلدي للتنمية 2005

2005			السنوات
عدد المستفيدين	الغلاف المالي - دج	عدد العمليات	عنوان العملية
4800	2.050.000.00	04	قطاع الري
7000	43.800.000.00	07	طرقات و تهيئة /ع
22700	18.000.000.00	11	م/ مدرسية و صحية
34500	79.800.000.00	21	المجموع

المصدر : مخططات التنمية البلدية +PCD



م/ مدرسية و صحية □ طرق و تهيئة /ع ■ قطاع الري ▣

فمن خلال تحليل معطيات الجدول 49 الشكل البياني 46 يجعلنا نقف على حقيقة التنمية التي شهدتها البلدية خاصة في مجالات التجهيزات الاجتماعية ، خاصة قطاع الصحة و التعليم بحيث الملاحظ هو القفزة الكبيرة التي حققتها البلدية في مجال التجهيزات التعليمية بحيث استفادت من إكتمالية جديدة بغلاف مالي يقدر بـ 850 مليون سنتيم في تجمع أولاد معيزة بحيث سوف يخفف من الاكتظاظ الذي تشهده أكتمالية عين الربيع مركز البلدية و يخفف بون شك من الانتقال اليومي للتلاميذ على بعد عدة كيلومترات و معاناة و سائل النقل التي كثيرا ما تكون سببا في توقف التلاميذ عن مزاولة الدراسة خاصة عنصر الإناث ، و بهذا استولى هذا القطاع على 78%.

كما تم رصد ما نسبته 11% لتنمية قطاع الطرقات الذي يبقى يعاني من ضعف كبير سواء داخل مركز البلدية أو في المناطق و التجمعات الثانوية و الريفية مثل عين الربيع و البطحة و أولاد معيزة .

و نفس النسبة وجهت لتنمية قطاع الري و الذي يعاني من تخلف واضح خاصة في الدواوير و المداشر و المناطق الريفية المعزولة، و لهذا نقول أن المبالغ المرصودة للتنمية تبقى ضعيفة و غير كافية من أجل محو آثار التخلف و تحقيق تنمية شاملة و متوازنة .

5-1-3: التخلف و جهود التنمية في بلدية أولاد عدوان:

بلدية أولاد عدوان من تلك البلديات المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 ، و معنى ذلك أنها بلدية حديثة النشأة فقد شهدت خلال السنوات الأخيرة تزايدا سكانيا كبيرا بسبب حركة التزوح الريفي من عدة مناطق خاصة من مشاتي و قرى واد البارد و تزي نبشار لظروف أمنية على الخصوص ، كما شهدت البلدية في نفس الوقت حركة تنموية هامة من شأنها تخفف من معاناة السكان و توفر مختلف الخدمات المرافق الاجتماعية الضرورية .

فقد شهد قطاع الخدمات و الهياكل ذات الطابع الاجتماعي قفزة تستحق الإشارة لها خاصة من حيث تزويد السكان بالغاز الطبيعي و كذا توفير المياه الصالحة للشرب و إنجاز بعض الهياكل التعليمية و ترقية المجال الصحي . كل هذه المشاريع جاءت من خلال المخططات التنموية التي وضعتها البلديات حسب أولوية القطاعات، فقد أعطى و سيعطي المخطط التنموي الخماسي 2005-2009 دفعا كبيرا لتحقيق التنمية بالبلدية خاصة في مجال الخدمات الاجتماعية، كالمياه الصالحة للشرب ، التعليم و الصحة كما يبرزه الجدول 50 والشكل البياني رقم 47 .

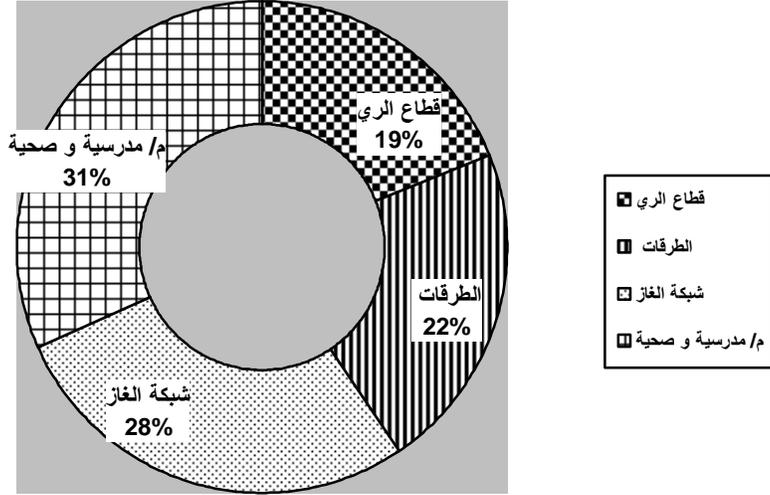
جدول 50: نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية أولاد عدوان 2004-2005

2005			السنة
عدد المستفيدين	الغلاف المالي-دج	عدد العمليات	عنوان العملية
5000	9.500.000.00	05	قطاع الري
7000	11.065.000.00	02	الطرق
4700	14.092.657.92	01	شبكة الغاز
10000	16.000.000.00	04	م/ مدرسية و صحية
22000	50.657.657.00	11	المجموع

المصدر : المخطط البلدي للتنمية PCD

نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية أولاد عدوان لسنة 2005

الشكل: 47



نلاحظ من خلال الجدول و الشكل البياني بأن البلدية قد شهدت حركة تنموية مشجعة بحيث سعت السلطات المنتخبة في بلدية أولاد عدوان في استغلال الموارد المالية المحلية و ميزانية البلدية في استثمار و استغلال هذه الأموال في مرافق و خدمات اجتماعية ذات الأهمية و الأولوية منها:

- التخفيف من مشكلة المياه و التخفيف بذلك من معاناة المواطنين خاصة سكان التجمعات المبعثرة و كذا مركز البلدية فقد وجهت عناية خاصة لهذا القطاع في مخطط التنمية لسنة 2006 بحيث حدد مبلغ مالي مقدر بحوالي 4.78 مليار سنتيم من خلال إصلاح شبكة المياه الصالحة للشرب ، إيصال المياه لبعض التجمعات مثل أولاد عياضي الصرف الصحي لبعض أحياء المركز أولاد يعيش و حي 17 أكتوبر 1961 ، كذا بعض التجمعات مثل تجمع الرواشد ، كما هو مخطط فسوف يتم التنقيب على حفر و حفر ثقب FOURAGE على مستوى جبل زغيب سينجز في آفاق 2008 سوف يساهم في التخفيف من حدة مشكلة المياه بالبلدية .

- فك العزلة و سجلت البلدية عدة مشاريع ذات الأولوية في مجال إنجاز و صيانة شبكة الطرقات سواء على مستوى المركز البلدي أي الشبكة الحضرية التي تعاني من عدم صلاحية مختلف الطرقات و قد خصص

للعملية 1.10 مليار سنتيم لإتمام الطريق البلدي رقم 221 بين تجمع المناصرة و الطريق الولائي W169 و أولاد علي بالطريق الوطني رقم B09 و في الأفق مشاريع أخرى لتطوير الشبكة و فك العزلة على بعض التجمعات كإصلاح الطريق البلدي 220 الرابط بين المركز و تجمع النواورة و تعبيد الطرقات بأولاد عياضي الكل بتكلفة مالية مقدرة بحوالي 3 مليار سنتيم و هئية الطرق الرابط بين الطريق الولائي W 169 و الطريق الوطني B09 مرورا بدوار أولاد زاوي ستنجز في آفاق 2008 و 2009 .

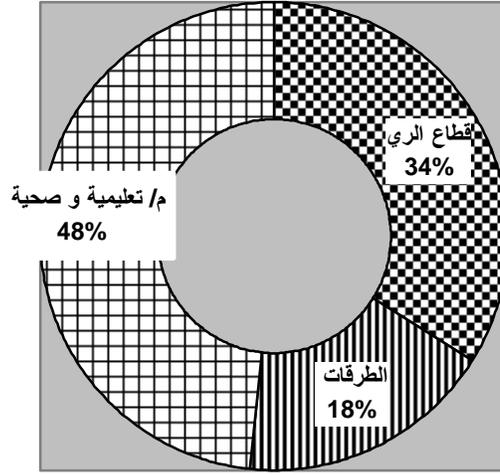
5-1-4: التخلف و جهود التنمية في تزي نبشار :

بلدية تزي نبشار من البلديات القديمة بحيث وجدت أثناء الفترة الاستعمارية وكانت تسمى ببلدية طاقيون و تتمركز على منطقة مرتفعة أكثر من 1800م و رغم تواجدها على الطريق الوطني رقم 09 الرابط بين سطيف و بجاية إلا أنها عاشت في أوضاع اقتصادية و اجتماعية صعبة و تزيد معاناة التخلف و التهميش خاصة في المناطق الريفية في مختلف المداشر و الدواوير في مجالات الصحة و التعليم و الطرقات ، و لم تعرف التنمية و التوسع إلا خلال نهاية التسعينات بحيث عرفت تنمية تجارية و استفادت من مشاريع اجتماعية هامة صحية و تعليمية و خدمات أخرى، كالماء و الكهرباء و شبكة الطرقات من خلال عمليات الإنجاز أو الترميم و الصيانة لمختلف الهياكل الصحية و التعليمية .

جدول 52 : نصيب القطاعات في ميزانية التنمية لبلدية تزي نبشار لسنة للمرحلة 2004-2005

2006 - 2005			2005 - 2004			السنوات
عدد المستفيدين	الغلاف المالي-دج	عدد العمليات	عدد المستفيدين	الغلاف المالي-دج	عدد العمليات	نوع العملية
-	5.500.000.00	02	-	9.500.000.00	02	قطاع الري
7806	50.000.000.00	07	-	5.000.000.00	01	الطرقات
-	20.000.000.00	04	-	13.600.000.00	02	م/ تعليمية و صحية و إدارية
-	75.500.000.00	13	-	27.5000.000.00	05	المجموع

المصدر: مخطط التنمي للبلدية PCD



م/ تعليمية و صحية وإدارية ■ الطرق ■ قطاع الري

إن تحليل معطيات الجدول 52 والشكل 48 تبرز الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية من اجل النهوض بهذه البلدية و محاولة محو آثار التخلف و التهميش و تحسين الظروف المعيشية و الاجتماعية لسكان البلدية من خلال مختلف المشاريع ذات الطابع الاجتماعي و قد استثمرت البلدية خلال السنة المالية 2005 حوالي 2.75 مليار سنتيم واستفادت البلدية خلال سنة 2006 من مشاريع اجتماعية معتبرة قدر المبلغ مالي المستثمر في مختلف القطاعات ذات الطابع الاجتماعي بحوالي 7.55 مليار سنتيم و هذا يبرز التوجه الاجتماعي الذي انتهجته السلطات المنتخبة لمواجهة آثار التخلف و التهميش التي عاشته البلدية خلال العقود الماضية، وتظهر هذه الجهود في :

- إعطاء السلطات المحلية الأهمية و الأولوية الكبيرة لهذا القطاع الطرق لأهميته الحيوية و بالخصوص ميزانية 2005 و هذا في إطار مخطط التنمية الخماسي 2005-2009 بحيث تم رصد ما مقداره 5 مليار سنتيم مقارنة بسنة 2004 والذي لم يتجاوز 500 مليون سنتيم ، والغاية من ضخامة هذه الاستثمارات في مجال الطرق هو من أجل فك العزلة و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي تكاد تكون منعدمة، بالإضافة إلى العزلة التي كانت تمس عدد كبير من القرى و الدواوير خاصة على مستوى المناطق الجبلية الصعبة ، و تمثلت هذه الإنجازات في أشغال الترفيه و الترميم و إنجاز طرق جديدة لربط المداشر و الدواوير خاصة

مشروع الطريق الرابط بين بوشطال بعين الدفلة على طول 9 كلم بمبلغ 2.1 مليار سنتيم و الطريق الرابط بين برباس و تزي ورنس على مسافة 7 كلم و تزفيت الطريق الرابط بين تزي نبشار و أولاد عثمان - أولاد عليا على مسافة 6 كلم و بناء الطريق الرابط بين الطريق رقم 09 و قرقور على مسافة 3 كلم و تزفيت الطريق الرابط بين أولاد موفق و الطريق الوطني رقم 09 بمقدار 1 مليار سنتيم . و بهذا فقد سجلت البلدية في مجال الطرقات بين 2005-2006 إنجاز حوالي 41 كلم بين إنجاز و تزفيت و إصلاح.

أما في مجال قطاع الري فقد شهد القطاع قفزة نوعية سنة 2005 من خلال تزويد عدة قرى بالمياه الصالحة للشرب بحيث قدر المبلغ الإجمالي في 2005 بـ 950 مليون سنتيم و استغل هذا المبلغ في إنجاز خزان 3500 مكعب بتكلفة 450 مليون سنتيم ، و تزويد مركز تزي مالين و بني عمران بالمياه بتكلفة 3.5 مليار سنتيم ، و قدر أستثمر في 2005 حوالي 5.5 مليار .

و في مجال المنشآت الاجتماعية التعليمية و الصحية و الثقافية فقد شهدت عدة إنجازات لهاكل ذات الطابع الاجتماعي و الإداري فقد تم إنجاز و ترميم عدة هياكل تربوية و صحية ففي سنة 2005 تم تجهيز إكمالية و إنجاز مقر للحرس البلدي بتكلفة مالية 800 مليون سنتيم . كما رمت مدرستين بقيمة مالية 200 مليون سنتيم و إنجاز تجهيز روضة أطفال بحوالي 110 مليون سنتيم. و إنجاز قاعة متعددة الرياضات بقيمة مالية مقدرة بـ 500 مليون سنتيم . في حين أن قطاع الصحة لم يعرف مشاريع استثمارية رغم أنه يعاني من عجز معتبر في الخدمات الصحية و تزيد معاناة السكان يوم بعد يوم.

5-1-5: التخلف وجهود التنمية في بلدية عموشة :

عموشة من البلديات التي تمتاز بموضعها الصعب وغير الملائم لصعوبته الطبوغرافية بحيث تقع في حوض ضيق بين و ربما أن هذا الموقع الصعب قد ساهم في عرقلة التوسع العمراني و الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية لصعوبة السطح و عدم توفر القطع الأرضية لإنجاز هذه المشاريع و الطابع الجبلي الذي يميز مختلف البلديات المدروسة يعتبر من العوامل المعرقة للتنمية . كما أن سياسة التهميش و الإقصاء التي شهدتها هذه البلدية خلال العقود الماضية قد ساهمت في تخلف البلدية سواء في مركزها أو القرى و التجمعات الثانوية التي تنتمي إليها ، بحيث عانت من قلة المنشآت القاعدية الأساسية . إلا أن موقع مركز البلدية تقع على الطريق الوطني رقم 09 قد أعطى أهمية اقتصادية و تجارية للبلدية مثلها كمثل البلديات التي تقع على نفس الطريق مثل أورسيا و تزي نبشار، و بدأت السلطات المحلية نعطي أهمية أكثر للتنمية المحلية الاجتماعية و الاقتصادية خاصة تنشيط القطاع التجاري .

و من خلال معطيات الجدول 53 و التمثيل البياني 49 نلاحظ بأن بلدية عموشة عرفت تنمية متواضعة من حيث المبلغ المالي الموجه للتنمية مقارنة بالبلديات الأخرى ، كما نلاحظ بأن توزيع هذه الميزانية كان شبه متوازن بين مختلف القطاعات الحيوية ذات الطابع الاجتماعي .

فقطاع التهيئة الحضرية و الطرقات استحوذ على 40% من ميزانية التنمية و تمثل على الخصوص في تهيئة بعض أحياء مركز البلدية التي تعرف وضعاً مأساوياً بسبب الفوضى و غياب مخطط للنسيج العمراني ، كما استفاد قطاع الطرقات من مبلغ مالي معتبر قدر بـ 12.000.000 دينار من أجل تهيئة و إنجاز طريق عموشة لعوامر على حوالي 6.5 كلم . أما في قطاع الري فقد سعت السلطات المنتخبة إلى وضع مخطط طموح استحوذ على 30% من الميزانية تمثل في توفير المياه الصالحة للشرب للسكان ، خاصة للمراكز الثانوية و بعض الدواوير ، بحيث استفاد حسي طابحة الذي يبعد عن المركز بـ 3.5 كلم من المياه الشروب ، و تقوية مركز البلدية بالمياه الشروب من عين فرطاس و من خلال هذا سوف يخفف من معاناة السكان من هذه المادة الحيوية ، سواء بالنسبة للإنسان أو الاستخدام الاقتصادي خاصة الفلاحي .

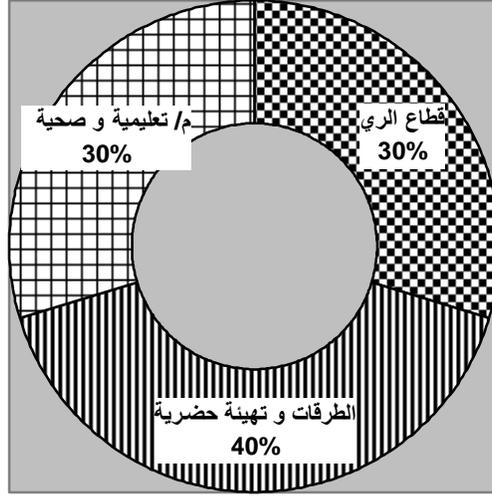
جدول 53: نصيب القطاعات من التنمية في بلدية عموشة

2005			السنة
عدد المستفيدين	الغلاف المالي-دج	عدد العمليات	نوع العملية
5700	11000000	04	قطاع الري
4500	15000000	04	الطرقات و تهيئة حضرية
9500	11000000	04	م/ تعليمية و صحية و
19700	37000000	12	المجموع

المصدر : المخطط البلدي للتنمية PCD

نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية عموشة لسنة 2005

شكل: 49



م/ تعليمية و صحية و إدارية □ الطرق و تهيئة حضرية ■ قطاع الري □

في قطاع التجهيزات و المنشآت التعليمية و الصحية و الثقافية فقد وضع المخطط البلدية مشاريع هامة تتمثل خاصة في بناء قاعة علاج بالزماله ، كما استفادة قطاع الثقافة و الرياضة من تهيئة المركز الثقافي و إنجاز مدرسة قرآنية في مركز البلدية ، كما استفادت من ملعب بلدي لكرة القدم ، وبدون شك أن هذه المشاريع الثقافية و الرياضية ستكون متنفس لشباب البلدية الذي يعاني من الفراغ.

4-1-6: التخلف و جهود التنمية في بلدية واد البارد :

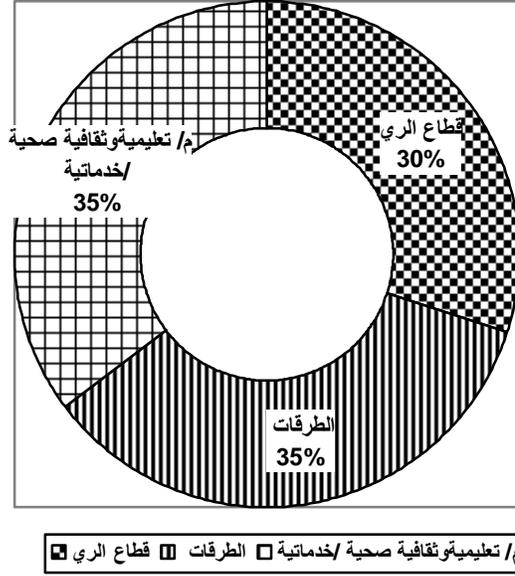
تعتبر بلدية واد البارد من البلديات الجبلية التي تمتاز بتخلفها وعزلتها و التي تعرضت إلى التهميش من قبل السلطات المحلية مما جعلها تبقى من أفقر البلديات ، و بالرغم من الهدوء الذي رجع إلى المنطقة بعد سنين من المحنة و غياب الأمن و هجرة و نزوح السكان خارج تراب البلدية خاصة سكان القرى و المداشر الأكثر عزلة ، بدأت الحياة تعود تدريجيا إلى هذه البلدية و قد استفادت البلدية خلال السنوات الأخيرة بين 2004-2005 و 2006 من مبالغ مالية معتبرة لكنها تبقى غير كافية لتحقيق التنمية الاجتماعية و محو آثار التخلف و الفقر الذي لازم سكان هذه البلدية منذ عقود من التهميش و العزلة التي عانت و تعاني منه البلدية .

تبقى ظاهرة التخلف و العزلة و التهميش و التخلف الاقتصادي و الاجتماعي السمات الرئيسية التي تميز بلدية واد البارد و المعزولة و هذا بالرغم من الالتفاتة التي نلمسها من خلال محاولة إنعاش البلدية و تجاوز عزلتها و تهميشها و تخلفها من خلال بعض المشاريع ذات المنفعة الاجتماعية خاصة الطرقات و المياه الصالحة للشرب و مجال التعليم و الصحة لمواجهة التخلف الذي يميز المنطقة و رفع المعاناة على السكان ، بحيث شملت التنمية قطاعات الخدمات الاجتماعية كفك العزلة على بعض المداشر مثل أولاد عياد و أولاد ميرة و بني مسالي و غيرها من القرى من خلال ترميم و إصلاح بعض الطرقات البلدية و الغايبية . كما شملت التنمية ترميم بعض الهياكل التربوية و توفير المطاعم المدرسية كمطعم الإكمالية الوحيدة بالبلدية و مطعم مدرسي بقرية تاغروت سوف يخفف من معاناة التلاميذ الطويلة . أما في مجال الري فبالإضافة إلى إصلاح شبكة الصرف الصحي هناك اهتمام بتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب خاصة تزويد القرى مثل مشروع تزويد قرية بوخروف على بعد 5 كلم .

جدول 54: نصيب القطاعات من مخططات التنمية لبلدية واد البارد لسنة 2005

2006-2005				2005-2004				السنوات
ع/المستفيدين	المناصب المشغلة	الغلاف المالي	عدد العمليات	عدد المستفيدين	المناصب المشغلة	الغلاف المالي	عدد العمليات	عنوان العملية
245	10	3.000.000	01	185	29	9.500.000	02	قطاع الري
3749	40	16.000.000	05	3402	40	11.000.000	03	الطرقات
2699	27	13.200.000	04	2640	40	11.200.000	03	م. تعليمية، ثقافية وصحية
6693	77	32200000	06	6227	109	31700000	08	المجموع

المصدر : مخطط التنمية البلدية PCD



كل هذه المشاريع تهدف من خلالها السلطات المحلية و الولائية تحاول من خلالها استدراك ما فات و الوقوف أما ظاهرة التروح و الهجرة الجماعية التي تميز على الخصوص هذه البلدية ، وتسعى السلطات التنفيذية المحلية تجسيد مشاريع تنمية بطابعها الاجتماعي و الاقتصادي و هي مغالطة لسكان هذه المناطق من أجل العودة إلى قراهم و مشاتهم، ومباشرة نشاطهم المعتاد ، وقد سجلنا خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد عودة الأمن نسبيا إلى هذه المناطق عودة محتشمة للسكان ،خاصة أولئك الذين ظلت بهم السبل و لم ينجحوا في إيجاد منصب عمل أو سكن لائق يساعدهم على الاستقرار في المراكز الحضرية أو التجمعات الثانوية التي استقروا فيها خلال سنوات الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر عامة و المنطقة خاصة و لكن نقول أن الجهود المبذولة حاليا تبقى غير كافية لأن أثر الأزمة و التهميش و التخلف أكبر ، وتتطلب دعم أكثر للسكان خاصة الريفين و القرويين في مجال السكن و النقل والصحة و النشاط الاقتصادي كالزراعة و التجارة و الصناعة لحاق مناصب عمل و القضاء على هاجس البطالة ، و لأن الغاية هو تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة.

*-:تقييم جهود التنمية المحلية :

إن تحليلنا لواقع التنمية في مختلف البلديات المدروسة ، نلمس بدون شك الجهود المعتبرة التي أولتها السلطات المحلية من الهيئة البلدية المنتخبة وكذا من قبل مجهودات الولاية من خلال مساعدتها المالية المعتبرة التي منحت و استثمرت في مختلف البلديات حسب أولوية القطاعات. كل هذا يرمي إلى محاولة التخفيف من حدة التخلف و ظاهرة العزلة و التهميش التي تعرضت و تتعرض لها البلديات الجبلية مما ساهم في تدهور الحالة الاجتماعية لسكانها خاصة المناطق الريفية . و سوف نحاول من خلال هذا العرض إلى تقييم مجهودات التنمية خاصة في شطرها الاجتماعي ، و نقف على ما تحقق ، وما لم يتحقق و ما يجب تحقيقه في هذا المجال

أ-الطرق :

رغم المجهودات المبذولة في مجال التنمية من خلال المخططات التنموية المختلفة خاصة المخطط الخماسي الذي أولى أهمية كبيرة للتنمية البشرية إلا أن المعاناة لازالت تمس شريحة معتبرة من السكان خاصة في المناطق الريفية و الجبلية من الدواوير و القرى على الخصوص بحيث لازال التهميش و التخلف يلازمهم و قد أخذنا عينة من هذه القرى خاصة قرية أولاد موفق و الماعلي الواقعتان في تراب بلدية تزي نيشار ، كما تعاني معظم دواوير و قرى بلدية واد البارد من العزلة و التخلف الذي يمس مختلف الخدمات الاجتماعية و نذكر على سبيل المثال دوار بني مسالي و أولاد عباد و أولاد ميرة كما نسجل دواوير و مداشر أخرى تعاني من نفس المعاناة في تراب عين الكبيرة خاصة دوار أولاد مومن و أولاد سي قاسم . و في بلدية الدهامشة دوار البطحة تعوينين و شعبة القيطون ، بدون شك هذه عينة من المداشر التي تعاني من ظروف حياة صعبة في مجال المياه الصالحة للشرب ، بحيث يقضي الأطفال و الكبار نهارهم في التنقل بالدلاء في كل الاتجاهات البحث عن قطرة ماء كما تشكل العزلة وجها آخر للمعاناة التي تمس شريحة كبيرة من سكان المناطق القروية الجبلية بحيث لا تتوفر على طرق صالحة باستثناء بعض المسالك الترابية التي تتحول شتاء إلى أوحال مما يؤثر سلبا على قطاع التعليم بحيث يصعب على التلاميذ و المعلمين الالتحاق بمؤسساتهم بحيث يجبرون على عطل خلال فصل الشتاء بسبب تساقط الثلوج و الأمطار و هراء الطرق .

ب-الري و الغاز :

لقد نجحت استراتيجية التنمية في مجال الري إلى التخفيف و لو نسبيا من مشكلة المياه على مستوى المناطق الحضرية و ذلك من خلال تجديد شبكة المياه الصالحة للشرب داخل المركز الحضري في مركز و تزويد البلدية بخزائين للماء ، وكذا تجديد الشبكة من حمام الدهامشة إلى مركز البلدية .

كما كنت الجهود معتبرة في توفير المياه الصالحة للشرب لمختلف المراكز الحضرية في مختلف البلديات و الاهتمام بتوفير هذه المادة الأساسية لسكان القرى و المداشر ، و يبقى العجز في هذا المجال قائما خاصة في بعض المناطق المعزولة التي تبقى تعاني من نقص كبير خاصة خلال فصل الصيف .

كما كانت مجهودات بعض البلديات هامة في مجال تزويد السكان بالغاز الطبيعي خاصة تلك التي تمر عليها شبكة الغاز الطبيعي، بحيث نجحت عين الكبيرة في تزويد المراكز الثانوية كحي الباهية و كذا حي عين الطويلة بحيث استفاد حوالي 11000 نسمة من الغاز الطبيعي ، كما كانت العملية ناجحة في بلدية أولاد عدوان بحيث زودت قرية النواورة بالغاز و بعض التجمعات القريبة من مركز البلدية .

و يبقى مشروع تزويد البلديات الأخرى قائما بحيث وضعت السلطات الولائية مشروع تزويد بلدية عموشة و تزي نبشار بالغاز الطبيعي في آفاق 2009 و يعتبر من الأولويات التي سجلت في مخطط التنمية 2005-2009 على أن تستفيد في البداية المراكز الحضرية ثم توسع الشبكة لتشمل الثانوية التي تحتوي على تهيئة و لو شبه حضرية .

إن تحقيق هذه المشاريع سوف يخفف بدون شك من معاناة المواطنين و سوف يحسن من الظروف الاجتماعية و يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و استقرار السكان في هذه البلديات .

ج- التهيئة الحضرية :

يعتبر من القطاعات الحساسة التي تقدم خدماتها الاجتماعية والاقتصادية للسكان ،رغم الجهود المبذولة في هذا المجال يبقى هذا القطاع يعاني من ضعف كبير بحيث لازالت العزلة تمس نسبة كبيرة من السكان خاصة سكان القرى في بلدية تزي نبشار و واد البارد و الدهامشة هذه المعاناة تزيد بحلول فصل الشتاء بحيث تتحول المسالك الترابية إلى أوحال كثيرا ما تحد من نشاط السكان و تنقلاتهم اليومية كما تزيد من معاناة التلاميذ الذين ينتقلون لعدة كيلومترات الالتحاق بمدارسهم و قد يغيبون عنها لمدة 20 يوما خلال هذا الفصل كما تزداد تغييبات المعلمين لصعوبة الوصول الى مدارسهم و قد ساهم هذا المشكل في تراجع و انخفاض نسبة النجاح في الامتحانات الرسمية لمختلف الأطوار خاصة الأول و الثاني و يبقى المطلوب من الهيئات المنتخبة و السلطات الولائية النظر بعين العطف و المسؤولية إلى معاناة سكان المناطق الجبلية من العزلة المضروبة عليهم و العمل بجدية و ليس مجرد التفكير في مواجهة هذه العزلة ،من خلال شق طرقات بلدية جديدة وإصلاح الطرق التي تعاني من وضعية مزرية التي قد لا تصبح صالحة لاستخدام خلال فصل الشتاء و هي وضعية معظم الطرق التي تصل معظم المداشر بمراكز البلديات ، و قد يكون غياب المراقبة التقنية التهيئة للمصالح البلدية أو الولائية من أسباب تدهور هذه الشبكة التي تخصص لها كل مرة

مبالغ مالية معتبرة ثم تعود إلى حالتها لأولى بمجرد نهاية الشغال و حلول فصل الشتاء . و نفس المشكل الذي يعنيه القطاع الطرقات داخل التجمعات الحضرية في معظم مراكز البلديات ، بحيث غياب تهيئة عمرانية و حضرية منظمة خاصة في الأحياء الداخلية بحيث تفتقد إلى أرصفة و طرقات صالحة للاستخدام مما يجد السكان أنفسهم خلال فصل الشتاء لا فرق بينهم و بين سكان القرى من التنقل في الأوحال و البرك المائية .

-في مجال النقل فإن القطاع يعرف فوضى كبيرة لسوء التنظيم بحيث الملاحظ هو أن الكثير من البلديات خاصة الدوائر مثل عين الكبيرة و عموشة تفتقد إلى مواقف و محطات منظمة و مهيئة لتنظيم وسائل النقل المختلفة ، فهذا أصبح ضروريا تنظيم هذا القطاع الحساس من خلال بناء تهيئة محطات لسيارات الأجرة و أخرى للنقل بالحافلات لتحسين الخدمة للمواطنين الذين يعيشون يوميا حركات تنقلية من وإلى البلديات المجاورة أو نحو مقر الولاية .

د- المنشآت الاجتماعية الصحية و الثقافية :

بالرغم من الجهود المبذولة في قطاع المنشآت ذات الطابع الاجتماعي ، من منشآت صحية و تعليمية لازال قطاع الصحة يعاني من تخلف و عدم قدرته في توفير الخدمات الصحية الضرورية للسكان بحيث لازالت الكثير من البلديات لا تتوفر على مستشفيات أو مراكز صحية متعددة الخدمات ، كما تعاني بعض البلديات من غياب قاعات الولادة ، و نقص الصيدليات و التخصصات الطبية المختلفة ، هذا الضعف انعكس سلبا على وضعية السكان الصحية .

كما نسجل نقصا آخر في مجال المنشآت الثقافية و التعليمية ، فرغم الجهود التي بذلت لتوفير جزء و لو بسيط من هذه المنشآت يبقى العجز قائما في معظم البلديات ، وقد يكون بشكل أوسع و أخطر في البلديات المهمشة و المعزولة و نقصد هنا على الخصوص واد البارد ، و دهامشة .

5-2: التخليط واستراتيجيه التدخل واقتراحات التنمية في المناطق الجبلية

مجالات جغرافية جبلية بخصوصيات طبيعية و اقتصادية و بشرية بحاجة إلى قانون خاص .

5-2-1: إستراتيجية التدخل لتهيئة و تنمية المناطق الجبلية

كثيرا ما تقترن ظاهرة التخلف و العزلة بالمناطق الجبلية ، حيث البطالة و تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي ، وتفاقم الفقر و غياب الخدمات و المرافق الضرورية للسكان كالتعليم و الصحة و الطرقات و غيرها . كل هذه المشاكل و المعاناة التي يتخبط فيها سكان البلديات الجبلية كحال بلديات شمال سطيف التي نحن بصدد دراستها ، ناتجة أساسا عن غياب تدخل حقيقي للدولة من خلال قانون خاص لتنمية المناطق الجبلية ، كما يجب أن يجب أن يكون التدخل من خلال عدة جوانب و تتلخص فيما يلي:

- مرحلة التمحيص والمعاينة و التعرف على الخصائص العامة للأوساط الطبيعية
- مرحلة التهيئة: بوضع أسس فعالة و ناجحة لإعادة تأهيل هذه الأوساط خاصة الجبلية منها.
- مرحلة التنمية: بوضع مشاريع طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة و الشاملة.
- مرحلة الحماية: للحفاظ على المجال الطبيعي و الاقتصادي و الإرث الحضاري لهذه المناطق المتميزة.
- مرحلة التسيير : أي من خلال اختيار إستراتيجية فعالة لتسيير المجال الطبيعي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي تزخر به المناطق الجبلية عموما .

بالرغم من المشاكل التي تواجهها الأوساط الجبلية في الجزائر فإننا نلاحظ نوع من التلاحم و التكامل الموجود بين التهيئة و التنمية و التسيير و يظهر ذلك في مختلف التدخلات على نفس المجال و في نفس الوقت ، بينما يبقى مجال الحماية حلقة مفقودة و ربما ساهم هذا في التدهور و الهشاشة الذي تعرفه المجالات الجبلية في الجزائر عامة و المناطق الجبلية لشمال سطيف بصفة خاصة في المجالات البيئية و التغيير الذي عرفه المجال التضاريسي على الخصوص ، من ظاهرة التعرية و تدهور في الغطاء النباتي و المياه السطحية ، و تراجع في المساحات الزراعية ، مما أثر سلبا على المردودية الزراعية و بذلك كان تأثيره كارثيا على السكان خاصة القاطنين بالأرياف مما جعلهم يترحلون نحو المراكز الحضرية.

لقد أصبح من باب الحتمية أن المجال الجبلي يشكل حاليا رهانا قويا الأكثر تنوعا إيكولوجيا ، اقتصاديا ، اجتماعيا و سياسيا ، لهذا فقد تزايد الاهتمام بشكل كبير لتطوير المناطق الجبلية من أجل الوصول لتحقيق التوافق و التلاحم بين العناصر المختلفة من تهيئة و تنمية و حماية و تسيير باعتبارها تمتلك على إرث طبيعي و بيئي له بعده الوطني و العالمي.

إن تحقيق هذا الهدف يتطلب و بدون شك وضع إستراتيجية واضحة و فعالة و عملية في نفس الوقت ، فما هي هذه الإستراتيجية ؟ و ما هي الأسس و الركائز التي يجب اعتمادها في هذا المجال لمواجهة التخلف العزلة و التهميش كتلك التي تعيشها بعض البلديات الجبلية الشمالية لولاية سطيف و على الخصوص واد البارد ، تزي نبشار ،دهامشة ، و من خلال ذلك سوف نصل بدون شك من خلال هذه الإستراتيجية حل المشاكل الكبرى منها التخلف العزلة و التهميش والناتج عن تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و حتى الطبيعي التي تعيشها الكثير من المناطق الجبلية في الجزائر كحالة و البلديات الشمالية لولاية سطيف على الخصوص واد البارد و تزي نبشار و الدهامشة ، وهي تتطلب خطوات شجاعة و جرئية و التي تتلخص في النقاط التالية:

1-الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق الجبلية، باعتباره مجال طبيعي هش ، وأصبح الآن أكثر هشاشة بسبب ظاهرة النمو الديموغرافي الذي شهدته المناطق الجبلية في الجزائر و ولاية سطيف خصوصا عموما و البلديات المدروسة على سبيل المثال ، بحيث شكل هذا النمو ضغطا على كبير على الإمكانيات الطبيعية لهذه المناطق في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر منذ التسعينيات فأصبح من باب الضرورة حماية الإرث الثقافي و التاريخي لهذه المناطق الذي بدأ يمس الإهمال و سيصبح في طي النسيان أمام استمرار معاناة هؤلاء السكان باستفحال ظاهرة التخلف و التهميش و العزلة .

2- حتمية الاعتماد على تنوع النشاطات الاقتصادية، بحيث لا يمكن لنشاط واحد مثل الزراعة حاجيات السكانية المتزايدة و المتنوعة بسبب التطور الحضاري للمجتمع الذي لم يبق كما كان في السبعينيات من جهة و ظاهرة النمو السكاني المستمر. هذا يتطلب و بدون شك إيجاد توازن بين النشاطات التقليدية الغالبة مثل الزراعة و الرعي و الأشجار الثمرة و الحرف الريفية التقليدية المختلفة التي حافظت على التراث القديم الذي ميز الحياة

القديمة في هذه المناطق، و النشاطات الحديثة مثل التجارة و الخدمات و السياحة و الصناعة التي تعبر محدودة و تمس فقط بلدية واحدة و هي عين الكبيرة .

3-يجب أن يكون تدخل الدولة من باب تحسين الأوضاع و تحقيق الفائدة من خلال تحقيق المردودية الاقتصادية مع احترام القيم الاجتماعية و الثقافية الضاربة في ماضي التاريخ كالعادات و التقاليد و الحفاظ على التضامن و التكافل و التضامن الاجتماعي، خاصة أمام ضعف و هزالة المردود الاقتصادي خاصة الزراعي الذي يمارسه سكان هذه المناطق .

4- الاعتماد على التوجه الشامل و المندمج و المنسجم و الابتعاد على الارتجال و التوجه المشتت، وهذا من خلال تنسيق مجمل البرامج و التدخلات الموجهة للتهيئة و التنمية الريفية و الجبلية و حتى لتسيير و حماية هذه المناطق من خطر التحولات السلبية كندهور المجال الاقتصادي و الطبيعي و إفراغ العالم الريفي لهذه المناطق من محتواها البشري كما حدث في بعض البلديات مثل واد البارد و تزي نيشار و الدهامشة .

5- الضرورة الملحة على أن تستفيد هذه البلديات من التدخل السريع للدولة و السلطات المحلية لعدة مبررات يمكن تلخيصها في ما يلي:

*- كونها مناطق تعرضت منذ القديم للتهيميش و العزلة و التخلف مشاكل عان و لا يزال يعاني منها سكان هذه المناطق المحرومة ، مقارنة مع مختلف المناطق الأخرى خاصة السهلية و الساحلية التي استفادت من تدخلات متعددة للدولة و هذا من باب ما يسمى باحترام بالأولويات ، ولكونها لا تتطلب أموال كبيرة و هي سياسة انتهجت منذ عقود من الزمن.

*- كون أن البلديات ذات الطابع الجبلي تمتاز بتكلفتها العالية بسبب عوائقها الطبيعية خاصة تضاريسية و المناخية ، التي ساهمت في تهيميشها و تخلفها منذ القديم و تأخر تدخل الدولة في تنميتها. *- ضعف إمكانية تدخل الممثلين المحليين في المجال التنمية خاصة الاستثمار في مختلف الأنشطة خاصة الزراعية منها و التوجه إلى الاستثمار خارج النطاق المحلي لهذه البلديات لغياب تدعيم الدولة من جهة و لأن نتائجها ليست مضمونة لتحقيق الربح السريع الذي يسعى إليه المستثمرين المحليين، مما جعلهم يختارون مناطق أخرى خارج هذه البلديات و الاستقرار في مركز الولاية أو الولايات الأخرى باستثناء فئة قليلة التي استثمرت في مجال البناء و صناعة مواد البناء خاصة في عموشة و أولاد عدوان على سبيل المثال . وهذا كله يتطلب تدخل الدولة رسمياً لتشجيع الاستثمار و التنمية في البلديات المهمشة ، و الذي سوف يسمح في خلق حركية اقتصادية اجتماعية تساعد على التخفيف من حدة التهيميش و التخلف.

- ضرورة انخراط السكان المحليين في مجال التهيئة و التنمية و التسيير و الحماية من خلال تكثيف جهود و دور الجمعيات و الإدارة المحلية و القطاع الخاص المحلي الذي يميز بعض من بلديات منطقة الدراسة خاصة عين الكبيرة و عموشة و أولاد عدوان الذي لم يجد التشجيع و الدعم و المساندة الكافية من قبل السلطات المحلية و الدولة عموماً ، بحيث من شأنه أن يحقق التنمية من خلال الفعل التساهمي المحلي و ليس من خلال تنمية مفروضة من الخارج و تكون نتائجها كارثية لأنها قد لا تتوافق مع طموحات و خصوصيات هذه المناطق الطبيعية و الاقتصادية و الثقافية و الحضارية للمجتمعات الجبلية .

* - توجيه الجهودات لتنمية و تطوير الخدمات الاجتماعية العمومية مثل الصحة و التعليم و السكن خاصة الريفية منه و فك العزلة من خلال الطرقات و توفير النقل لفك العزلة على القرى و المداشر و حفاظا على استقرار السكان و مواجهة التروح الريفية نحو المراكز الحضرية

* - المعرفة الكافية للنظام الإنتاجي المحلي خاصة الزراعي من حيث فاعليته و ملائمته مع المعطيات المحلية و ضرورة تأهيله لاستخدام الطرق الحديثة مجالات التنمية خاصة الزراعية ، حيث نلاحظ أن طابع الزراعة التقليدية لازال يميز الزراعة في معظم من البلديات خاصة على مستوى المناطق الجبلية أين نجد حضورا كبيرا للملكيات الفردية و الزراعة المعاشية التي تعتمد بشكل كبير على الظروف الطبيعية.

* - التدخل السريع لمواجهة العزلة و التهميش المضروب على القرى و المداشر في المناطق الجبلية التي تعاني من ضعف شبكة المواصلات و قلة الخدمات الصحية و التعليمية ، بحيث أن دراستنا لهذه المجالات جعلنا نقف على حقيقة مرة و تفاقم معاناة السكان الريفيين من صعوبة التنقل و ضعف التعليم و الخدمات الصحية التي ليست في متناول الجميع .

* - ضرورة التوجه إلى التغيير الايجابي و الفعال لأن التنمية تعتمد بالأساس على العنصر البشري وذلك من خلال تغيير الذهنيات من أجل تسهيل الاندماج و التأقلم مع التطورات الجديدة المتمثلة في الانفتاح على الآخر ، وهذا معناه ضرورة تدعيم السكان المحليين على الاندماج في الطرق الحديث للتنمية و توديع الوسائل القديمة لكن مع الحفاظ على الحرف الريفية ، كل هذا من خلال استغلال و استثمار الإمكانيات المحلية المتوفرة في إطارها الصحيح و الحقيقي من حيث الزمن ، الثروات ، الفقر ، المصلحة و مردودية التنمية نفسها.

إن تجسيد كل هذه الأفكار سوف يحقق بدون شك أهدافه التي نسعى من و رائها لمواجهة تفاقم هذه الهوة في مجال التنمية بين المناطق الجبلية و غيرها من المناطق، وسوف تحاول بدون شك مواجهة ظاهرة التخلف و التهميش التي تعاني منها البلديات المدروسة في شمال ولاية سطيف و التي تعتبر نموذجا لمختلف المناطق الجبلية في الجزائر الشاسعة، لأن الظاهرة ليست محدودا جغرافيا في منطقة دون غيرها .

و إن تشخيص الواقع الاقتصادي و الاجتماعي المزري الذي تعيشه المناطق الجبلية و الريفية في شمال الولاية ، سوف يسمح بدون شك في تصور إستراتيجية واضحة التوجه و المعالم لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة و مندمجة ، وفي هذا الإطار حاولنا اقتراح بعض الحلول لتحقيق التنمية و نرى أنها سوف تخفف و لو نسبيا من آثار التخلف و التهميش لسكان هذه المناطق.

2-2-5: التهيئة الريفية و اقتراحات التنمية

2-2-5-1: التهيئة الريفية:

إن الواقع الريفي و الطابع الجبلي الذي يميز البلديات المدروسة لشمال ولاية سطيف ، يتطلب منا و من القائمين على قطاع التهيئة الإقليمية و الريفية ضرورة الإسراع في التدخل المباشر لإنقاذ هذه المناطق التي تتعرض إلى استمرار التخلف و التهميش و النسيان و عدم الاهتمام خاصة خلال السنوات الأخيرة مما ترك أثارا سلبية على واقع هذه المناطق الريفية التي عانت من ويلات الإرهاب من جهة و تهميش ولامبالاة السلطات من جهة أخرى ، و غياب إستراتيجية للتنمية الريفية على مستوى هذه المناطق ، فقد كان التحول سلبيا بحيث عرفت هذه المناطق نزوحا ريفيا غير مسبوق و أفرغت من محتواها البشري ، هذا التريف البشري الذي خلق أزمة أخرى في المناطق الحضرية التي أصبحت غير قادرة على استيعاب هذا العدد الهائل من السكان في مجالات مختلفة خاصة ذات الطابع الاجتماعي كالتعليم و الصحة و السكن و الخدمات المختلفة. إن حل هذا المشكل لا يكون و لن يكون إلا من خلال إعادة النظر في مجال التنمية من خلال الوصول تحقيق التوازن التنموي من حيث إعادة الأهمية للمناطق الريفية خاصة المناطق ذات الطابع الجبلي التي تحتاج الى إستراتيجية تنموية شاملة و تهتم بإعادة تهيئة و تأهيل المناطق الريفية و الاهتمام بالمجال الريفي و حل المشاكل الصعبة التي ساهمت في تدهور وضع الريف خاصة في مجال فك العزلة و القضاء على التهميش من خلال توفير الخدمات الاجتماعية و الهيكل القاعدية الضرورية للمجالين الاقتصادي و الاجتماعي ، وخلق تقاليد و أنشطة اقتصادية ، انطلاقا من الإمكانيات التي تتوفر عليها بعض المناطق و التي تنتظر فقط الإرادة السياسية لتجسيدها و تفعيلتها خاصة في المجال الزراعي من خلال تشجيع و دعم الفلاح ماديا و معنويا .

إن اتخاذ مثل هذه الإجراءات سوف يساهم بدون شك في فتح آفاقا جديدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يساهم في عودة الثقة للقرويين الذي هاجروا قراهم بضرورة العودة و الاستقرار في قراهم و العودة الى نشاطهم الزراعي ، كالزراعات المعاشة و تربية الماشية . و أمام هذه القناعة في أنه من الضروري على الدولة تجسيد هذه الإستراتيجية خاصة بعد عودة بعد عودة الأمن و الاستقرار خلال السنوات الأخيرة ، لأنه المخرج الوحيد الذي أردنا تحقيق التوازن التنموي بين الريف و المدينة و إذا أردنا أن نوفر مشاكل إضافية لمدنا و نحن في غنى عنها ، و إذا أردنا كذلك الحفاظ على الثروة الاقتصادية لريفنا الذي عرف تراجعاً خطيرا من حيث مساهمته في المجال الاقتصادي خاصة الزراعي .

و قد حاولنا في هذا المجال اقتراح بعض الحلول لتنمية هذه المناطق في مجالها الريفي و الحضري و هي اقتراحات ذات بعد اجتماعي و اقتصادي، و ستعمل بدون شك على تحقيق التنمية في هذه المناطق و ستساهم في إعادة الثقة في السكان سواء في المناطق الريفية و الجبلية و حتى في المناطق الحضرية التي تعاني هي كذلك بهجرة نحو المراكز الحضرية الأكثر تطورا و التي تتوفر على فرص اقتصادية و خدماتية أحسن خاصة في مقر الولاية ، و تتوفر هذه الفئة من السكان بتوفرها على إمكانات مادية و مالية معتبرة كان من المفروض أن تستثمر في بلدياتها الأصلية .

4-2-2-2: اقتراحات التهيئة و التنمية :

من خلال دراستنا و تشریحنا للواقع الاقتصادي و الاجتماعي للبلديات محل الدراسة ، لاحظنا التباين الواضح بين مختلف البلديات في مجالات التنمية ، إذ لاحظنا أن بعض البلديات كانت أوفرا حظا في مخططات التنمية و استفادت من مشاريع هامة ساهمت الى حد كبير في محو جزء كبير من حالة التخلف و التهميش التي عرفتھا المنطقة خلال سنوات المأساة الوطنية ، بينما بقي التهميش و التخلف السمة الرئيسية لبعض البلديات التي ورثته منذ العقود الماضية ، و زادت الأوضاع سوءا خلال العقد الأخير بينما كان التحرك محتشم لإعادة تأهيل و تنمية هذه المناطق خاصة و أنها تتوفر على بعض المؤهلات المساعدة على إعادة بعث النشاط الاقتصادي و الاجتماعي من جديد و لكنه يحتاج فقط إلى إرادة سياسية و اهتمام من قبل السلطات و الجهات القائمة على مجال التنمية و التهيئة الإقليمية خاصة للمجالات الجغرافية ذات الطابع الجبلي . وقد حاولت من خلال هذه الدراسة تصور بعض الاقتراحات لتهيئة و تنمية المناطق المدروسة ، و التي من شأنها أن تعطي نهضة و انطلاقة جديدة لبعث التنمية و محاولة محو مظاهر التخلف و التهميش لبعض من هذه البلديات . و هي عبارة عن اقتراحات لتنمية و التهيئة في نفس الوقت ذات البعدين الاقتصادي و الاجتماعي في المجالات الحضرية و الريفية .

أ: في المجال الاقتصادي

1- الزراعة :

تتوفر بلديات منطقة الدراسة على إمكانات طبيعية هامة من شأنها أن تلعب دورا مفصليا و أساسيا في مجال التنمية الزراعية إذا ما استغلت استغلالا عقلانيا كالمساحات الزراعية و المراعي ، و لهذا فإنه من الضروري إعادة بعث النشاط الزراعي من حيث :

- تشجيع الفلاحين على استغلال أراضيهم الزراعية في منتجات زراعية مختلفة مثل الحبوب و إنتاج الخضروات و الأعلاف و غيرها

- تشجيع العودة إلى تربية الماشية خاصة الأغنام التي كانت تعتبر من التقاليد التي ميزت المناطق الجبلية لشمال سطييف و التي عرفت تراجعاً خطيراً في الكثير من المناطق .
- الاهتمام بمجال توسيع المساحات الزراعية الموجهة للأشجار المثمرة خاصة و أن الكثير من البلديات تحتوي على أراضي صالحة لزراعة الأشجار المثمرة و غير صالحة أو صعبة لاستغلالها في زراعات أخرى فمثلاً أشجار اللوز و المشمش و الزيتون لا تحتاج على أراضي سهلية منبسطة كما أنها لا تحتاج للسقي و معظم البلديات المدروسة بطابعها الجبلي تمتاز بتوفرها على مساحات هامة لكنها غير مستغلة و بقيت كأراضي بور ، و تكون من خلال الدعم المادي و التقني للسكان المناطق الريفية لمعظم البلديات الذين باسروا في العودة إلى مداشرهم ، وإن تدخل السلطات المحلية لتشجيع هؤلاء السكان قد أصبح أكثر من ضرورة إذا أردنا إعادة تأهيل الريف و المناطق الجبلية بسكانها و حل أزمة المدن الناتجة عن ظاهرة التزوح الريفي.

2-الثروة المائية:

تستقطب المناطق الشمالية لولاية سطييف كميات تساقط معتبرة قد تصل في بعض السنوات على أكثر من 650 ملم إلا أن تذبذب سقوط هذه الأمطار و عدم انتظامها و هي الصفة المميزة لمناخ البحر الأبيض المتوسط و سقوطها أحياناً بكميات كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة يؤدي في معظم الحالات إلى هدر كميات معتبرة من الأمطار التي تذهب هباءاً دون استغلالها و تصب مباشرة في البحر و لهذا قد أصبح من الضروري عقلنة استغلال هذه الثروة الضرورية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال اتخاذ إجراءات للاستفادة من كيات التساقط المتوفرة من خلال :

-السدود و الحواجز المائية:

تعاني ولاية سطييف من قلة السدود و الحواجز المائية بالرغم من أهميتها و بالرغم من الخصائص التضاريسية التي تساعد على إنشاء الحواجز المائية و السدود الصغيرة فقد لا تكلف كثيراً لأن السطح في الكثير من مناطق لبناء مثل هذه الحواجز فالكثير من المناطق في مختلف البلديات هي أحواض طبيعية و تتوفر على جداول مائية كثيرة و على بعض الأودية المؤقتة ، و لهذا فإن بناء مثل هذه الحواجز و السدود سوف يسمح باستغلال المياه خاصة في المجال الزراعي و من خلال معاينتنا الميدانية للكثير من البلديات لاحظنا إمكانية بناء مثل هذه الحواجز:

- بناء سد جنوب دائرة عموشة على مستوى منطقة بوقلعة الموجودة بين عموشة و تزي نبشار حيث سيسمح هذا السد بتوفير كميات معتبرة من المياه الموجهة للزراعة خاصة الخضروات والشجار المثمرة و حتى توفير المياه الصالحة للشرب
- بناء حاجز مائي شمال المنطقة الحضري لبلدية عين الكبيرة الذي سوف يسمح خاصة لاستغلال الأراضي الزراعية خاصة في الزراعات المروية كزراعة الخضروات و الأشجار المثمرة مما يساهم في تنشيط القطاع الزراعي في البلدية .
- بناء حاجز مائي في دوار واد الداب بحيث سوف يسمح بتجميع مياه الواد كما سوف يستغل كل المنابع و مياه الأمطار و الثلوج المتساقطة خلال فصل الشتاء و سوف يساهم المشروع في تنشيط الزراعات الكثيفة خاصة و أن المنطقة تحتوي على مساحات زراعية واسعة و خصبة .

ب- المجال الاجتماعي

إن مواجهة ظاهرة التزوح الريفي ، و التزيف البشري الكبير الذي سبب إفراغ العالم القروي من محتواها البشري لن يكون إلا من خلال تكاثف الجهود و استغلال كل الطاقات و الفرص ، خاصة من حيث خدمة المجال الاجتماعي من خلال تحسين مختلف الخدمات الاجتماعية التي سوف و بدون شك تشجع السكان على العودة للقرى المهجورة و تستمر الحياة بشكلها المعهود و قد حاولنا من خلال دراستنا لمختلف البلديات التي تعاني من تفاقم مشكل العزلة و التخلف خاصة على مستوى المناطق الجبلية و رصدنا العجز الكبير في الخدمة الاجتماعية من صحة و تعليم و سكن و طرق مواصلات ، و لهذا حاولنا الخروج ببعض مقترحات للتنمية الاجتماعية في العالم الريفي التي نراها مناسبة و ضرورية إذا أردنا النهوض حقيقة بهذه المناطق و تتلخص فيما يلي:

1- الصحة :

قطاع هام و حساس و الملاحظ من خلال المعاينة الميدانية أنه يعاني من عجز و ضعف الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين خاصة في بعض البلديات مثل تزي نبشار ، الدهامشة و واد البار و في هذا المجال نقترح ما يلي:

- إنشاء مراكز صحية في التجمعات القروية التي سوف تقدم الخدمات الصحية الضرورية للمواطن ، و التي سوف تخفف بدون شك على المراكز الصحية الموجودة في المراكز الحضرية و تساهم في تخفيف معاناة سكان المناطق القروية من عبء الانتقال الى مراكز صحية على مستوى المناطق الحضرية لمختلف البلديات و التخفيف من معاناة تنقلات السكان المتعبة و المكلفة.

- ضرورة بناء مستشفيات جديدة في بعض البلديات خاصة في دائرة عموشة ، بحيث أن إنشاء هذا المستشفى سوف يساهم في تغطية الخدمات الصحية للكثير من البلديات المجاورة خاصة تزي نبشار واد البارد و أولاد عدوان .
- إعطاء أهمية أكبر للمراكز الصحية الموجودة في بعض البلديات المهمشة مثل واد البارد و الدهامشة لتوفير الخدمات الصحية المتعددة ، خاصة في مجال الأمومة و الطفولة .

2- السكن :

- تدعيم السكن الريفي الذي باشرته الدولة ، لكنه يبقى محدود من حيث الحصص المالية الموجهة لهذا النوع من السكن والذي يشمل فيئان معينة و هي الفئات الفقيرة ذات الدخل الضعيف أو المعدوم في بعض الحالات، و لهذا نرى أنه من الضروري توسيع الاستفادة ، ورفع التعقيدات البيروقراطية التي كثيرا ما تميز توزيع هذا النوع من السكن و الذي نرى أنه أصبح من الحلول الجذرية لاستقرار العالم الريفي و مواجهة ظاهرة عدم الاستقرار السكاني و تفاقم مشكلة التزوح الريفي. و نرى أن كل سكان البلديات المدروسة بحاجة ماسة الى تدعيم السكن الريفي خاصة واد البارد و تزي نبشار و الدهامشة، لأن التخلف و الفقر نلمسه بشكل كبير في المناطق الريفية في المشاتي و القرى و يمس تقريبا كل السكان و لكن بدرجات متفاوتة.
- الاهتمام بتطوير حظيرة السكن على مستوى المركز الحضرية و لما لا تجسيد فكرة البناء الجماعي- العمارات - في التجمعات الثانوية المتاخمة و تتحول من تجمعات شبه حضرية إلى تجمعات حضرية بحيث ستساهم في التخفيف من حدة الاختناق و الاكتظاظ الذي تعاني منه المراكز الرئيسية .

3- الطرقات

- أصبح من الضروري الاهتمام بتوسيع شبكة الطرقات لفك العزلة المضروبة على سكان القرى خاصة بعض القرى و مداشر البلديات الأكثر فقرا و عزلة مثل واد البارد و الدهامشة و تزي نبشار هذه العزلة تزداد تفاقما خلال فصا الشتاء ، الذي يمتاز بأمطاره و ثلوجه مما يؤدي الى عزلة شبه تامة قد تدوم خلال طول فصل الشتاء و يعود ذلك لضعف شبكة طرق المواصلات و حالتها المزرية إذا وجدت أو انعدامها في بعض الحالات ، ولهذا نقترح ما يلي:
- حتمية إعادة تأهيل بعض الطرقات الولائية مثل طريق الرابط بين الدهامشة و عين الكبيرة و الطريق الرابط بين تزي نبشار و واد البارد و التي أصبحت غير قابلة للاستخدام لانتشار الطمي و الحفر و كذا الانزلاقات الأرضية التي مست أجزاء كبيرة من الطرقات.

- ترميم و إصلاح بعض الطرقات البلدية التي أصبحت غير قابلة للاستعمال بسبب تأثرها بالانزلاقات الناتجة عن التقلبات الجوية المؤدية لتساقطات مطرية و ثلجية كبيرة. خاصة الطريق الرابط بين عين الكبيرة و قرية الشرفة شمال عين الكبيرة.
- شق طرقات غابية و بلدية لفك العزلة على سكان القرى و المداشر في مختلف البلديات خاصة دواوير كل من واد البارد و تزي نبشار و الدهامشة.

4- الماء و الغاز:

- الماء و الغاز من العناصر الحيوية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ولهذا فإن تنمية و تحسين هذه الشبكة الحيوية قد أصبحت من الأولويات الرئيسية للسلطات المحلية و للمجهودات المبذولة في مجال التنمية في هذا الشأن فإن الكثير من البلديات تعاني من ضعف هذه الشبكة و لهذا يجب تحقيق ما يلي:
- توسيع شبكة الغاز الطبيعي للبلديات المحرومة خاصة باتجاه عموشة في المرحلة الأولى بحيث أن مسافة الشبكة لا تتجاوز 11 كلم حتى تصل إلى مركز البلدية كما أن مساهمة المواطن سوف تساهم بدون شك في تخفيف التكاليف ، ثم يتم توسيع الشبكة باتجاه بلدية تزي نبشار شمالا، كما نقترح مد الشبكة من عين الكبيرة باتجاه بلدية الدهامشة التي لا تبعد إلا بحوالي 15 كلم و هذا سوف يخفف بدون شك في معاناة المواطن من قارورات الغاز خلال طول فصول السنة و بخاصة خلال فصل الشتاء توسيع شبكة المياه نحو المناطق الريفية و الجبلية بحيث أصبح المواطن خلال السنوات الأخيرة يعاني من شح المياه ، بحيث كثير من الدواوير تعاني من مشكلة الماء الشروب خاصة خلال فصل الصيف، حيث نشاهد تنقلات سكان الأرياف لعدة كيلومترات ببراميل و دلا على البغال و الأحمره من أجل الحصول على الماء و لو كان قليلا .

خاتمة :

إن إثارتنا لموضوع إشكالية التخلف و التهميش و العزلة في البلديات الجبلية لم يكن اعتباطيا و لا عشوائيا ، بل انطلاقا من فناعة و تحليل دقيق للواقع و المعاناة التي كشفناها و التي تمس شريحة كبيرة من سكان المناطق الجبلية للبلديات المدروسة لشمال وولاية سطيف ، بحيث أصبحت ظاهرة التخلف و التهميش الصفة المميزة لسكان هذه البلديات منذ الاستقلال رغم الأشواط الهامة التي قطعها قطاع التنمية بكل مجالاتها في عهد الجزائر المستقلة، و إن كانت أن هذه الظاهرة ليست بدون شك حتمية على هذه المناطق خاصة و أن مختلف هذه البلديات تمتلك طاقات مادية و اقتصادية و بشرية هامة ، كافية لإخراج هذه المناطق من دائرة التخلف و التهميش و ذلك بقليل من الاهتمام من قبل الدولة و السلطات المحلية و الولاية على الخصوص، من خلال إعادة النظر في سياستها التنموية بضرورة تحقيق التوازن في مجال التنمية بين مختلف المناطق، خاصة من خلال التهيئة الريفية و تخصيص مبالغ مالية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية كتلك التي وجهت للمناطق السهلية أو لتنمية الجنوب على سبيل المثال لا الحصر التي تعرف تنمية متوازنة و مندمجة .

إن التحولات التي شهدتها قطاع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلديات الجبلية المدروسة ، تعتبر حقا بداية مشجعة و نتمنى أن تكون ذات استمرارية ، فقد باشرت الدولة من خلال مخطط التنمية الخماسي المقترح من قبل رئيس الجمهورية للفترة الممتدة بين 2005-2009 و بدأ يؤتي ثماره بحيث لمسنا التحولات التي شهدتها الكثير من البلديات و المناطق الريفية في مجالات مختلفة ، خاصة توفير الخدمات و المرافق الاجتماعية كالصحة ، التعليم و فك العزلة و المياه الشروب و الكهرباء الريفية التي وصلت إلى تغطية تجاوزت 70% في بعض المناطق الريفية ، كما سجل قطاع السكن بصفة عامة الحضري و الريفي خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا ، بحيث شهد السكن الحضري نقلة نوعية من حيث عدد الوحدات السكنية المنجزة بالصيغ المختلفة من البيع بالإيجار أو البيع عن طريق صندوق التمويل و الاحتياط أو التساهمي و السكن الاجتماعي من خلال إنجاز 113 سكن و تسجيل حوالي 905 سكن التي ستعجز خلال السنوات القادمة و بدون شك سوف يساهم هذا الدعم المباشر في عودة السكان إلى قراهم و نشاطهم الاقتصادي المعتاد ، و المتمثل في الفلاحة و تربية الماشية ، و سوف يكون الأمر أكثر تشجيعا عندما توفر الدولة مرافق اجتماعية كالطرق لفك العزلة و كذا تنمية القطاع الصحي و التعليم ، و غيرها من المرافق.

فالبرغم من الجهود المبذولة في مجال التنمية و إعادة تأهيل المناطق الجبلية و نحو آثار التخلف و العزلة و التهميش ، تبقى هذه المناطق بعيدة عن التطور الحقيقي و تتطلب إعادة النظر في مجال التنمية الذي أصبح أكثر من ضرورة لتقليص الفوارق في مجالات التنمية سواء حسب على مستوى

مخططات الولاية أو على مستوى الولاية بحيث أصبح من باب الحتمية الاهتمام بتنمية المناطق الجبلية لأن إهمالها أو تهملها سوف تكون له آثار سلبية على المناطق الحضرية ، ونتائج أصبحت واضحة للعيان ، وذلك من خلال ظاهرة التروح الريفي التي مست معظم البلديات و معظم المناطق الحضرية و أصبح حتى مركز الولاية يعاني منه و بحدة .

إن أي تأخر في التدخل نحو آثار هذه العزلة و هذا التهميش سوف يزيد الوضع تفاقما و تدهورا عن ما عليه الآن كما سوف يصل إلى درجة اللا عودة ، و يكون من الصعب إصلاح الخطأ و تكون المشكلة اعقد و أصعب .إن عودة الأمن نسبيا إلى الكثير من المناطق بعد العشرية الحمراء سمح ببروز نية صادقة و قناعة واضحة لسكان هذه المناطق للعودة إلى قراهم و سكناتهم و ممتلكاتهم المنسية و التي تركوها رغما و خوفا من الموت المحتوم الذين كان يهددهم ، و ليس من الفقر و التهميش و العزلة الذين عانوا منها خلال عقود من الزمن . إن بقاء الوضع كما هو سوف يدفع السكان إلى الهروب مجددا ليس من الإرهاب المعهود لكن من إرهاب الفقر و العزلة إن العالم القروي و الجبلي بحاجة إلى معاملة خاصة من خلال التدخل المادي و المعنوي للدولة لأن المشكلة و المعاناة كبيرة و تحتاج إلى إرادة صادقة من السلطات العمومية، من خلال تدخل حقيقي و ملموس من خلال إعطاء عناية خاصة من خلال إصلاحات و مشاريع تنمية ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي، هذا إذا أرادت فعلا الحفاظ على الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المناطق ، وإذا أرادت فعلا الحفاظ على استقرار الريف و الحضر على حد سوى ، و تحقيق تنمية عادلة و شاملة و مواجهة كل مظاهر الجهوية و الشعبوية في مجال التنمية ، التي قد لا تستند في كثير من الحالات إلى معايير صحيحة ، و قد ساهم ذلك في خلل حقيقي في مجال التنمية التي كان يجب أن تكون ، لأن الإمكانيات المادية و البشرية متوفرة و ما ينقصنا فقط هو توفر إرادة سياسية صادقة و سياسة تنمية هادفة لمواجهة كابوس و التخلف الذي يلاحق المناطق الجبلية و البلديات الريفية في الجزائر عامة و البلديات الشمالية لولاية سطيف خاصة .

لا تزال الأوساط الجبلية و الريفية في الجزائر تبرز الوجه الآخر للتخلف و العزلة و الحرمان و المعاناة و ترسم الصورة الحقيقية للتهميش المقصود و غير المقصود ماضيا و حاضرا ، وحتى نكون منصفين و واقعيين فإن تابعات هذا الوضع المزري و الكارثي الذي آلت إليه هذه المناطق، لا يعود فقط للموروث الاستعماري و إنما تتحمل الدولة و القائمين على التهيئة الإقليمية الجزء الكبير من المسؤولية من خلال اعتمادهم على سياسة تهيتيه و تنمية عديمة التوازن و الاندماج و معتمدة على الجهوية و الارتجال مع غياب التخطيط و التهيئة الواقعية و العلمية و في كثير من الحالات ، كما أنها لم تعتمد على معطيات الجغرافيين و المهنيين الذين هم على دراية كافية بوضعية وخصائص هذه المناطق في مختلف المجالات الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية و التي يمكن اعتمادها كأسس لتحقيق التنمية و التهيئة الهادفة و الناجحة . إلا أن هذه السياسة نجحت في تغييب و استثناء هذه المناطق من مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و أفرزت بذلك هذا الوضع الخطير الذي لازال يهدد مستقبل و مصير سكان المناطق الجبلية خاصة الريفية في شمال سطيف خاصة و الجزائر عامة.

إن تحقيق تهيئة و تنمية متوازنة و مندمجة لن يكون إلا من خلال التدخل المباشر و الحفاظ على خصوصيات هذه المناطق الحضرية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و من خلال مشاريع تنمية حقيقية شاملة لكل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و تأخذ بعين الاعتبار حماية هذه المجالات الجبلية الصعبة و التي أصبحت أكثر هشاشة سواء على مختلف المستويات الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية، و تكون من خلال اقتراح حلول جذرية و نهائية و بعيدة عن الترقيع لكل المشاكل التي شجعت التخلف و العزلة ، و بذلك سوف نصل بدون شك إلى محاصرة الوضع و التخفيف من حدته و بأقل التكاليف.

إن استمرار سياسة التهميش و اللامبالاة التي تمس جزء كبير من المناطق الجبلية في الجزائر عامة و في شمال ولاية سطيف خاصة ، سوف يساهم في تفاقم داء التخلف و العزلة و الحرمان ، هذا الداء الذي سيعم على باقي المناطق خاصة الحضرية من خلال تزايد أعداد السكان النازحين من الجبال و الأرياف نحو المراكز الحضرية و انعكاساتها السلبية على الريف و المدينة في آن واحد. فالمطلوب الآن هو التدخل السريع لإنقاذ الوضع من خلال وضع قانون خاص بمناطق الجبال و الأمل كبير في أن يحقق النجاح في القضاء على خطر التخلف بأشكاله المختلفة.

كلمات مفتاحية :

الأوساط الجبلية. العزلة . التهميش . إشكالية التخلف . التزوح الريفي. المصاعب الطبيعية . التهيئة الريفية . التنمية المستدامة . إستراتيجية التدخل. مجالات هشة. مناطق محرومة و مهمشة. الاستقطاب. قانون الجبال .

RUSUME

Les milieux montagnard et rural en Algérie montre l'autre face du sous-développement et l'isolement et la souffrance, reflète la vraie image de la marginalisation, actuellement et voire au passé. et pour être objectifs et réaliste les séquelles de situation déplorables et catastrophes qu'a connu ces régions ,n'est pas du uniquement au colonialisme ,mais l'état aussi et les responsable de l'aménagement de territoire et rural assument la grande responsabilité concernant leur politique d'aménagement et de développement non équilibré et non intégré ,basé sur le régionalisme sans étude scientifique et géographique avec l'absence totale d'une aménagement réelle et scientifique dans la plus part des cas , comme on a négligé les données des géographes et des aménagistes qui sont au courant des caractéristique de ces régions d'ordre naturel , économique et sociale,et on pourrait les considérer comme des bases pour réaliser le développement globale et durable, l'aménagement objectifs et réalisable.

Mais le résultat c'est l'absence et l'exclusion total de ces régions montagneuse des projets de développement socio –économique, ce qui nous a donné une situation catastrophique qui menace l'avenir des régions montagneuse et rural au nord de la wilaya de Sétif.

Tous les indices économique te sociale démontre le phénomène de sous-développement par un manque des infrastructures et services tell que la santé, l'éducation et routes et transport..Etc. une détérioration d'ordre économique, et l'augmentation du taux de chômage et de la pauvreté.

Pour La réalisation d'un aménagement et d'un développement équilibré et intégré, i faut qu'il est l'intervention directe en respectant les spécificités culturelles, sociales, économique et naturelles de ces régions, travers des projets réelle et englobent tout les domaines d'ordre socio-économique, en tenant compte la préservation des espaces montagneux difficiles qui est devenu très fragile dans tout les domaines sans exception.

Il faut nous faut une politique qui propose solution radicale pour réduire l'effet de tous ces problèmes qui ont déjà encouragé le sous-développement, l'isolement et la pauvreté, on se débarrassant de marginalisation et négligence pour cela on arrive sûrement à encercler cette situation dramatique ou la diminuer par moins de dégâts, et La continuité de cette politique de marginalisation et de négligence qui a touché une partie importante des communes montagneuse et rural de la région d'étude, se qui va accentue le mal du sous_ développement, l'enclavement et la misère qui se généralise toutes les centres urbains a cause de l'exode rural .et les conséquences négatives sur la les zone ruraux urbaines au même temps.

Donc il est nécessaire de pratiquer une intervention rapide et positive et privilégié pour sauver ces régions en imposant des lois spécifiques pour Ces régions montagneuse, pour créer une dynamisme spatial pour ces régions dans les domaines de développement économique et sociale, et on espère que cette intervention réalisera le succès pour mettre fin à toutes les formes de sous-développement.

Mots clés :

Milieux montagnards – l'enclavement –l'isolement -le sous-développement- développement durable et globale – aménagement rural –les régions rurales – exode rural –marginalisation- négligences- les infrastructures- développent socio-économique- dynamisme spatial -mutation rural.

Summarized

One notices that in the surroundings highlander and farming in Algeria shows the other face of the underdevelopment and the isolation and the suffering, reflect the true picture of the marginalization, currently or even to the past. To be objective and realistic the aftermaths of deplorable situation and disasters that these regions knew, is not solely of the to the colonialism, but the state also that the person responsible de the planning of territory and farming assume the big responsibility concerning their politics of planning and balanced and non integrated development, based on regionalism without scientific and geographical survey with the total absence of one real and scientific planning in the more part of the cases, as one disregarded the data of the geographers and the planning that are informed of the feature of these regions of natural, economic order you social.

One could consider it as bases to achieve the global and lasting development, the planning objective and feasible himself that results the absence and the exclusion of these regions mountainous from the projects of development socio - economic, what gave us a catastrophic situation that threatens the future of the regions mountainous and farming to the north of the wilaya of setif.

All economic indications social and economic demonstrate the phenomenon of underdevelopment by a lack of the infrastructures and services tell that health, the education and roads and transportation. an economic order deterioration and the increase of the rate of unemployment and poverty.

For The realization of a planning and a balanced and integrated development, is necessary that he is the direct intervention while respecting the specificities cultural, socials, economic and natural of these regions, shortcoming of the projects real and include all the domains of socioeconomic order. as holding counts the preservation of the difficult mountainous spaces that became very fragile in all the domains without exception .

It is necessary that she it proposes solution radical and definitive of all the problems that already encouraged the underdevelopment, the isolation and poverty, one getting rid of marginalization and carelessness. For it one manages surely to surround this dramatic situation or to decrease it by less damage. And The continuity of this politics of marginalization and carelessness that touched a part important of the townships mountainous and farming of the survey region, himself that goes accentuates the pain of the under development, the isolation and the misery that become widespread all centre urban because of the farming exude. And the negative consequences on her zone them farming urban to the same time.

Therefore it is necessary to practice a fast and positive and privileged intervention to save these regions while imposing some laws specific for these regions mountainous, and to create one spatial dynamism in the domains social and economic .One hopes that this intervention will achieve success for thin master to all shapes of underdevelopment.

Key words:

Surroundings highlanders - the isolation - the underdevelopment - lasting and global development - farming planning - the farming regions - farming exodus - marginalization - carelessness – The infrastructures – development social and economic. Spatial dynamism- farming mutation

مراجع باللغة العربية

1- رسائل دكتوراه

-بزيان عبد المجيد

استخدام الأرض في ولاية سكيكدة - 1988 - جامعة الاسكندرية .غير منشورة

-عبد الكريم عيون

المقومات المحلية و التنمية في ولاية الطارف -معهد علوم الأرض 2003 جامعة قسنطينة .

2- رسائل ماجستير

-بخوش مراد

إشكالية تهيئة المجالات الجبلية المعزولة - معهد علوم الأرض 1995-جامعة قسنطينة

- عبد القادر شواش

-التحولات الريفية في البلديات المهمشة حالة بلديات شمال غرب سطيف- معهد علوم الأرض 2001 جامعة قسنطينة-

ج-صيفي زهير

-واقع التنمية المحلية بالمناطق الريفية الجبلية في شمال ولاية ميلة-معهد علوم الأرض جوان 2003- جامعة قسنطينة

-عبد الحكيم كبيش

- النقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف .السياسات- التخطيط - تنظيم المجال .
معهد علوم الأرض -جامعة قسنطينة.2001

- كعبي خليل

- أخطار الانجراف و سبل حماية الأوساط الطبيعية ، دراسة لحالة حوض بني هارون
معهد علوم الأرض 2001، جامعة قسنطينة.

-حمزة ياسين

-التنظيم المجالي حول المدن الصغيرة في الأوساط السهلية -حالة بن مهدي بسباس ، الذرعان معهد علوم الأرض 2001 جامعة قسنطينة.

- لحسن فرطاس

-السكان و السكن و تنظيم المجال الريفي في بلديات السهول العليا لمنطقة سطيف .حالة عين أرناث -مزلق-بئر العرش بازر سكرة .معهد علوم الأرض -قسنطينة 1995

- زاوي سليم

-المجال شبه الحضري لمدينة قسنطينة -بناء إشكالية المفهوم وأثار الديناميكية.
معهد علوم الأرض -جامعة قسنطينة 1996

3 – مذكرات تخرج مهندس دولة -دبلوم الدراسات العليا DES

- هجرس منصور ، بن عزيزة مختار
* إشكالية التخلف في المناطق الجبلية حالة بلدية جميلة بولاية جيجل .
معهد علوم الأرض 1988-جامعة قسنطينة
- بولعشب مداني ، بلغربي جمال
* دراسة عمرانية لمركز دائرة عين الكبيرة ، ولاية سطيف.
معهد علوم الأرض 1986- جامعة قسنطينة
- أرقت مليكة ، بو الربيع نجية ، بوريون اشرف الدين
*مجال جبلي بين العزلة و التهميش-حالة بلدية مينار زارزة و لاية جيجل.
معهد علوم الأرض 1997 جامعة قسنطينة .
- بوروبة أحمد ، زعوم صالح
*إمكانيات التطور لبلدية ريفية -حالة بلدية حمالة ولاية ميلة .
معهد علوم الأرض 1996-جامعة قسنطينة.

3- كتب

- الجوهري يسري
*جغرافية السكان، الإسكندرية دار المعارف1976
- إسماعيل العربي
*التنمية الاقتصادية في الدول العربية .في المغرب العربي 1978
- محمد الهادي لعروق
*مدينة قسنطينة- دراسة في جغرافية العمران-رسالة ماجستير .
ديوان المطبوعات الجامعية -بن عكنون 1984-الجزائر
- يحي بو عزيز :
*سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائري1830-1954
الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية -الجزائر 1985
- 5-منشورات و وثائق
- *- مدونات اقتصادية و اجتماعية للبلديات المدروسة
* - مدونة إحصائية لمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية -سطيف-1995و2003
* - مخطط التهيئة الولائي PAW لولاية سطيف -2003-2004
* - المخطط البلدي للتنمية PCD لبلديات مجال الدراسة.
* - المخطط القطاعي للتنمية PSD لبلديات مجال الدراسة.

2- المراجع باللغة الفرنسية

3- 1- Thèses d'état setenu

-MR .CHERRAD SALAH EDDINE

Problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie,
Analyse de discours pratique spatiales et perspectives thèse d'état
En 1987 université de Montpellier 3

2-MR.LAKHEL ABD ELOUHAB

base économique et rôle spatial des petites villes dans l'est algérien essai typologie IST 1996
université de Constantine .

-Essai Méthodologique des définition des petites villes algériennes,
Exemple les petites villes de l'est , thèse 3^{eme} cycle 1982 Strasbourg

Publications:

1- AZEDINE MEBARKI

- ressources en eau et aménagement en Algérie –le bassin du kebir rhumel OPU 1984 les pages
257 à 263

2- RHUMEL REVU DES SCIENCE DE LA TERRE n°2

-Wilaya l'an 20 étude et aménagement IST université de Constantine 1982

3- Mr .MARC COTE.

- L'espace algérien , les prémices d'un aménagement OPU1983 alger.

- les mutation rural en Algérie .

4- LE LABORATOIRE PUVIT séminaire international SIVIT_ 2005.

- villes et territoires ,mutation et *enjeu actuels*

4- ABDEL KADER KHELIL

-la société montagnard en question ANEP 2000

5-AHMED BELLAOUI

-le developpement des zones de montagne au Maroc ,objectifs et stratégies.

-montagnes méditerranéennes n°12-2000 CERMOSEM pp 27-30

SITES WEB/ internet *** 4- مواقع الانترنت

www.ons.dz

statistiques sur l'Algérie

www.fao.org

développement des zones montagnards

www.setif.com

setif,développement socio-économique

www. googleearth.com * / images satellite du monde

فهرس المواضيع

رقم الصفحة	الموضوع
01	المقدمة.....
03	طرح الإشكالية.....
06	المنهجية.....
08	مضمون البحث.....
11	الهدف من البحث.....
12	تقديم منطقة الدراسة.....
12	1- الموقع الإداري.....
12	2- الموقع الجغرافي.....
17	3- أشكال التقسيم الإداري.....
17	أ- التقسيم الاستعماري.....
18	ب- تقسيم مرحلة الاستقلال.....
22	المحور الأول: الخصائص الطبيعية و ظاهرة التخلف مجالات جغرافية ذات الخصائص الطبيعية الجلية الصعبة، أثرت على تخلفها و عزلتها و تهميشها .
22	الفصل الأول: -
22	1-1: الخصائص الطبوغرافية و الجيولوجية.....
28	1-1-1: الخصائص الطبوغرافية.....
28	2-1-1: خصائص البنية الجيولوجية.....
31	الفصل الثاني:
31	2-1: الخصائص المناخية و الشبكة الهيدروغرافية.....
31	1-2-1: الخصائص المناخية.....
32	1-1-2-1: النطاقات المناخية.....
33	2-1-2-1: الرطوبة.....
33	3-1-2-1: الأمطار.....
37	4-1-2-1: الثلوج.....
37	5-1-2-1: الصقيع.....
38	6-1-2-1: الحرارة.....
42	7-1-2-1: الرياح.....
42	2-2-1: الشبكة الهيدروغرافية.....
42	1-2-2-1: المياه السطحية.....
46	2-2-2-1: المياه الجوفية.....
48	* المصاعب الطبيعية و دورها في التخلف.....
48	المحور الثاني: التخلف و واقع السكن و السكان مجتمع ريفي يتعرض للعزلة و التهميش و تقاوم ظاهرة النزوح الريفي نحو المراكز الرئيسية.
49	الفصل الأول:-
50	1-2: التخلف و الواقع السكاني.....
54	1-1-2: النمو السكاني حسب تعدادات 77-87-98.....
58	1-1-2-1: النمو السكاني لفترة 1977-1987.....
58	2-1-1-2: النمو السكاني لفترة 1987-1998.....
58	3-1-1-2: المواليد و الوفيات سنة 1998.....

59	2-1-2: التركيبة السكانية.....
59	1-2-1-1: التركيبة النوعية (الجنسية).....
60	2-2-1-2: التركيبة العمرية.....
65	3-1-2: التوزيع السكاني و الكثافة.....
65	1-3-1-2: خصائص التوزيع السكاني حسب تعدادا 1998-1987.....
66	أ-التوزيع السكاني حسب تعدادا 1987.....
66	ب-التوزيع السكاني حسب تعدادا 1998.....
70	2-3-1-2:الكثافة السكانية حسب تعداد 1987و1998.....
70	أ-الكثافة لفترة 1987.....
71	ب-الكثافة لفترة 1998.....
76	4-1-2: السكان و الهجرة.....
77	1-4-1-2: حركة الهجرة الداخلية بين البلديات لفترة 1998-1987.....
77	أ- المجال الطارد للسكان.....
78	ب- المجال المستقطب للسكان.....
80	2-4-1-2: حركة الهجرة الخارجية لفترة 1998-1987.....
85	3-4-1-2:النزوح الريفي.....
87	4-1-2: السكان و الشغل.....
87	1-4-1-2: البطالة حسب تعداد 1987.....
90	2-4-1-2:البطالة حسب تعداد 1998.....
92	3-4-1-2: معدل الإعالة حسب تعدادي 1987و1998.....
94	4-4-1-2:معدل التشغيل حسب تعدادي 1998-1987.....
95	5-4-1-2:القوة الشغيلة و القطاعات الاقتصادية حسب تعدادي 1998-1987.....
98	الفصل الثاني
98	2-2-:التخلف و واقع السكن
98	1-2-2: السكن مراحه تطوره وأنماطه.....
98	1-1-2-2:السكن أثناء المرحلة الاستعمارية.....
98	أ- سكنات المعمرين.....
99	ب-سكنات الجزائريين.....
100	2-1-2-2: السكن أثناء مرحلة الاستقلال.....
100	3-1-2-2:السكن و تطور أفراد الأسرة.....
101	4-1-2-2:تطور الأنماط السكنية حسب تعدادي 1998-1987.....
103	أ- السكن الفردي.....
104	ب- السكن الجماعي.....
107	2-2-2: تطور حظيرة السكن لفترة 1998-1987.....
109	1-2-2-2:مستويات تطور حظيرة السكن لفترة 1998-1987.....
113	2-2-2-2:السكن و درجة التجهيز.....
115	3-2-2:السكن من حيث الملكية و درجة الإشغال.....
115	1-3-2-2:السكن ودرجة الإشغال لفترات 1987-1998-2003.....
117	2-3-2-2:السكن المشغول من حيث عدد الغرف.....
118	3-3-2-2:السكن من حيث نوع الملكية.....

121	3-المحور الثالث: التخلف و الهياكل القاعدية و الخدماتية هياكل قاعدية و خدماتية ضئيلة و غير كافية ، و اختلال واضح في توزيعها و سوء استغلالها و البلديات المعزولة و المهمشة هي أكثر تضررا . الفصل الأول:
121	1-3: واقع شبكة الطرقات و النقل
121	1-1-3:- شبكة الطرقات ، أنواعها و وضعيتها.....
121	1-1-1-3: شبكة الطرقات و أنواعها.....
122	أ- الطرق الوطنية.....
122	ب- الطرق الولائية.....
123	ج-الطرق البلدية.....
123	د- الطرق الحضرية.....
123	هـ- المسالك الغابية.....
126	2-1-1-3: شبكة الطرقة و وضعيتها.....
127	2-1-3: واقع قطاع النقل و أنواعه.....
129	1-2-1-3: النقل الجماعي و أنواعه.....
133	2-2-1-3: نقل البضائع
	الفصل الثاني
135	2-3:التخلف الهياكل التعليمية و التكوينية و الاتصالات الثقافية
135	1-2-3- التعليم و أطواره.....
135	أ- الطور الأول و الثاني.....
137	ب- الطور الثالث.....
137	ج- التعليم الثانوي و التقني.....
139	2-2-3- مستويات التعليم من حيث التجهيز.....
139	3-2-3: مستوى التمدن.....
141	4-2-3:لتكوين المهني.....
143	5-2-3: التخلف و الهياكل الثقافي و الدينية و الرياضية.....
143	1-4-3-2: الهياكل الثقافية.....
143	2-4-3-2: الهياكل الدينية.....
144	3-4-3-2: الهياكل الرياضية.....
144	6-2-3: قطاع البريد و المواصلات.....
	الفصل الثالث
145	3-3- التخلف و واقع قطاع الصحة
149	1-3-3-الهياكل الصحية و درجة تطورها.....
151	2-3-3: التأطير البشري للصحة.....
153	3-3-3:مؤشر التغطية الصحية.....
156	4-3: التخلف و شبة الماء و الكهرباء و الغاز.....
156	1-4-3- مياه الشرب.....
158	2-4-3-شبكة الكهرباء.....
159	3-4-3-شبكة الغاز.....

160	المحور الرابع: التخلف و الواقع الاقتصادي
	الواقع الاقتصادي بين تنوع الأنشطة و ضعف في الأداء و تطور بلديات على حساب أخرى.
161	الفصل الأول:
	1-4: القطاع الزراعي.....
	زراعة بعلية معاشيه و بمرودية ضعيفة في المناطق الجبلية ، وإنتاج مرهون بالظروف
161	طبيعية.
163	4-1-1: الملكية العقارية و الوحدات الإنتاجية.....
166	4-1-2: طبيعة استغلال الأراضي الزراعية.....
168	4-1-3: استخدامات الأرض المستغلة.....
168	4-1-4: الإنتاج الزراعي.....
169	4-1-4-1: الإنتاج النباتي.....
171	أ- الحبوب.....
173	ب- الخضروات.....
173	4-1-4-2: الإنتاج الحيواني.....
174	أ- تربية الماشية.....
175	ب- تربية الدواجن.....
175	3-1-5: تقييم قطاع الزراعة ومؤشرات و عوامل تخلفه.....
176	3-1-5: مؤشرات تخلف الزراعة.....
181	ب-عوامل تخلف الزراعة.....
	الفصل الثاني:
	2-4: القطاع الصناعي.....
	حضور معتبر للصناعة في بلديتين ،وانعدامه في معظم البلديات المهمشة و المتخلفة.
181	4-2-1: المركبات الصناعية.....
181	4-2-2: المحاجر.....
182	4-2-3: صناعة البلاط و مواد البناء.....
183	*- تأثير النشاط الصناعي صحيا و بيئيا.....
183	أ- صحيا.....
184	ب-بيئيا.....
186	الفصل الثالث
	3-4: القطاع التجاري.....
	تكاثر كبير للنشاط التجاري أمام ضعف الأنشطة الأخرى ،متميزه الفوضى و سوء التنظيم.
186	4-3-1-تعريف التجارة.....
186	4-3-2- تصنيف التجارة.....
187	4-3-1-1- التجارة الثابتة.....
187	أ- التجارة الصافية.....
187	ب : التجارة الحرفية.....
188	ج- التجارة الخدمانية.....
188	4-3-2-1: التجارة المتنقلة من خلال الأسواق.....
188	أ-: الأسواق اليومية.....
188	ب-الأسواق الأسبوعية.....
189	4-3-3: النشاط التجاري حسب المجموعات التجارية.....

	المحور الخامس: التخلف و جهود التنمية المحلية ، وإستراتيجية التدخل في المناطق الجبلية.
	جهود التنمية المحلية بين توفر المرافق الخدماتية و الاجتماعية و ضرورة تحديد إستراتيجية للتنمية و التهيئة من خلال قانون خاص للجبال.
	الفصل الأول:
192	1-5: التخلف و جهود التنمية المحلية الاقتصادية و الاجتماعية في بلديات الدراسة.....
	1-1-5: جهود التنمية في عين الكبيرة.....
192	2-1-5: التخلف و جهود التنمية في الدهامشة.....
195	3-1-5: التخلف و جهود التنمية في أولاد عدوان.....
197	4-1-4: التخلف و جهود التنمية في تزي نبشار.....
199	5-1-5: التخلف و جهود التنمية في عموشة.....
201	6-1-5: التخلف و جهود التنمية في واد الباراد.....
203	7-1-5: تقييم جهود التنمية المحلية.....
206	الفصل الثاني
209	2-5: التخلف و إستراتيجية التدخل و اقتراحات التنمية للمناطق الجبلية.....
	مجالات جغرافية جبلية بخصوصيات طبيعية و اقتصادية و بشرية بحاجة إلى قانون خاص .
209	1-2-5: إستراتيجية التدخل لتهيئة و تنمية المناطق الجبلية.....
212	2-2-5: التهيئة الريفية و اقتراحات التنمية.....
212	1-2-2-5: التهيئة الريفية.....
214	2-2-2-5: اقتراحات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.....
214	أ- في المجال الاقتصادي.....
216	ب- في المجال الاجتماعي.....
219	الخاتمة.....

فهرس الأشكال و الرسومات

الصفحة	عنوان الأشكال و الرسومات	الرقم
16	التساقط و الحرارة 2003	01
13	التساقط و الحرارة 2004	02
19	النهايات الحرارية - محطة عين الكبيرة-	03
10	كميات الحرارة 2004-2000 - محطة عين الكبيرة-	04
11	التزايد السكاني حسب تعدادات 98-87-77	05
12	التركيبة السكانية العمرية حسب تعداد 1987	06
13	التركيبة السكانية النوعية حسب تعداد 1998	07
14	الوضع الديموغرافي حسب توقعات 2003	08
17	نسب توزيع السكان لتعداد 1987	09
17	نسب توزيع السكان لتعداد 1998	10
12	حركة الهجرة الداخلية -1987-1998 في عين الكبيرة	11
12	حركة الهجرة الداخلية -1987-1998 في دهامشة	12
12	حركة الهجرة الداخلية -1987-1998 في واد البار	13
12	حركة الهجرة الداخلية -1987-1998 في تزي نبشار	14
12	حركة الهجرة الداخلية -1987-1998 في أولاد عدوان	15
12	حركة الهجرة الداخلية في -1987-1998 في عموشة	16
14	حركة الهجرة الخارجية 1987-1998 في تزي نبشار	17
14	حركة الهجرة الخارجية 1987-1998 في واد البار	18
14	حركة الهجرة الخارجية 1987-1998 في عموشة	19
14	حركة الهجرة الخارجية 1987-1998 في أولاد عدوان	20
14	حركة الهجرة الخارجية 1987-1998 في الدهامشة	21
14	حركة الهجرة الخارجية 1987-1998 في عين الكبيرة	22
19	واقع العمالة في بلديات الدراسة حسب تعداد 1987	23
10	تطور العمالة في منطقة الدراسة حسب تعدادي 1987-1998	24
13	معدل الإعالة حسب تعدادي 1987-1998	25
14	معدل التشغيل حسب تعدادي 1987-1998	26
16	توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية لتعدادي 87-98	27

103	الأنماط السكنية حسب تعداد 1998	28
108	حظيرة السكن حسب تعداد سنة 1987	29
108	حظيرة السكن حسب تعداد سنة 1998	30
118	السكن حسب عدد الغرف حسب تعداد 1998	31
126	وضعية شبكة الطرقات في ولاية سطيف	32
158	نصيب الفرد من ماء الشرب	33
162	توزيع الأراضي حسب طبيعة الملكية	34
164	المساحات الزراعية المستغلة للموسم الفلاحي 2004-2005	35
164	المساحات غير المنتجة للموسم الفلاحي 2004-2005	36
164	المراعي و أراضي البور للموسم الفلاحي 2004-2005	37
164	المساحات المخصصة للحبوب للموسم الفلاحي 2004-2005	38
164	استخدامات الأراضي الزراعية للموسم الفلاحي 2004-2005	39
167	توزيع الأراضي المستغلة على المحاصيل للموسم 2004-2005	40
169	نسب مساحة الأراضي المستغلة في الحبوب للموسم 2004-2005	41
170	إنتاج الحبوب و القمح لسنتي 1991 و 2005	42
174	الإنتاج الحيواني لمنطقة الدراسة للموسم 2004-2005	43
180	العتاد الفلاحي في منطقة الدراسة مقارنة بالبلديات السهلية الجنوبية	44
193	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية البلدية في عين الكبيرة 2005	45
196	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية البلدية في دهامشة 2005	46
198	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية البلدية في أولاد عدوان 2005	47
200	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية البلدية في تزي نبشار 2005	48
203	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية البلدية في عموشة 2005	49
205	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية البلدية في واد الباراد 2005	50

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
12	المساحة و السكان لمنطقة الدراسة	01
36	التساقطات المطرية -محطة عين الكبيرة-	02
38	درجات الحرارة -محطة عين الكبيرة-	03
40	تطور لبعض العناصر المناخية بين 1991-2004	04
52	الزيادة الطبيعية و نمو السكان حسب تعدادي 87-98	05
59	المواليد و الوفيات حسب تعداد 1998	06
60	التركيبة السكانية من حيث النوع 1998	07
61	التركيبة السكانية من حيث العمر 1998	08
62	فئات الأعمار حسب تعداد 1998	09
65	السكان و توزيعهم حسب تعدادي 1987-1998	10
67	نسبة توزيع السكاني حسب تعدادي 87-98	11
71	الكثافة السكانية حسب تعدادي 1987-1998	12
78	الهجرة الداخلية بين البلديات لفترة 1987-1998	13
80	الهجرة الخارجية للبلديات بين 1987-1998	14
88	واقع العمالة حسب تعداد 1987	15
91	واقع العمالة حسب تعداد 1998	16
92	معدل الإعالة و التشغيل حسب تعدادي 1987-1998	17
95	توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية حسب تعدادي 1987-1998	18
101	تطور عدد الأسر و معدل الأفراد حسب تعدادي 1987-1998	19
102	الأنماط السكنية سنة 1998	20
107	تطور حظيرة السكن و توزيعها حسب تعدادي 1987-1998	21
112	تطور حظيرة السكن سنة 2003	22
113	درجة تجهيز المساكن	23
116	درجة إشغال السكن حسب تعدادات 1987-1998-2003	24
117	توزيع السكن المشغول حسب الغرف	25
119	السكن من حيث الملكية و طريقة الاستغلال لسنة 1998	26
125	الطرق البلدية و فك العزلة	27

125	شبكة الطرقات في ولاية سطيف	28
127	حظيرة النقل و مكائنها في نقل البضائع و المسافرين	29
130	حجم المقاعد المتوفرة و نسبة التغطية اليومية	30
136	توزيع التلاميذ حسب البلديات و وضعية الهياكل التعليمية	31
140	مستويات التمدرس في البلديات المدروسة	32
147	الهياكل الصحية و توزيعها	33
149	التغطية الصحية من حيث الهياكل	34
152	التأطير البشري لقطاع الصحة	35
153	مؤشر التغطية الصحية من حيث التأطير البشري	36
154	مؤشر التغطية الصحية من حيث الهياكل	37
157	التزويد بمياه الشرب	38
159	التزويد بالكهرباء و الغاز	39
162	ملكية الأراضي و نوع الاستغلال	40
163	المساحة الزراعية للموسم الفلاحي 2004-2005	41
167	توزيع الأراضي على الأنشطة الزراعية	42
170	زراعة الحبوب - المساحة و الإنتاج لسنتي 1991-2005	43
173	الإنتاج الحيواني لموسم 2004-2005	44
179	العتاد الفلاحي للبلديات الجبلية و بعض البلديات السهلية 2005	45
182	الإنتاج و التشغيل في مركب الاسمنت	46
183	النشاط الصناعي في بلديات الدراسة	47
188	توزيع النشاط التجاري حسب المجموعات التجارية لسنة 2005	48
193	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية عين الكبيرة لسنة 2005	49
195	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية دهامشة لسنة 2005	50
197	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية أولاد عدوان لسنة 2005	51
199	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية تزي نيشار لسنة 2005	52
202	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية عموشة لسنة 2005	53
204	نصيب القطاعات من ميزانية التنمية لبلدية واد الباراد لسنة 2005	54

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	منطقة الدراسة في نطاق ولاية سطيف	14
02	مشاتي و دواوير منطقة الدراسة	15
03	التوسع الاستعماري في ولاية سطيف	19
04	التقسيم الإداري الاستعماري	20
05	التقسيم الإداري لسنة 1984	21
06	الوحدات التضاريسية الكبرى	25
07	البنية الجيولوجية	30
08	النطاقات المناخية	34
09	خريطة الأمطار	35
10	الشبكة الهيدروغرافية	44
11	التكوينات الصخرية و قدرتها على تخزين المياه الجوفية	45
12	النمو السكاني 77-87	56
13	النمو السكاني 87-98	56
14	تطور عدد السكان بين 1977-1987	57
15	التوزيع السكاني لمنطقة الدراسة	67
16	تطور سكان التجمعات بين 1977-1987	68
17	الكثافة السكانية حسب تعداد 1987	72
18	الكثافة السكانية حسب تعداد 1998	74
19	شبكة الطرقات في ولاية سطيف	124
20	حجم المقاعد المتوفرة بالحافلة	131
21	نصيب الفرد من النقل الجماعي بالحافلة	132
22	نصيب الفرد من النقل الجماعي بسيارات الأجرة	132
23	اتجاهات حركة تلاميذ الطور الثانوي لسنة 2005-2006	138
24	الهيكل التعليمية و التكوينية و الثقافية	142
25	الهيكل الصحية و الخدماتية العامة	148

